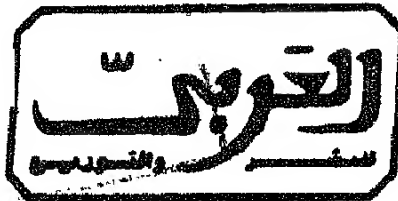


فوزى جرجس

دراسات

في تاريخ مصر السياسي
منذ العصر المملوكي

تقديم
جلال السيد



٦ شارع النصر للمطبعة

لصام رونا يوسف - القاهرة

٢٥٤٧٥٦٦ - ٢٥٤٨٥٧٩

الهـاء

الى شعبنا

الذى حمل من الآلام ما تنوء بحمله الجبال ..
وقد انتفض انتفاضة جبارة ليحطم القيود ..
كل القيود .. وليلحق بركب الانسانية فى نضالها
من أجل السلام والحرية والرخاء .

فوزى مبرمجى

كلمات من التاريخ والمؤرخين

جلال السيد

« رأيت أن أكتب للناس كتابا يتحدثون به إلى تلك الحقيقة المرموقة ،
تصحيحا للتاريخ من دون الأهواء الفاسدة والمفتريات الباطلة وسميته :
« كشف الستار عن سر الأسرار في النهضة المصرية المشهورة بالثورة
العرايية » - قياما بالواجب على الأبناء وطنى الأعزاء وتصحيحا للتاريخ » .

بهذه الكلمات صدر الزعيم أحمد عرابى مذكراته - التى انتهى من كتابتها
عام ١٩١٠ ، أى قبل وفاته بعام - وكان قد أدرك منذ عودته من المنفى إلى
أرض الوطن ، استمرار المؤامرة على الثورة العرايية ، فلم يكن كافيا
للاحتلال البريطانى والمائلة الخديوية ، ما حدث من دمار وخراب لمصر ،
ولم يأبهوا بآلاف الشهداء والضحايا ، ولا بآلاف المواطنين الذين قتلوا
للمحاكمة فى أعقاب الاحتلال البريطانى ، بل كانوا يبحثون عن المسببات
التي تحول بين المصريين وتطلعاتهم نحو الثورة ، كما حدث فى الثورة
العرايية ، والى كان من بينها « التاريخ » فعملوا على تشويه التاريخ
المصرى ، خاصة الثورة العرايية وقادتها ، وحاولوا أن يوهنوا المصريين أن
« الفتنة » و« التمرد » و« العصيان » وما قام به عرابى ورفاقه ، هم سبب
البلاء ، بل بلغ الأمر بأحد كتابهم بأن حمل الزعيم أحمد عرابى ، جريمة
الاحتلال . وبلغت الدعاية مداها من كتاب الاحتلال وشمراء القصر ، حتى
أثرت فى أحد الشبان المصريين المضللين ، الذى ما رأى عرابى حتى بصق فى
وجهه . !

وقد أدرك المستعمرون - منذ فترة طويلة - خطورة « التاريخ » وأهميته
بالنسبة للشعوب وحركتها الجماهيرية ، فنجد أن مع جماعات « الاستطلاع »

لفنزو المنطقة العربية ، بدأت عمليات النهب والسرقه للآثار القديمة والمخطوطات العربية ، والتي مازالت في العواصم الأوروبية ، شاهدة على جرائمهم . وكانت تنفذ هذه العمليات طبقا لتقارير الرحالة والمستشرقين ، الذين هجموا على المنطقة منذ القرن السابع عشر .

وأصبح في جامعي أكسفورد وكمبرج ، أقسامًا لدراسة اللغة العربية وآدابها - منذ القرن الثامن عشر - هذا إلى جانب حركة الاستشراق في هولندا وألمانيا وغيرها ، ونحن نعرف أن الحملة الفرنسية على مصر - عام ١٧٩٨ - لم تقتصر على الجنود والمدافع والذخيرة ، بل كان ضمن أفرادها ، العلماء والمستشرقين والمهتمين بالتاريخ ، وهم الذين أعددوا المنشورات لنابليون ، وأنتجت هذه البعثة العلمية ، التي كانت ضمن الحملة ، الكتاب الشهير عنهم « وصف مصر » .

وفي ظل الاحتلال البريطاني ، دأب رجال الاحتلال ، على تشويش تاريخنا ، من خلال ما كتبه المبشرون والتجار ، وحملاء المخابرات البريطانية ، والمفتحين البريطانيين ، وكانت الثورة في رأيهم ، قردة وحشيان وفتنة ، والجماهير ، تعنى الفوضى ، أما أبناء الشعب ، فهم الرعاع ولم تكن هذه النظرة قاصرة على المحتلين وموظفيهم ، بل شاركهم فيها السياسيون والكتاب والصحفيون الذين كانوا يدورون في فلكهم ، وأصبح من بينهم من يدافع عن الاحتلال - سراحة - وعن أعماله « العظيمة » ! بل وكتب أحدهم يقول « إن سلامة المصريين من سلامة .. »

للاستعمار - ظلت سنوات طويلة - حتى
امعات .

ماء جبلي من تسم التاريخ : جامعة
رنا في مدرج ٦٦ بقسم التاريخ ، مناقشة
جب حراز ، وأثناء المناقشة ألقى أحد
م التاريخ - يدافع عن الأعمال الجارية التي

قدمها الاستعمار البريطاني لمصر ، خاصة في مجال الري ، بما أقامه من
جسور وكبارى ، وتصدى له أحد زملائه من لجنة المناقشة ، وأصبنا نحن
الطلبة بدهشة بالغة ، خاصة أنه لم يكن قد مضى عام واحد على المدوان
الثلاثى - ١٩٥٦ على مصر ١١

ولم يقف الاهتمام بتاريخنا وتشويهه على يد المستعمرين وصناعاتهم ، بل كان
الاهتمام - أيضا - من جانب القصر - أحد ركانز الاستعمار - « فكان أن أسلم
الملك أحمد فؤاد زمام التاريخ المصرى الحديث إلى مجموعة من المؤرخين
الأجانب : هانسون - دوان - كرايبتس - شارل رو - ساماركو - دودويل
وغيرهم ، وفتح لهم وثائق عابدين ونقل الوثائق الخاصة بمصر من دور الوثائق
الأوروبية والأمريكية ووضعها أمام هؤلاء المؤرخين الغربيين ، كما وضع
أمامهم المكافآت المالية السخية جدا ، وطلب إليهم أن يكتبوا تاريخ مصر
الحديث وبالذات تاريخ « اسماعيل » و « محمد على » وقد أشار إلى ذلك الدكتور
محمد أنيس في دراسته : « شفيق غربال ومدرسة التاريخ المصرى الحديث » -
مجلة « المجلة » - نوفمبر ١٩٦١ . وأضاف أنه ليس في هذا القول شيء من
المبالغة وقد ذكر له المؤرخ الانجليزى « دودويل » في لندن عام ١٩٤٦ ، أنه
كتب كتابه « محمد على مؤسس مصر الحديثة » - عام ١٩٣٥ بتكليف من الملك
فؤاد وأنه لم يتقاض أكثر من خمسمائة جنيهها ويعتبر المبلغ أقل من الجهد الذى
بذله ، وإذا كانت مجموعة التصديق المؤرخية قد قدموا بعض الخدمات للتاريخ
المصرى الحديث ، لكن يجب أن نؤكد أن عملها قصد به تمجيد أسرة محمد على
والدفاع عن أخطائها وتبرير تصرف حكامها . .

ونحن نعرف أن كتابة التاريخ معركة وموقف اجتماعى ، وسلاح مؤثر ،
تستخدمه القوى الاجتماعية والأحزاب السياسية ، فى محاولة لتثبيت أوضاعها
وضرب خصومها ، ولكننا نعرف أيضا أنه وجد من المؤرخين من دافع عن
الحقيقة التاريخية ، وأعطى للقوى الاجتماعية حقها ودورها فى تطور تاريخنا
الحديث والمعاصر . وما زالت كتابة التاريخ - لآن - بنظرة علمية ، إحدى
ساحات المارك بين القوى الاجتماعية ، لارتباطها بحركة المجتمع ومساره
السياسى ، وقد عرفت مدارس ورؤى مختلفة لدراسة التاريخ .

ونزعم أن كتابة التاريخ مرت بالمراحل التي كانت تخوضها الحركة الوطنية ،
وارتبط ازدهار الكتابات التاريخية بحجم الديمقراطية المتاح ، ومن هنا ظهرت
المدرسة الوطنية في أحضان ثورة ١٩١٩ ، وكانت كتابات المؤرخين : عبد
الرحمن الرافعي - الدكتور محمد صبرى السوربون - محمد شفيق غربال ،
وجاءت أعمالهم سواء عن طريق السرد أو التحليل تحكمها ما عرف بنظرية
« الفرد » أو البطل والذي عادة يكون الحاكم ، وكان الاهتمام سياسيا بالدرجة
الأولى ، وغاب دور الشعب أو الطبقات الجديدة التي تظهر من مرحلة إلى
أخرى ، أثناء عملية تطور المجتمع ، ولم تكن القوى الاجتماعية الفاعلة في
المجتمع . كالفلاحين والعمال والمتقنين من مجالات الدراسة أو الاهتمام . وقد
تبارى المؤرخون المصريون في إدانة الزعيم أحمد عرابي ، حتى كان كتاب الأستاذ
عمود الخفيف « أحمد عرابي - الزعيم المفترى عليه » والذي صدر عام ١٩٤٧ .
وبالطبع لم يكن الموقف مطلقا من جانب المؤرخين ، فقد حاول غربال أن يكسر
حدة السائد في الدراسات التاريخية ، وكان من الرسائل التي أشرف عليها :
« الفلاح المصري في عهد محمد علي » أحمد الحنة - رسالة ماجستير - ١٩٣٤ -
وكان أن صدرت من قبل دراسة تحت اسم « الفلاح » ليوسف نحاس - عام
١٩٢٦ ، من خارج الجامعة . لكن هذه الرسالة التي أشرف عليها غربال ،
كانت واحدة من عشرة رسائل ماجستير حتى بداية الخمسينات - ١٩٥١ - نذكر
منها : فخر الدين بن معن الثاني - أمير لبنان - حسن عثمان ، تاريخ التعليم في
عصر محمد علي - أحمد عزت عبد الكريم - الفتح المصري للسودان في عهد محمد
علي - عياد حسنين دوس - علاقات اسماعيل بالباب العالي - أحمد عبد الرحيم
مصطفى ، أما الدكتوراه والتي أشرف عليها غربال منذ منتصف الثلاثينات حتى
بداية الخمسينات فكانت أربعة رسائل : تاريخ التعليم منذ أواخر عصر محمد
علي إلى أوائل حكم توفيق - أحمد عزت عبد الكريم ، تطور الصحافة المصرية
وآثرها في النهضة الفكرية والاجتماعية - إبراهيم عبده ، تطور الزراعة في
النصف الأول من القرن التاسع عشر - أحمد الحنة ، تجارة مصر في عهد محمد
علي - أمين مصطفى عفيفي وفي هذه الفترة لم تقدم جامعة الاسكندرية أي رسالة
علمية في تاريخ مصر الحديث ، ونوقشت أول رسالة ماجستير عام ١٩٥٨
بجامعة عين شمس . وفي الأربعينات ظهر كتاب « الفلاحون » للأب هنري
عيروط - ترجمة محمد خلاّب ، وظهرت الدراسة الرائدة للدكتور حسين خلاّف

« نقابات العمال في مصر » في مجلة الحقوق - جامعة فاروق - سبتمبر ١٩٤٥ ،
وكتيب « مشكلة الفلاح » - أحمد صادق سعد - مطبوعات لجنة نشر الثقافة
الحديثة ، هذا إلى جانب كتابات الدكتور راشد البراوي - كلية التجارة - جامعة
فؤاد الأول - والتي منها : النظام الاشتراكي : فرض وتحليل ونقد ، والذي
تناول في أحد فصوله تحليلا اجتماعيا لثورة ١٩١٩ . ثم كتاب التفسير
الاشتراكي للتاريخ - مختارات من فريدريك إنجلز - هربا وصدرها مكتبة
طويلة - ١٩٤٧ .

وجاء في مقدمة الدكتور البراوي والتي جاءت تحت عنوان « تفسير التاريخ
بين المثالية والمادية » ما يلي :

« يشغل علم التاريخ مركزا بالغ الأهمية بين مختلف العلوم الأخرى ، ولم يعد
يعنى كثيرا بوصف حياة الحكام والأبطال على أنهم القوى الدافعة في تطور
الأمم ، أو يهتم بالأحداث الفردية المنعزلة ، وإنما صار علما يشرح لنا تطور
المجتمع ، تلك العملية الطويلة الأمد ، والتاريخ كل واحد برغم نواحي
التخصص ، فالتاريخ السياسي أو الديني والاجتماعي والاقتصادي مظاهر أو
نواحي لشيء واحد هو تاريخ التطور الانساني ، لأن نمو المجتمع عملية تتفاعل
فيها مختلفة العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمذهبية ، وقد لاحظنا
من مطالعتنا التاريخية ومن السنوات التي توافرت خلالها على تدريس مادة
التاريخ ، ظاهرة واضحة في معظم الحالات ونقصد بذلك أن الكثير من الكتاب
إذ يملكون التطور التاريخي لا يبرزون العامل المادي - أو الاقتصادي بمعنى آخر -
على أنه القوة الدافعة في سير المجتمع والأساس الذي تقوم عليه كافة التطورات
المتنوعة ، والمادية التاريخية هي النظرية الحديثة التي صارت لها الغلبة . لأنها
تفسر التاريخ ببيان أثر الدوافع المادية مثلثة في الانسان والطبيعة وواضحة في
العلاقات المتداخلة بين الجماعين ولهذا كان تفسيرها أدق من سواه وأقرب إلى
الحقيقة وأكثر انطباقا على الواقع ، .

ويرد الدكتور البراوي على الذين يهاجمون النظرية المادية لتفسير التاريخ
يقول : « لقد أسىء استخدام النظرية المادية في تفسير تطور المجتمع الانساني ،
وأصبحت الأذان تسمع كلمة « مادية » ولها رنين أو معنى منفرد ، وما ذلك إلا
لما يطلق بها من أوصاف وتصورات خاطئة ، إن الكثيرين من العلماء في الغرب ممن
يستخدمون هذه الطريقة في البحث العلمي ، قوم شديدي الدين وعلى جانب
كبير من الخلق والفضل » .

ومع بداية الخمسينات ظهر الاهتمام بالتفسير المادى ، والاجتماعى ،
للتاريخ ، وكان كتاب « فى أصول المسألة المصرية » - صبحى وحيدة - عام
١٩٥٠ .

ومع بداية ثورة يوليو ١٩٥٢ ، ظهرت الكتب التالية ، التى اتبعت هذا
المنهج المادى أو اقترنت منه : فاروق ملكا - أحمد جيه الدين ١٩٥٢ ، حقيقة
الانقلاب الأخير فى مصر - الدكتور راشد البراوى - ١٩٥٢ ، أزمتنا الاقتصادية
- الدكتور عبد الرازق حسن - ١٩٥٣ . وخلال عامى ٥٧ ، ١٩٥٨ ، ظهرت
أربعة كتب رائدة فى النظرة لتاريخنا ، برؤية مادية ، وإن اختلفت وجهات
النظر ، وهى : ثورة مصر القومية - إبراهيم عامر - ١٩٥٧ ، تطور الحركة
الوطنية المصرية - من ١٨٨٢ - ١٩٥٦ - شهابى عطية الشافعى - ١٩٥٧ ،
الأرض والفلاح - المسألة الزراعية فى مصر - إبراهيم عامر - ١٩٥٨ ، دراسات
فى تاريخ مصر السياسى منذ العصر المملوكى - فوزى جرجس - ١٩٥٨ .
وهؤلاء فتحوا المجال أمام هذه النظرة المادية لتفسير التاريخ فى الجامعات المصرية
منذ الستينات ، وكانت بعض كتابات الدكتور محمد أنيس ، د. د. رءوف عباس -
د. عبد العظيم رمضان - د. عاصم الدسوقي - د. على بركات - محمود متولى ،
وهذه أمثلة فقط ، وهى من جامعة القاهرة وعين شمس ، وإن عمل بعض
هؤلاء الاساتذة فيما بعد فى الجامعات الاقليمية ، ولم نقف عند الذين استمروا -
خارج الجامعات - يحملون هذه النظرة لتفسير التاريخ ، لكننا رصدنا ما حدث
فى الجامعة لنرى مدى التغير الذى حدث فى الدراسات التاريخية .

ومن بين الكتب الأربعة التى أشرنا إليها والتى صدرت عامى ٥٧ ، ١٩٥٨ ،
يرز كتاب « تاريخ مصر السياسى منذ العصر المملوكى » - الذى يستمر حتى عام
١٩٥٧ - لقوزى جرجس .

ويتناول الكتاب فترة زمنية طويلة ، من الصعب تناولها فى كتاب سياسى
واحد - أكثر من خمسة قرون - وقد تناول كل من صبحى وحيدة « فى المسألة
المصرية » والدكتور حسين فوزى « سندباد مصرى » فترات أطول ، الأول بدأ
منذ القرن السابع الميلادى والثانى تابع منذ العصر الفرعونى ، لكن الاثنان هنا -

رغم الفرق في نظرة كل منها لتاريخ مصر - يبحثون عن سمات وظواهر تحكم حركة التاريخ المصري ، وهم ينظرون نظرة حضارية أكثر منها سياسية . لكن فوزى جرجس رجل سياسى ، وفكر رؤية ، ويبحث في التاريخ باهتمام وجلد ليتوصل إلى ظهور الرأسمالية - مثلاً - ويميز أحكامه بجداول وأرقام تساعد في حكمه . ويتابع حركة الطبقات في المجتمع والتأثيرات الخارجية والداخلية ، وكثيراً ما يعقد المقارنة بين الطبقة الوسطى الأوروبية والمصرية ، ولماذا قامت بدورها هناك ولم تقوم بدورها هنا ، وخطورة أن يأخذ التغير بفعل فاعل أجنبي وليس من خلال التطور الاجتماعى المصرى ، وقضايا عديدة تحتاج إلى التفصيل .

وربما يكون المؤلف أدرك هذا فأشار في مقدمة الكتاب ص ٨ : « إن هذا الكتاب لن يتعرض كثيراً لتفصيلات التاريخ ، فالمكتبة المصرية مليئة بهذه التفصيلات ، وحسبه أن يقدم المعالم الرئيسية لتاريخنا الحديث ، بينما الظروف الاجتماعية ، الداخلية والخارجية ، التى تمت فيها الحوادث ، ومعددا هذه المراحل في اندفاعها وانكسارها ، ومعددا القوى الاجتماعية التى تلعب دورها في كل هذه الأحداث » وعدد الكاتب منهجه في البحث « ألا أنظر إلى أحداث التاريخ على أنها منفصلة عن بعضها ، أو منزلة عن الظروف التاريخية المحلية والعالمية التى نشأت ونمت فيها ، فالواقع ليس منعزلاً ، بل مترابط ومتشابكاً ويكيف بعضها البعض الآخر بصورة متبادلة وفي حركة صاعدة دائمة التغير » . والكاتب منحاز من منظور الكتاب الأولى لتاريخ شعبنا ، والذي هو تاريخ المارك الطويلة الدامية المريرة ضد الاستعمار وركائزه في البلاد .

ونلاحظ - أحياناً - تداخلاً بين التاريخ والسياسة ، فنجد - مثلاً - في مقدمة الكتاب موقفاً سياسياً يتفق على ما كان مطروحاً سياسياً على الساحة العربية في مواجهة الاستعمار - في منتصف الخمسينات - وببساطة لم نعهدها في تحليل المؤلف لأحداث التاريخ في معظم الكتاب نجد يقرر « إن الوحدة بين البلاد العربية أمر ضرورى وجوهري في النضال ضد قوى الاستعمار » ولم يشرح في إطار واحد مفهومه هذه الوحدة ، ولأنه مواقف سياسى أراد إبرازه ، وبعبارة من رؤيته المصرية ، وإلا كان أشار ولو بشكل سريع إلى تأثيرات الثورة العربية

على المنطقة العربية ، وكيف كان يتجمع المسلمون في المساجد ، داعين بنصرة عرابي ، وكذلك تأثير ثورة ١٩١٩ أيضا ، والتي انعكست في ثورات لاحقة بالمنطقة العربية ، ثورة العشرين في العراق ، وهبة الشعب الفلسطيني عام ١٩٢١ ، وبنفس المنطق تناول المؤلف المسألة الفلسطينية - كما أسماها في صفحات (٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥) وفي الصدد يقول : « وعندما اقترح تقسيم فلسطين إلى دوائين فدراليين ، أحدهما للعرب والأخرى لليهود ، وافقت عليه القوى الديمقراطية كحد أدنى يمكن قبوله لوقف هذه المذابح الدينية ، وإعطاء فرصة للقوى الديمقراطية في كلا المسكريف لاكتشاف الدور التخريبي الذي تلعبه الرجعية العالمية باسم الدين » .

هنا أيضا كلام غريب وغامض ، والحديث عن دولتين فدراليتين . كان قبل قرار التقسيم . وكان ضمن اقتراحات لجنة التحقيق التي كونت من ١١ دولة إثر مناقشات اللجنة السياسية في الجمعية العامة للأمم المتحدة ، واقترحت أقلية اللجنة المكونة من الهند ونيوزيلاندا وإيران أن تنشأ في فلسطين حكومتان مستقلتان ذاتيا تولفان دولة اتحادية عاصمتها القدس ، أما التقسيم الذي تم في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ بمؤامرة دولية فلم تطرح فيه الفيدرالية ، ولم توافق عليه فقط القوى الديمقراطية ، بل وافقت عليه الدول الاشتراكية والدول الاستعمارية - باستثناء بريطانيا التي امتنعت عن التصويت ، ولم أفهم ماذا قصد المؤلف « بالمذابح الدينية » وهل لعبت الرجعية العالمية وحدها ؟ هنا أحس أن الموضوع الذي يميز الكتاب ، يقع في هذه الصفحات في دائرة الغموض الشديد ، ولم تطرح القضية الفلسطينية على أنها قضية شعب عربي طرد من وطنه بمؤامرة استعمارية ، وشاركت فيها معظم دول العالم إما بالموافقة أو بالصمت ، وهنا كلام سياسي - رغم غموضه - وبعيدا عن تحليل المؤلف للتاريخ .

وفي إطار السياسة وتداخلها مع التاريخ ، ما نجده في نهاية الكتاب ،
والحديث عن ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وما جاء عنها في الفصل الحادى عشر ، تحت
عنوان « الإطاحة بالنظام الملكى » وهنا نجد موقفا سياسيا وغير واضح ويتناقض
مع تحليل المؤلف للتاريخ ونعسفه « النظرى » أحيانا .

يقول المؤلف بعد حديثه عن حريق القاهرة - الطريق الذى اختاره الاستعمار
لكى يضرب فيه الحركة الوطنية : « لقد تجمعت كل القوى الرجعية لضرب
الحركة الشعبية ، ونست خلافتها مؤقتا إلى أن تم لها الضرب ، ولكن ماذا
تصنع السراى ومن خلفها الاستعمار فى المشاكل الاقتصادية والسياسية التى
مازالت معلقة من بعد الحرب العالمية الأخيرة ، لم تصنع شيئا إلا ما تفعله كل
حكومة رجعية فى العالم ، ففتحت المعتقلات وألفت البرلمان ، ولم يعد فى
استطاعتها السيطرة على الجيش وإخضاعه لارادتها ، وقد جاء الجواب سريعا
بذلك الهجوم الخاطف الذى قام به الجيش فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ثم طرد الملك فى
٢٦ يوليو من نفس السنة ، وقد صنعت حركة الجيش منذ ذلك اليوم شكل قديم
من أشكال الحكم دام منذ سنة ١٩٢٤ وبدأت فى وضع شكل جديد لم تكن
ظروف الصراع العملى بقادرة على تحديده التحديد الكامل الواضح ، ولكن
تطور الحوادث أخذ يوضح هذا الشكل أكثر وأكثر إلى أن تبلور فى دستور ١٩٥٦
حيث تقرر بشكل قاطع عدم قيام الاحزاب السياسية بشكلها القديم وأن الاتحاد
القومى هو الهيئة الوحيدة التى تتجمع بداخلها قوى الشعب المختلفة »

وبعد استعراض المؤلف للحالة الاقتصادية حق إنشاء المؤسسة الاقتصادية
عام ١٩٥٧ ، مروراً بإعطاء الحكومة المصرية لشركة كونراد الأمريكية حق
استخراج البترول فى الصحراء الغربية وزيادة التعاون مع النقطة الرابعة
الأمريكية زيادة واسعة ، ومع حقق الميزان التجارى ، حيث كان بالنسبة لنا دائما
بالناقص فى عامى ٥٥ ، ١٩٥٦ . يصل المؤلف إلى حكم سبق أن أطلقه على
الحكومات المتعاقبة - قبل الثورة ، وهو : « حل المشاكل داخل النطاق
الاستعمارى » وإن كانت الحكومة لم تدخل الاحلاف العسكرية « إلا أنها ظلت
تدور فى الفلك الاستعمارى » . وهذا معناه أنه لم يحدث أى تغيير ، وكان طرد
الملك وصدر قانون الاصلاح الزراعى وإعلان الجمهورية والدعوة إلى
التصنيع ، والتصدي للأحلاف العسكرية فى المنطقة ، وأمور كثيرة لا تعنى
شيئا !!

وهنا نجد أن المؤلف قد غاب عن تحليله وتبعه للمقري الاجتماعية والطبقات الصاعدة والهابطة ، وما حدث من علاقات جديدة ، والغريب أن المؤلف يقفز بحكم جديد على القضية الوطنية ، فيعد أن أشار إلى « حل المشاكل داخل النطاق الاستعماري » نجده يغير هذا الحكم ، « أصبحت الآن محل داخل الحركة التحريرية العالمية » . فماذا حدث ؟ حدث مؤتمر باندونج . فهل عند مثل هذا المؤتمر وعلى مدى أربعة أيام كفى بتغيير هذا الحكم ؟ إنى هنا أتساءل فقط ! وأرى أن خطورة التداخل بين السياسة والتاريخ ، كثيرا ما تخضع التطور التاريخي ، للموقف السياسي الآن ، وبأن تحليل التطور الاجتماعي لحركة المجتمع المصري ليصل إلى التطابق مع الموقف السياسي الآن وبذلك تخضع تفسيرات الفترات التاريخية - في بعض الأحيان - للتعسف - في خدمة مواقف سياسية أو حزبية .

وعن التفاصيل الذي قال المؤلف عنها « أنه لن يتعرض كثيرا لتفاصيل التاريخ ، فالمكتبة العربية مليئة بهذه التفاصيل » هنا نختلف مع المؤلف ، لأن معنى التفاصيل لدينا مختلف ، فالتفاصيل التي تملأ الكتب تمثل تراكبا غير مفيد في التحليل ، لكن التفاصيل الذي نهتم بها ونعنيها ، هي التي توجد في المصادر الأساسية ، مثل وثائق المحاكم الشرعية وسجلاتها ، دفاتر الالتزام في العهد العثماني . . وهكذا . وفي غياب التفاصيل - التي تعتمد على المصادر الأصلية أو الأساسية ، كثيرا ما تأتي الأحكام بعيدة عن الواقع ، وقد يستغرق البعض في محاولة التطبيقات النظرية على حركة المجتمع - بشكل ميكانيكي - دون الانتباه إلى دور « الفرد » ودور « الأفكار » إلى جانب المصادر الأساسية لكل فترة تاريخية وسنعتلى مثلا على هذا مما جاء في الكتاب الذي نحن بصددده : في الحديث عن الفتح العثماني :

جاء في الكتاب صفحتي ١٨ ، ١٩ ما يلي : « ضربت التجارة ضربة قاسمة . . ، ولم يكتف الأتراك باختطاف الصناعات المهرة ، بل فرضوا الضرائب الباهظة على الصناعة ، وأرغموا مشايخ الحرف على تحصيلها . وباختصار فإن الصناعة والتجارة قد ضربتا ضربة عنيفة بعد الغزو العثماني إلا بعد سنوات طوال ، لقد هبطت الكفاية الانتاجية إلى الحضيض وهبطت معه الصحة العامة

للشعب كله ، وازدادت نسبة الوفيات حتى أصبح عدد السكان في ١٧٩٨ مليون ونصف نسمة وإذا قارن هذا العدد بما كان عليه سكان مصر في أيام الرومان وأوائل الحكم العربي وهو يتراوح بين ٦ ، ٧ مليون نسمة تتبين لنا أية ظروف قاسية كان يعيشها شعبنا وأية ضربات لحقته حتى أوشك على الفناء ،

وجاء هذا الحكم من العصر العثماني منذ عام ١٥١٧ حتى الحملة الفرنسية ، ولغياب التفاصيل من المراجع الأساسية جاء هذا الحكم بعيدا عن الواقع التاريخي ، ونشير هنا إلى ما كتبه الدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم - أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بجامعة الأزهر ، والذي له دراسات عديدة عن العصر العثماني ، وجاء في دراسة بعنوان « حول منهجية دراسة تاريخ مصر إبان العصر العثماني ١٥١٧ - ١٧٩٨ » (مجلة فكر - مارس ١٩٨٥)

« ظلت المقولات الخاطئة تتردد على السطحة دارسي التاريخ المصري عن قضية المهن الحرفية والصناعات في العصر العثماني فظل القول السائد بأن الصناعة في تلك الفترة أصيبت بالتدهور ، وإن الطوائف الحرفية انفلقت على نفسها وأن روح الابتكار انزوت من لدى أبناء الشعب المصري ، وهذا القول لا يصمد أمام النقد التاريخي والدراسة التاريخية القائمة على المنهج العلمي ، والمعتمدة على مصادر الفترة ووثائقها ، فإن الوثائق الرسمية تثبت مدى الدور الذي لعبته حركة الصناعة في مصر ، بمقياس العصر ، في تاريخ مصر الاقتصادي ، إن إيجابا وإن سلبا ، كما أن هذه الوثائق تعطينا تفصيلا كان سهولا عن كيفية تمويل الصناعات ، والصناعات التي كانت خاصة بالاستهلاك المحلي والصناعات التي كانت تعد للتصدير وعن القائمين بها ، وكيفية توزيعها ، أما عن أحوال التجارة فيقول الدكتور عبد الرحيم :

أثبتت الدراسات الوثائقية الحديثة والتي اعتمدت على الأرشيف المصري والأرشيف الأوروبية أن النكسة التي أصيبت بها السوق المصرية بعد اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح ١٤٩٨ . لم تستمر لفترة طويلة ، فقد بدأت هذه السوق تشهد بعد دخول العثمانيين البلاد نوعا من الاستقرار ، وأخذت تشهد نوعا من النشاط التجاري ، بل وأصبحت السوق المصرية محورا للحركة التجارية بين البلاد الآسيوية والأفريقية ، عربية وغير عربية من ناحية ،

والبلدان الأوروبية من ناحية أخرى ، وباستعراض قائمة السلع التجارية التي رصدتها لنا دفاتر المحاكم الشرعية ، ودفاتر الجمارك ومجلات محاكم الثغور المصرية ندرك أن السوق المصرية بلغت درجة كبيرة من النشاط التجاري وبخاصة في تجارة العبور « الترانزيت » كما تثبت دراسة هذه الوثائق أن مر بدأت تشهد نشوء فئة « أعيان التجار » أو « كبار التجار » ونشوء الشركات التجارية الصغيرة التي سرعان ما تحولت إلى شركات تجارية كبيرة لها نشاطها التجاري المتنوع . ونتيجة لانساع نشاط فئة كبار التجار محليا وخارجيا . فقد ظهر منصب « شاهبندر التجار » الذي كان منصب شرفيا ، له شبه سلطة قضائية على التجار وقد شهدت الفترة بيوتات تجارية ، متعددة الأنشطة ، مثل بيت الروبى الرشيدى المصرى ، وبيت الشرايى القاسى المغربى وبيت الكهن المغربى ، كما شهد القرن الثامن عشر ظهور الشركات التجارية الكبيرة التى كونها مجموعة الشركاء ، أو بعض الأسر التجارية ، وازدهرت الحركة التجارية بصورة واضحة وتوفر لدى فئة التجار فائض ضخم من رأس المال ، ففكرت هذه الفئة فى استثمار هذا الفائض فى مجالات استثمارية أخرى مثل امتلاك العقارات وإنشاء مشروعات الخدمات العامة مثل الحمامات العامة . وشركات النقل البرى والبحرى ، كما دخلت هذه الفئة مجال التزام الأراضى الزراعية . ويصل الدكتور عبد الرحيم إلى القول « إن ازدهار الحركة التجارية أصبح يمثل ظهور الرأسمالية التجارية المحلية - إن جاز لنا استعمال مثل هذا التمييز » وفى حديث الدكتور عبد الرحيم فى ندوة حول مشاكل كتابة تاريخ مصر الحديث - فى نفس العدد من المجلة المشار إليها يشير إلى أن له بحث نشر فى مجلة العلوم العربية للدراسات الانسانية فى جامعة الكويت عن نشوء الرأسمالية المصرية المحلية فى العصر العثمانى ، من خلال وثائق المحكمة الشرعية ويرى أن الطبقة المتوسطة ظهرت منذ القرن الثامن عشر .

ويختلف المؤلف عن معظم المؤرخين والدارسين الذين تناولوا قضية الأرض والملكية والفلاح فى فترة حكم محمد على . فيرى فوزى جرجس أنه « بوصول محمد على إلى السلطة ، انتهى النظام المملوكى فعلا ، وانتهت بهذا مرحلة من مراحل الاقطاع فى مصر ، دامت حوالى ٥٥٥ سنة ، ولما كان تحطيم النظام المملوكى تم أساسا على يدى القوى المسلحة الأجنبية « الحملة الفرنسية » وليس

نتيجة للتطور الداخلى فى مصر ، لهذا فان النظام الاقطاعى نفسه لم يقض عليه ، بل تغير شكله وتمركزت السلطة القطاعية فى يد محمد على ، وكون دولة مركزية إقطاعية وظل أسلوب الانتاج القطاعى كما هو ، وظلت العلاقات الانتاجية بين القوى الاجتماعية المختلفة إقطاعية كما هى أيضا . . . وأنه بالرغم من إيجاد وسائل انتاج راقية فإنها لم تفتت الاقطاع . . . وباختصار فإن محمد على قد مات والمجتمع المصرى مجتمعا إقطاعيا . ويتفرد الاستاذ فوزى بهذا الرأى - فى حدود علمى - بين الذين درسوا هذه الفترة ، وخطورة الخلاف هنا حول ظهور الرأسمالية المصرية ، والقوى الاجتماعية فى كل فترة منذ فترة محمد على . واختلفت معه فى رأيه كل من : إبراهيم حامر - الأرض والفلاح ، الدكتور رءوف عباس - النظام الاجتماعى فى مصر فى ظل المكتبات الزراعية الكبيرة ، الدكتور محمد أنيس تطور المجتمع المصرى من الاقطاع إلى ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، الدكتور على بركات - تطور الملكية الزراعية فى مصر ١٨١٣ - ١٩١٤ ، الدكتور عبد العظيم رمضان - الصراع الطبقي فى مصر ، أنور عبد الملك - نهضة مصر . ونشير إلى بعض ما جاء فى كتبهم :

يقول الدكتور على بركات فى كتابه ص ٤٥ : « إن أول العوامل التى ساعدت على نقل الاقتصاد المصرى من النظام الاقطاعى إلى الرأسمالية هو ظهور اقتصاد السوق كبديل للاقتصاد المعيشى الذى كان سائدا قبل محمد على وقد ساعد على ظهور اقتصاد السوق دخول المحصولات النقدية ضمن برنامج محمد على الزراعى وأبرزها القطن ، الذى بدأ فى زراعة النوع الطويل التيلة منه سنة ١٨٢١ وبلغ انتاجه سنة ١٨٤٥ - ٣٤٤٩٥٥ قنطارا وفى سنة ١٨٥٠ كان الصادر من القطن يزيد على ٣٥٠ ألف قنطار ، وأحدثت الحرب الأهلية الأمريكية زيادة هائلة فى صادرات القطن حتى بلغت سنة ١٨٦٥ - ٢ مليون قنطار ، وبسبب انتاج المحصولات النقدية وخاصة القطن حدثت تطورات هامة فى نظام الرى والمواصلات فى مصر فى القرن التاسع عشر » .

وبعد أن يحدد الدكتور محمد أنيس النمو التدريجى للمجتمع على النمط الرأسمالى كنتيجة لتحطيم الاقطاع يصل إلى النتيجة - ص ٧٢ من كتابه : « والملاحظ حول تلك الضربات التى وجهها محمد على للاقطاع أنه لم يستعن

بالقوة الشعبية التي أوصلته للحكم ، بل انقضى عليها هي الأخرى ، لذلك تم التحول من الأوضاع القطاعية إلى الأوضاع الرأسمالية دون سند شعبي حقيقي » ويقول ابراهيم عامر . . ص ٨١ ، ٨٢ من كتابه : « نستطيع أن نقول أن نظام الاستقلال الزراعي في عهد محمد علي كان نظاما مؤقتا انتقاليا بين القطاعية والرأسمالية ، وكانت مصر تمر أثناءه بمرحلة من مراحل ازدياد التطور ، أي كان نظاما قطاعيا شرقيا يمر بمرحلة الاضمحلال والانحيار ، وتتولد داخله عناصر نظام رأسمالي قائم على اقتصاد السوق ومتجه نحو تحقيق الملكية الفردية للأرض » .

ولقد حاولنا أن نقدم بعض الأمثلة لاجتهادات المؤرخين والدارسين للتاريخ حول بعض القضايا الهامة في تاريخنا ، حتى ولو استخدموا المنهج المادي ، أو الاشتراكي - كما يحلو للبعض أن يسميه وستظل قضايا جديدة في تاريخنا محل بحث وجدل ، طبقا لمفهوم ونظرة كل مؤرخ ودارس . وجاء كتاب « دراسات في تاريخ مصر السياسي منذ العصر المملوكي » - ومنذ ثلاثين عاما - يتابع تاريخ المعارك الطويلة الدامية ضد الاستعمار وركائزه والتي تحملت جماهير الشعب المصري عبئها ، برؤية طبقية ، وبمنظرة مادية لتفسير التاريخ ، وإذا كانت هناك بعض الاختلافات والأخطاء في تفسير بعض القضايا ، فلم يكن هذا بسبب استخدام المنهج ، بل لغياب المصادر الأساسية في بعض الأحيان ، والتعسف النظري في التطبيق ، ولتداخل السياسة والتاريخ في بعض القضايا ولأن الكاتب سياسي بالدرجة الأولى يكتب في التاريخ ، وكانت هذه رؤية لتاريخنا على مدى

الكتبة الرائدة في مجال استخدام المنهج
صاحبه برؤيته بين أصحاب هذا

جلال السيد

مقدمة

ليس الاستعمار مجرد رايات أجنبية ترفع على ربوع هذا الوطن أو ذاك ، بل هو أيضاً ، وفي الدرجة الأولى ، سيطرة اقتصادية ، فرضتها الدول الرأسمالية الكبرى على تلك البلاد الصغيرة التي لم تمكنها ظروفها التاريخية من تمزيق الإطار الاقطاعي ، الذي كان يكبلها ويعيق تطورها ونموها . ولقد ابتلى شعبنا بكل صور الاستعمار الاقتصادي والعسكري ، شأنه في ذلك شأن معظم بلاد الشرق العربي . وتاريخ شعبنا الحديث هو تاريخ معاركة الطويلة الدامية المريرة ضد الاستعمار وركائزه في البلاد .

وقد كانت هناك نظريتان تبرزان دائماً من خلال الكفاح العملي ضد الاستعمار ، النظرية الأولى التي يمتنعها الشعب وهي الاستمرار في الكفاح بلا أية مهادنة أو توقف حتى تتخلص البلاد تماماً من كل سيطرة استعمارية ، اقتصادية كانت أو عسكرية . . وهذه النظرية كانت تحتم وبالضرورة ربط حركة التحرر الوطني في مصر بكافة الحركات التحريرية في العالم عامة وفي الشرق العربي خاصة . . أما النظرية الثانية والتي تعتقها الدوائر الحاكمة ، فكانت ترى أنه بالرغم من عدم توافق المصالح مع الاستعمار فإن الارتباط به مسألة ضرورية ومفروغ منها . . ومن هنا كانت كل حلولها للمسألة الوطنية تدور في الفلك الاستعماري ، ومن داخل الارتباط به في حدود الدائرة الاستعمارية وهذه النظرية كانت تحتم وبالضرورة العداء للشعب في مصر ، وكذلك العداء المطلق لحركة التحرير العالمية .

وقد ظل الصراع ناشباً بين الشعب الذي يناضل من أجل التحرر الوطني الكامل ، وبين جميع الحكومات المتعاقبة التي حكمت مصر ، خاصة بعد الاحتلال البريطاني المشؤم ، ونتيجة لهذا الصراع الدامي

كانت الحركة الوطنية ضد الاستعمار تنطلق أحياناً وتتمتع أحياناً أخرى ، إلى أن انطلقت من عقابها أخيراً ، وخاصة بعد مؤتمر « باندونج » وبدأت تسجل انتصارات رائدة روعت الاستثمار العالمي . . . وما أن وقف جمال عبد الناصر في ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦ وأعلن إعادة القناة لأصحابها الحقيقيين حتى جن الاستثمار وجمع قواته وألقى بها في معركة مجنونة . . . ولكن الاستثمار الذي ضرب الاسكندرية بوحشية سنة ١٨٨٢ ، وأندرسعد زغلول سنة ١٩٢٤ بوقاحة وخسة ، لم تعد له نفس الأظافر الجارحة القاتلة . كما أن حركة التحرير الشعبية وصلت من النضج ما يجعلها تندفع إلى الأمام ، بلا توقف أو مهادنة .

لقد انتصرت النظرية التي يعتقها الشعب في الصراع ضد الاستثمار ، وخرجت الحركة الوطنية من نطاق الحل في داخل الدائرة الاستعمارية ، وكان لابد إذن أن ترتبط حركة التحرير في مصر مع حركة التحرير العالمية . وهكذا وجدت لها سنداً رائداً في كل القوى التحريرية في العالم أجمع ، وكان لابد أيضاً أن تتطور فكرة ربط حركة التحرير في مصر مع حركة التحرير في البلاد العربية وتدخل في طور التنفيذ العملي . . . ولم يكن من المستغرب أن يتمثل ذلك التنفيذ العملي في الوحدة المصرية - السورية وتكوين « الجمهورية العربية المتحدة » ثم في الوحدة الفدرالية مع المملكة اليمنية ، فهذه الحكومات كانت تلتقي مع الشعب في الحركة الكبرى ضد الاستثمار ، بعكس باقي الحكومات العربية الأخرى التي تلتقي مع الاستثمار وبالتالي معارضة الشعب .

وقد اضطر الاستثمار ، ليقف في وجه هذا الخطر الداهم ، أن يلجأ إلى صناديق القمامة ليستخرج منها أعوانه . . . ومن يكونون إن لم يكونوا فرسان حلف بغداد ، وركائز مشروع ايزنهاور الاستعماري . . . في نفس الوقت الذي كانت تعلن فيه الوحدة بين مصر وسوريا ،

كان الاستعمار يجمع بين حكومة الأردن وحكومة العراق في وحدة أخرى ..
وحدة تحت رعايته ، لمناهضة حركة التحرير العارمة ، التي تحتاج كل
البلاد العربية .

لقد تجمعت كل القوى الرجعية في الشرق العربي في حلف إجرامي وقح ،
مع الاستعمار العالمي ، لمناهضة حركة التحرير الوطنية ، في البلاد العربية .
ولجأ الاستعمار إلى نفس الأيدي القذرة ، التي لعبت دورها في المأساة الفلسطينية ،
ومكنت العصابات الصهيونية من تشتيت وإجلاء شعب فلسطين عن أرض
آبائه وأجداده .. لقد لجأ إلى نفس الأيدي الدنسة التي كانت تتآمر على مصر
خلال المدوان الثلاثي الغادر ، لتحل النفوذ الأمريكي محل النفوذ البريطاني
والفرنسي على المنطقة ، لقد لجأ إلى حسين وفيصل وغيرها من دعاة مشروع
ايزنهاور .

لقد تحركت الشعوب في البلاد العربية كلها .. في العراق ..
في لبنان .. في الأردن .. في تونس . في كافة البلاد التي ما زالت تحكمها
حكومات خائنة وعميلة للاستعمار .. لقد تحركت الشعوب تنشد
التحرر المطلق من كل قيود استعمارية ... وبهذا أصبح التاريخ يواجهنا
بواجبات ثورية ضخمة .. واجبات تنظيم جبهة وطنية واسعة النطاق من
الشعب في كافة البلاد العربية لتمثيل كل القوى ودفعها في اتجاه واحد
للتخلص من الاستعمار وعملائه في الشرق العربي .

إن الوحدة بين البلاد العربية أمر ضروري وجوهري في النضال
ضد قوى الاستعمار ، وما دامت هناك حكومات خائنة ما زالت قابضة على
السلطة في هذه البلاد فسيظل الاستعمار رابضاً في المنطقة ، ومن هنا يتحتم
تكوين هذه الجبهة الشعبية الوطنية العامة في كل البلاد العربية ، لتعمل
في تناسق تام وبإمكانيات متبادلة لكنس الاستعمار من المنطقة كلها .
إن وحدة الكفاح ووحدة الغرض تحتم قيام هذه الجبهة .. إن ضرب

حركة التحرير الوطنية في الأردن مثلاً يؤثر بشكل فعال على تطور المعارف في الجزائر .. ونجاح الحركة الوطنية في مصر وسوريا ، قد أثر ، وبشك اندفاعي واضح ، على الحركة في كافة البلاد العربية . . وهكذا فأى صمو أو هبوط في الحركة الوطنية ، في أى بلد من البلاد العربية . يؤثر بشك إيجابى وسريع ، على باق البلاد الأخرى .

إن الحركة الكبرى ضد الاستعمار قد وحدث بين الشعوب العرب كلها ، وأصبح التاريخ يواجهنا بضرورة تنظيم هذه الوحدة ومركزتها حتى تستطيع أن تأخذ شكلها الاندفاعى فى التعجل بسحق الاستعمار وركائزه وبمد فإن هذا الكتاب الذى أقدمه لقراء العربية لن يتعرض كثير لتفصيلات التاريخ . فالمكتبة العربية مليئة بهذه التفصيلات ، وحسبه أ يقدم العالم الرئيسية لتاريخنا الحديث ، مبيناً الظروف الاجتماعية ، الداخلة والخارجية . التى تمت فيها الحوادث ، ومحددات هذه المراحل فى اندفاع وانتكاسها ، ومحددات القوى الاجتماعية التى تلعب دورها فى كل هذه الأحداث .

وقد راعيت فى منهج البحث ألا أنظر إلى أحداث التاريخ على أنها منفصلة عن بعضها ، أو منعزلة عن الظروف التاريخية المحلية والعالمية إلى نشأت ونمت فيها ، فالواقع ليس منعزلاً ، بل مترابطاً ومتشاكاً . وتؤثر الأحداث على بعضها تأثيراً إيجابياً ، ويكيف بعضها البعض الآخر بصور متبادلة وفى حركة صاعدة دائمة التغير . . ومن هنا كان لابد أن تدحضر تلك الخرافة القديمة التى تنادى بأنه « لا جديد تحت الشمس » ، إذ أن هناك دائماً جديد تحت الشمس ، وأن كل شىء فى تغير . . إلا التغير نفسه المؤلف .

فوزى مبرهسى

الفصل الأول

مصر تحت حكم المماليك

في سنة ١٣٨٥ زار الرحالة « فرسكوبالدي » مدينة القاهرة وقال :
« إن عدد سكانها أكثر من سكان توسكاليا . والمراكب الراسية في مينائها
أكثر من المراكب التي ترسى في فينيسيا وچنوا وانكونا مجتمعة (١) » .
وهذه البلاد التي ذكرها الرحالة كانت تعتبر آنذاك من أكثر بلاد أوروبا
تطورا ورقيا . وكانت مصر في ذلك العصر تحت حكم المماليك الجراكسة
وتعتبر من الناحية الاجتماعية على درجة واحدة مع الدول الأوربية . .
فمصر كانت تحكم حكما إقطاعيا ، وكذلك كانت أوروبا تحكم حكما إقطاعيا .
غير أن مصر كانت أكثر تقدما ورقيا من أرقى البلاد الأوربية .

ولكن لم يلبث هذا التفوق أن بدأ يتلاشى تدريجيا . فقد كانت
عوامل التطور تنمو وتزدهر في أوروبا وعوامل الانحلال والتدهور
تعمل في مصر . لقد كانت أوروبا على أعتاب عصر النهضة الذي حطم عنها
أغلال العصور المظلمة التي عاشت فيها أكثر من ألف عام بمد مقوط
الامبراطورية الرومانية سنة ٤٧٦ .

وكانت أولى الضربات القاصمة التي وجهت إلى مصر تلك التي وجهها
الملاح البرتغالي فاسكوده جاما باكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح ،

(١) في أصول المسألة المصرية ، لصبحي وحيد ، ص ٨٤

فجول تجارة أوربا مع الشرق إلى هذا الطريق، بدلا من عبورها الأراضي المصرية إلى البحر الأحمر . وبهذا وضع الاسفين الأول في عزل مصر عن دول أوربا ومهد لها طريق التقلص والانكماش . وقد المالك موردا هائلا من موارد الثروة التي كانت تأتيهم عن طريق الضرائب التي كانت تفرض على التجارة العابرة بالأراضي المصرية . وبطبيعة الحال ، فقد التجار المصريون أيضاً موردا ضخما كان يأتيهم عن طريق المتاجرة مع التجار الأوربيين الذين كانوا ينقلون تجارتهم عبر الأراضي المصرية .

أما الضربة القاصمة الثانية ، فقد جاءتها من الجيوش العثمانية بقيادة سليم الأول ، فاحتلت البلاد ، وأوقدتها استقلالها ، وفرضت نظاما يحقق للحكومة التركية سلب خيرات مصر ، وتبع ذلك التدهور السريع للحالة الاجتماعية ، فيها وجعلها تتخلف عن ركب التطور قرونا عديدة .

ونحن عندما نحدد كشف طريق رأس الرجاء الصالح ، والغزو العثماني كحدين تاريخيين لتدهور الحالة الاجتماعية في مصر ، فاننا نحدد هذا فقط لكي نستبين بمعالم تاريخية توضح لنا مراحلها . أما الواقع المادي ، فلا يمكن أن يقف عند حد السنين ، إذ أن انهيار الحالة الاجتماعية في مصر لا يمكن أن يكون قد أتى فجأة بمجرد كشف طريق رأس الرجاء الصالح ، ولكن الحقيقة هي أن كشف هذا الطريق قد كشف أيضاً ، وفي ذات الوقت ، عن ضعف مركز مصر الاقتصادي والاجتماعي الآخذ في الازدياد . فكان هذا الكشف وكأنه القشة التي قصمت ظهر البعير . ثم تلاه الفتح العثماني فأجهز على البقية الباقية ، وحولت مصر إلى بلد خاضع لنفوذ الامبراطورية الاقطاعية العثمانية .

ولما كان التاريخ ليس مجرد سرد لأهم الأحداث التاريخية ، وأكثرها تشويقا ، وإنما عليه أن يبحث ويوضح الأسباب الاجتماعية والاقتصادية التي أدت إلى هذه الحادثة أو تلك ، لذلك فمن المهم علينا ، لكي نفهم

الأسباب التي أدت إلى تدهور الحالة الاجتماعية في مصر ونهضتها في أوروبا
أن نكشف ونوضح القوى الدافعة التي أدت إلى هذه النهضة في أوروبا ،
وأدت إلى تخلفها في مصر ، مما ترتب عليه ، تقلصها وتدهورها سنين
عديدة .

إن السبب الرئيسى الذى جعل أوروبا تتطور وترتقى ، بينما جمدت
مصر وتقلصت ، هو قوة الطبقة الوسطى هناك وضمها في مصر ، ذلك
الضعف الذى ازداد أكثر وأكثر ، بعد كشف طريق رأس الرجاء
الصالح والفتح العثمانى .

الطبقة الوسطى في أوروبا ومصر :

مع أن مصر ودول أوروبا ، كانت في مرحلة اجتماعية واحدة ، هي
مرحلة الإقطاع ، إلا أنه كان لكل منها ظروف موضوعية تختلف عن
ظروف الأخرى ، مما هبأ الظروف للطبقة الوسطى هناك لكي تنمو
وتزدهر ، وينمو معها المجتمع ويزدهر ، بينما لم تكن هذه الظروف متوفرة
للطبقة الوسطى في مصر ، ومن ثم ، تجمدت وتجمد المجتمع أيضاً . وإذا
كانت هناك حضارتان متجاورتان ، إحداهما صاعدة نامية ، والأخرى
تجمدت ، فمن المحتم أن تكتسح الحضارة الأولى الحضارة الثانية وتخضعها
اسيادتها . لقد انتصرت الحضارة اليونانية القديمة على الحضارة الفرعونية
لأن الأولى كانت حضارة تجارية نامية ، بينما الحضارة المصرية كانت حضارة
زراعية ثابتة ، مع أن كليهما كانت في مرحلة النظام العبودى . لقد كان
النظام الإقطاعى في أوروبا يختلف ، من ناحية الكم ، عن النظام
الإقطاعى في مصر . فهناك ، كان النبلاء مستقلين تماماً بمقاطعاتهم ، ولهم
جيوشهم الخاصة ، وعملتهم الخاصة ، وحق اعتناق الدين الذى يرونه ،
وذلك لصعوبة المواصلات . ومن هنا ، لم تكن فرنسا أو إيطاليا أو ألمانيا

إلا وحدة جغرافية لحسب ، لا وحدة سياسية . أما في مصر ، حيث الو سهل ، في مواصلاته ، وحيث النيل يربط بين جنوبه وشماله ، و- يعتمد أهل الوادى على مياهه في الزراعة ، فقد كان لا مفر من تعاو جميعاً في ضبطه ، خاصة في أيام الفيضان ، عندما تغمر مياهه الجسو لذلك لم يكن في استطاعة أحد من الأمراء المالك . مهما بلغ من قوة ، و- بلغت الحكومة المركزية من ضعف ، أن يستقل بأمارته . وقد كان يحو أن يتعرد هذا الأمير أو ذاك . ولكن كان عليه في النهاية ، إما يستولى هو وحزبه على السلطة المركزية ، أو يخضع للحكومة المراء القائمة .

ويبدو ، من ناحية المظهر ، أن الظروف الاجتماعية في مصر ، كا أسهل وأكثر اتساعاً لنمو وازدهار الطبقة الوسطى أكثر من أخو في أوروبا ، ولكن النتائج التاريخية تبين أنه كان من المحتم على الط المتوسطة في أوروبا ، لكي تتطور وتنمو ، أن تزيل في أول الأمر حد الإقطاعيات وتحطم نفوذ نبلاء الأرض . ولما كان الملك — وهو أقم وأغنى النبلاء — له مثل هذا الهدف ، فقد وجد في الطبقة الوسطى . حليف ، كما وجدت ، هي ، فيه خير سند يتفق مع أهدافها في المراء الأولى ، ثم تخطتها بعد ذلك إلى تحطيم النظام الإقطاعى كله والقبض زمام السلطة بمفرقتها وتحرير الفلاحين من رق الأرض ، وتحويلهم إلى ملاك أراضى أو عمال أجراء . وبهذا فتحت الباب على مصراعيه ل- تنفذ خططها ومشروعاتها الاقتصادية .

لقد ظلت هذه الطبقة النشطة تسعى لتوحيد البلاد الواحد تاء سلطة مركزية واحدة ، حتى يمكن لتجارتها أن تمر في طول البلاد وعرة بدون عوائق جمركية ، ولم تكن تناضل ضد سلطة نبلاء الأرض السياء والاقتصادية لحسب ، بل وكان من المحتم عليها ، لكي تحطم هذه السلط

أن تكافح في كافة الميادين ضد القيم الأخلاقية والدينية الاقطاعية . وإن النهضة الملاحية التي شملت أوروبا في عصر النهضة . والاكتشافات الرائعة التي قام بها الملاحون العظام ، أمثال كريستوفر كولومبس . وفاسكو دي جاما ، وماجلان ، لم تكن إلا نتاج وعي وقوة الطبقة المتوسطة . وكان للزحف المغولي الآسيوي والسيطرة التترية على طرق التجارة القديمة أثرها الفعال في دفع هذه الطبقة للبحث عن طرق جديدة للملاحة للوصول إلى الشرق الأقصى عن طريقها . ولم يكن للزحف المغولي أثره في البحث عن طرق جديدة للملاحة فحسب ، بل وكان من الأسباب الرئيسية في نشأة النظام المملوكي . فقد كانت مصر الملاذ لهؤلاء المحاربين الذين فروا من وجه الأعصار التتري المدمر . وبدأ الحكم في مصر يستخدمونهم بكنود مرتزقة ، وبالتدريج أصبحوا الدعامة المسلحة لهؤلاء الحكام .

وباختصار . فإن الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية كانت مواتية للطبقة الوسطى في أوروبا . بل وتحتم عليها أن تكافح لكي تحطم سلطة الاقطاع تماماً ، وتتولى هي زمام السلطة لكي تنمو وتتطور ، أما في مصر فلم تكن هذه الظروف مواتية للأسباب الآتية :

أولاً — لم يكن السلطان في حاجة ملحة للتحالف معها ضد أمراء المماليك ، لا قبل الفتح العثماني ولا بعده ، نظراً لقدرته على القبض على زمام السلطة المركزية ، ولأن مصر كانت فعلاً وحدة سياسية كما هي وحدة جغرافية .

ثانياً — كانت معظم تجارة أوروبا الأساسية تمر بالأراضي المصرية . فكانت المبادلات التجارية تتم بدون الحاجة الملحة إلى البحث عن أسواق بعيدة ، بعكس الطبقة الوسطى في أوروبا التي كانت في حاجة إلى هذه الأسواق للوصول خاصة إلى موارد المواد الخام ، وهي لهذا قد شجعت الملاحة ومولت العديد من الرحلات الكشفية العظيمة .

ثالثاً — كانت أرباح السلطان والماليك الهائلة من الرسوم التي تفرض على التجارة الأوربية المارة بالأراضي المصرية تقلل من جشعهم بالنسبة للطبقة الوسطى ، فلا يفرضون عليها ضرائب فادحة كما كان يفعل أمراء الاقطاع في أوربا عند ما كانوا يفرضون رسوماً جمركية على مرور التجارة عبر مقاطعاتهم .

وأدت هذه الأسباب جميعاً إلى تخلف الطبقة الوسطى في مصر عن مثيلتها في أوربا ؛ فبينما كانت تلك الطبقة في أوروبا نشطة ، تكسب باستمرار مواقع جديدة من أمراء الاقطاع ، كانت تلك الطبقة في مصر جامدة على ما هي عليه ، ولم تتمكن من أن تلعب دوراً سياسياً واضحاً في تعبئة ضد أمراء الاقطاع ، وبالتالي لم تستطع أن تلعب دوراً إيجابياً ضد السلطة المركزية الاقطاعية .

ولما كانت الطبقة الوسطى في المجتمع الاقطاعي تعتبر الطبقة الأكثر نضجاً من أية طبقة أخرى وتمثل التقدم والتطور ، لهذا فإن خمود نشاطها في مصر ، وتحركها جنباً إلى جنب مع سلطة الاقطاع جعل المجتمع المصري يثبت ولا يتطور ، بينما كانت الطبقة الوسطى تدفع المجتمع في أوربا إلى الأمام أثناء صراعها ضد الاقطاع ، وذلك لكي ينمو ذلك المجتمع ويزدهر ، ولكي تكتشف الطرق البحرية الجديدة والقارات ومناجم المواد الخام ... إلخ .

ومن هنا يتضح أن كشف طريق رأس الرجاء الصالح لم يكن مجرد كشف جغرافي ، وإنما كان التعبير المادي عن تفوق وقوة الطبقة الوسطى في أوربا وضعفها في مصر ، بل وفي كل بلاد الشرق . وقد حاول سلطان مصر ، العثماني ، قلنصوة الغوري ، بمساعدة البنادقة ، القضاء فعلاً على النفوذ البرتغالي . لكي يعيد التجارة إلى طريق مصر مرة ثانية . فالتحم مع البرتغاليين في حرب بحرية بالقرب من سواحل الهند . ولكنه

هزم ، وغرقت أساطيله في مياه المحيط ، وغرقت معها آماله .
وفي سنة ١٥١٧ . أى بعد تسعة عشر عاماً من رحلة فاسكو دى جاما
حول رأس الرجاء الصالح ، وبعد ثمانية سنوات من هزيمة الأسطول
المصرى أمام سواحل بومباي ، فتح السلطان سليم مصر . ودخلت مصر
في إطار الإمبراطورية العثمانية ، كولاية من ولاياتها . وققدت استقلالها .

الوضع الاجتماعى قبل الفتح العثمانى :

إن نظام الاقطاع ، كأى نظام اجتماعى ، من النظم التى مرت عليها
البشرية خلال تطورها ، أسلوب معين فى الإنتاج ، يترتب عنه ، وبالضرورة ،
علاقات معينة بين الطبقات المختلفة .

ولهذا . يتعين علينا ، لكي نحدد الوضع الاجتماعى فى مصر ،
قبل الفتح العثمانى ، أن نحدد الطبقات الاجتماعيه التى كانت موجودة ،
وعلاقة هذه الطبقات فيما بينها ، وكذا الدور الذى كانت تلعبه كل منها
فى الانتاج . وإذ كانت الأرض هى الوسيلة الأساسية للانتاج آنذاك ، فقد
كانت الطبقة التى تملكها هى الطبقة التى تسيطر على قوى المجتمع كله ، وتسخر
كل طاقاته لمنفعتها الخاصة .

لقد كانت ملكية الأرض فى مصر تخضع لتلك النظرية التى تعتبر الحاكم
هو المالك الحقيقى لكل أراضى البلاد ، وهو الذى يُقْطِعُهَا لمن يشاء من
الاتباع ، وهؤلاء بدورهم يقطعونها لأتباعهم . ومن الناحية العامة ، لم تشذ
مصر عن هذه النظرية . فقد كان السلطان يملك الأرض كلها ويقطعها
لأتباعه الأحرار الذين يوزعونها على الفلاحين نظير جباية الضرائب التى
يفرضونها عليهم ليددوا منها للسلطان جزءا ويستحوذوا هم على الجزء
الآخر . لم يكن الفلاحون يملكون الأرض إذن ، بل كانوا ينتفعون بها
نظير الضرائب التى يدفعونها ، وكان لهم أن يستمروا فى هذا الانتفاع ،

ما ظلوا مستمرين في دفع الضرائب . فإذا تخلفوا عن ذلك ، كانت الأرض تُسحب منهم وتُعطى لغيرهم . ولم يكن الأمر يقتصر على الفلاحين وحدهم ، بل كان هذا القانون نفسه يسرى على صاحب الاقطاع ، فإذا لم يسدد ما فرضه السلطان عليه من ضرائب ، فإن الالتزام كان يُسحب منه ويعطى لغيره .

ولقد كان السلطان وأتباعه من الممالك هم الذين ينتفعون بثمرات الأرض ، وكانوا يمثلون السلطة الحقيقية في البلاد . وكانوا يختلفون عن أمراء الاقطاع في أوروبا ، ففي أوروبا ، كان أمراء الاقطاع ، في أغلب الأحيان من الوطن نفسه ، إلا أنهم كانوا يمثلون الأرستقراطية المنعزلة عن الشعب . والتي تحكمه بالسيف والدرع ، أما في مصر فقد كان أمراء الاقطاع يكونون الأرستقراطية المسلحة الأجنبية التي لا تعرف في الغالب كلمة واحدة من لغة الشعب ، لقد كانوا ممالك اشتروا من جورجيا وأرمينيا ، ودرّبوا منذ صغرهم على حمل السلاح والفروسية ، ثم فرضهم الأمير بعد ذلك على الشعب ليحكموه بالقوة والارهاب .

تلك الطبقة التي كانت تربع فوق قمة المجتمع : سلطان وخوله حاشية من الأمراء والممالك ، يسخرون كل الطاقة الانتاجية لأغراضهم وملذاتهم ، والفلاح المصري الكادح الصبور . يكسح في أرض لا يملكها . ويستخدم وسائل انتاج صرت عليها آلاف السنين وهي لم تتطور ويزرع الحيرات ويجمعها ، ثم يبحث عما جمع فلا يجد إلا الفتات ، أما المحصول نفسه فقد أخذه الملتزم نظير الضرائب المفروضة عليه . وهو إذا تأخر في سداد هذه الضرائب ، فقد كان هناك « المشد » يتولى تعليقه في « الفلكة » تنفيذاً لأمر الملتزم ، ويظل يجلد حتى يوفى من الضرائب أو يهلك دونها .

وبين هاتين الطبقتين . كانت تعيش طبقات أخرى لم تصل لمرحلة السادة ولم تهبط إلى درجة الفلاحين . فقد كانت هناك طبقة التجار التي

تكلّمنا عنها في صدر المقدمة ، وكانت تليها طبقة أخرى ، هي طبقة الحرفيين الوثيقة الصلة بطبقة التجار ، لأن المؤثرات الاجتماعية التي كانت تؤثر على طبقة التجار صعوداً أو هبوطاً كان أثرها يظهر بشكل مباشر على هذه الطبقة التي كانت تعتبر نموذجاً للنظام الحرفي في العصر الاقطاعي ، وكان على رأس كل حرفة شيخ من مشايخها ، وفي الغالب كانت كل طائفة تتجمع حول نفسها في حي من أحياء المدن الكبيرة ، ويتولى شيخ الحرفة تنظيم الصلة بين الحرفيين وبين التجار ، وبينهم وبين الحكام ، في جمع الضرائب المفروضة عليهم . وفي أيام المماليك الجراكسة ، وخاصة قبل اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح ، كانت هذه الطبقة في رواج نسبي ، نظراً للرواج النسبي الذي كانت عليه التجارة ونظراً لعدم تركيز الحكام عليهم في تحصيل الضرائب ولهذا فقد كان شيخ الحرفة يعتبر كأب روعي لعمال المهنة ، يدافع عنهم ، وعن رُمّتي الحرفة نفسها ، ويحافظ على مستواها الفنى المرتفع . وقد تغير كل هذا بعد الفتح العثماني ، ولم تعد وظيفة الشيخ أكثر من أنه جاني ضرائب للباشا الوالي وموظفيه ، الأمر الذي أفقد مشايخ الحرفة علاقاتهم الأبوية بالحرفيين .

وكانت هناك فئة أخرى من الشعب المصري لا يجدر بنا إغفالها ، على الرغم من أنها لم تلعب دوراً معيناً في الإنتاج ، وهي فئة العلماء والموظفين . فقد كان العلماء يعيشون في رغد من العيش . ويقطعهم السلطان أراضٍ معفاة من الضرائب ، وكانوا ينظّرون على أوقاف معفاة أيضاً من الضرائب ، وكانوا موضع الاحترام من السلطان ومن مماليكه . وكان العلماء هم الصلة الروحية التي تربط السلطان بالشعب ، بينما كان الموظفون الصلة المالية بينه وبين الشعب ، ينظمون شئون المال ويجمعونه ويوردونه . وإذا كانت الشئون الوظيفية غير منظمة كما نعهدها اليوم ، فإن جيوب الموظفين حينذاك كثيراً ما كانت تنفخ بجزء من الأموال المتصهرة من دماء الفلاحين .

الفتح العثماني :

بدخول العثمانيين مصر ، بدأت بلادنا تنحدر نحو عزلة محيطة عن النشاط والتطور العالمى . فبينما كانت أحشاء أوروبا تمر بعصر النهضة إيذاناً بميلاد جديد . كانت مصر تحت حكم العثمانيين تتخلف عن ركب الحضارة ، ويسلبها الفتح الأجنبى البقية الباقية من حضارتها .. وأول ضربة وجهها العثمانيين إلى مصر ، هى اختلاس خيرة الصنائع الحرفيين المصريين وتصديرهم إلى القسطنطينية ، ليطوروا الصناعة هناك ، ولهدمها فى مصر . وهكذا ضعفت الصناعة المصرية . وتخلفت تخلفاً شديداً . هذه الصناعة التى كانت فخراً للحرفيين المصريين طوال السنوات الطويلة ، وخاصة فى العصر الفاطمى ، يصف لنا «ناصر خسرو» ، الذى زار مصر فى عهد المستنصر مدينة «تانس» أول مدينة تعترض المقبل على مصر من الشرق فيقول : « إنها كانت مدينة صناعية هامة بها ١٥٠ ألف ساكن ، وما لا يقل عن خمسة آلاف نول للغزل ، وصناعة معدنية مزدهرة ، وستة وثلاثون حمام ، ومائة دكان لبيع الروائح . وعدد المراكب الراسية فى الميناء لا يقل عن مائة مركب ، ودخل المدينة لا يقل عن ألف دينار يومياً . ومدينة القاهرة كان بها عدد لا حصر له من الدكاكين ، يملك الخليفة ما لا يقل عن عشرين ألف دكان منها » (١) .

وكذلك ضربت التجارة ضربة قاصمة . وهى كما سبق وأوضحنا . وثيقة الصلة بالحرف كلاهما يؤثر على الآخر تأثيراً إيجابياً . ففضلاً عن الهبوط الفنى لإنتاج السلع ، فإن الإرهاق المضى الذى كان يقع على كاهل الفلاح المصرى وهو يشتري هام للإنتاج ، بسبب تقلص السوق الخارجية ،

(١) فى أصول المسألة المصرية ، الصبغى وحيد .

جعل القدرة الشرائية للفلاحين والشعب عامة على درجة منخفضة جداً . . . ولم يكتف الأتراك باحتطاف الصناع المهرة ، بل فرضوا الضرائب الباهظة على الصناعة ، وأرغموا مشايخ الحرف على تحصيلها . وباختصار فإن الصناعة والتجارة قد ضربتا ضربة عنيفة بعد الغزو العثماني لم تستطعا التخلص من وطأتها إلا بعد سنوات طوال . لقد هبطت الكفاية الانتاجية إلى الحضيض . وهبطت معها الصحة العامة للشعب كله . وازدادت نسبة الوفيات ، حتى أصبح عدد السكان في سنة ١٧٩٨ (١) مليونان ونصف مليون نسمة ، منها ٢٥٠ ألفاً في القاهرة ، وحوالي ثمانية آلاف في الاسكندرية . وإذا قارنا هذا العدد بما كان عليه سكان مصر في أيام الرومان وأوائل الحكم العربي . وهو يتراوح بين ٦ و ٧ ملايين نسمة ، تتبين لنا أية ظروف قاسية كان يعيش شعبنا فيها ، وأية ضربات لحقته حتى أوشك على الفناء . ولما كان الوالي التركي الذي يعين من قبل السلطان لا يهتم في قليل أو كثير ، رفاهية الشعب ، إنما الذي يهتم ويعنيه في الدرجة الأولى ، هو كمية الأكياس التي يجمعها لينفق منها على الحامية التركية ، وعلى ما سوف يرثى به جاشية السلطان في القسطنطينية لكي يبقوه في مركزه . ثم ما يرسله رسمياً للسلطان نظير الجزية المفروضة على البلاد . هذا علاوة على ما يختلسه هو لنفسه . . .

وكانت الجمارك المصرية تحصل بشراة ضرائب باهظة على التجارة الواردة من البلاد الأوربية والآسيوية مما ترتب عنه تقلص هذه التجارة أيضاً ، وبالتالي اشتدت العزلة على مصر أكثر وأكثر ونقصت مواردها . وفي أوائل الفتح العثماني . وعندما كانت الامبراطورية التركية في عنفوانها كان الباشا التركي الذي يعين والياً على مصر من قبل السلطان دا

نفوذ وقوة ، ولكن لم تلبث الامبراطورية أن دخلت في مشاكل دولية
أضعفتها وأضعفت قدرتها للسيطرة على مصر ، فاستعاد المالك نفوذهم ، حتى
أصبحوا الحكام الحقيقيين للبلاد ، يترتب بقاء الباشا الوالى على رضائهم ،
ويتولون السلطة عن طريق ملتزمين يعينونهم لجمع الضرائب فى الأرياف
أو فى المدن ، ويسددوا للباشا ضريبة الامبراطورية ، ويحتفظون هم بما
اعتصروه من الشعب ..

ولم يكن للضرائب نظام معين أو حجم معين كالذى نعرفه الآن ، بل
كانت الضرائب اعتباطا ، يفرضها الوالى كيفما يشاء وأينما يشاء . ويفرضها
المالك وفقا لرغباتهم ، ويفرضها الملتزمون بقسوة ، لكن يسدوا فم الباشا
وأفواه المالك ، ولجأوا خزاناتهم بما يتبقى .. ولم يكن الأمر يتوقف عند
حد الضرائب التى تفرض على الشعب ، بل كان السلب والنهب للتاجر
ومحاصيل الفلاحين شيئا طبيعيا يتم دائما وفى أى وقت .. فإذا امتنع
الباشا عن دفع مرتبات الجنود التركية — وما أكثر ما كان يمتنع عن الدفع
— نزل هؤلاء إلى الشوارع لينهبوا المتاجر والمساكن . أما نهب الأمراء
المالك فكان أمره عجبا . فللمنازعات والحروب بينهم لم تكن تقف عند
حد فالاصطدام بين فرسان هذا الأمير أو ذاك كانت مستمرة ودائمة .
وتتأجج هذه الحروب كانت دائما على رأس الشعب .. فعندما يلتحم فرسان
أمير مع فرسان أمير آخر ، يدفعونها إلى التقهقر إلى إحدى مديريات البلاد
فأول شيء كانت تفعله القوات ، التقهقرة هو أن تنهب البلاد التى تمر بها .
وما يكاد الفلاحون يتخلصون من نهب التقهقرين ، حتى يفاجأون بالقوات
التقدمة فتتولى هى الأخرى نهب ما تبقى من المحاصيل ، إن كان قد تبقى
شيء ... وهكذا كان الشعب يعيش تحت مطارق جبارة من السلب المنظم
والغير منظم . ولم يكن الشعب بطبيعة الحال يستكين لهذا النهب المزدوج ،
فكثيرا ما كانت تحدث هبات شعبية ، وخاصة فى المدن ، كالعاهرة ودمهور

ضد الأمراء المماليك ، ويقودها العلماء ومشايخ التجار والحرف . ولكنها سرعان ما كانت تنتهى . إما بوعد من الباشا أو من أمراء المماليك ، بأن الأمور سوف تسير سيرا حسنا . ولكنها لم تكن تسير أبدا سيرا حسناً . . . وبالرغم من أن الدولة العثمانية كانت آخذة في الاضمحلال ، فإن الشعب لم يستطع استغلال هذا الضعف لينتفض عليها انتفاضة حقيقية ليصفي سيطرتها ويعلن استقلاله ، وذلك لعدم وجود قيادة شعبية حقيقية منظمة ، تستطيع أن تلعب دورها في حشد الشعب وتنظيمه . وكما سبق وأوضحنا فإن الطبقة الوحيدة التى كان فى مقدورها أن تلعب هذا الدور ، هى الطبقة الوسطى ، ولكن بسبب ضعفها الشديد الذى ازداد ضعفا بعد الفتح العثمانى لم تتمكن من أن تلعب هذا الدور .

وحق فى تلك الأيام التى كانت فيها التجارة مزدهرة ، لم تلعب الطبقة الوسطى دورها التاريخى فى قيادة الشعب بالرغم من أن الكثير منهم كان يشارك فى السلطة وله نفوذ واسع على الحكام . فقد كان القاضى الفاضل مستشار صلاح الدين ، الذى يقول عنه المقرئى أن صلاح الدين لم يفعل شئ بدونه . يتجر اتجاراً واسعاً مع الهند والغرب ، وبعد من أكبر أثرياء عصره . وإلى جانب السلطان قلاوون نجد مجد الدين الإسلامى ، كبير تجار ذلك العصر ، والذى كان يعتمد عليه السلطان فى سياسته الشرقية . . والمقرئى يذكر فى خططه العديد من هذه الأسماء التى لعبت أدواراً هامة فى تاريخ مصر وراء السلاطين العظام . ولكن الأحداث التاريخية لم تمكن لهم من البلورة كقوة قادرة أن تقود المجتمع نحو التخلص من سلطة الاقطاع . كانت المماليك القوة المنظمة الوحيدة فى البلاد التى استطاعت أن تستغل الحالة السياسية والاجتماعية ، وتنظم الهجمات المستمرة على الامبراطورية العثمانية لى تسليخ مصر عنها . وفعلنا نرجح أحد كبار المماليك ، وهو على بك الكبير سنة ١٧٦٩ ، فى إعلان استقلال مصر تماماً ، وبدأ فى تأسيس

امبراطورية مصرية جديدة . ولكن كان من المحتم عليها أن تهزم ، بالرغم من أن الظروف الدولية كانت مواتية لاستقلال مصر . فإن تركيا كانت ضعيفة . وفرنسا كانت تمر بالثورة ، وبريطانيا لم تكن مستعدة لأن تخوض معارك سافرة في مصر .. إن السبب الرئيسي لعدم نجاح على بك الكبير ، هو تغافله عن القوة الشعبية المصرية ، إذ لم يستغل كراهية الشعب للماليك فيحشد هذه الطاقة الجبارة ، للتخلص من هؤلاء المالك العتاة ، وإنما اعتمد على حزبه من المالك ، وحارب في عديد من الجبهات ، أخطرها جبهة المالك نفسها والمؤامرات المستمرة التي لا تنقطع في داخلها ف ضرب من داخل جبهته قبل أن يضرب من العدو العثماني .

الوضع الدولي قبل الثورة الفرنسية :

كانت الامبراطورية العثمانية تسيطر على شعوب عديدة ، من البلقان إلى ساحل البحر الأبيض المتوسط . وتعتمد أساساً في تقويم نفسها على سلب حيرات هذه البلاد . لهذا فلم تتطور صناعياً . بل تجمدت هي الأخرى ، وأخذت تواجه الثورات الشعبية في البلاد المحتلة . وكانت هذه الثورات تأخذ أشكالاً مختلفة ، فلما أن تكون في شكل ثورات شعبية تحت قيادة أبطال وطنيين مثل ما حدث في اليونان وبقاى دول البلقان . أو كما حدث في مصر عن طريق الصدام المسلح مع فرسان المالك الذين كثيراً ما كانوا لا يكتفون بشل يد الباشا الوالى عن ممارسة أى سلطة ، بل يترعون إلى فرض سلطتهم الكاملة والاستقلال التام بحكم مصر كما فعل على بك الكبير . وبينما كانت تركيا تعاني من مشاكلها الداخلية والخارجية التي لا حصر لها ، كانت هناك بريطانيا أكثر الدول الأوربية تطوراً في مضمار الصناعة ، وكانت « الرأسمالية » الانجليزية تسعى لتطوير الصناعة أكثر وأكثر ، ولتسط سيطرتها على كل أسواق الشرق . ولتصنّف نفوذ الإمبراطورية

العثمانية ... وبينما كانت تعمل لهذا الهدف بهدوء وصبر ، وتمتد اتفاقات سرية مع المالك في مصر ، وتقلبهم على بعضهم . كانت هناك ثورة جياشة في قلب المجتمع الفرنسي تقودها الرأسمالية الفرنسية ، لتقضي على النفوذ الإقطاعي ، وتستولي هي على السلطة إلى أن أقبلت في سنة ١٧٨٩ في حشد وتعبئة الفلاحين والعمال ، واستولت على السلطة ، وفتحت لها الباب على مصراعيه لتتطور وتصل إلى أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وبهذا أصبحت المنافس الخطير لأهداف بريطانيا ، لا في الشرق بحسب . بل في أوروبا كلها . ولهذا فقد وقفت بريطانيا منذ اليوم الأول للثورة الفرنسية موقفاً عدائياً سافراً .

فبعد استيلاء « الرأسمالية » على السلطة في فرنسا . بدأت تنفذ خططها في الاتجاه نحو الشرق الشرق الزراعي الإقطاعي ، للاستيلاء عليه ، وللسيطرة على منابع المواد الخام ، وكان لابد لها لكي تصل إلى هذا الهدف أن تصطدم ببريطانيا الدولة الصناعية الكبرى آنذا . فهي الدولة التي كانت فرنسا تحسب لها الحساب الأول في المعركة . أما تركيا فلم يكن لها أي حساب في الخطط الفرنسية ، فهي أضعف من أن تصمد أمام القوى « الرأسمالية » الضخمة الجديدة . وكذلك لم تكن قوى الجماهير الشعبية تمثل خطراً في نظر فرنسا . ففي بلد مثل مصر كانت المتناقضات الداخلية تجعل الأرض سهلة للغزو الفرنسي ، (أثبتت الحوادث بعد ذلك أن الشعب قد لعب دوراً حاسماً في هزيمة الحملة الفرنسية) .

ولم تكن آمال الفرنسيين تقف عند حد الاستيلاء على مصر ، إنما كان الاستيلاء عليها هو الخطوة الأولى لضرب بريطانيا ضربة قاصمة بالسيطرة على طريق التجارة مع الهند ، وفتح قناة بين السويس والبحر الأبيض ، وبهذا يفتح الباب لفرنسا للوصول إلى الهند نفسها ، والاستيلاء على درة التاج البريطاني .

في مثل هذه الظروف الدولية كان يعيش الشعب المصري في عزلة شبه كاملة عن هذه الأحداث ، لا يدري شيئاً عن التطورات التي تعيش فيها شعوب العالم . يحكمه عشرة آلاف مملوك ، لا هم لهم إلا اعتصار دمائه . ولم يكن هؤلاء المماليك ، بل ورؤسائهم الكبار بأقل عزلة عن الشعب نفسه ، وليس أدل على هذا من أنه عندما حضر الأسطول البريطاني إلى ميناء الاسكندرية بحشاً عن الأسطول الفرنسي ، سافر حاكم المدينة على عجل إلى القاهرة ، وأخبر مراد بك بما دار بينه وبين الرسول البريطاني ، فنهرو مراد بك ، وقال له دعهم ينزلون إلى البر ، فسوف نقيهم تحت منابك خيولنا . ثم أمره بالعودة فوراً . ومد بوغاز رشيد بسلسلة غليظة ، حتى لا تستطيع المراكب النصرانية اجتياز باب البوغاز . إن مراد بك لم يكن يدري أن هناك ثورة حدثت في فرنسا ، وأن هناك صناعة حديثة متطورة أنتجت آلات حرب حديثة ومتطورة ، وأن الجيش الفرنسي مشكل على أحداث الطرق العسكرية . ويقوده قائد فذ له انتصارات عسكرية مذهلة .. لم يكن مراد بك يدري شيئاً عن هذا ، فقد كان يظن أن المسألة لا تتعدى فرساناً يقاتلون فرساناً . ولما كان المماليك خير من ركب جواد واحد بسيف ، وتاريخهم عريق في مثل هذه الحروب .. أليسوا هم الذين أوقفوا الزحف التتري تحت قيادة الظاهر بيبرس البندقداري ؟ ... لذلك فليس هناك شك أن هزيمة الفرنسيين لن تستغرق منهم وقتاً طويلاً أو مجهوداً عظيماً .. إن مراد بك لم يكن يدرك أن الإقطاع المتجمد يواجه الرأسمالية الصاعدة .. !

القومية المصرية قبل الاحتلال الفرنسي :

بالرغم من أن آلاف السنين قد مرت على مصر توالت فيها الغزوات الأجنبية واحتلال البلاد وحكمها بواسطة الأجانب . فقد ظلت القومية المصرية

محتفظة بطابعها الدائى المميز، ولم تستطع أية دولة غازية أن تسلبها ذلك الطابع بل الذى نستطيع أن نؤكدده ، أن الطابع المصرى كان يتغلب دائماً على عادات وتقاليد الشعب العازى ويطبعه بطابع القومية المصرية ، ويجعله يتأقلم ويتطبع بالطابع المصرية الأصلية وحتى الدين فقد كان يتأقلم ويأخذ طابعاً مصرياً بحتاً . فالمسيحية عندما دخلت مصر وانتشرت فيها الانتشار الكامل ، نظراً للاستعداد الاجتماعى آنئذ لتلقى هذه التعاليم ، فقد لبست القوالب المصرية ، وأصبحت الكنيسة امتداد للمعبود الفرعونى بطقوسه وتقاليده ومراسيمه الدينية . . . وعندما دخل العرب مصر حاملين معهم الدين الاسلامى الجديد . لم يستطيعوا أن يغيروا شيئاً من تقاليد الشعب الأصلية ، وحتى بعد أن اعتنقت الأغلبية الشعبية الدين الاسلامى ، فقد ظلت على طابعها المصرى القديم فى كافة تقاليدها . . .

ولكن رغم كل هذا ، ورغم أسالة التقاليد المصرية والتراث التاريخى ، فقد أثرت العقليّة الاقطاعية السائدة ، ومن الارتباط بالخلافة فى بغداد . ثم بعد ذلك بالقسطنطينية ، فاختلفت القومية المصرية تحت غلالة دينية رقيقة . . ومع أن القومية لها مقومات عديدة . الدين ليس واحد منها ، إلا أن النظرة الدينية كانت تؤثر على القومية المصرية ، وتجمع العلاقات بينها وبين البلاد الأخرى ، وليس أدل على هذا من أن رجلاً مثقفاً مثل الجبرتى لم يكن قادر على أن يحدد العلاقة بين الممالك والشعب المصرى ، فيسميهم بالممالك المصرية ، تميزاً لهم عن ممالك الجيش العثمانى .

ولقد ظلت القومية المصرية هكذا محتفية تحت هذه الغلالة الدينية الرقيقة ، وفى ذلك الركود البشع ، حتى كانت الحملة الفرنسية الوافدة من بلاد لا هى عربية ولا تركية ولا تدين بالدين الاسلامى ، فهزت الشعب المصرى هزاً عنيفاً . وأيقظته من ثباته ، وجعلته ينفض عنه الغبار الذى يخفى شخصيته ومميزاته . . . لقد كانت الحملة الفرنسية فاعلاً تاريخياً حاسماً فى حياة شعبنا ، جعلته يحدد ذاته تحديداً واضحاً لا لبس فيه ولا إبهام .

الحملة الفرنسية:

بعد أن استولت الرأسمالية الفرنسية على السلطة خاضت عدبدا من المعارك الداخلية بين أعداء مخلصين ، لكي ترسي ثورتها على قواعد رأسمالية . خاضتها ضد بقايا الاقطاع لمنع أية ردة نحو الحكم الاقطاعي . وضربت الجماهير الشعبية التي خاضت الممركة بخائنها ضد الاقطاع . حتى لا تتمدى الثورة أهدافها الرأسمالية البحتة . ولقد اعتمدت في تنفيذ أهدافها على قائد شاب يفهم أهدافها تماما . ولعب دورا حاسما في ضرب التحركات الشعبية بسرعة مذهشة لفتت إليه أنظار رجال الثورة ، هذا القائد هو نابليون بونابرت ، الذي كلفته الرأسمالية الفرنسية الفتية المتطلعة لكي يؤسس لها امبراطورية في الشرق على أنقاض الامبراطورية العثمانية المنهارة ، وليضرب بريطانيا عدوتها اللدود . ويسيطر على طريق الهند بالاستيلاء على مصر .

ولن أخوض في تفاصيل هذه الحملة التي احتلت مصر من أول يوليو سنة ١٧٨٩ إلى ١٨ أكتوبر سنة ١٨٠١ ، فإن الكتب المدرسية مليئة بتفصيلاتها ، والحديث فيها حديث ممل إنما الذي يعني في الدرجة الأولى ، النتائج التي ترتبت على قدوم هذه الحملة ، وأثرها على الشعب المصري من حيث تطوره .

لقد كان زول الحملة الفرنسية بأرض مصر ، بمثابة الشرارة التي ألهبت شعبنا وكشفت عن الروح الثورية العارمة التي تكمن فيه . لم تجد الحملة الفرنسية في مصر طريقا مفروشا بالورود ، بل اصطدمت من أول يوم بزلات فيه حتي آخر يوم قضته على أرضنا بقوات عديدة مختلفة ومتصارعة .. حقا أن كل قوة من هذه القوى كان نضالها لهدف ذاتي إلا أنها كانت تناضل لسحق الحملة وطردها من أرض مصر .

واجهت الحملة في مصر أعداء مختلفين الأهداف والأغراض . واجهت المماليك والأتراك والبريطانيين . كل هؤلاء في جانب ، والشعب المصري بجميع طبقاته ، في جانب آخر . العلاحين والحرفيين والتجار والمثقفين ، وهم العلماء ، رجال الدين .

فالمماليك قسم ظهرهم . فجزء منهم بقيادة إبراهيم بك فر إلى الشام . وجزء آخر بقيادة مراد بك فر إلى الصعيد ثم تمهادن مع الفرنسيين .. أما الأتراك والانجليز فكانت الجيوش الفرنسية تضرب بعنف حاسم أية قوة منهم تحاول النزول في الأراضي المصرية . ومع هذا فإن المقاومة الشعبية لم تقطع يوماً واحداً .. وفي خلال ثورة القاهرة الأولى والثانية أبدى الشعب من صنوف البطولة ما جعل نابليون يؤكد في مذكراته أثر هذه المقاومة على هذه الحملة ولم تكن هذه المقاومة موضوعاً في حساب الفرنسيين عندما قدموا إلى مصر ، بل كانت خطتهم مرسومة على أساس إستمالة الجماهير إلى جانبهم ، وضرب المماليك وتصفية نفوذهم ..

والآن فلنعد إلى بحث النتائج التي ترتبت على احتلال القوات الفرنسية لمصر ، وسوف نرى أنها تتأجج بميدة المدى لا على الأحداث السياسية الداخلية فحسب . بل في الشرق العربي كله

أولاً — ضربت القوات الفرنسية الفرسان المماليك ضربة قاصمة . وكانت فلولهم الباقية بعد خروج الحملة من مصر أضعف من أن تستطيع أن تلعب دوراً إيجابياً في مجرى الصراع الذي نشب بعد ذلك لتولى السلطة . فعندما وقفوا منفردين في المعركة أوفدوا رسولاً إلى نابليون الفصل الأول في فرنسا يحمل رسالة هذا نصها :

« لقد هدمتم سلطتنا التي كانت ثابتة في مصر من سنوات عديدة . والآن يحق لنا أن نلجأ إلى عطفكم لتعيدوا لنا تلك السلطة . لقد وقع الانقسام في صفوفنا بعد وفاة مراد بك — وصرفنا من ذلك إلى أحوال

تعسة ، هي التي اضطررتنا أن نلجأ إلى الحماية الانجليزية . وأن الأتراك قد أعلنوا علينا حرباً ظالمة . ولا غرو ، فإن القدر من أخصى صفاتهم . وإن لدينا من القوة ما يمكننا من مقاومتهم ، ولكننا في حاجة إلى عضد يأتينا من الخارج . . فإليك نلجأ ، ومنك نطلب النجدة ، وفيك وضعنا ثقتنا . فساعدنا بوساطتك لدى الباب العالي ، ونحن على استعداد لقبول الشروط التي تفرضونها علينا ، وعرفاناً لجميلكم ، فأنا نتمهد بأن نخص تجارة الأمة الفرنسية بأعظم المزايا (١) . »

ومن هذا الخطاب يتضح أن الحملة قد ضربت الممالك ضربة قاصمة ، وأنهت فعلاً النظام المملوكي ، وصفته بالقوة المسلحة الأجنبية ، وإن بقايا الممالك التي ظلت بعد الحملة تصارع في سبيل السلطة لم يكن لديها القدرة الكافية لتنفيذ هذا . ولقد كان لهذه التصفية التي تمت من خارج البلاد وليست من داخلها أثرها في التطور الاقتصادي واجتماعي في مصر ، كما سنبين فيما بعد .

ثانياً — كانت كل القوى المتصارعة ، التي لها مصلحة في طرد الحملة الفرنسية من البلاد ، تسمى إلى استمالة الشعب إلى جانبها ، وخاصة في المرحلة الأولى للحملة ، عند ما كانت مهيمنة عسكرياً تماماً على الحدود . وتبع عن هذا أن الشعب قد وجد مؤقتاً حلفاء ، كما وجد قيادة في التجار والعلماء ومشايخ الحرف ، توجهت ضد القوات الغازية ، فحمل السلاح بشكل واسع لأول مرة منذ أجيال طويلة ، فشر بذاته وقوته . وتحدثت قوميته ، ونبع من صفوفه أبطال وقادة مثل البشتلي والحضري . ولا نتكلم عن السيد عمر مكرم ، فقد كان حامل العلم الجماهيري الخفاق ، والمنظم والمهم الثوري ، والقائد الصلب الذي لم يكن مطلقاً . لا أمام

(١) تاريخ الحركة القومية بقلم عبد الرحمن الرافعي ، الجزء الثاني من ٢٦٥

الفرنسيين أو الأتراك أو المماليك ، أو محمد علي بعد أن تولى السلطة .
ثالثاً — لكي تستميل الحملة الجماهير الشعبية إلى جانبها ، ولكي تحكم
البلاد بأقل ما يمكن من المتاعب ، أنشأت دواوين في القاهرة وفي عواصم
الأقاليم من العلماء والتجار والأعيان ، وبهذا وضعت نواة الفكر
الديمقراطي بمصر .

رابعاً — عند ما تحتل الرأسمالية بلداً من البلاد ، فإنها تعمل على
استغلالها استغلالاً رأسمالياً ، وتقتصر كل ما يمكن اعتصامه من إمكانيات
البلاد المحتلة ، وفقاً لآخر ما وصل إليه التطور الإنتاجي . . ولهذا فقد
جلبت الحملة معها العديد من العلماء ، لدراسة مصر من كافة النواحي
الجغرافية والتاريخية والزراعية والثروة المعدنية ، لكي تنظم على ضوء هذه
الدراسة استغلال البلاد استغلالاً كاملاً ... وقد كان لهذه الدراسات أثرها
بعد جلاء الحملة وتولى محمد علي السلطة ، فقد استفاد من هذه الأبحاث في
العديد من مشروعاته التي نفذهها له عدد من أتباع سان سيمون ^(١) الذين
حضروا إلى مصر وأحاطوا بالبasha .

خامساً — نهت الحملة الفرنسية الاستعمار البريطاني لبطء خطته
الاستعمارية للشرق ، وفتحت عينيه عن خطورة توافيه عن العمل السريع
خشية أن تسيطر فرنسا على المنطقة وتهدد الهند . وفعلاً في سنة ١٨٢٠
احتلت القوات البريطانية ما أسموه بالمحميات البريطانية في عمان ، ثم انتقلت
واحتلت جزر البحرين بالخليج الفارسي ، ثم عدن ومسقط والكويت
وقطر . . وبدأت تركز خططها ، وتتحين الفرص للاستيلاء على مصر نفسها
إلى أن تم لها ذلك سنة ١٨٨٢ .

سادساً — أصدرت الحملة في ١٦ سبتمبر سنة ١٧٩٨ القانون الخاص

Egypt at Mid century by Sharlesissawi p 18 (١)

بتحديد الانتفاع بالأرض وحق المنتفعين بتوريثها في حدود الانتفاع ومع أن هذا القانون لم ينفذ جدياً إلا أنه كان بداية وعى جديد بتحديد الملكية الفردية للأرض .

هذه هي النقاط الأساسية التي نتجت عن وجود الحملة الفرنسية في مصر وقد ظهر أثرها الواضح في مجرى الحوادث التي برزت صبيحة خروج القوات الفرنسية من مصر . والتي انتهت بوصول محمد علي إلى حكم البلاد

تصفية النظام المملوكي :

ضربت الحملة الفرنسية النظام المملوكي ضربة قاسمة . وهيأت الظروف الملائمة لتصفيته نهائياً . وقد كان من المحتم أن يقضى على النظام المملوكي بقوى التطور الداخلي . فكما حدث في فرنسا مثلاً ، بالقضاء على أمراء الاقطاع ، حيث كانت الرأسمالية الناشئة هناك تحشد الفلاحين والحرفيين ضد أمراء الاقطاع ، وتكسب على مر السنين مواقع جديدة منهم ، وتشغل هي ومن ورأيها الجماهير . الفراغ السياسي ، حق ضربتهم في الثورة ضربة حاسمة . وقبضت على السلطة ، وأقامت مجتمعاً بورجوازيّاً .

أما في مصر فإن النظام المملوكي قد ضرب أساساً بواسطة القوى النافذة الأجنبية ، وليس نتاج التطور الطبيعي من داخل البلاد . وهذا فإن تصفية هذا النظام لم ينتج عنه مجتمعاً رأسمالياً ، كما حدث في فرنسا أو في البلاد التي قضى فيها على الاقطاع نتيجة للثورة الاجتماعية .

لقد خرجت الحملة الفرنسية من البلاد والوضع الداخلي فريد في بابه . فالطريق معبد لسلطة مركزية ، ولستكن لا توجد الطبقة القادرة على شغل هذه السلطة . ان المعارك العديدة التي خاضتها الجماهير ضد الحملة الفرنسية قد مرستها على القتال وأبرزت مصالحها كشيء مستقل ومنفصل عن مصالح

الامبراطورية العثمانية . كما أن الحوادث الجسام التي مرت خلال وجود الحملة بينت خيانة المماليك وضعفهم ، وكشفت أيضاً عن ضعف الامبراطورية العثمانية بقدر ما كشفت عن الروح الثورية المارمة السكامنة في الشعب . فبعد خروج الحملة برزت فوراً مشا كل الصراع على السلطة بين كل القوى المتصارعة فالعثمانيين يريدون استغلال فرصة ضرب المماليك لكي يجهزوا على بقيتهم ويحكموا البلاد حكماً كاملاً ... والانجليز كانت جيوشهم تمسك داخل البلاد ولا يريدون الخروج .. والمماليك يحاولون في استمارة استرداد سلطتهم الزائلة ، وقد تبقى منهم حوالى خمسة آلاف مملوك يعاونهم بعض الجنود الفرنسيين المغامرين ، ويتقلون من معسكر الانجليز إلى الفرنسيين ثم إلى الانجليز . عند ما يفقدون الأمل في فرنسا . . وبين كل هؤلاء المتصارعين يتمف الشعب المصرى محاولا التخلص من كل هؤلاء الأعداء . لقد برزت له قيادة خلال الحملة الفرنسية من العلماء والتجار ومشايخ الحرف . فهل تستطيع هذه القيادة أن خلاصه وتنقذه وتموده إلى بر الأمان ؟ ... لقد أثبتت الحوادث بعد ذلك عدم قدرة هذه القيادة على استغلال الظروف المواتية واستخلاص استقلال البلاد .

وإذا كانت هذه القيادة لم تستطع استغلال الظروف كاملة ، فقد استغلها جيداً ، وحتى النهاية . محمد على باشا . وهو داهية في السياسة كما كان داهية في القتال . لقد اشترك في الصراع الناشب من أوله ، ودرس كل إمكانيات القوى المتصارعة ، ولم يهمل أية قوة من هذه القوى . . لقد فهم أكثر من غيره قوة القيادة الشعبية فوضمها في حسابه وفي مكانها المحدد ، فلم يبالغ فيها ويعتمد عليها من أول يوم فيفقد المعركة . وكذلك لم يهملها كما أهملتها المسكرات المتصارعة الأخرى .. لقد ادخر محمد على القوى الجماهيرية للموقف الحاسم ، فكسب المعركة وخسرها كل أعدائه .

الصراع في جبل السلطنة :

لم يستطع الانجليز البقاء في مصر رغم محاولتهم ذلك ، فالقوى الدولية المعارضة لبقائهم كانت مصممة على هذا ، ففي صلح (اميان) الذي عقد في ٢٧ / ٣ / ١٨٠٢ بين فرنسا وانجلترا وهولندا واسبانيا اشترط فيه جلاء القوات البريطانية عن مصر ، وقد حاولت بريطانيا استمالة تركيا إلى جانبها فلم تفعل ، فخلت عن مصر في ١٦ / ٣ / ١٨٠٣ ، وعملت على مساعدة المماليك لكي يكونوا مخابرها في مصر ، فلم تفعل في هذا أيضاً .. وهكذا استبعدت بريطانيا مؤقتاً من المعركة ، ونشب الصراع المسلح بين العثمانيين والمماليك إلى أن بدت كفة المماليك هي الراجحة ، فانضم محمد علي إلى جانبهم وودى به شريكاً لابراهيم بك في الحكم .. ولكنه كان من القطة والوعى بحيث لم ينغمس في الحكم لترك المماليك وحدهم يتحملون كل النتائج المترتبة عن مشاكل الحكم ، سواء في الصدام مع بقية القوات العثمانية ، أو مع الشعب أو ضد بعضهم البعض . وظل يرقب الحوادث حتى عاد الأتني بك من انجلترا يحمل وعداً من الانجليز بسيطرة المماليك على السلطة ، الأمر الذي أشعل الحقد في قلب حزب البرديسي وجعله خصماً عنيفاً للأتني .

لقد بدأت الأمور تتضح والصراع يتبلور ، فالقوات العثمانية هزمت تقريباً ، وإن كان الوالي التركي لم يزل رابضاً في القلعة والمماليك قد أكلوا بعضهم بما فيه الكفاية ، والشعب ثائر على الضرائب الباهظة التي يفرضها البرديسي على التجار والملاك العقاريين . ومحمد علي له صلات طيبة بالمشايخ والتجار وقادة الشعب ، ولقد دخل المعركة من أول يوم وهدفه الوصول إلى السلطة ، وكان يحدد دائماً للمسكرا الأقوى وينحاز إليه إلى أن يضيف فينحاز لغيره وهكذا .. والآن وقد تباورت الأمور ، عليه أن يتخلص نهائياً من المماليك ، ويصبح الطريق مفتوحاً أمامه للسلطة مباشرة وهو

يملك قوتين تمكناهما من هذا .. القوة الأولى وهى الارتباط بالشعب، فيكسب عن طريقها شرعية وجوده فى السلطة . والقوة الثانية الجيش الذى يحسم به الموقف ويضرب المالك الضربة المميتة . فأنحاز فوراً إلى جانب الشعب فى ثورته على المالك ، وأمر جنوده فهاجموا المالك حتى فر البرديسى وإبراهيم ، وأبطل محمد على الضريبة التى كان البرديسى فرضها على التجار وأصحاب العقارات . وبهذا أصبح يمثل فى نظر الشعب أمانيه فى التخلص التام من حكم المالك . ثم انحاز مرة أخرى إلى جانب الشعب فى ثورته الثانية (الرابعة منذ الحملة الفرنسية) على الوالى التركى . هذه الثورة المجيدة التى انتهت بأن نودى به والياً على مصر بمعرفة مشايخ المسلمين وكبير الأقباط آنشد المعلم جرجس الجوهري ، والتجار والأعيان .

ثورة مايو على الوالى التركى :

تعتبر هذه الثورة من وجهة النظر العلمية من أهم الثورات فى تاريخ مصر الحديث ، فهى أعمق من ثورة القاهرة الأولى على الحملة الفرنسية . لقد استمرت من أول مايو حتى ٩ يولييه سنة ١٨٠٧ ، حيث ورد فرمان التركى من الآستانة مؤيداً تعيين محمد على فى ولاية مصر (حيث رضى بذلك العلماء والرعية) . . لقد خاضها الشعب مباشرة ضد الأمبراطورية العثمانية ، وخاضها بجميع عناصره مسلمون وأقباط ، وبهذا تكون قوميته قد توضحت تماماً ، ولم تعد مندغمة ومختلطة بأية قومية أخرى دينية أو عنصرية . . وقد نشبت الثورة على دعامين أساسيتين : الدعامة الأولى هى الدافع الاقتصادى ، فقد كانت الضرائب الباهظة التى فرضها الوالى التركى على التجار وأصحاب العقارات تثقل كاهلهم ، فضلاً عن الاستغلال المروع للفلاحين ، وهم السواد الأعظم من الشعب . . أما الدعامة الثانية فكانت التخلص من الحكم الأجنبى التركى ، وهذا وعى أنفضجه وأعماه الصراع

الدائم الذي استمر أكثر من ثلاث سنوات ضد القوات الفرنسية التي كانت تحمل معها وعى الثورة الفرنسية الذي بثته رغم أنفها في البلاد ، مع أنها جاءت لتحتلها وتمتص خيراتها .

واقصد حققت الثورة أغراضها بأن عزلت الوالى التركى وثبتت محمد على والياً على مصر ولكن ما هو السبب الذي جعل قادة الثورة يدفعون رجل تركى إلى السلطة ، ولا يستخلصونها لأنفسهم وتخدمه طبقتهم ، وقد كان هناك من الزعماء المبرزين أمثال عمر مكرم الذي لو طلب من الشعب السند والتأييد لما تأخر عن إعطائه له إن الجواب على هذا السؤال يحدد ويوضح مفزى ضرب النظام الملوكى بواسطة القوى المسلحة الأجنبية ، لا بواسطة التطور الطبيعى لقوى الشعب النامية إن سبب وصول محمد على إلى السلطة هو ضعف القيادة الثورية ، وعدم توفر الظروف الاقتصادية والاجتماعية الملائمة ، لكي تصل هى إلى السلطة ، كما سنبين ذلك فيما يلى :

قيادة الملماء والتجار والحر فبيع :

لم يستطع عمر مكرم أن يصل إلى السلطة ، بالرغم من صلابته وقدرته العجيبة على تهيج الجماهير وحشدها ، وهذا يؤكد ضعف القيادة فبالرغم من قيامه بالمجهود الثورى فى حشد وتعبئة الشعب ، إلا أنه لم يجد الطبقة التى يستند إليها لكي يجمع نتاج هذا المحصول الثورى الذى قطفه محمد على ثم تسكر له بعد ذلك . . . ولا شك أن ضعف الطبقة الوسطى فى مجتمع إقطاعى دفعته الأحداث الوافدة من الخراج لكي يلتهب ويصير مسرحاً لصراع دولى عنيف من الحتم أن تنتهى السلطة إلى القبضة الأجنبية التى فى إمكانها استغلال هذا الصراع . . . إن الثورات التى نشبت واشترك فيها الشعب المصرى قد دفعت المجتمع حتماً إلى الأمام ، ولكنها لم تمكن لها من

الوصول إلى السلطة بسبب انعدام قوى منتجة جديدة تسعى لإقامة علاقات إنتاجية جديدة ، ولانعدام حزبها السياسى الذى يلعب دور الطليعة فى مجرى الأحداث السياسية ، ولو لاحظنا سير الحوادث لوجدنا أن معظم المعارك كانت تنشب داخل المدن الرئيسية ، وفى مدينة القاهرة بالذات ، وخاصة الثورتين الأخيرتين على الممالك والوالى التركى . . أما الفلاحين فقد كانت فى الواقع بعيدة عن الاشتراك الجذى فى هذه المعارك . ولم تكن هناك الفئة التى تملك وسائل إنتاج راقية ، وبالتالي لها مشكلة إنتاج تريد أن تحلها بتحرير الفلاحين وتمليكهم الأراضى ، فمن هنا لم يكن تنظيم الفلاحين فى حرب ثورية ضد أمراء الممالك فيما سلف أو ضد الأتراك بعد ذلك ، يخطر ببالها . . ولكن المعركة الناشئة لا يمكن أن تحل فى مدينة القاهرة أو دمنهور أو الاسكندرية فحسب ، فبدون تحرك ملايين الفلاحين لا يمكن القضاء على هذه القوات المسلحة المتعددة . . إن وعى القادة كان محصوراً داخل المدن ، ولم يخرج إلى الريف قط ، ومن هنا كان من المحتم عليهم أن يعتمدوا على قوة تناصرهم ضد أعدائهم . وكما استغل محمد على قوته المسلحة فى محالفاته العديدة السابقة ، استغلها أيضاً فى هذه المحالفة التى نقضها فور توليه السلطة وحكم البلاد وفقاً لخططه هو . لا وفقاً للخطط التى اتفق عليها مع العلماء والتجار .

إن الوعى كان بدأ يتفتح ، ولكنه فج وغير قادر على تحديد معالم الطريق ، وكانت الأحداث أسرع وأضخم من النضج الاقتصادى والاجتماعى لذلك تركت السلطة لمغامر تركى ربط مصيره بمصير الأحداث المصرية ، ولم يكن له سبيل للوصول إليها إلا بالارتكاز على قاعدة شعبية ، فاستغل كل المتناقضات الموجودة والمتصارعة ، ووثب بها إلى حكم البلاد . إن وصول محمد على إلى الحكم يبين رغبة الشعب فى الاستقلال والتطور ، ولكن تنقصه القيادة السياسية التى تمكنه من تنفيذ هذه الرغبة .

يحمل عديد من الكتاب لاعتبار محمد علي ممثلاً للرأسمالية المصرية الناشئة . ومنشأ هذا التفكير الخاطيء اعتبارهم أنه هو الذي حطم سلطة المالك . . ولما كانت سلطة المالك سلطة إقطاعية ، فبالتالى لا بد أن الذى يحطمها يكون ممثلاً للرأسمالية الناشئة . وهذا التفسير خاطيء ، فمحمد علي لم يحطم سلطة المالك ، بل أجهز على فالولهم ، والقوات الفرنسية هى التى ضربتهم الضربة القاصمة . ولعل أيضاً منشأ هذا التفكير الخاطيء فى أذهان هؤلاء المفكرين أن محمد علي كان قبل اشتراكه فى الجندية ينتمى إلى أسرة متوسطة ، وله صلات مرموقة مع تجار الدخان فى تركيا وأوربا ، وخاصة فرنسا .

إن محمد علي عندما خاض حروبه العديدة ، واعتمد على التجار والثقفين والحرفيين ، لم يكن فى ذهنه مطلقاً نمو وازدهار هذه الطبقة ، إنما الذى كان فى ذهنه هو الوصول إلى السلطة فحسب ، ولعل هذه الطبقة فى مصر هى أولى الطبقات التى أضر بها محمد علي بعد وصوله إلى السلطة ، كما سنبين ذلك فيما بعد .

مرحلة هزيمة من مراحل الإقطاع :

بوصول محمد علي إلى السلطة ، انتهى النظام المملوكى فعلاً ، وانتهت بهذا مرحلة من مراحل الإقطاع فى مصر ، دامت حوالى ٥٥٥ سنة ، منذ أن وصلت الممالك البحرية إلى الحكم سنة ١٢٥٠ إلى أن تولى محمد علي السلطة سنة ١٨٠٥ ، ولما كان تحطيم النظام المملوكى تم أساساً ، كما أوضحنا ، على يدي القوة المسلحة الأجنبية ، وليس نتيجة للتطور الداخلى فى مصر ، لهذا فإن النظام الإقطاعى نفسه لم يقض عليه بل تغير شكله وتمركزت السلطة الإقطاعية فى يد محمد علي ، وكون دولة مركزية إقطاعية وظل أسلوب الإنتاج الإقطاعى كما هو ، وظلت الملاقات الإنتاجية بين القوى الاجتماعية المختلفة

إقطاعية كما هي أيضاً .

إن مظاهر التطور التي برزت في فترة حكم محمد علي ، كانت مظاهر ضخمة ، إن دلت على شيء ، فهي تدل على الطاقة الهائلة الكامنة في الشعب المصري وإمكانياته للتطور . ولكنها لم تكن تقف على أساس طبقي واضح ، بل كانت تقف على أمس واهية ، متى زالت انهارت معها كل هذه المظاهر . لقد أنشأ محمد علي العديد من المصانع ، ولكنها لم تكن نتاج التطور الطبيعي للطبقة المتوسطة التجارية ، فهي لم تحطم بالتدريج الإنتاج الحرفي ، لتحل محله المصنع الكبير الذي يضم مئات العمال معتمدة على رؤوس أموالها المتراكمة لديها .. لم يحدث هذا ، ولم يكن لديها أية إمكانية لحدوثه .. وحتى الحملة الفرنسية لم تنشئ في مصر مصانع أو تشترك برؤوس أموال مع الوطنيين ، فتفتت الاقتصاد الإقطاعي . لم يحدث شيء من هذا ، والمصانع التي أقامها محمد علي ، أقامها مباشرة تحت ملكية الدولة ، وتحت سلطة إقطاعية . ولذلك كان من الطبيعي جداً أن تنهار هذه الصناعة بمجرد أن انهارت الأسباب التي أنشئت من أجلها ، وهي الاستراتيجية العامة لمحمد علي التي فرضتها عليه ظروف توليه السلطة ، سواء في الداخل أو في الخارج . لقد وصل محمد علي إلى السلطة وأمامه مشا كل عديدة لكي يثبت سلطته ويؤكد كدها ، وأول هذه المشا كان هي تركيا ، فقد كانت تعمل بكل الطرق لإعادة سيطرتها الكاملة مرة ثانية على مصر .. وهناك انجلترا التي كانت في إبان ثورتها الصناعية ، وتبحث وبسرعة عن السيطرة على منابع المواد الخام .. وثالثاً القيادة الشعبية التي أتت به إلى السلطة ويريد التخلص منها ، حتى لا تظل ترهقه بمطالبها .

وتحت هذه الظروف وضع محمد علي استراتيجية ، وهي تأسيس جيش ضخم يمكنه من المحافظة على السلطة التي في يده . ونظم كل طاقة البلاد لخدمة هذه الاستراتيجية ، وفعلاً تأسس لأول مرة في مصر ، من أجيال

عديدة ، جيش وبحرية من الفلاحين المصريين ، بلغ عدده في سنة ١٨٣٧ ٢١٧,٥٨٣ جندياً ٩٣٣,٠٠٠ ضابطاً . والبحرية ١٤,٨٤٠ جندياً ، ٢٠٣ ضابطاً . وبلغت السفن ٩٨ سفينة بها ٩,٥٠٠ مدفع و ٤ طرادات ، ١٤٤ ناقلة (١) . وإليك النتائج التي ترتبت عن هذه الاستراتيجية :

أولاً — أوجد محمد علي ما يسمى بحالة الاستقرار . فالحكومة المركزية قابضة تماماً على زمام السلطة . ورأس المال الأجنبي لا يطمئن على استغلال رؤوس أمواله إلا في مثل هذه الظروف ، وقد بدأت الشركات الإنجليزية تفاوض محمد علي في استغلال رؤوس أموالها في مصر . . . وأهم ما كانت تنشده بريطانيا آنئذ ، وتضعه في المرتبة الأولى ، هو تأمين وتسهيل طرق التجارة والمواصلات مع الشرق الأقصى ، وخاصة الهند ، فوقع الباشا العديد من العقود مع الشركات البريطانية ، فكنها من السيطرة على طرق المواصلات بين الاسكندرية والقاهرة . وبينها وبين السويس ، وبين قنا والقصير . وقد أبرمت هذه الاتفاقات بعد المعاهدة الإنجليزية التركية سنة ١٨٣٨ التي تقضى بالآيزيد مجموع الضرائب على البضاعة الإنجليزية الداخلة إلى أجزاء الإمبراطوية العثمانية عن ١٢ ٪ من قيمتها ، كما منحت التجار الانجليز حق البيع والشراء في أى جزء من أجزاء الدولة .

وقد مهدت بريطانيا لعقد هذه الاتفاقات بنفس أساليبها الملتوية الحبيثة ، حيث تؤكد دائماً بأن مشروعاتها بعيدة كل البعد عن السياسة وهي تجارية بحتة ، وهذا ما أكدته «أندرسون» مندوب شركة (P. & O.) ، ونتيجة لهذه الاتفاقات أصلح الباشا الطرق البرية والنهرية ، وكان من قبل قد حفر ترعة المحمودية ، ليصل النيل بالاسكندرية .

(١) تاريخ مصر الاقتصادى ، تأليف هيطة ، ص ٩٥ .

ثانياً — في مبيع تنفيذ استراتيجيته ، ولكي يدبر المال اللازم لها اعتبر محمد علي نفسه المالك لكافة الأراضي الزراعية ، ومسح الأرض وحدد زمامات القرى ، وأعاد توزيع الأرض على الأسر المنتفعة بها من ٣ إلى ٥ أفدنة ، واعتصر الفلاحين اعتصاراً لم يشاهدونه في أظلم أيام الحكم المملوكي ، وكان عقاب التأخير في توريد المحاصيل لشون الحكومة يصل أحياناً إلى الإعدام (١) . وكان الجلد ٥٠ كراباجاً هو العقوبة البسيطة الشائعة ، مما اضطر العديد من الفلاحين إلى ترك قراهم ، والفرار من وجه موظفي الباشا تاركين ديارهم وعائلاتهم . وفي كثير من الأحيان لم يكن الفرار في داخل القطر يؤمنهم ، فكانوا يفرون إلى الأقطار البعيدة مثل الشام أو السودان .

وكانت الظروف مهيئة لكي يعيش الفلاحين عيشة طيبة ، فالأرض غنية وتمطى محاصيل جيدة ونسبة توزيع الأرض على عدد السكان ملائمة ومعتدلة ، كما يتبين من الجدول الآتي : (٢)

السنة	عدد السكان	مساحة الأرض	ما يخص الفرد من الأفدنة
١٨٢٠	٢٠٠٠٠٠٠	٢٠٣١٩٠٥	شخص واحد لكل فدان تقريباً
١٨٤٠	٣٠٠٠٠٠٠	٣٠٨٥٦٢٢	» » » » »

وبما نقر الفلاحين أكثر وأكثر ، احتكار الباشا للتجارة ، فكان يستولى على المحاصيل ويتصرف فيها وفقاً لخططه في الإستيراد من الخارج ، ولم يكن يعطى الفلاحين نقوداً ، بل صكوكاً بما وردوه من المحصول بعد خصم ثمن الواشي والبذور والسماد التي أخذها الفلاح طوال السنة . والغرامات التي تفرض على القرية نظير تأخير أحد المزارعين في تسديد

(١) تاريخ مصر الاقتصادي ، تأليف هبطة ، ص ١١٧

(٢) — — — — — ص ١١٨

الحاصل المينة عليه . وتمن السلع التي تفرضها الحكومة من منتجات مصانعها ، والضرائب الحكومية ، واحتياطي تسديد العام القادم خشية ألا يستطيع الفلاح تسديد المفروض عليه . . . وما يتبقى للفلاح بعد ذلك إن تبقى له شيء . يأخذ به صكا يشتري به احتياجاته من شئون الحكومة نفسها بضمن أغلاهما باع به . . .

وكانت الحكومة تشتري أردب القمح من الفلاح بمبلغ ٢٧ قرشاً (١) وتبيعه له بمبلغ ٥٦ قرشاً ، أي بأكثر من الضعف ، والذرة ، وهي الغذاء الرئيسي للفلاح . تشتري الحكومة الأردب بمبلغ ٢٦ قرشاً وتبيعه بسبعة وعشرون قرشاً . وهكذا في باقي المحاصيل ، الأمر الذي جعل الريف وكأنه جحيم ، وأصبح الفلاحون يترسمون على عصر المالك بما كان فيه من مظالم وجرائم . من هذا يتبين أن مشكلة الفلاحين لم تحل ، بل تفاقمت أكثر وأكثر . وقد بدأت في عصر محمد علي فوأة الأرستقراطية الإقطاعية التي لم تكن معروفة في مصر قبل ذلك ، فقد وزع الباشا عديد من الأراضي (الأبدية والشفالك) على أصحابه وبمض قادة جيوشه ورجال الإدارة . نشأ — لكي يتحكم الباشا في استيراد احتياجات خطته الاستراتيجية ، احتكر التجارة الصادرة وجزء كبير من التجارة الواردة ، وبهذا أضر تطور التجارة واتجاهها إلى مضار الصناعة ، مما أثر تأثيراً سيئاً على مجرى التصور في مصر وهيئ السبيل للتدخل الأجنبي الاستعماري فيما بعد وقد سم هذا في مصر في الوقت الذي ثبت فيه محمد علي الإقطاع وأوجد نوع الأرستقراطية الإقطاعية ، أي أنه هيأ الظروف الملائمة للاقطاعيين وأسوأ الظروف لتطور الطبيعي نحو الصناعة .

حدث هذا في مصر . وفي ظروف دولية كانت فيها (الرأسمالية) تنمو

(١) تاريخ مصر الاقتصادي تأليف لبيطة ، ص ١١٨

سريعاً في أوروبا ، ووصلت إلى الحكم في عديد من الدول ، واستغرت طاقات المجتمع لمنفتحها الخاصة ، وتبحث عن أسواق جديدة وتركز فيران ، مدفعيتها على الشرق .

رابعاً — أسس المصانع الكبيرة المملوكة للدولة مباشرة مثل مصانع غزل ونسج القطن ، وقد بلغت دراليب الغزل ١٤٣٤ دولا ب ، والنسيج ١٤٧٠ دولا ب ، ومصانع الأسلحة والدخيرة والسكر والصبغة وصبغات المعادن والزجاج والصابون وديع الجلود والشموع .

وتتبع عن تأسيس هذه المصانع ضرب النظام الحرفي ضربة قاسمة . وحول الحرفيين إلى عمال أجراء بهذه المصانع .

خامساً — أوجد نواة (الإنتاجيين المصرية — المثقفين المصريين) . بتأسيس مدارس الطب والمهندسخانة والألسن والقابلات . . وبالموت المدينة التي أرسلها إلى أوروبا وخاصة فرنسا .

هذه هي أهم النتائج المترتبة على حكم محمد علي ، ومنها يتضح أنه بالرغم من إيجاد وسائل إنتاج راقية . فإنها لم تقطع الإقطاع .. وفعلا مات الباشا سنة ١٨٤٩ وقد انهارت هذه الصناعة تقريباً وأجهز خلفه عباس باشا على البقية الباقية وأصبح المجتمع إقطاعياً واضحاً .

لقد زاد الإنتاج في فترة حكم محمد علي زيادة كبيرة ، سواء في الزراعة أو في الصناعة ، ولكن الفائدة لم تمتد على أية طبقة من طبقات الشعب لا على الفلاحين ولا التجار أو الحرفيين أو على طبقة العمال الجديدة التي انهارت هي الأخرى بانهميار الصناعة . ومن ذلك يتبين أن المسألة ليست مسألة زيادة الإنتاج في ذاته ، بل المسألة هي مسألة توزيع هذا الإنتاج وإلى أي مدى تستفيد منه الطبقات الشعبية . لقد كان هدف محمد علي من زيادة الإنتاج تأسيس جيش فحسب ، ولا شيء غير هذا . وفي أواخر حكم محمد علي بدأ النفوذ البريطاني يتغلغل ، وخاصة بعد

اتفاقية سنة ١٨٣٨ ، وأصبحت بريطانيا تحتل المركز الأول في العلاقات التجارية ، ويتبين هذا من الإحصائية التالية (١) :

الدولة	سنة ١٨٣٩		سنة ١٨٤٠	
	صادرات	واردات	صادرات	واردات
إنجلترا ومالطة	٣٣٢	٣٩٥	٢٨٣	٢٧٢
الهند	١٤٩	٣٠٢	١٩٨	٢١٨
توسكانيا	١٣٩	١٨٠	١٤٩	١٥١
فرنسا	١٣٨	١٦٠	١٤١	١٥١

وكالعادة فإن معظم هذه الصادرات منتجات زراعية ، أما الواردات فمعظمها منتجات صناعية . وقد ظلت هذه السياسة تستطرد والنفوذ الأجنبي يتزايد حتى انتهى سنة ١٨٨٢ بالاستعمار البريطاني ، وأصبحت مصر مزروعة قطن لمصانع يوركشير ولانكشير .

وباختصار فإن محمد علي قد مات والمجتمع المصري مجتهداً إقطاعياً شبه مستعمر ، فالعلاقات الإنتاجية علاقات إقطاعية وبزوال فترة المصانع العابرة عاد الاقتصاد الطبيعي مرة ثانية يسود البلاد ، وأصبح الإنتاج يهدف إلى سد الاحتياجات الضرورية للشعب فحسب .

ولم تكن مصر محتلة بجيوش أجنبية ، ولكنها كانت تابعة من الناحية الرسمية لسلطة الباب العالي ، وتدفع له الجزية سنوياً ، كما أن الدول الأوربية تتفق فيما بينها على السياسة التي تنتهجها نحو مصر ، ثم تطبقها قسراً أو بالاتفاق مع الباب العالي ، كما أن اقتصادها بدأ يسيطر تدريجياً على الاقتصاد المصري ، وخاصة بعد اتفاقية سنة ١٨٣٨ ، وهذه هي سمات البلاد الشبه مستعمر .

(١) تاريخ مصر الاقتصادي ، تأليف لطيفة ، ص ١٥٨

وعلى كل حال فإن فترة حكم محمد علي ، وهي تتاح الصراع المحلي والدولي منذ الاحتلال الفرنسي كانت مرحلة من أدم المراحل التي مرت بتاريخ شعبنا ، فقد خرج الشعب من عزائه تماما ، وثار على القوات الأجنبية وحمل السلاح في أربع ثورات عظام ، وعرف المصانع الحديثة ، وانخرط في سلك الجندية ، وأرعب أكبر دول العالم وأوشك أن يقضى على الأمبراطورية العثمانية الاقطاعية . . لقد أثبت الشعب المصري بطريقة عملية أنه قادر على عمل كل شيء متى تهيأت له الفرص وفتحت له الأبواب .

الفصل الثاني

الاستعمار و تفتيت الاحتكار

عصر الاستعمار :

. يتميز القرن التاسع عشر بأنه عصر الاستعمار الذي اندفعت فيه الدول التي قامت فيها الثورة الرأسمالية الديمقراطية . قبل غيرها من الدول ، وهي بريطانيا وفرنسا في سباق جبار ، نحو استعمار أفريقيا وآسيا وجزر المحيط الهادئ . ولم يكد القرن التاسع عشر يصل إلى نهايته ، حتى كانت ألمانيا واليابان وإيطاليا وأمريكا تدخل ميدان الاستعمار ، ليتخطف كل منها جزء من هذه الأراضي الغنية بمواردها ، سواء الكامن منها في جوف الأرض أو الظاهر على سطحها ، وتسخير الأيدي العاملة ذات الأجر الضئيل . . وما أن بزغت شمس القرن العشرين ، إلا وكانت الدول الاستعمارية قد شملت بسيطرتها كل بلاد العالم . وفازت إنجلترا في هذا السباق بنصيب الأسد ، تتبعها فرنسا ثم باقي الدول بحسب إمكانياتها وظروف تطورها .

وكما شاهد هذا القرن تعاظم الامبراطوريات الرأسمالية الحديثة ، فقد شاهد أيضاً الانحدار ، ثم الانهيار التام للامبراطوريات القديمة ، مثل الامبراطورية التركية والاسبانية .

وكانت كل من إنجلترا وفرنسا فرسا رهان في مضمار الاستعمار ، وقيد شاهدنا في الفصل الأول الصراع المميت فيما بينهما على احتلال مصر ، ولم

يتوقف هذا الصراع بمجرد هزيمة الحملة الفرنسية أو البريطانية ، بل ظلت كل منهما تسعى بأساليب مختلفة لكي يتغلغل نفوذها في مصر ، وتستبعد غريمتها من الميدان .

وقد استغلت فرنسا التناقض الذي كان قائماً بين محمد علي والباب العالي ، وبينه وبين بريطانيا ، وسألت أن تدعم نفوذها في مصر ، فأرسلت العديد من علماء الحملة الفرنسية ، ليقفوا إلى جانب محمد علي يساندونه في مشروعات استراتيجيته . وكان هذا النفوذ ملحوظاً وواضحاً في كل خطى محمد علي .. حتى البحوث العلمية كانت معظمها تتجه نحو فرنسا ، والقليل جداً هو الذي يتجه نحو بريطانيا . وقد ظلت فرنسا تحتفظة بهذا التفوق حتى سنة ١٨٨٢ ، وهي سنة الاحتلال البريطاني ، والإحصائية التالية تبين هذا التفوق (١) .

الفترة	تجموع طلاب البعثات	عدد الطلاب في كل بلد
محمد علي (١٨١٣ — ١٨٤٨)	٣٣٩	٢٣٠ فرنسا ٩٥ بريطانيا ١٤ دول أخرى
إلى الاحتلال البريطاني (١٨٤٩ — ١٨٨٢)	٢٧٩	١٧٦ فرنسا ٩ بريطانيا ٩٤ دول أخرى

ومع أن فرنسا ظلت تحتفظة بهذا التفوق الثقافي ، إلا أن النفوذ البريطاني بدأ يتغلغل بعد معاهدة سنة ١٨٣٨ . ولكن الصراع بينهما لم يتوقف ، بل ظل يتشكل وفقاً للظروف التي تجتازها كل منهما من ناحية

وظروف مصر الداخلية من ناحية أخرى وقد انعكس هذا الصراع على تطور الحالة الاقتصادية والسياسية في مصر انعكاساً مباشراً .

كانت مصر من الناحية الاقتصادية والاجتماعية أكثر تطوراً مما كانت عليه في العصر المملوكي ، إلا أننا لو نظرنا إليها في داخل الإطار العالمي ، وقارناها بدرجة النضج والتطور بالنسبة ل إنجلترا أو فرنسا الرأسماليتين ، لاستطعنا أن نحدد أن مصر سوف تقع حتماً في قبضة واحدة منهما ، إن عاجلاً أو آجلاً ، وإن هذا الصراع الناشب بين الدولتين ، من المحتم أن يحسم في معركة فاصلة . وفملاً حسم بتخلف فرنسا بعد هزيمتها في الحرب السبعينية أمام الجيوش الروسية . والواقع أن وقوع مصر في قبضة الاحتلال البريطاني لا يبتدىء في سنة ١٨٨٢ بدخول القوات البريطانية مصر ، حتى ولا في سنة ١٨٦٢ عندما وقع سميد أول قرض من بنك فروهينج وجوشن بلندن بمبلغ ٣,٢٤٢,٨٠٠ جنيهًا بفائدة قدرها ٧ ٪ لم يستلم منها إلا ٢,٤٠٠,٠٠٠ جنيهًا قيمته الحقيقية . إنما استثمار مصر وباقي البلاد الأفريقية والآسيوية يبتدىء من منتصف القرن الثامن عشر ، عندما بدأت الثورة الصناعية في إنجلترا ، وانتشرت منها إلى باقي البلاد الأوروبية كل على حسب درجة تطورها ونضجها . وقد تميز الانقلاب الصناعي باستخدام الآلات تدريجياً فيما كانت تقوم به الأيدي ، الأمر الذي ترتب عنه ضرورة إنشاء المصانع الضخمة مكان المصانع الصغرى ، حتى تتوافر مزايا استغلال الطاقة الإنتاجية الكبيرة ، خاصة بعد استعمال البخار في إدارة الآلات . ولم يكن إنشاء هذه المصانع وإحلال الآلات الحديثة محل الآلات القديمة ، وشراء المواد الخام ، ودفع أجور المئات بل الألوف من العمال يتاح عادة لفرد واحد ، ولذلك تأسست الشركات المساهمة والبنوك التي أصبحت بالتدريج تسيطر على كل فروع الصناعة ، ثم على حكومات بلادها لتنفيذ كل أهدافها الاقتصادية .

وقد ازداد حجم الانتاج زيادة هائلة ، وقلت تكاليف إنتاجه ، مما جعل السوق المحلية تتشبع بسرعة ، نظراً لافزارة الانتاج وقلة الأجور التي تعطى للمال بالنسبة لقيمة السلع التي أنتجوها ، مما ترتب عنه تكديس السلع في السوق بدون قدرة شرائية لاستيعابها ، مما دفع رجال الصناعة للبحث السريع عن أسواق خارجية لتصريف هذه المنتجات . . وكانت تجارة بريطانيا الخارجية سنة ١٨١٥ لا تزيد عن ٩٠ مليون جنيه . فأصبحت في سنة ١٩١٣ أكثر من ٤٠٣ مليون جنيه ونصف مليون .

إن احتلال مصر يبتدىء من هذه الثورة الصناعية ، وما الأحداث السياسية التي ظهرت على مسرح الصراع منذ احتلال الحملة الفرنسية لمصر حتى الاحتلال البريطاني إلا حلقات آخذة في الترابط لتتكامل في سلسلة واحدة ، هي سيطرة الدول الاستعمارية على كل بلاد العالم المتخلفة التي لم تشملها النهضة الصناعية الأوروبية ، وامتصاص دماء شعوبها بوحشية لمصلحة حفنة من المليونيرات قد لا يعرف بعضهم البعض ، ولكنهم يسيطرون على المنشآت الصناعية عن طريق سيطرتهم على المصارف المالية التي تخضع الصناعة لسيطرتها ، كما تخضع أيضاً الحكومات ، وتتخذ منها أداة طيعة لتنفيذ كل أغراضها الاقتصادية والسياسية .

نقطة امتداد الرواية :

كانت خطة محمد علي الاقتصادية « مقطع نخم » ، إنها كالوليد الكبير الحجم الجميل الصورة ، ولكنه مولود ميت لا حياة فيه . إلا أن المشروعات التي تمت في عهده . سواء في الصناعة أو في مشروعات الري أو المواصلات أو التعليم ، هي التي مهدت وهيأت الطريق للتطورات الاقتصادية والاجتماعية التي تمت بعد ذلك .

وكانت فترة حكم ابراهيم وعباس بمثابة البداية في تصفية خطة محمد علي

في الاحتكار الكامل للصناعة والتجارة والزراعة ، فما أن مرت فترة حكمهما ، إلا وكانت معظم الصناعات قد صُنِيت ، ولم يبق إلا النذر الضئيل ، وبدأ التجار والحرفيين يمارسون نشاطهم الاقتصادي ، ولكن في ظروف أشد قسوة من أى ظروف أخرى مرت بهم ، فقد كان من أثر فرض بريطانيا سياسة حرية التجارة (الباب المفتوح) أن فتحت أبواب العالم لتجارتها ومنها مصر خاصة بعد اتفاقية سنة ١٨٣٨ مع الباب المالي ، إذ لم يكن الاقتصاد المصري يرتكز على أية مقومات للصمود أمام الصناعة الأوروبية المتطورة ففترة الاحتكار الشبه كاملة للتجارة ، وتحويل الحرفيين إلى عمال أجراء أخر نمو هذه الطبقة تأخيراً شديداً ، في الوقت الذي كانت فيه الرأسمالية الأوروبية قد عبرت مرحلة التجارة والإنتاج الصناعي اليدوي ودخلت في مرحلة إدارة الآلات بالبخر ، وأصبحت مدفعتها الثقيلة تتمثل قبل كل شيء في رخص الأسعار .. ولهذا فعندما تحطمت خطة محمد علي ، وبدأت هذه الطبقة تمارس نشاطها ، كانت كسيحة تواجه المصالح الأوروبية ذو المجالات الآلية الجبارة ، وبدأت السيطرة الاستعمارية على الاقتصاد المصري تأخذ أشكالاً إيجابية ، وتحويل كل المشروعات الزراعية التي تمت في عهد محمد علي من رى واستصلاح أراضى . لمصلحة الدول الاستعمارية ، وقفز القطن إلى المرتبة الأولى في الزراعة والتصدير ، فبعد أن كان يصدر منه سنة ١٨٣٦ مقدار ٤٤٣ ألف قنطار ، أصبح ٣٦٥ ألف قنطار في سنة ١٨٥٠ (١) وكانت بريطانيا في أشد الحاجة إلى القطن المصري ، خاصة بعد أن اخترع « هوتنى » جهازاً سهّل به استعمال الأقطان ذات الخيوط القصيرة . . .

ومما هبأ الأرض أكثر وأكثر للسيطرة الاستعمارية أن نظام محمد علي

(١) تاريخ مصر الاقتصادي ، تأليف لمبطة ، ص ٢٠٠

قد زال ولم يبق منه إلا صرآته فحسب ، فقد ضرب محمد على القيادة الشعبية التي ظهرت خلال الحملة الفرنسية وصفاتها مياسياً ، وركز السلطة كلها في يده ، ولهذا فإن المشروعات الاستعمارية لم تجد القيادة الشعبية التي تقف في وجهها أو في وجه خلفاء محمد على لتوقفهم عند حدهم .

حقاً لقد أعاد سعيد تشكيل الوزارات (نظارة) ، فشكل نظارة الداخلية ، والمالية ، والديارية ، والخارجية ، كما أنه أنشأ مجلس الحكومة برئاسة الأمير اسماعيل (الخديو اسماعيل بن ذلك) . وكانت اختصاصات هذا المجلس وضع اللوائح الإدارية ومفوض جميع القرارات والأعمال الهامة قبل عرضها على الوالى . . . كما أوجد مجالس الأقاليم في طنطا وسمنود والفشن وجرجا والخرطوم ، وكانت أشبه بالمحاكم لها حق الفصل في المسائل المدنية والتجارية .

ولم يكن لهذه المجالس والوزارات أية سلطة على الوالى ، فهو الذى يمينها وهو الذى يقللها ، ولم تصدر من أية هيئة منها سواء النظارات أو مجلس الحكومة أية مناقشة أو معارضة عند ما مد الوالى يديه إلى القروض الأجنبية ، أو عندما (استعبطه) دلبس في مشروع قناة السويس . . وكل المعارضة أنت من بريطانيا أو تركيا التي كانت هي الأخرى واقمة تحت النفوذ البريطانى .

ومن هنا يتحتم علينا أن نضيف عاملاً آخر . مكن للاستعمار في السيطرة على بلادنا ، علاوة على عامل القدرة الاقتصادية الفائقة لديه ، وقصدانها في مصر . هذا العامل هو حكم الولاة المطلق ، وعدم وجود القيادة الشعبية التي تقول للوالى قف عند حدك .

وكان من أثر خطة محمد على أيضاً أن رؤوس الأموال الوطنية أصبحت شبه منمذمة في الوقت الذى فتح الباب على مصراعيه للمشروعات الاستعمارية لتندفق على البلاد . . وعرف الأجانب أن الاستثمار قد فتح

أبواب مصر للسلب والنهب . فبدأ سيلهم يتدفق حتي وصل سنة ١٨٧٨ أكثر من ٦٨ ألف أجنبي ، بعد كان عددهم لا يزيد عن ثلاثة آلاف سنة ١٨٣٦

وقد لعب الاستثمار دوره الإيجابي في تصفية احتكارات الدولة ، سواء كان ذلك في الصناعة أو في التجارة أو في الزراعة عن طريقين أولهما خاص بالتجارة والصناعة ، وهو سياسة الباب المفتوح التي نفذت بناء على معاهدة سنة ١٨٣٨ . . وهذه المعاهدة كانت كفيلة بتحطيم خطة محمد علي كلها في احتكار التجارة والصناعة ، ولهذا فإنه لم يقل تنفيذها إلا بعد معاهدة لندن سنة ١٨٤١ ، هذه المعاهدة التي وقعت في لندن من بريطانيا والروسيا والنمسا وبروسيا وتركيا وفيها عينت حدود مصر ، ثم تبعيتها للباب العالي ، وأنها وراثية في عائلة محمد علي ، الذي عليه أن ينفذ هذه المعاهدة ويسحب جيوشه إلى داخل البلاد ، وإلا فإن هذه الدول ستحمي الباب العالي . .

أما الطريق الثاني ، وهو الخاص بالأرض . فكان الاستثمار يعمل على إخراجها هي الأخرى من احتكار الدولة لها ، واستعمل في هذا ضغطه على الولاة ، وكان نجاحه في هذا متدرجا ، ولكنه أخذ شكاه الفعال في عهد سميد باشا . . ولكن ما السبب الذي حدى بالاستثمار لكي يضغط على الولاة لإخراج الأرض من احتكار الدولة ؟.. إن السبب يتحدد في الفرق الأساسي بين التفكير البورجوازي والتفكير الإقطاعي في الاستغلال . إن مساحة الأرض كانت في سنة ١٨٣٠ : ٩٠٥ : ٢٠٣١٩٠٥ فدان وعدد السكان ٤٠٠٠٠٠ ٤٥٣٤٠٠٠ ، وفي سنة ١٨٤٠ زيدت إلى ٦٣٢ : ٣٨٥٦٠٠ فدان ، وبلغ عدد السكان ٩٠٦٠٠٠ ٣٠٠٠٠٠ وفي سنة ١٨٦٠ بلغت الأرض حوالي ٤ مليون فدان (بعض هذه الزيادة زائف ، فان الفدان انخفض من ٤١٦ مترًا إلى ٣٠٠ مترًا) ، بينما زاد عدد السكان إلى

٢٧٥٠٠٠ نسمة ، وحق مع هذه الزيادة الكبيرة التي بلغها السكان في سنة ١٨٦٠ بالنسبة لمساحة الأرض ، فإن نسبة ملكية الفرد للمساحة المزروعة تكفي لكي يعيش المصريون عيشة طيبة . ولكن نتيجة لاحتكار الوالى لكل الأراضي الزراعية قد أصبح الفلاحون يعيشون عيشة سيئة ، وقلت كمية النقود في أيديهم ، حتى نسوا شكلها ، وفلاح هذا شأنه لا شك أن قدرته الشرائية للمنتجات الصناعية الواردة من الخارج تكاد تكون معدومة ، ويعمل على إكفاء نفسه بنفسه ، وما لا يمكنه عمله يشتريه من الاتاج المحلي وفي أضيق الحدود ، وغالباً ما يكون عن طريق المقايضة ... ولما كان الاستعمار يريد استقلال مصر من شتى النواحي ، ومنها جعلها سوقاً لمنتجاته ، فقد كان يهمل أن يكون الفلاح مالكا للأرض لكي يبيع منتجاتها بعرفته ، ويستحوذ على نقود يستطيع أن يشتري بها سلعاً التي يوردها لمصر

وفي أواخر أيام محمد علي ، وفي حكم عباس . بدىء فعلاً وفي نطاق ضيق ومحدود في إلغاء نظام احتكار الأرض ، ولكن في عهد سعيد ، وهو العهد الذي بدأ الاستعمار يضع خططه موضع التنفيذ السريع ، ألغى نظام الاحتكار إلغاء تاماً ، ولو أن الدولة ظلت من الناحية الرسمية لها الملكية المطلقة على الأرض ، ففي قانون سنة ١٨٥٨ المعروف باللائحة السعيدية أعطى للمصريين حق الانتفاع بالأرض للورثة والتصرف فيها بالبيع أو بالرهن أو بالهبه ، وهياً للفلاحين فرص الاستقلال ، فألغى الضرائب المتأخرة وقدرها ٨٠٠ ألف جنيه ، وأصبحت تجبي نقداً لا عيناً ، وفي أوقات تناسب مع جنى المحاصيل

وهنا يجب أن ننفذ لنوضح نقطة هامة في تاريخ التطور الاقتصادي والاجتماعي في تاريخ مصر ، وهي أن اللائحة السعيدية التي قضت بحق الفلاحين في ملكية الأرض ، لم تصدر نتيجة لثورة فلاحية ، أو نتيجة لتطور الرأسمال

الوطني ، إنما صدرت أساساً بناء على ضغط خارجي . وتنتج عن هذا أن الثورة الديمقراطية تأخرت في مصر فإن هذه اللائحة وما تلاها بمد ذلك من لوائح وقوانين هيأت الظروف لنمو طبقة الاقطاعيين وسيطرتهم على الفلاحين ، وبالتالي على باقي طبقات الشعب ، لمرحلة طويلة ، حتى في ظل الاستعمار البريطاني .

مشروعات الاستعمار :

بدأ الاستعمار منذ أواخر حكم محمد علي بهيمنة التربة المصرية ليضع فيها قدمه وينظم استغلالها استغلالاً كاملاً ، وكانت مصالح الاستعماريين الانجليز والفرنسي تطبع المشروعات بطابع هذه المصالح وتعبّر عن أوجه الصراع الناشب بينهما ودرجة تطور اقتصاد كل منهما واحتياجاته ، سواء ما كان منها عاجلاً أو طويلاً الأحل .

وتتسم المشروعات الفرنسية بسمة الاستغلال الربوي أكثر من أي شيء آخر ، وهذا مرجعه طبيعة تطور الرأسمالية الفرنسية نفسها ، أما بريطانيا فإن مشروعاتها كانت تختلف تماماً عن هذا الاتجاه ، فقد كانت كلها مشروعات متكاملة ، تخدم استراتيجية طويلة الأمد ، وهي احتلال مصر وجعلها نقطة اللوثوب منها على باقي القارة الأفريقية ، وتأمين طريق الهند والوصول إليه بأسهل السبل . لهذا فإن بريطانيا لم تعارض في إقامة مشروعات فرنسية أو إيطالية وبلجيكية .. الخ ، ما دامت هذه المشروعات لا تعرقل استراتيجيتها ، بل تقلل من حدة الصراع بينها وبين هذه الدول . ولكنها كانت تعارض ، وبصرامة ، كل المشروعات التي تهدد هذه الاستراتيجية .

فعمدا وصلت الحملة الفرنسية مصر حاربتها بكل الطرق حتى جلت .
وعندما وصلت جيوش مصر إلى أبواب القسطنطينية وأخذت تدقها دقا عيفاً ،

هيجت بريطانيا كل الدول عليها ، وحطمت أسطولها في نافرين ، ولم تهدأ إلا بعد أن أكدت تبعيتها للباب العالي (ما دام الباب العالي تابعاً لها ..) ولم يكن مد خط السكة الحديد الأول في عهد عباس نتيجة لذلك ، هذا الوالى ، أو تعبيراً عن احتياجات ملحة في المجتمع المصرى ، أو دليلاً على التطور الذى جعل مصر أول دولة في أفريقيا ، ومن أولى دول العالم فى مد خطوط السكك الحديدية . لم يكن تعبيراً عن شيء من هذا ، إنما كان تعبيراً عن مصالح الاستعمار البريطانى ، وعن تناقض مصالحه مع مصالح الاستعمار الفرنسى .

وقد شاهدنا فى عصر محمد على الشركات الانجليزية التى أنشئت فى مصر وكلها تهدف إلى تنظيم شبكة المواصلات بين ميناء الاسكندرية وداخل البلاد حتى شواطئ البحر الأحمر لنقل السلع والجنود من وإلى الشرق الأقصى ، وخاصة الهند . وعند ما تحسنت القاطرة البخارية استغل الانجليز نفوذهم على الوالى عباس لمد خط سكة حديد من الاسكندرية للقاهرة ومنها إلى السويس ، تسبيلاً للنقل ، ومساهمة لاحتياط الخطة الفرنسية فى فتح قناة السويس .

وإذا كان الاستعمار الفرنسى قد نجح لدى سعيد باشا فى تنفيذ مشروع قناة السويس ، فإن هذا النجاح لم تلبث بريطانيا أن تخطته بسيطرتها الكاملة على الأراضي المصرية ، بعد احتلال سنة ١٨٨٢ وبمشاركتها فى أسهم قناة السويس التى اشترتها من الخديوى اسماعيل ..

على كل حال فإن مرحلة حكم عباس وسعيد كانت المرحلة التى بدأت فيها المشروعات الاستعمارية تترى على مصر .. ففي سنة ١٨٥٦^(١) تكونت شركة « بنك أوف إيجيبت » برأس مال إسمى قدره نصف مليون جنيه

(١) The investment of foreign Capital by Crauchley p 29

الصناعة ، ومعظمها ربوي يدين الفلاحين وينهب أراضيهم .
أما مشروعات الاستثمار البريطاني في السودان ، فستترك الكلام فيها
الآن ، وسنناقشها في المرحلة التالية للاحتلال البريطاني ، حيث كشفت
نياتهم تماماً .. حسبنا الآن أن نقول أن الفترحات التي تمت في عهد اسماعيل
كلها كانت تحت المراقبة البريطانية الكاملة ، وحائزة لرضاها وتأيدها
ولا غرو فإنها كانت متأكدة من أن هذه الفتح ستقع في قبضتها يوماً ما
فليسفك الدم المصري لتجني هي المحصول بعد ذلك ..

وفي أيام سعيد وصل رسول استعماري بريطاني في ثياب رحالة
ومستكشف ، هو السير صمويل بيكر يتبع خطى اثنين من الرسل البريطانيين
الاستعماريين هما (GRANT) ، (SPEKE) الموقدين من قبل الجمعية الجغرافية
الملكية البريطانية ، وكانا قد اكتشفا بحيرة فيكتوريا سنة ١٨٦٢ وواصل
هو الرحلة بعد ذلك واكتشف بحيرة البرت .. وقد لعب دوره لخدمة
الاستعمار البريطاني من خلال وجوده في الجيوش المصرية التي سيرها اسماعيل
إلى السودان . وقد عاد هذا الرجل في أيام اسماعيل مع ولي عهد بريطانيا
في حفلات افتتاح قناة السويس .. وتحت ستار محاربة الاتجار بالرق في
أفريقيا أصدر اسماعيل أمراً بتجريد حملة من ١٧٠٠ جندي تحت قيادة
صمويل بيكر أخذ يحوس بها خلال كل المناطق التي فتحها الجيش المصري ،
ثم عينه حاكماً على مديرية خط الاستواء براتب خرافي قدره عشرة آلاف
جنيه في السنة .

قناة السويس وبراية القروض الأجنبية :

« إن فتح القناة سيؤدي إلى ازدياد المواصلات التجارية بين أوروبا
وبالبلاد الواقعة على البحر الأحمر ، وستنشأ طبعاً مراكز للدول الأجنبية
في هذه البلاد . ومن المنتظر أن تحدث منازعات بينها وبين تلك الشعوب ،

تتخذ ذريعة إلى التدخل المسلح في شئونها ، وهذا التدخل يفضى إلى الاحتلال الدائم . ويتوقع أن تحدث هذه النتائج في مصر ذاتها .

في سنة ١٨٥٤ أرسل المستر « بروس » القنصل البريطاني في مصر هذه الرسالة إلى حكومته بلندن يبدى فيها وجهة نظره بخصوص إعطاء امتياز حفر القناة إلى دلسبس ، وقد كان توقيع العقد بين الوالى وبين دلسبس نقطة انطلاق في السياسة الاستعمارية البريطانية . فان توقيعه قد أعاد إلى مصر مرة ثانية خطر سيطرة دول استعمارية غير بريطانية على مصر النقطة الاستراتيجية في خططها الاستعمارية البعيدة المدى ، ولذلك فإن بريطانيا بدأت ترسم وبسرعة خططها للاحتلال ، ولجعل القناة تحت سيطرتها لا تحت سيطرة فرنسا .

لقد عارضت بريطانيا المشروع بشق الطرق ، وعملت على عرقلة تنفيذه ، ووصل بها الأمر أن أرسلت أساطيلها في ميناء الإسكندرية سنة ١٨٥٩ ، مهددة بإقالة سعيد باشا . ولكن الظروف الدولية ، وخاصة بعد عقد الصلح بين فرنسا والنمسا ، لم تمكنها من تنفيذ هذا التهديد .

إن قصة قناة السويس ستظل تروى على مدى الدهور كمثل مروع لأساليب النصب والوحشية الاستعمارية لامتناع دماء الشعوب عندما تكون في حالة من الضعف لا تمكنها من الوقوف في وجه المتآمرين . لذلك فان استقبال الشعب لقرار جمال عبدالناصر بتأميم القناة لم يكن مجرد فرح عابر أو تهليل سياسى ، بل كان تعبيراً راثقاً عن الحقد الدفين الذى يملأ قلب شعبنا على هؤلاء الأوغاد الذين سخروا أقوى وأعنف شبابنا حفرُوا الصحراء بأظافرهم ، وتدفقت القناة بدمائهم قبل أن تدفق فيها مياه البحار . ولاشك أن دلسبس عندما انتزع من سعيد عقد القناة ، كانت في ذهنه صور الفلاحين المصريين المسخرين ، وهم يحفرون ترعة الجمودية وسيطط الباشا تلهب ظهورهم ، بل لقد شاهد بعينه كيف تم تطهير هذه الترعة في

أوائل حكم صديقه وصفيه سعيد الذي أصدر أمره للتدوين بجمعوا له ١١٥ ألف عامل مسخرة ، وبدون أجر ، ظلوا يعملون اثنين وعشرون يوماً رفعوا خلالها ثلاثة ملايين متر مكعب ، وعبدوا طريقاً زراعياً عرضه عشرة أمتار ، لاشك أن هذه الصور كانت في ذهن دلسيس ، وأخذ يتصور سياط الباشا وهي تلهب ظهور الفلاحين فتحفر له الصحراء ، وتوصل البحرين ، ثم يتربع هو ملكاً على جنة البحرين وسيدة القارتين . . ولم تكن أحلام دلسيس مجرد أضغاث ، فقد حققها له الباشا كما حقق الجنى طلبات علاء الدين ...

عقر امتياز القناة :

حاول دلسيس في أيام عباس أن يمرر المشروع قفشل ، وسافر إلى فرنسا . ولما اعتلى صديق طفولته سعيد الحكم ، جمع حقايبه وسارع بالسفر إلى مصر ، وبلغها في نوفمبر ١٨٥٤ ، ولم تعض بضعة أيام ، وفي أثناء رحلة صحراوية ممتعة ، إلا وكان في جيبه عقداً مؤرخاً ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ يعطيه امتياز تأسيس شركة لحفر القناة ، واستثمارها ٩٩ سنة ابتداء من تاريخ افتتاحها للملاحة .

وبعد أن أكمل دلسيس أبحاثه عاد ثانية إلى سعيد ، فأصدر له عقد الامتياز الثاني بتاريخ ٥ يناير سنة ١٨٥٦ ضمنه شروط التعاقد بينهما ونفذه ، وبصورة لم يكن يحلم بها دلسيس نفسه . وبالرغم من معارضة الحكومة البريطانية لحفر القناة ، فإن شركات الملاحة بها ، وكذا الشركات التجارية ، وفي مقدمتها شركة الهند ، وشركة الملاحة الشرقية ، كانت تحبذ تنفيذ المشروع ، لما سيدره عليها من الربح بتوفير المرور حول رأس الرجاء الصالح في رسالتها للشرق الأقصى .

وهذه هي أهم شروط العقد :

أولاً — تستغل الشركة القناة لمدة ٩٩ سنة ، ابتداءً من تاريخ افتتاحها ،

ثم تصير بعد ذلك ملكاً لمصر ، وتفرض الشركة طوال مدة ملكيتها للقناة ، الرسوم التي تراها على السفن المارة بها أو الترع أو الشفور التالية لها ، على ألا يزيد في النهاية عن عشر فرنكات عن الطن أو شخص من المسافرين .

ثانياً — تحفر الشركة ترعة عذبة بين القاهرة ومنطقة القناة ، وتكون هذه التربة ومياهها ملكاً لها تتصرف فيها كيف تشاء .

ثالثاً — تستولى الشركة على جميع الأراضي الموجودة على جانبي القناة ، والترعة المذبة ، (بعرض كيلو مترين من الجانبين) ، وتكون هذه الأراضي ملكاً لها دون مقابل ، ودون أن تدفع عنها ما يفرض على مثيلاتها من الضرائب .

رابعاً — تقدم الحكومة ١/٤ العمال اللازمين لحفر القناة . على أن تدفع الشركة أجوراً تحددها لهم ، (حددت بعد ذلك بمبلغ ٢٥ سم ، أى قرشاً واحداً . وكان يستولى عليه المتعهدون) .

خامساً — تأخذ الحكومة ١٥٪ من أرباح الشركة ، ويأخذ المؤسسون ١٠٪ .

سادساً — إعفاء الشركة من الرسوم الجمركية والعوائد عن جميع الآلات والمواد التي تستوردها من الخارج .

سابعاً — للشركة الحق طول مدة امتيازها أن تستخرج من المناجم والمهاجر الأميرية كل المواد اللازمة لأعمال المباني وصيانتها وملحقات المشروع .

ثامناً — حق الشركة في نزع ملكية الأرض المملوكة للأفراد مما ترى لزومها لإجراء الأعمال والانتفاع بمزاياها في مقابل أن تدفع لهم تعويضاً عادلاً .

تاسعاً — إذا أراد أصحاب الأطنان الواقعة أراضيهم على ضفاف التربة روى

وتبقى ٨٥,٥٠٦ سهماً كانت مخصصة، لـ إنجلترا وروسيا والهند والولايات المتحدة، ولما لم توزع في هذه الدول أعطيت للرجل الطيب سعيد، فأصبحت حصة مصر ١٧٧,٤٦٤ سهماً، وقد احتفظ بها خلفه إسماعيل إلى أن صلبها غنيمة باردة لبريطانيا، بمبلغ أربعة ملايين من الجنيهات. وقد بلغت قيمة هذه الحصة في سنة ١٩٢٩ مبلغ ٧٢ مليون جنيه، وربحت منها الخزنة البريطانية حتى أواخر هذه السنة ٣٨,٦٠٠,٠٠٠ جنيهاً.. وإذا كان إسماعيل قد باع أسهم مصر في القناة، فإن خلفه توفيق قد باع الـ ١٥٪ نصيب مصر في أرباح القناة بمبلغ ٨٤,٨٦,٥٠٠ جنيهاً، وبهذا صفت مصر آخر رباط مادي بينها وبين القناة..

تقول الشركة في إحصاءاتها أنها أنفقت على حفر القناة ٩٨ مليوناً من الجنيهات. فلنبحث إذن ماذا أنفقت مصر، لكي نعرف مدى النسب في هذا الرقم.

جنيه

قيمة أسهم مصر في القناة .	٣,٤٢٦,٠٠٠
عن التعويضات المحكوم بها للشركة بعد تحكيم نابليون الثالث .	٣,٣٦٠,٠٠٠
ثمن أراضي تفتيش الوادي (أراضي كانت الشركة اشترتها من تركة الهامي باشا بثمن قدره ٦٨ ألف جنيه)	٤٠٠,٠٠٠
تعويض مدفوع للشركة بمقتضى اتفاق ٢٣ / ٤ / ١٨٦٩	١,٢٠٠,٠٠٠
نفقات التربة العذبة .	١,٢٠٠,٠٠٠
نفقات حفلات القناة .	١,٤٠٠,٠٠٠
فوائد وسعرة ونفقات التحكيم .	٥,٨١٤,٠٠٠
المجموع بالجنيهات (١)	١٦,٨٠٠,٠٠٠

(١) تاريخ مصر الاقتصادي، تأليف لحيطة، ص ٢٥٩. Crawchly p 16

مئة عشر مليوناً وثمانمائة ألف جنيه ، أنفقتها مصر على حفر قناة
تمتلكها شركة تدعى بأنها أنفقت عليها ١٨ مليوناً من الجنيهات ، وهذا
الرقم يثبت أن مصر قد حفرت القناة ثم ملكتها لشركة ظلت تجنى من
ورائها ملايين الجنيهات ، ولا تجنى مصر إلا المتاعب والآلام .

القروض الأجنبية :

اختتم سعيد حياته والخزانة العامة مدانة بمبلغ ١١٦٠٠٠٠٠٠ ر.جنيهاً ،
منها ٣٩٢٨٠٠ ر.جنيهاً لبنك فروهلن وجوشن ، والباقي ديون سائرة ،
وتقد اتسم عهده باختلال الميزانية ، وزيادة المصروفات على الإيرادات .
وفيما يلي بيان الميزانيات خلال حكمه ، ومنها يتضح استطراد زيادة المصروفات
على الإيرادات (١) .

السنة	الإيرادات	المصروفات
١٨٥٤	٢٢٠٠٠٠٠٠	٢٨١٧٠٠٠٠
١٨٥٥	٢٠٧٨٠٠٠٠	٢٣٨٣٠٠٠٠
١٨٥٦	٢٤٧٤٠٠٠٠	٢٦٣٧٠٠٠٠
١٨٥٧	٢٢١٤٠٠٠٠	٢١٢٧٠٠٠٠
١٨٥٨	٢٠٢٥٠٠٠٠	٢٠٢٥٠٠٠٠
١٨٥٩	٢١٢١٠٠٠٠	٢١٧١٠٠٠٠
١٨٦٠	٢١٥٤٠٠٠٠	٢٩٨٤٠٠٠٠
١٨٦١	٢١٥٤٠٠٠٠	٥١٨٤٠٠٠٠
١٨٦٢	٣٧٠٧٠٠٠٠	٨٨٦٨٠٠٠٠
١٨٦٣	٦٠٩٤٠٠٠٠	١٤٣٩٥٠٠٠٠

(١) تاريخ مصر الاقتصادي ، تأليف لحيطة ، ص ٢٣٩

هذه هي الحالة التي وصلت إليها مصر في نهاية حكم سعيد ، بحيث أصبحت سوقاً مفتوحة للنهب الاستعماري الذي أخذ خطره يستشري عاما بعد عام .. كل هذا في غيبة القيادة الشعبية التي تستطيع أن توقف هذا السعار الاستعماري الذي ينهش في جسد شعبنا .

وظلت الديون تزايد في عهد اسماعيل ، وأخذت البنوك الانجليزية والفرنسية تزين له طريق الاستدانة ، واستمر الرجل يمد يده ويأخذ وبشروط عجيبة لم تحدث في تاريخ أية دولة ، فيرهن مديريات البلاد الواحدة بعد الأخرى ، وإيرادات السكك الحديدية ، والتجارة ، والضرائب الشخصية ، والضرائب الغير مقررة ، وعوائد الملح ، وإيرادات المقابلة . ثم يبيع أسهم القناة ، ثم حصة مصر الـ ١٥ ٪ من أرباحها .. كل هذا نظير ديون لم يستلم منها أكثر من النصف ، ولينفقها في مشروعات كان الاستعمار البريطاني يريد لها وينشدها .

وها هي القروض التي تمت في أيام اسماعيل بخلاف الديون السابقة بملايين (١) الجنيهات :

السنة	القيمة الاسمية	القيمة الحقيقية	البنك	مركزه
١٨٦٢	٣,٤٩٢,٨٠٠	٢,٦٤٠,٠٠٠	فرهينج وجوشن	لندن
١٨٦٤	٥,٧٠٤,٢٠٠	٤,٨٦٤,٠٠٠	» »	»
١٨٦٥	٣,٣٧٨,٣٠٠	٢,٧٥٠,٠٠٠	انجلوا جيبشيان	لندن - باريس
١٨٦٦	٣,٠٠٠,٠٠٠	٢,٦٤٠,٠٠٠	فرهينج وجوشن	لندن
١٨٦٧	٢,٠٨٠,٠٠٠	١,٧٠٠,٠٠٠	البنك العثماني	لندن - باريس
١٨٦٨	١١,٨٩٠,٠٠٠	٧,١٩٣,٠٠٠	الشركة العامة المصرية	لندن - باريس الاسكندرية
١٨٧٠	٧,١٤٤,٨٦٠	٥,٠٠٠,٠٠٠	الفرنسي المصري	لندن - باريس
١٨٧٣	٣٢,٥٠٠,٠٠٠	١٩,٩٧٣,٠٠٠	أوبنهييم	لندن - باريس
	٦٨,٤٩٧,١٦٠	٤٥,٧٦٠,٠٠٠		

The investment of foreign Cabital by Crouchley p 18 (١)

وبإضافة حوالى ٢٥ مليون جنيه ديون سائرة ، تبلغ الديون المائة مليون من الجنيهاً تقريباً بفوائد سنوية تتراوح بين ٧ ، ٩ فى المائة ، وقد صرفت هذه القروض فى الأغراض الآتية :

١٦ مليون جنيه	قناة السويس
٤٠ » »	الأعمال العامة
٢٢ » »	خسارة إصدار القروض
٢٠ » »	غير واضحة الأغراض التى أنفقت فيها .
٩٨ مليون جنيه	المجموع

الفصل الثالث

التدخل البيئي

عندما يصدر الاستعمار رؤوس أمواله ، فهو لا ينفذ من وراء ذلك
الريح الباهظ والسيطرة على اقتصاديات البلد المصدر إليها ثغيب . بل يهدد
من وراء ذلك إلى السيطرة على الأجهزة الإدارية للبلد التمس الذي ، في
في قبضة يده ، ويسخر كل طاقات البلد لمشروعاته الاقتصادية والسياسية
وقد كانت القروض ورؤوس الأموال التي تمت في عصر سعيد ثم إسماعيل
النسيج الأول في شبكة اصطیاد مضر . . . فعلا بدأ التدخل السيار
للسيطرة اقتصاديا وسياسيا زحف وبسرعة . وكانت لجنة « كيف »
الانجليزية . أولى عمليات التدخل السافر في شؤون مصر الداخلية . وكا
قدوم هذه اللجنة بناء على طلب من إسماعيل نفسه . لأن فوائد الدين
المصري البالغة ٩ مليون جنيه لا يمكن أن تتحملها ميزانية البلاد التي وصلت
إلى أقصى حدها سنة ١٨٧٥ بمبلغ ٦٨ ٤٢٠ ٥٤٢ ر ٥ ١٠ جنهما الأمر الذي جبه
إسماعيل غير قادر لا على تسديد الديون ولا على قوائدها ... فطلب من
١٨٧٥ من إنجلترا أن تساعد على إصلاح الحالة وتدير الميزانية . . . وه
يريد القطر الا مفتاح المطبخ ا . . . فأرسلت له لجنة من أربعة موظفين
رياسة المالي الإنجليزي الكبير « كيف » ، ودرست اللجنة الحالة المالية
ثم رفعت تقريرها إلى الوزارة البريطانية ، لا إلى إسماعيل .

ولم تقف فرنسا مكتوفة الأيدي بطبيعة الحال ، فأرسلت هي الآخرى
أحد موظفيها ليدرس الحالة المالية ويدلّ فيها بدلوه . وخشيت بريطانيا

أن يأخذ إسماعيل برأى المستشار الفرنسى ، فقوت الحركة إلى البرلمان ونددت بالحالة المالية فى مصر لتقدم التبريرات لما ستتخذ فى المستقبل من تدخل فى شئون مصر الداخلية والخارجية .

اعملوا الافوضى :

وفى ٧ أبريل سنة ١٨٧٩ أعلن إسماعيل إفلاسه ، وبعد شهر من هذا الإعلان أصدر مرسومين :

الأول — توحيد ديون مصر العامة وديون الدائرة السنية (أملاكه الخاصة) ، وجعلها ديناً واحداً مقداره تسعون مليوناً من الجنيهات بفائدة ٧ ٪ لمدة ٩٥ سنة ، وخصص لها ضرائب أربعة مديريات .

الثانى — إنشاء صندوق الدين ، وهى إدارة سميت « صندوق الدين المصرى العام » وعينت إيطاليا وفرنسا والنمسا مندوباً عنها . وأهداف هذا الصندوق تلخص فى تسلم المبالغ المخصصة للديون من مصادرها وتوزيعها على الدائنين . وهذه المصادر هى إيرادات مديريات الغربية والمنوفية والبحيرة وأسيوط ، وعوايد الدخولية فى القاهرة والاسكندرية ، والضرائب الجمركية ، وإيرادات السكك الحديدية ، ورسوم الدخان والمصايد المصرية ورسوم الكبارى ، وعوايد الملاحة فى النيل ، وإيراد كوبرى قصر النيل ، وإيراد أطيان الدائرة السنية ولما ندرى ماذا تبقى إذن لينفق على الحالة الداخلية فى البلاد، مادامت كل هذه الإيرادات ، مستدد للديون . . . ؟ ؟

ولما كانت بريطانيا لا تريد أن تسدد الديون، ولا تنظم المالية المصرية

كما أنها لا تريد أن تجعل لأية دولة سلطة على المالية المصرية خلافاً، لذلك لم تقبل الاشتراك في صندوق الدين وقامت بالضغط السياسي العنيف، مما أجبر فرنسا على أن توافق على إرسال لجنة جديدة من مندوب انجليزى وآخر فرنسى وقملاً تكونت اللجنة من جوش المليونير الانجليزى صاحب أول بنك استدانته مصر، ومن الفرنسى جوير. ومارست اللجنة أعمالها سنة ١٨٧٦ . . . وفي هذه السنة بالذات يقول (باكوين) فى كتابه : « مصر فى عهد إسماعيل » : (إنه من الغريب جداً أن تكون الحالة المالية المصرية هى الوحيدة التى أوجبت تدخل بريطانيا العظمى فى نفس السنة التى شدت فيها أزر مستر جوش والمسيو جوير ، كان يوجد أكثر من صبع عشرة دولة أخرى مفلسة بلغت ديونها ٤٠٠ مليون جنيه . ومع ذلك لم تر الحكومة البريطانية مطلقاً احتجاجاً ما بارسال تهديدات قنصلية فى مصلحة القرضين) .

إن بريطانيا تريد أن تدفع بالعربة إلى المنزلق ، وفعلوا قبل اسماعيل قرار اللجنة بالمراقبة الثنائية أحدهما انجليزى والآخر فرنسى لمراقبة المصروفات . وسرت بريطانيا وأرسلت مندوبها وهو مستر إيفلينج بارنج الذى سنعرفه فيما بعد ، عند ما يتخلع ملابس المدنية ويلبس الملابس العسكرية باسم لورد كرومر .

وتفرع عن تقرير اللجنة مشروعات أخرى لتأكيد السيطرة الاستعمارية على البلاد ، فشكأت لجنة التحقيق لفحص مالية البلاد وتفسير العجز فى دخل الحكومة وكأن هذا العجز غير منهوم لهم وكان فى هذه اللجنة مندوب انجليزى وآخر فرنسى . ولكن سرعان ما اختصر الطريق وأمر اسماعيل بتشكيل وزارة جديدة برياسة نوبار دخلها هذين المندوبين وزيرين : الانجليزى للمالية والآخر للأشغال . وقد شهدت مصر من أيام محمد على وجود عديد من الأجانب فى

مناصب الوزارة وقيادة الجيوش ، ولكن كل هؤلاء الأجانب كانوا يمارسون عملهم تحت سلطة الوالى ، وبتكاليف منه ، أما هذين الوزيرين فإن أمرهما يختلف كل الاختلاف ، فتعيينهما بناء على أمر حكومتهما ، ولرعاية مصالحهما ، وليس للخديوى أية سلطة عليهما .

ولم تكن السيطرة السياسية والاقتصادية واقعة من أعلا فحسب على جهاز الدولة ، بل أيضاً من أسفل ، ومن الرعايا الأجانب الذين يرحون في مصر وكائنها مزارعتهم الخاصة ، معتمدين على الامتيازات الأجنبية التي كانت تمنحها تركيا لهم في كل بلاد السلطنة العثمانية ، وتتيح لهم حق امتلاك الأراضي والعقارات بها .

وبطبيعة الحال لم تكن الامتيازات القديمة بكافية بالنسبة للتغلغل التام للاستعمار على البلاد . فكان لا بد إذن أن تزداد هذه الامتيازات القديمة أكثر وأكثر ، تبعاً لازدياد التدخل الاستعماري ، فأتسمت في أيام سعيد وفي عهده كما نعلم عقد أول قرض أجنبي . . ثم بلغت مداها في أيام خلفه اسماعيل ، وأصبح الأجانب يمشون في داخل البلاد المصرية ، ولا سلطان للدولة عليهم . لذلك كانت مصر ملجأ لكل مفاسر آبق ، لينأى وينعم فيها ، وأصبح الوطنيون فريسة لأخط العناصر الأجنبية الوافدة على مصر ولكن الأجانب أنفسهم . وهم أخلاط من بلاد مختلفة قد تعرضت مصالحهم للخطر من جراء هذه الفوضى المجيبة ، ولم يعد الفرد الفرنسى مثلاً يأمن على مصالحه إذا تخاصم مع الفرد الإيطالى . فلو تفاضيا في القنصلية الإيطالية فسوف يكون الحكم لصالح الإيطالى ، وإذا كان في القنصلية الفرنسية كان الحكم لصالح الفرنسى ، وهكذا مع باقى الأخلاط الأجنبية المختلفة . لذلك كان لا بد من تنظيم هذه العملية بحيث تسهل مصالحهم فيما بينهم ، وتساهل في الوقت نفسه استقلالهم عن الحكومة وشمل يدها عن تحركاتهم . .

وقد باذر اسماعيل ونفذ لهم ما يريدون ، وأسس المحاكم المختلطة التي افتتحت رسمياً في حفل فاخر في يناير ١٨٧٦ ، وهكذا أصبح للأجانب في مصر دولة لها مركزها ، وهي المحاكم المختلطة . . .

وسلطة المحاكم المختلطة لم تكن تقف عند حد التقاضى بين الأجانب وبعينهم ، أو بينهم وبين الوطنيين ، بل كانت لها سلطة على حق السيادة للحكومة المصرية ، وأى قانون تسنه الدولة ويمس الأجانب من قريب أو من بعيد تعتبره خروجاً على لأئحة تأسيس المحاكم المختلطة ، وسرعان ما تحتاج دول الامتياز وتصرخ ، مثل ما حدث في قانون سنة ١٨٧٩ الذي أصدره اسماعيل بشأن تسوية الدين ، فقد احتجت الدول على هذا القانون واستمكت بلائحة ترتيب المحاكم المختلطة .

وقد لعب الصراع البريطانى الفرنسى دوره أيضاً في تكوين المحاكم المختلطة ، فنحن نعرف من سياسة بريطانيا أنها تعمل دائماً على استبعاد أى نفوذ غير نفوذها على مصر ، فلماذا إذن وافقت على إنشاء المحاكم المختلطة التي تعطى امتيازاً لخمسة عشر دولة هي : أمريكا — النمسا والمجر — بلجيكا — الدانمارك — فرنسا — ألمانيا — إنجلترا — اليونان — هولندا — إيطاليا — البرتغال — روسيا — اسبانيا — السويد — النرويج . . .

إن المتتبع للصراع الاستعماري على مصر خلال القرن التاسع عشر ، والمتتبع لحركة الديون العامة ، سيجد أن فرنسا وإنجلترا هما طرفا النزاع في السيطرة على مصر . . . أما تركيا ، ذلك الرجل المريض ، فلم تكن إلا وسيلة تستغلها بريطانيا لتنفيذ عن طريقها ما تريد . . .

ولما كانت بريطانيا هي الأكثر نفوذاً وقوة في المجال المصري ، لذلك كانت تعمل على تصفية النفوذ الفرنسى . . . ومن هنا كانت موافقتها على إنشاء المحاكم المختلطة لكي تجعل من فرنسا واحدة من هذه الدول الخمسة

عشر صاحبة الامتياز ، وبهذا تضعف من شأنها كدولة ذات امتياز خاص في مصر . وهي لا تخشى سلطة هذه المحاكم ما دامت السلطة العليا للدولة ستكون في قبضتها هي لا قبضة أحد سواها .

وقد عارضت فرنسا في إنشاء المحاكم المختلطة ولم تعين قضاتها إلا بعد أن وجدت أنه لا فائدة ترجى من المعارضة ، فاشتركت بنصيبها مع باقي الدول الميرة . . .

وهكذا وضعت البلاد اقتصاديا وسياسيا تحت السيطرة الاستعمارية . . .
وقدت البلاد استقلالها ، ولم يدخلها بعد جندي أجنبي واحد . .

الفصل الرابع

مصر بلد تابع شبه اقطاعي

في نفس الوقت الذي أصبحت فيه مصر واقعة تحت السيطرة الاستعمارية اقتصادياً وسياسياً تمت الملكية الفردية للأرض، وأصبحت الزراعة لا تهدف إلى الاكتفاء الذاتي فحسب، بل تهدف للتصدير، وخاصة القطن الذي بلغت حاصلاته في أواخر حكم إسماعيل سنة ١٨٧٩، كما يقدره شارل عيسوي ٣١٠٠٠٠٠ قنطاراً^(١)، وقد ارتفعت أسعاره في فترة الحرب الأهلية الأمريكية إلى أن وصل سعره ٥٠ ريالاً للقنطار سنة ١٨٩٣ ثم عادوا بخفض إلى ١٩ ريالاً بعد انتهاء الحرب ونزول القطن الأمريكي في السوق العالمية، مما كان له أسوأ الأثر على صغار الملاك ومتوسطيهم الذين وقعوا فريسة للمرابين وبنوك الرهونات، فان الضرائب الباهظة التي قدرتها الحكومة في سنين الرواج لم تخفها في سنين الهبوط، فأفلس المزارعين وحجزوا على أراضيهم، ولم يصمد منهم إلا كبار الملاك.

إن الأئمة السعيدية قد حددت ملكية الأرض، إلا أنه في الواقع لم يستفد منها إلا عدد ضئيل من الفلاحين، بينما المستفيد الحقيقي هم كبار الملاك الذين تسكنوا كطبقة منذ أواخر أيام محمد علي... ويكفي أن نعرف أن مساحة الأرض المزروعة قد بلغت ٨١٠٠٠٠٠ فدان^(٢) سنة ١٨٧٩ كان

(١) Egypt at Mid Century by Charles issawi p 35

(٢) تاريخ مصر الاقتصادي، تأليف لبطة، ص ٢٨٩

الحديوي وحده يملك منها ٩٥٠.٠٠٠ فدان، أى الشمس تقريباً . وإذا عرفنا أن شركة قناة السويس قد اشترت من تركة إلهامى باشا تفتيش الوادى وقدره ٢٣٧٨٠ فدان ، استطعنا أن ندرك من هم الذين كانوا يملكون الأرض حقيقة ، ويتبين لنا أنه قد تكونت وتباورت طبقة من كبار ملاك الأراضي تملك معظم الأراضي ، بينما يقع صفار الملاك فريسة في يد بنوك الرهونات والرايين المنتشرين في الريف المصرى . وقد حدد لورد دوفرين أن الأموال المحددة في قوائم الرهون قد زادت ما بين ١٨٧٦ وستة ١٨٨٢ ، أى سنة الاحتلال من ٥٠٠.٠٠٠ جنيه إلى ٧.٠٠٠.٠٠٠ جنيه ، منها ٥.٠٠٠.٠٠٠ ر.ه. منها ٥.٠٠٠.٠٠٠ ر.ه. خاصة بالفلاحين علاوة على ما عليهم من ديون للرايين فى الأرياف تراوح ما بين ثلاثة ملايين جنيه وأربعة ملايين (١).

لقد زادت الديون على الفلاحين فى خلال سبعة سنوات ستة عشرة ضعفاً ، فبدلاً من نصف مليون من الجنيهات أصبحت ثمانية ملايين باعتراف لورد دوفرين نفسه .

وكان الحديوي وكبار الملاك يستعملون الطرق الرأسمالية فى استغلال أراضيهم فالحديوي اسماعيل ، وهو أكبر مالك للأرض كان يوزع أراضيها على ٥١ دائرة متفاوتة المساحة ولا تقل أصغرها عن ألف فدان يزرع فيها القطن والسكر وغيرها من المحاصيل التجارية ويستعمل فى زراعتها الآلات الحديثة من محاريث وآلات مختلفة ، وقد أقام بجانب هذه المزارع مصانع السكر ، ومد لها خطوط السكك الحديدية لسهولة النقل والتصدير ..

ولما كانت السيطرة الاستعمارية وخاصة من جانب بريطانيا قد استهدفت جعل مصر مزرعة قطنية واسعة ، لذلك كان من الطبيعى جداً أن مشروعات الري والصرف يعنى بها عناية خاصة ، ولذلك فقد شاهدت البلاد اتساعاً عجباً

(١) تاريخ مصر الاقتصادى ، تأليف خيطة ، ص ٣٩٥

في مشروعات الري والصرف، سخرت حوالى ١١٢ ترعة طولها ٨٤٠٠ ميل بلغت نفقاتها ١٢ مليوناً من الجنيهات، هذا علاوة على تطهير الترع القديمة وجعلها صالحة لمشروعات الري الدائم، وأنشئت القناطر على الرياحات والترع وبلغ عددها في سنة ١٨٧٩، ٤٠٠ قنطرة، وكذلك أصلحت القناطر الحيرية، وقويت الجسور على النيل والترع وتبعاً للخطة الاستعمارية الكاملة ازدادت شبكة للمواصلات البرية والبحرية، وبلغت مجموع الخطوط الحديدية التي أنشئت حتى أيام إسماعيل باشا ٤١ خطاً طولها ١٨٩٥ كيلو متراً تربط بين مناطق المحاصيل وبعضها وبينها وبين موانئ التصدير.

كما ربطت البلاد ببعضها بشبكة من الخطوط التلغرافية بلغ عددها ٢٢ خطاً طولها ٣٤٣٥ كيلو متراً.. وبجانب هذه الشبكة الواسعة للمواصلات نمت التجارة المحلية نسبياً خصوصاً بعد إلغاء ضريبة الدخولية في أيام سعيد، وكانت تقدر بمعدل ١٢٪ من قيمة البضائع عند دخولها أية قرية أو مدينة، حقاً إن الهدف الأساسى من إلغاء هذه الضريبة كان لمصلحة الاستعمار، إلا أن التجار المصريين قد أفادوا منها فائدة ضئيلة بقدر إمكانياتهم الضعيفة، ولكن هذه الطبقة ظلت محصورة في حدود التجارة وحسب، ولم تستطع أن تتخطاها إلى مجال الصناعة لعدم إمكانية وجود رأسمال متراكم يستغل في المشروعات الصناعية. ولهذا فقد ظلت الصناعة المصرية محصورة في مجالها الحرفى باستثناء المصانع التي أنشأها إسماعيل، أو التي كانت ما زالت متبقية من أيام محمد على باشا، مثل صناعة الأسلحة والترسانة البحرية وصناعة السكر والغزل وضرب الطوب. وبلغ عدد العمال الذين يعملون في كل هذه الصناعات سواء الحرفية أو الرأسمالية الحكومية مائة ألف عامل، وهو عدد ضخم ونسبته توازى ١ : ١٢ بالنسبة للذكور البالغين.. وكان من الممكن أن تتطور التجارة والصناعة في مصر تطوراً طبيعياً بعد صدور اللائحة السعيدية وإلغاء ضريبة الدخولية، إلا أن سياسة الباب المفتوح، علاوة على الامتيازات

الأجنبية التي كانت تسهل للأجانب إدخال سلعهم دون أي رقابة على الجمارك كل هذا أضعف التجارة والصناعة المصرية إضعافاً شديداً ، بل وقضى على الصناعة الآلية المملوكة للدولة مثل صناعة السكر .. ومن الإحصائية التالية يتبين الانهيار السريع لهذه الصناعة ..

صادرات السكر بالقنطار (١)

السنة	١٨٦٣	١٨٦٣	١٨٦٤	١٨٦٥
الوزن	٣٢٧٥٠	١٠٠٠	٤٠٠	٢٠٠

واردات السكر الفرنسي بالقنطار

السنة	١٨٦٣	١٨٦٣	١٨٦٤	١٨٦٥
الوزن	٤٨٦٤٩٠	١٢٩٣٥٩٨	٣٩٢١٣٠٨	٤٠٢٦٠٧٨

وظلت صناعة السكر في التدهور، حتى استولت عليها شركة فرنسية في سنة ١٨٧١ .

ولقد بلغت السيطرة الاستعمارية مداها في آخر حكم اسماعيل والمجتمع المصري مقسم إلى طبقات اجتماعية جديدة لم تكن موجودة فيما مضى، فهناك طبقة كبار الملاك الاقطاعيين ، ثم الملاك المتوسطين والصغار، ثم الفلاحين الأجراء ، هذا بالنسبة للريف ، أما بالنسبة للمدينة فهناك الطبقة الوسطى التجارية والحرفية والطبقة العاملة . وهناك فئة شعبية أخرى لا تلعب دوراً في الانتاج، إلا أن أثرها الاجتماعي الفكري قد أصبح واضح الأثر في توجيه المجتمع . وهذه الفئة هي المثقفين المصريين التي وجدت من أيام محمد علي ، ثم نمت وتطورت في السنوات الأخيرة ، ولقد لعب هؤلاء المثقفون دوراً كبيراً في نقل الفكر الأوربي المتطور إلى مصر .

(١) تاريخ مصر الاقتصادي ، تأليف هليطة ، ص ٢٩٨

وقد اختلفت أهداف التعليم في هذه المرحلة عن أيام محمد علي ، حيث كان التلميم خاضعاً لاستراتيجيته الحربية ، أما في هذه المرحلة فهو نابع من رغبة الشعب المختلفة في التزود بالعلم والثقافة ، فأُنشئت مدرسة المهندسخانة ، والحقوق ، ودارالعلوم ، ومدرسة الطب والولادة ، والفنون والصنائع ، وللسناحة ، والألسن ، والزراعة ، والحرس والعميان . كما أنشئت للمدارس الثانوية ، ومبجعة وعشرون مدرسة ابتدائية .. ولأول مرة في تاريخ مصر تنشأ مدارس لتعليم البنات ، واحدة أنشأها الخديوي . ومدرستين أنشأتهما البطركية القبطية .

وبطبيعة الحال ، وفي عصر السيطرة الاستعمارية ، لم يكن من الممكن ألا ينتشر التعليم الاستعماري في البلاد ، فتأسست أكثر من سبعين مدرسة أجنبية ، خرجت موظفين للبنوك والشركات والمجلات التجارية الأجنبية . وعينوا في الوظائف الحكومية بجانب الرؤساء الأجانب الذين أخذوا يسيطرون تدريجياً على جهاز الدولة .

والخلاصة أن مرحلة حكم عباس ثم سعيد ، كانت بداية مرحلة جديدة في تاريخ الشعب المصري ، تطورت وتبلورت أكثر خلال حكم اسماعيل . ففي الغيبة الكاملة للرأس المال الوطني ، تدققت رؤوس الأموال الأجنبية على البلاد ، وأقام الاستثمار المشروعات الاستغلالية ، وأوعز إلى الحكام بمد شبكة من طرق المواصلات البرية والنهرية ، فربطت البلاد ربطاً سريعاً وسهلاً . وصدرت الأئحة السعيدية بتمليك الأرض للفلاحين .

ومن هذا يتضح أن عملية تغلغل رؤوس الأموال الأجنبية قد صاحبها وبالضرورة عملية تفتيت في المجتمع المصري .

وهذا التفتيت كان من الحتم أن يتم بالتطور الطبيعي للرأس المال الوطني ، ولكنه لم يتم أيضاً في هذه المرحلة من تاريخ مصر ، ولكن تطور الرأسمالية الأوربية الذي يتخطى حد المقارنة إذا ما قيس بتطور الرأسمال

الوطني جعلها هي التي تقوم بهذا الدور في مصر والمصلحتها هي وضد مصالح الطبقات الشعبية المختلفة ، وضد الرأسمال الوطني .
ولما كانت هذه السيطرة قد تمت في مرحلة تاريخية كان فيها الشعب المصري مضطهداً ، نتيجة للضربات المديدة المتلاحقة التي أصابته . لذلك فإن الفرصة كانت مواتية للاستثمار لكي يظل يهرقل تقدمه شيئاً طويلاً .
لقد حدث التفتت في البنية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الإقطاعي ، وأصبح المجتمع المصري مجتمعاً تابعاً شبه إقطاعي .

الفصل الخامس

الصراع من أجل التحرر

إذا كانت الثورة المصرية من الناحية التاريخية تعتبر في ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ ، يوم أن ذهب قائد الثورة أحمد عرابي إلى مساحة عابدين ومن جوله الجيش والشعب ، مطالباً الخديوى خادماً الاستعمار بعزل وزارة رياض وتشكيل وزارة جديدة ودعوة مجلس النواب للانعقاد وزيادة عدد الجيش إلى ١٨٠٠٠ جندي وعزل عثمان باشا رفقى . . إلا أن هذا اليوم يعتبر من الناحية العملية بلورة لكل التطورات التي كان يجيش بها المجتمع المصري من أيام محمد علي واللائحة السعيدية والسيطرة الاستعمارية على الحالة الاقتصادية والسياسية المصرية .

إنها نتاج تفاعل التطورات الداخلية في مصر والظروف الخارجية ، وخاصة في أوروبا . وقد أثرت هذه العوامل وتفاعلت معاً . وكانت الثورة هي النتاج الطبيعي لهذا التفاعل . . وهي كأي ثورة اجتماعية تعبر عن مصالح اجتماعية في مرحلة معينة ، وتجد الظروف الملائمة لها لكي تتفجر وتحقق أهدافها . وبقدر توفر هذه الظروف أو عدم توفرها يكون نجاح الثورة أو خذلانها ، ولكنها على كل حال تعبر عن مصالح اجتماعية معينة وصلت إلى مرحلة لم يعد من الممكن تحقيقها في ظل النظام الاجتماعي القديم .

وبعناقشة الظروف التي مرت فيها الثورة والقوات الاجتماعية التي

اعتجبت عليها، ندرك أنه كان لابد أن يحدث هذا الانفجار بعد أن تبلورت طبقات جديدة تبعاً لملك الأرض ، وازدياد الوعي العام للطبقات الشعبية، واصطدام هذه القوات بالمدو الاستعماري الوافد في شكل السيطرة الاقتصادية والسياسية.

فصنّنا ما تحطمت سياسة الاحتكار في التجارة والصناعة والزراعة ، صاحبها في نفس الوقت تناقض خطير ، وهو فتح الباب على مصراعيه ، للتدخل الاستعماري ، سواء عن طريق رؤوس الأموال أو تدفق التجارة أو الديون وما نتج عنها من سيطرة سياسية . وظل هذا التطور يأخذ مجراه في داخل البلاد .. وكان التطور في طبقة ملاك الأرض أسرع جداً من التطور في باقي الطبقات الأخرى ، وخاصة في نقيضتها الطبقة المتوسطة التي لم يهبأ لها أي ظرف لكي تتطور وتنمو نمواً حقيقياً يمكنها من أن تلعب دورها السياسي على مسرح الأحداث التاريخية ، الأمر الذي كان له رد الفعل الإيجابي على أحداث الثورة المصرية .

وكان من جراء إغراق البلاد بالديون الواسمة أن أصبحت الحكومة تسن ضرائب جديدة لا حصر لها ، لم ترهق الطبقات الفقيرة فحسب ، بل وطبقة كبار الملاك أيضاً .. ومن القوانين التي سنتها من أجل الاستدانة الداخلية ، ذلك القانون المسمى قانون المقابلة ، الذي صدر في سنة ١٨٧١ ويقضى بالآتي :

- أولاً — يدفع المالك الضريبة السنوية العادية على أرضه .
- ثانياً — يدفع ستة أمثال هذه الضريبة دفعة واحدة ، أو على ستة أقساط على الأكثر . ويحسب له فوائد $8 \frac{1}{2}$ على المبالغ التي يدفعها مقدماً .
- ثالثاً — وبذلك تخفض له الحكومة نصف الضريبة السنوية إلى الأبد . واستعملت الحكومة كل أساليب الضغط ليقبل الملاك هذا القانون .. وفعلاً نفذ ، وبدأت الحكومة تحصل الأقساط ، وجمعت أكثر من ١٣ مليوناً من

الجنيهاً وبعد أن دفع الملاك هذه المبالغ ، توقفت الحكومة تحت ضغط الإنجليز عن العمل بهذا القانون ، ومعنى هذا أن المبالغ التي دفعت قد أصبحت مهددة بالضياع .. ولهذا فمن مصلحة الملاك ، وبعد أن دفعوا ثلاثة عشر مليوناً من الجنيهاً الاستمرار في العمل بقانون المقابلة ، حتى يستوفوا الأقساط ، ويحصلوا على امتياز الإعفاء مدى الحياة من نصف الضريبة .

إن الضرائب الباهظة التي فرضت على ملاك الأراضي جعلتهم يثنون منها .. ولما كانت الديون هي السبب المباشر في هذه الضرائب . لذلك كان الملاك تواقين إلى التخلص منها . والتقت مصالحهم مع باقي الطبقات الشعبية في ضرورة التخلص من الديون .. وبالتالي من السيطرة الاستعمارية .

ولكن كيف يتم هذا التخلص ؟ وهنا تلعب القدرة القيادية للثورة والوعي العالمي ودور المثقفين المصريين دورها في تحديد الطريق .

فلم يكن للثورة الصناعية الأوربية أثر اقتصادي فحسب ، بل تبعها وبالضرورة نتائج اجتماعية ومياسية على كل القارة ، ودفعت بالطبقة الوسطى في البلاد الأوربية التي لم تتم فيها الثورة الرأسمالية لكي تكمل هذه الثورة وتحطم قيود الاقطاع .. وإذا كانت الرأسمالية تنشأ ومعها الطبقة العاملة ، فإن أفكار الطبقة العاملة وفلسفتها تنشأ وتتطور معها جنباً إلى جنب .. والطبقة العاملة أشد عداوة للاقطاع من الرأسمالية ، فهي الطبقة التي لا مصلحة لها مطلقاً في التهادن أو المصالحة معه ، لذلك فإن الرأسمالية في أوروبا ، وخاصة في ألمانيا قد خاضت المعركة ضد الاقطاع في ظروف أكثر تطوراً من التي خاضت فيها إنجلترا أو فرنسا ثورتيهما ، لعدم وجود طبقة عاملة آنشد متطورة في هذين البلدين ، ولوجودها بعد ذلك في أوروبا .

ومن هنا كانت الثورة الديمقراطية في أوروبا مصحوبة بأفكار ثورية ناضجة . وكانت الأفكار التحريرية واسعة الانتشار ومتداولة في كافة أنحاء أوروبا .

وصراع الرأسمالية ضد الاقطاع كان دائماً مصحوباً بالأفكار الدستورية التي تسجل المكاسب التي وصلت إليها في تطورها خلال المارك . وباختصار فإن أوروبا بصفة عامة كانت خلال القرن التاسع عشر من ناحية النضج العام الاجتماعي مهية للثورة الرأسمالية الديمقراطية ، وقد انعكس هذا النضج على مصر ، ووصلت إليها الأفكار التحريرية الدستورية عن طريق المثقفين المصريين الذين سافروا إلى أوروبا ، أو المطلعين على الثقافة الأوربية (١) . . وكانت الجرائد الجديدة التي انتشرت خلال حكم اسماعيل تعبر عن هذه الاتجاهات وتوضحها .

ولم يكن اشتراك المثقفين المصريين في الثورة نتاج وعى ثقافي خفسب ، بل كان أيضاً ناشئاً من المصلحة المادية المباشرة ، فإن السيطرة الاستعمارية على أجهزة الحكومة قد حدثت من ملطاتهم ، وسوف تحدث أكثر وأكثر لو استمرت الأمور على ما هي عليه . . وقد بلغ عدد الموظفين الأجانب في مارس سنة ١٨٨٢ عدداً لا يقل عن ١٣٥٥ موظفاً ، بلغت مرتباتهم ٣٧٩٠٥٦ جنياً . . وقد أراد لورد دوفرين أن يضل في هذا العدد ، فذكر أن عددهم ضئيل جداً إذا ما قيس بالموظفين الوطنيين البالغ عددهم ٥٣٠٠٠ موظف يتقاضون سنوياً ١٦٤٨٠٠٠ ، وقد فضحه روزميتين في كتابه « تاريخ مصر » ، حيث بين أن عدد الموظفين المصريين كان ٩٢٠٠ فقط ، وأن المدد الذي أوضحه دوفرين يشمل جنود الجيش والبوليس وعمال الجمارك والسكك الحديدية . لهذا كانت مشاركة المثقفين في الثورة إيجابية وليست سلبية .

(١) من هؤلاء المثقفين رفاعة الطهطاوى ، أحمد مبعوث محمد علي ، وقد عاصر

ثورة سنة ١٨٣٠ في فرنسا .

أسباب عزل اسماعيل :

إن عزل اسماعيل سنة ١٨٧٩ جزء من سلسلة أحداث الثورة العرابية ومحاولة لايقاف مد الثورة التي حاولت أن تخلص البلاد من السيطرة الأجنبية بتسديد الديون واستخلاص استقلالها من براثن المليونيرات الأجانب .

ودراسة أحداث الثورة العرابية يجب أن تعتمد على دراسة تطور الديون والضرائب والحياة النيابية ، فهذه الخطوط الثلاثة تميز وتوضح طريق الثورة .

لقد بدأ اسماعيل عقب توليه السلطة مباشرة في عقد القروض ، وكان من الطبيعي أن يفرض الضرائب الجديدة أملاً في تسديدها ، أو على الأقل فوائدها . وكان لابد له أن يقدم تبريراً لهذه الضرائب التي يفرضها وهنا نجد الفارق بين الوضع الاجتماعي المصري في أيام محمد علي أو سعيد ، وبين الوضع أيام اسماعيل ، ففي عصر محمد علي أو سعيد لم تسكن هناك طبقات تملك الأرض التي ستفرض عليها الضرائب . أما في عصر اسماعيل فإن هذه الطبقات موجودة ، ومن المحتم أن يحسب حسابها ، وتقدم لها التقارير لذلك فقد أنشأ (مجلس شوري النواب) سنة ١٨٦٦ .

ويعتبر الكثير من المؤرخين الغير علميين أن اسماعيل أسس هذا المجلس لكي يستكمل مظاهر الترف الأوربي الذي كان مفرماً به وهذا التفكير ساذج لا يدرك التطورات التي حدثت في المجتمع المصري إن إنشاء مجلس الشوري دليل على أن هناك طبقات اجتماعية يخشى اسماعيل قوتها ويعمل على استشارتها في خطواته ولما كانت المشاكل سنة ١٨٦٦ أي السنة التي أنشئ فيها المجلس لم تكن قد تعقدت بعد ولم ينحدر اسماعيل إلى هاوية القروض العميقة ، لذلك فإن المجلس كان محدود السلطة ولا يخرج

عن كونه استشارياً فحسب وليس له سلطة القطع في أى أمر من الأمور ،
وقراراته ليست أكثر من رغبات تمرض على الحديوى ، وله الحق المطلق
فى أن يأخذ أولاً يأخذ بها . . وكان هذا المجلس مكون من مجموعة من
ملاك الأراضى ، ويتبين هذا من الاقتراحات التى قدمها الأعضاء فى أول
جلساته ، وكلها تدور حول الأرض ومشاكلها ، ماعدا واحداً منها وهو
خاص بإنشاء مدرسة ابتدائية . . أما المسائل المالية ، أو مشكلة الدين ، فلم
يطرقها أحداً على الإطلاق . .

والجدير بالذكر أن الحكومة فى الدورة الثانية عرضت ما نقضته من
هذه الاقتراحات . وهذا يدل على أن أعضاء المجلس كان لديهم نفوذ على
الحكومة ، مما يجعلها تعمل على استرضائهم .

وقد اتسمت أفاق المجلس فى دور الانقضاء الثانى وأخذ يبحث فى المسألة
المالية ، وشكل لجنة من أعضائه لدراسة الديون التى لم يكونوا يعرفوا
تفصيلاتها . . ولقد أمدهم اسماعيل المفتش ببيانات كاذبة عن القروض وعن
الحالة المالية عامة . .

وفى الدورة الثالثة عرض الحديوى لما قامت به الحكومة من اصلاحات
سواء فى الرى أو الجيش أو التعليم أو السودان ، ثم عرض اسماعيل المفتش
الميزانية ، (وهى ولاشك زائفة) ، وبياناتها كالتالى :

٧,٣٣٥,٠٠٠	جنيها إيرادات	٣,١٧٥,٠٠٠	مصرفات
٢,٥١٥,٠٠٠	أقساط ديون		
٥,٦٩٠,٠٠٠	جنيها (١)		

وبهذا يصبح الوفرة فى الميزانية ١,٦٤٥,٠٠٠ جنيهاً ، ولم تقف الحكومة
فى التزييف عند حد موازنة الدخل والمصرف ، بل وصلت إلى حد الوفرة .

(١) عصر اسماعيل ، الجزء الثانى ، بقلم عبدالرحمن الرافعى ص ١٠٩

وأخذت الأحداث السياسية تتوالى ، وأزمة الديون تتفاقم واللجان تشكل ، وإسماعيل ينتظر الوصول إلى حل . فأجل انعقاد المجلس سنتين كاملتين ، كان ينتظر خلالها أية مساعدة من الدولتين الاستعماريتين فرنسا وإنجلترا ، ولكن عبثاً .. إلى أن وصل إلى حالة الإفلاس ، واستغاث بيهمة « كيف » سنة ١٨٧٥ ، ثم أعلن إفلاسه سنة ١٨٧٦ ، وتشكل صندوق الدين ، وسيطرت إنجلترا وفرنسا على الجهاز الحكومي مالياً وسياسياً ... وبهذا فقد اسما عيل أى مند من الجانب الاستعماري ، فاضطر إلى أن يلجأ إلى جانب المجلس ، عسى أن ينال من وراء ضغطه مكسباً من الاستعمار . ولعل هذا يفسر احتضان الحكومة للسيد جمال الدين الأفغاني ، وهو المشهور بعدائه للاستبداد والاستعمار .

اجتمع المجلس سنة ١٨٧٦ ، بعد غيبة سنتين ، ودارت خلال انعقاده مناقشات حول قانون المقابلة ، وكانت الحكومة تحت ضغط اللجان الأوروبية على وشك أن تلغيه ، بعد أن حصلت حوالى ١٢ أو ١٣ مليون من الجنيحات كما حددها الشيخ عثمان الهرميل عضو المجلس وأحد نواب الغربية ، وقد اقترحت الحكومة استمرار العمل بقانون المقابلة لعدم قدرتها على سداد الديون .. ووافق المجلس على ذلك .

ولما كان إلغاء قانون المقابلة مطلباً من مطالب الدائنين لم يكن اسماعيل موافقاً عليه ، فإن عرضه على المجلس وأخذ الموافقة منه تبين الاتجاه الجديد في سياسة اسماعيل ، وهى استخدام المجلس كأداة لتهديد الدول الاستعمارية والضغط عليها . وكذلك لرفع العبء عن كاهله وإلقائه على كاهل المجلس ، بعد أن فقد الطريق ولم يعد في إمكانه التحرك .

لذلك كان من المحتم أن يوسع من اختصاصات المجلس .. وعندما ضغطت إنجلترا وفرنسا سنة ١٨٧٨ لكي يشكل وزارة جديدة يدخل فيها وزيراً إنجليزياً وآخر فرنسياً ، رد اسماعيل على هذا بأن تقدم للمجلس

بالوزارة واعتبرها مسئولة أمامه . وقد أكد النواب هذا في رددهم على خطاب العرش قائلين :

« ونكرر الشكر لهذه الحاضرة الجليلة حيث شككت مجلس وزارة جعلته مسئولا كاملا أمام الأمة تأييدا لمجلس النواب » .

وبدأ المجلس يمارس وظائفه ، واصطدم مع الوزير البريطاني الذي يشغل منصب المالية . ولم يكن يعترف بالمجلس ويماطله في إعطاء البيانات التي تطلب منه .

وقد ظل النفوذ الاستعماري ، يتزايد وأصبح الوزيران البريطاني والفرنسي صاحبا الأمر في الوزارة كلها ونوبار باشا أداة طيعة في يدهما ، وحتى بعد إقالة نوبار وتشكيل وزارة برئاسة توفيق لم يقف اندفاع المستعمرين ، بل اتضحت نيتهم ، فأمرت الوزارة تحت ضغطهم بفض مجلس النواب ، ثم تقدم اقتراح من ريفرس ويلسن بشأن المالية يجعل البلاد في حالة عجز تام عن سداد الديون .

فهم الثورة :

ثار الوطنيون على هذه السيطرة الأجنبية ، وتحرك النواب ، واجتمعوا اجتماعات تاريخية في شكل جمعية وطنية في منزل السيد البكري وإسماعيل راغب ، وانتهوا إلى قرارات ثورية تعتبر الخطى الإيجابية والأولى نحو الثورة العرابية وهي :

أولا — تقديم مشروع تسوية مالية يعارض مشروع ريفرس ويلسن ، يمكن البلاد من تسديد ديونها .

ثانياً — تعديل نظام مجلس شورى النواب ، وتخويله السلطة المعترف بها للمجالس النيابية الأوروبية ، وتقرير مبدأ المسؤولية الوزارية أمامه . كانت قرارات الجمعية الوطنية نقطة انطلاق في تحديد الأهداف الوطنية ، والوقوف في وجه الاستعمار بجرأة ، هذه الأهداف التي تحددت

فى التصمىم على تسدىد اللىون . أما وصىلة التنفىذ فتتمثلت فى برلمان كامل النفوذ ، يقبض على الأمور بىديه وىحاسب الوزارة على كل تصرفاتها ، ولم تناقش الجمعية الوطنية أية مشا كل أخرى خلاف هاتىن المشكلىن اللتىن اعتبرتهما الحلقة الرئىسية فى كافة المشا كل الاقصادىة والسىاسىة .

وقد غامر إسماعىل آخر مفاصراته مع الاستعمار ، نسى أن ىنال من وراء ذلك مفعما ، فقبل فوراً الاقترحات وبلنفا للدول الأجنىية . وقد أخصىبت انجلترا بالرعب من جراء موافقة إسماعىل على للمطالب الوطنىة ، قدم الوزىران احتجاجهما على هذا المقبول . ولسكنه لم يصنع لهما ، وأمر بتشكىل وزارة برىاسة شرىف باشا ، مستبعدا الوزىرىن الانجلىزى والفرنسى .

وفى ١٠ أبرىل سنة ١٨٧٩ اجتمع المجلس وبدأ ىناقش مواد الدستور الجدىد الذى ىعتبر فى مجمله من أحدث الدساتىر الرأسمالىة ، وقد أعطىبت للمجلس سلطة الجمعية التأسىسىة التى لها الحق المطلق فى تعديل مواد الدستور بالأغلبىة والأقلىة .

لم يقف الاستعمار مكتوف الأىدى أمام الزحف الثورى لتحطىم خطته المرسومة ، إذ أن هذا المجلس لو سار فى طرىقه ، ونظم المىزانىة ، وبدأ فى تسدىد اللىون لانهارت الخطة الاستعمارىة كلها واستردت مصر حرىتها واستقلالها . لهذا فقد أسرعت برىطانىا فى العمل واتصلت بالرجل المرىض الذى ىسمى بالباب العالى ، وكانت سلطته من الناحىة الرسمىة على مصر ما زالت قائمة . وعرش مصر ىستمد وجوده من الفرمانات التى ىصدرها ذلك الرجل الجالس على ضفاف البوسفور .

ومن الغرب أن الخطى الأولى فى تنفيذ المؤامرة لم تبدأ من انجلترا أو من فرنسا ، بل بدأت من المانىا ، التى كانت منذ سنوات تناضل من أجل وحدتها السىاسىة ، ثم هزمت فرنسا فى الحرب السبمىنىة ، وأصبحت تتطلع إلى الاشتراك بنصىيها فى السلب والنهب فى القارة النعسة أفرىقىا . . .

لذلك وجد بشارك في المسألة المصرية فرصة للتدخل ، عسى أن تفتح لألمانيا أبواب الاستثمار من ورائها .

وبضغط بسيط على الباب المالي أصدر فرمانا سلم إلى إسماعيل في ٢٦ يونيو سنة ١٨٧٩ بخلمه وتنصيب توفيق خديويا على مصر .

وواضح أن الهدف من خطة الاستثمار في عزل إسماعيل ليس هو في ذاته . فإن توفيق هو ابن إسماعيل ، وكلاهما لا يزيد أو ينقص عن الآخر ، إنما الهدف هو ضرب الحركة الوطنية ، وإلغاء البرلمان والدستور ، وعدم تمكين الشعب من تسديد ديونه ، واسترداد استقلاله ، ولا يمكن أن يكون إسماعيل الهدف الاستثماري ، فعلى يديه نال الاستثمار كل مطالبه فأغرق البلاد في الديون وأنشأ المحاكم المختلفة ، وأشرف على مالية الدولة ، ويمكن لهم من اكتشاف منابع النيل كلها ، وأشرك ضباطهم معه في فتح باقي البلاد السودانية تمهيدا لسيطرتهم عليه بعد ذلك .

لم يكن إسماعيل حجر عثرة في وجه الأهداف الاستثمارية ، لذلك لم تكن إقالته بذات أهمية ، إنما المقصود بهذه الاقالة هو ضرب الحركة الوطنية ، ثم أخذ خطوة إيجابية نحو احتلال البلاد ، وهي الخطوة التي كانت تهدف لها بريطانيا وتتحين الفرص الدولية لتنفيذها بعد التخلص من كل المنافسات الدولية ، واستخلاص مصر والسودان لها بلا منازع . .

المؤامرة :

ولما كان عزل إسماعيل لا يستهدفه في ذاته ، بل يهدف الحركة الوطنية التي كانت مبلورة في الشكل الدستوري البرلماني ، لذلك كان من الطبيعي جداً أن يحل البرلمان وتمحيم البلاد حكما مطلقا عن طريق براذع المستعمرين ، وقد أصبح في يدهم خديوى طائن أخذ عبرة من رأس سلفه الذي حاول أن يلعب على الحبل ويساوم المستعمرين ، وكان يظن أنه يستطيع الاستفادة من التناقضات القائمة بين الدول الاستعمارية وبعضها .

ولم يكن يدرك أن بريطانيا كانت في أواخر القرن التاسع عشر أقوى دولة
استعمارية وذات النفوذ الحاسم في المجال الدولي .

وقد اقتضت الظروف بمنطقها الطبيعي أن تتدخل مصالح الشعب مع
مصالح فئة من ضباط الجيش . . . ولو رجعنا إلى الخلف قليلا لوجدنا أن
وزارة نوبار كانت قد قررت إحالة ٣٥٠٠ ضابط إلى الاستبداد، فذهبوا
في ١٨ فبراير سنة ١٨٧٩ ومعههم عدد من النواب إلى وزارة المالية،
وضربوا نوبار والوزير البريطاني ريفرس ويلسن، واحتلوا غرف الوزارة..
وكان قرار إحالتهم إلى الاستبداد مسببا بالوقر في الميزانية نتيجة للديون
الباهظة . . . كان الضباط إذن مهددون في أرزاقهم ومستقبلهم .
وأصبحت الأزمة العامة التي وقعت فيها البلاد تقع عليهم مثل ما تقع على
باقي الشعب ، فلا عجب إذن أن أصبحوا داخل دائرة الثورة .

وكان من الطبيعي أن تتجه الحركة الوطنية بعد خلع إسماعيل اتجاهها
آخر غير الطريق السلمي ، فبدلا من اعتبار الحديوى في جانب الثورة
أصبح في معسكر الاعداء ، وطلب الحراسة على مصالحهم ، وكل من يشهر
يدا في وجه الاستعمار فمضطر أن يشهرها في وجه الحديوى .

وقد قامت الثورة على شعارين أساسيين .

الأول — التخلص من النفوذ الأجنبي ، وتنظيم مالية البلاد لتسديد الديون
التي تكبل الاقتصاد المصري ، وهذا هو طابعها الوطني .

الثاني — تحطيم الحكم المطلق الذي ترتبت عنه السيطرة الأجنبية ، وذلك
بإقامة حكم نيابي تكون فيه الوزارة مسئولة أمام برلمان منتخب
من الأمة ، وهذا هو طابعها الديمقراطي .

وقد وقعت قيادة الثورة تحت تأثير جزء من كبار ملاك الأراضي الذين
ساروا شوطا بجانب الثورة، ولكن عندما تطلبت الأمور الحزم الثوري .
تنحوا عنها ، وانحازوا إلى جانب الحديوى ، أى إلى جانب الاستعمار .

وبهذا الجزء من كبار الملاك يمثل شريف باشا ، الذي سناز مركزا ملحوظا في صفوف الثورة باستقالته في أغسطس سنة ١٧٨٩ عند ما رفض توفيق طلبه بتشكيل مجلس نواب . . وكان رفض توفيق تشكيل المجلس بداية الاتجاه الثوري نحو فرض المجلس بالقوة المسلحة . وأخذ الععدام منذ ذلك اليوم يتخذ أشكاله المختلفة حتى كان يوم الجمعة ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ حيث جمعت كلمة الأمة وراء قيادة أحمد عرابي ، وأجبرت الحديوي على اقرار المطالب الشعبية .

واستقالت وزارة رياض ، وزارة الاستعمار والسراي ، وتشكلت وزارة شريف المؤيدة من قيادة عرابي الثورية ، وكان تعيين شريف باشا في رئاسة الوزارة ، دون أحمد عرابي ، أول تنازل استراتيجي من قيادة الثورة بوضعها في يد مترددة تميل بحكم مصالحها الاقتصادية إلى الارتباط بالسراي أكثر من ارتباطها بمصالح الشعب . . إن شريف كان يمثل جزء من كبار الملاك الذين يحملون جزءاً يسيراً من العقيلة المعادية للاقطاع ، ولكن هذا الجزء إذا كان كافياً ، لكي يحملهم في عداد احتياطي الثورة ، فهو غير صالح مطلقاً لكي يلعب دوره القيادي ، وفي أخطر مراحل الثورة ، وهي مرحلة الحشد والتعبئة . .

ورغم كراهية الاستعمار والسراي لهذا الجزء من الملاك الذين يمثلهم شريف باشا ، فقد استغلوا من جانب الاستعمار استقلالاً كبيراً ، كعناصر تهدئة ، حتى تهباً الفرصة للضرب ثم الاحتلال . فعقب خلع اسماعيل استقال شريف باشا الاستقالة التقليدية ، ولكن توفيق ، أي الاستعمار ، أمره بتشكيل الوزارة مرة ثانية فشكها ، وكان الهدف من إسناد الوزارة إليه هو تهدئة الجو لعبور الأزمة . . . ثم كانت استقالته المعروفة لخلافه مع توفيق على ضرورة تكوين مجلس النواب ، ثم صعود الحوادث إلى القمة الثورية . عاد شريف إلى الوزارة بأمر الشعب ، وأيضاً برضاء السراي والاستعمار ،

فقد كان بالنسبة لهم صمام الأمن في هذه المرحلة الثورية ، ويتضح هذا من خطبته التي ألقاها عند ما جاء إليه الضباط ليذكروه على تشكيل الوزارة ، حيث قال لهم :

« في علمكم ما قاله الأقدمون . . . آفة الرئاسة ضعف السياسة ، ولا حكومة إلا بقوة ، ولا قوة إلا بانتياد الجنود انقياداً تاماً ، وامثالهم امثالاً مطلقاً . . . » ، ثم يستطرد ويقول : « . . كل حكومة عليها قرائض وواجبات من أهمها صيانة الوطن وحفظ الأمن العمومي فيه ، وهذا وذلك لا يأتيان إلا بإطاعة رجالها العسكريين . . فتزدى أولاً في قبول الرئاسة ما كان إلا تجافياً عن تأسيس حكومة غير قوية تخيب بها الآمال . . ويزيد معها الإشكال ، فأكون عرضة للعلامة بين إخواني في الوطن . وبين الأجانب . وحيث أغاثتنا الألفاظ الإلهية ، وحصل عندي اليقين بانقيادكم ، فقد زال الاضطراب من القلوب ورتبت الهيئة الجديدة من رجال ذوي عفة واستقامة . فأوصيكم بملاحظة الدقة في الضبط والربط ، لأنهما من أخص شئون العسكرية وأساس قواها (١) . . »

من هذه الخطبة يتضح أن شريف باشا كان عنصراً للهدنة ، وللقبض على الجيش والسيطرة عليه ، وحتى لا يغضب الأجانب ، أي الاستثماريين . . ومواقفة قادة الثورة على هذه الخطبة دليل على أن خطتهم حق هذه اللحظة كانت تنحصر في التسوية السلمية . . . ولكن الاستثمار لا يريد تسويات سلمية . . إنه يريد الاحتلال ولا يرضى به بديلاً ، وكان من المحتم أن تتجه الثورة وبسرعة نحو الحزم والتخلص من الاتجاهات المترددة . . فقد تشكل المجلس النيابي بشكل جمعية تأسيسية وعرضت عليه مواد الدستور التي تتضمن مسئولية الوزارة أمام البرلمان وتخويله حق تقرير

(١) عصر إسماعيل ، الجزء الثاني ، بقلم عبد الرحمن الرافعي ، ص ٢١٦

الميزانية، والرقابة على أعمال الحكومة والتزامها بعدم فرض أية ضريبة أو إصدار أى قانون أو لائحة إلا بعد تصديق مجلس النواب .

إن هذه الاختصاصات التى أعطيت لمجلس النواب، وبالأخص حق تقرير الميزانية ، هى نفسها الأسباب التى من أجلها طرح الخديوى السابق . . . فكيف يسكت الاستعمار وهو يرى الأمور تتجه اتجاهاً مضاداً لمصلحته ، بل نحو تصفية نفوذه . . لذلك فقد قدم وكيلاً إنجلترا وفرنسا فى يناير سنة ١٨٨٢ إلى الخديوى مذكرة من دولتيهما تتضمن اتفاقهما على تأييد سلطة الخديوى عند أى صعوبات من شأنها عرقلة مجرى الأعمال العامة فى مصر . وأن الحوادث الأخيرة بالديار المصرية وأخصها صدور الرسوم الخديوى بعقد مجلس النواب قد هيأت الفرصة للحكومتين لاتفاقهما على منع ما عساه أن تستهدف له حكومة الخديوى من الأخطار . .

هذا الإنذار ، وإن كان يحمل اسم إنجلترا وفرنسا ، إلا أنه فى الحقيقة بريطانى صرف ، إذ أن فرنسا كانت من الضعف بحيث لاتستطيع الاستفادة من الموقف ، كما أثبتت الحوادث بعد ذلك . . كان هذا الإنذار الذى ألقى به الاستعمار فى المعركة سيفاً قاطعاً حدد قوات المعركة واختزلها بسرعة عجيبة . . لقد ألقى الاستعمار بالقفاز وشريف باشا رئيساً للوزراء ، فهل يلتقطه ؟ . . إلى هنا ودور هذا الجزء من كسار الملاك الذى يمثل شريف باشا وينتهى .

ونتيجة لهذا الإنذار بدأ الحط الاستراتيجى للشورة يتحدد ويتبلور ، وتبعاً لهذا تتحدد القيادة وتبلور . . لقد قبل شريف الإنذار الاستعماري ، وطالب بالتريث وتأجيل بحث المادة الدستورية التى تنحل لمجلس النواب حق تقرير الميزانية .

والحقيقة أنه متى ألغيت هذه المادة من الدستور ، أصبح مجلس النواب ولا هدف له ولا عمل إذ أن ظروف تكوينه توضح أن هذه المادة هى أهم

الواجبات الملقة على أكتافه ، وكل المواد الأخرى ليس لها من أهمية إلا
تمكين المجلس من تنفيذ هذه المادة .. فالمطلب الاستعماري بإلغائها ، معناه
إلغاء الدستور كله .. وقبول شريف هذا الطلب معناه أنه قد خضع للضغط
الاستعماري ، وانحاز إلى جانب أعداء الثورة ، سواء كان ذلك بطريقة
سلبية أو إيجابية .

وقد رفض المجلس الانذار الاستعماري ، كما رفض اقتراح شريف بتأجيل
النظر في المادة الخاصة بإقرار الميزانية . واستقالت وزارة شريف ، وشكات
وزارة البارودي للعبء عن أهداف الثورة ..

وباستقالة شريف من رئاسة الوزارة ، والانحلال التام لكبار الملاك
عنها أصبحت القيادة حائرة على تأييد البكتل الواسعة من الطبقة المتوسطة
في المدينة والريف والعمال والفلاحين والمتقنين . لذلك يجب أن نحدد أن
عراي لم يكن زعيما لحركة عسكرية ، بل قائدا لثورة ديموقراطية تحريرية ..
كانت الأحداث السياسية والاجتماعية أعلا بكثير من النضج القيادي للثورة ،
وكان الحشد الاستعماري أسرع وأوسع بمراحل عديدة .

استقال شريف في ٣ فبراير سنة ١٨٨٢ ، وتخلّى عن الثورة . وأصبح
القادة العسكريين وعلى رأسهم عراي يعبرون رغم ألقابهم الرسمية عن
مصالح الشعب الواسعة ، وأصبح من المحتم عليهم أن ينظموا صفوفهم ضد
كتلة الأعداء الممثلة في السراي وكبار الإقطاعيين ومن وراءهم الاستعمار
البريطاني بإمكانياته الواسعة التي لا تنضب .. ولكن الاستعمار لم يمهلهم
حتى يستوفوا التنظيم والحشد .. لقد رتب أموره على احتلال مصر ، وسار
في هذا الشوط حتى نهايته ، فعزل كل أجنحة كبار الملاك عن الثورة ، ودبر
المؤامرات ، الداخلية بمعاونة الخديوى وعملائه من سفلة الأجانب الذين
يملاؤون البلاد .. لقد رتب كل شيء لاحتلال البلاد ، ولم يعد إلا أن يضرب
الأميرال الغادر . سيحور مدينة الأسكندرية في ١١ يولييه سنة ١٨٨٢ ، ثم

ينزل بجنوده أرض الوطن ليدنسه ، وليستقبل من الحديوى والأمراء وكبار
الاقطاعيين بالبشر والترحاب ، ومن الشعب بالقت والسكراهية .
ولم تكن المعركة ضد توفيق وكبار الاقطاعيين فحسب ، بل كانت في
الدرجة الأولى ضد بريطانيا ، أقوى دول العالم الاستعمارية آنشد .. وكانت
إمكانياتها ، والظروف الدولية توضح أنها من المحتم أن تستعمر مصر . ولم
يكن ينقصها إلا أن تتحين الفرص لاستبعاد غرمائها الاستعماريين ، ثم تضرب
وتحتل البلاد .

ومعركة كينده لا يمكن أن تشطلح بها قيادة لم تمكنها الظروف
التاريخية من التطور والقدرة . . قيادة ما زالت هشة وألقى التاريخ على
أكتافها مهمة من أشق المهام الكفاحية وفي مرحلة كانت الدول الرأسمالية
الأوروبية تتجه نحو الاستعمار وكلها تركز عيونها على مصر لابتلاعها
والسيطرة عليها . . وكانت المناقضات الواقعة بينهم تنحصر في أنهم يحتل
مصر ، إلا أن بريطانيا كانت أقوى هذه الدول وأوسعها نفوذاً وقدرة على
تنفيذ خططها .

لهذا فمن العبث ونافلة القول ذلك الادعاء بأن الثورة العرابية هي التي
سببت الاحتلال البريطاني لمصر ، ونتيجة لتهور وتسرع العرابيين . . .
فمشروعات بريطانيا وقدرتها على تنفيذها هي التي مكنتها من احتلال البلاد .
ولم تكن الثورة إلا مجهوداً كفاحياً رائعاً من شعب حاول بكل الطرق
وبكافة الوسائل ، المحافظة على شرفه واستقلاله . . وإن كانت الظروف لم
تمكنه من المحافظة على هذا الاستقلال ، فان صموده الرائع أمام أقوى دول
العالم آنشد قد حفظ له شرفه وأمجاده التاريخية فلم يسلم ، بل سقط جريحاً
في معركة . . . جريحاً فحسب ، وسوف يلحق هذه الجراح وينهض مرة
ثانية ليخوض المعركة في ظروف أحسن وبإمكانيات أوسع .

الفصل السادس

من الاحتلال البريطاني

حتى سنة ١٩١٤

لم يكن الاحتلال البريطاني في ١١ يوليو سنة ١٨٨٢ خاتمة مطاف السياسة البريطانية في مصر ، بل كان خاتمة مرحلة استعمارية وبداية مرحلة جديدة من مراحل الاستعمار ، خلع فيها رجال المال ملابسهم المدنية ولبسوا اللباس العسكري ، ورفعوا رايتهم على ربوع البلاد لينفذوا الأهداف التي احتلوها من أجلها . وقد لخص كرومر سياسة بريطانيا في مصر في كلمة بسيطة : « إن سياسة الحكومة تملخص أولاً في تصدير القطن إلى أوروبا ، على أن يدفع القطن ضريبة تصدير مقدارها ١٪ ، وثانياً في استيراد المنسوجات القطنية من الخارج ، على أن تدفع ضريبة الواردات وقدرها ٨٪ ، وليس في نية الحكومة أن تعمل على غير هذا وأن تحمي صناعة القطن المصري لما في ذلك من ضرر ومخاطر^(١) » .

وقال أيضاً : « لما كان القطن المصري قطراً زراعياً بالطبع فلا بدع أن تكون الزراعة همهم الأول . . وكل تعليم صناعي يفضى إلى إهمال حراثة الأرض ويقلل من ميل الأهالي إلى الزراعة إنما يعد مصيبة على الأمة^(٢) . وهكذا حدد كرومر سياسة الاستعمار البريطاني حيال مصر بجعلها بلداً

(١) سلفا هويت (امتداد نفوذ مصر) ص ٣٠٤ .

(٢) تاريخ مصر الاقتصادي ، تأليف لميطة ، ص ٣٥٦ .

زراعياً متخلفاً ، ويمنعها من مزاولة الصناعة والتطور فيها . وما دام القطر يمارس الزراعة بدون وجود صناعات موازنة بين الاقتصاد الزراعى والصناعى ، فستظل زراعته أيضاً متخلفة لاعتمادها على وسائل بدائية فى الإنتاج .

وليت الأمر يقتصر على جعل مصر بلداً زراعياً تزرع المحاصيل المتنوعة التى تستهدف مصلحة الشعب ، ولكن الاستثمار حدد لها طريق الزراعة التى تخدم مصالحه فى الانتاج والتوزيع ، فجعلها مزرعة قطنية واسعة ، تزرع له القطن ليشتريه بالقناطير ، ثم يفسجه ويعيد تصديره بالأمتار .

وإذا كانت المؤامرات الاستعمارية طوال المرحلة بين حكم سعيد وحكم إسماعيل نفذت وبالكامل . إلا أن أهداف الاستثمار قبل الاحتلال كانت تختلف عن أهدافه بعده ، وما المرحلة السابقة إلا تمهيداً للمرحلة الحاضرة التى أصبحت فيها البلاد كلها خاضعة للسيطرة البريطانية ، وفى كراسى الحكم خديوى ووزراء يتبعون نصيحة الايرل جرانفيل للسير ايفلينج بارنج (كرومر) فى سنة ١٨٨٤ وينفذوها بحذافيرها . « إن المشورة البريطانية واجبة الاتباع وإن الوزير المصرى إذا لم يستمع للاستشارة الانجليزية ، فليس أمامه سوى الاستقالة من وزارته^(١) » .

وهكذا دخلت مصر ضمن دائرة الامبراطورية البريطانية المرنّة ، وسيطرت بريطانيا بتواتها المسلحة على البلاد ، وبدأت فى تنظيم كل الامكانيات لاستغلالها استغلالاً رأسمالياً ، وتنفيذ الأهداف التى كانت تسعى لها من أواخر القرن الثامن عشر وطوال القرن التاسع عشر . وأصبحت قلة من الموظفين البريطانيين تسيطر على السلطة وتدير الحكم وفقاً لرغبات حكومتهم .

ويذكر الدكتور لميطة أن ٣٩ موظفاً يتقاضون ٣٧٧٠٠ جنيه فى

(١) تاريخ مصر الاقتصادى ، تأليف دميطة ، ص ٤٠٢

سنة ١٨٩٠ كان يتمركز النفوذ البريطاني فيهم ، كان منهم اثنان في المالية ، وثلاثة في الجمارك وخفر السواحل ، وواحد في البريد ، وواحد في الوابورات الحديدية ، وثلاثة في الفئارات ، وثمانية في البوليس . وتسعة في ديوان الأشغال ، وواحد في مصلحة السجون . وثلاثة في المحاكم الأهلية ، وثمانية في مصلحة الصحة العمومية ، ثم أضيف في آخر أيام توفيق مستشار قضائي ، وقاض ، ومراقب للأموال المقررة في نظارة المالية .

المربوب ورؤوس الأموال الممنوعة :

وإذا كانت المرحلة السابقة للاحتلال قد تميزت بالديون ، وباستثمار رؤوس الأموال الأجنبية ، فإن هذه المرحلة تتميز بالتدفق الهائل لهذه الأموال واستثمارها في الشركات والبنوك . وخاصة ما كان منها متعلقا بالرهن العقاري . . وقد ازداد تدفق الأموال بعد الاتفاق الودي الذي عقد بين فرنسا وإنجلترا سنة ١٩٠٤ . فقد اطمأن المحولين على السيطرة البريطانية ، وعدم تنازع هذه السيطرة بينهما ، فانشئت في الفترة ما بين ١٩٠٠ - ١٩٠٧ أ أكثر من ١٦٠ شركة برأس مال قدره ٤٣ مليونا من الجنيهات ، وقد زيدت رؤوس الأموال من ٠٠٠ ر ٢١٨٠ ر ٢١٨٠ جنيهات سنة ١٩٠٢ إلى ٠٠٠ ر ١٧٦ ر ٨٧ جنيهات سنة ١٩٠٧^(١) ، وإلى ٠٠٠ ر ١٥٢ ر ١٠٠ جنيهات سنة ١٩١٤ ، هذا خلاف رأس مال قناة السويس . . وزدادت الأموال التي يقترضها المصريون إلى أكثر من ٠٠٠ ر ٠٠٠ ر ٦٦ جنيهات ، بسعر فائدة مرتفع للغاية بلغ ٥ ٪ شهريا ، أي أن الجنيه الواحد يصبح سعر فائدته ستون قرشا في العام .

وتعشياً مع سياسة الاستعمار التي حددها كرومر، فمن الطبيعي ألا تستغل هذه الأموال في الصناعة، بل تستغل في مشروعات ربحية أو استغلال

The investment of foreign Capital by Crouchley p 58 (1)

أراضى أو منافع عامة لخدمة أهداف الاستثمار ، وإليك مثلاً من الشركات التي تستغل هذه الأموال .

أعيد إنشاء بنك أوف إنجيت وبنك الأنجلو إيجيبتيان ، بعد تصفية الأموال الفرنسية منه وتخليصه للبريطانيين بحسب . وأنشئ بنك الخصم الإيطالي سنة ١٨٨٧ ، كما تحولت شركة المواصلات الأمريكية التي أنشئت سنة ١٨٨١ إلى شركة التلغراف الشرقية سنة ١٨٨٢ ، وتوطدت أعمال شركة ترامواى القاهرة وشركة النور — وشركة ترامواى الاسكندرية ، وسكة حديد الدلتا وشركة البواخر الحديدية .

وتطورت أعمال شركة الأراضى والرهونات والبنك العقارى المصرى ، وكلاهما أنشئ سنة ١٨٨٠ ، وقد تحول الأخير إلى شركة مساهمة للرهون ، بل أكبر شركة مساهمة للرهون العقارية ، وتكونت شركة أبوقير رأس مال بريطانى لردم بعض أراضى بحيرة أبوقير ، وتحويلها إلى أراضى زراعية . وشركة أراضى الدلتا ، وشركة أراضى مصر الجديدة ، وشركة حدائق القبة ، وشركة أراضى الاسكندرية . وقد اندمجت شركة المشروعات والأشغال العامة سنة ١٨٨٤ مع شركة فرنسية أخرى ، وأعيد تكوين شركة السكر سنة ١٨٩٢ ، واتسعت أعمال شركة مياه الاسكندرية ، وشركة الأسمنت ، واللوكاندات ، وشركة المكابس الحرة المصرية ، وشركة أقطان كفر الزيات . وشركة بواخر البوستة الحديدية والأحواض ، وشركة اللوكاندات المصرية ، وشركة الملح والصودا ، وشركة السيكرتاه الأهلية المصرية ، وشركة توحيد الأراضى المصرية . وشركة أراضى الشيخ فضل العقارية ، وشركة كوم أمبو ، وشركة اللوكاندات بالوجه القبلى ، والشركة الانجليزية المصرية لتجزئة الأراضى ، والشركة الانجليزية البلجيكية المصرية ، وشركة المطبوعات المصرية ، وشركة الكهرباء والثلج ، وشركة سكة حديد مصر الكهربائية ووحدات عين شمس « مصر الجديدة » ،

سليم وسممان سيدناوى وشركاهم ليمتد .

ويذكر الأستاذ كروتشلى أن ٩٢ ٪ من هذه الأموال كان أجنبياً ،
و ٨ ٪ فقط أموال محلية .. وليست كلمة محلية تعنى أنها أموال مصرية ،
فان معظمها من أجناب أمثال سوارس ، ومنشه ، وموصيرى . والقايل جداً
أموال مصرية حقيقة من الباشاوات وملاك الأراضى الذين يستغلون فائض
أموالهم فى الشركات للمساهمة المقارية والتجارية . وليست هناك إحصائيات
تبين حقيقة الأموال للمصرية التى كانت موظفة آنذ ضمن الـ ٨ ٪ هذه ،
ولكنها على كل حال كانت موجودة ، ولجنة التجارة التى شكلت خلال
الحرب هى تعبیر عن هذه الأموال كما سنرى فى المرحلة التالية . وتبين
الاحصائيات أن رؤوس الأموال الفرنسية كانت فى سنة ١٩١٤ تبلغ
٤٦٢٦٧٠٠٠ جنيه ، بينما لبريطانيا ٣٠٢٥٠٠٠٠ جنيه ، وبلجيكا
١٤٢٩٤٠٠٠ جنيه^(١) ، وليس معنى هذا أن لفرنسا المركز الممتاز
فى مصر ، وتبعتها بريطانيا ، إذ أن بريطانيا كانت تملك مصر كلها ، وتخضع
كل اقتصادها لمنفعتها الخاصة .

ولم تفكر الحكومة فى مصر فى سن أى قانون يحمى الصناعة المصرية ،
أو ينظم الشركات الوافدة ، لافى مجالس إدارتها أو فى تكوين رؤوس أموالها .
وتبعاً لتدفق رؤوس الأموال وحريتها الكاملة فى الاستثمار زاد عدد
الوافدين من الأجانب إلى أن وصل ١٤٣٦٧١ فى سنة ١٩٠٧ ، منهم
٦٢٩٧٣ يونانى ، و٤٥٤٠٤ إيطالى ، و١٩٥٦٣ بريطانى ، و١٧٢١ فرنسى
والباقي من قوميات مختلفة^(٢) .

ومع أن بريطانيا قد استتب لها الأمر واحتلت البلاد . إلا أن ميل

(١) The investment of foreign Capital by Crauchley p 72

(٢) p 59

القروض لم ينقطع ففقدت مصر في سنة ١٨٨٥ قرصاً جديداً من بنك روتشيلد بمبلغ تسعة ملايين من الجنيهات قيمة تمويلات عن التخريب الذي ألحقه الأسطول البريطاني بمدينة الاسكندرية . ولينفق منه ٢ مليون جنيهاً على مشون الري لكي يستحوذوا على أقطان جيدة ورخيصة .. وقد بلغت الديون المصرية في سنة ١٨٩٢ كالتالي :

٨٠٠٠٠٠٠٠ ر	جنيهاً الدين المضمون (دين روتشيلد) بفائدة ٣.٥٪
٢٩٠٠٠٠٠٠ ر	» الدين الممتاز » ٣.٥٪
٥٥٠٩٨٦ ر	» الدين الموحّد » ٤٪
٧٠٢٣٦ ر	» دين الدائرة السنّية » ٥٪
٤٠٤٨٥ ر	» دين الدومين » ٥٪
١٠٦٠٩٨ ر	جنيهاً المجموع (١)

وبعد أن احتلت بريطانيا البلاد، بدأت تنفذ استراتيجيتها الطويلة الأمد، من حيث تنظيم الاستغلال ، وتصفية كل نفوذ استعماري آخر ، بما في ذلك النفوذ التركي ، فأُلفت بناء على اقتراح لورد دوفرين نظام المراقبة الشائبة واكتفت بالمراقبة البريطانية ، وجعلت من مندوبها في المراقبة الشائبة مستشاراً مالياً للحكومة المصرية في ١٨ يناير سنة ١٨٨٢ بين صراخ فرنسا وعويلها . وأخذت تبسط يدها على قناة السويس ، وترفض أن توقع أية معاهدة مع الدول تضمن فيها حياد القنال في زمن السلم والحرب ، إلا في سنة ١٩٠٤ ، بعد الاتفاق الودي بينها وبين فرنسا ، حيث اقتسم اللصوص الغنائم ، فتعهدت فرنسا بأن تطلق يد بريطانيا في مصر ، ولا تطالبها بتحديد موعد للجلاء . ومقابل ذلك تطلق بريطانيا يد فرنسا في مراكش وتحترم حقوقها في مصر .. وقد أيدت ألمانيا والنمسا وإيطاليا هذا الاتفاق ، وأخلي لبريطانيا الطريق لتقف وجهاً لوجه أما الجماهير الشعبية الشائرة .

(١) تاريخ مصر الاقتصادي ، تأليف لهيطة ، ص ٤٧٦

البنك الأهلي :

آثرنا ألا نذكره بين الشركات أو البنوك التي تأسست بعد الاحتلال ،
وفضلنا أن نتكلم عنه على حدة نظراً للدور الذي قام به استكمالاً للخطة
الاستعمارية في السيطرة على اقتصاديات البلاد وإخضاعها للاقتصاد البريطاني
وتأكيده تبعيتها له ، وحصرها في المجال الزراعي فحسب .

ولم يكن إنشاء البنك الأهلي بمنزلة عن الظروف الاقتصادية والسياسية
التي كانت عليها البلاد طوال الفترة التاريخية من حكم سعيد وإسماعيل ، ثم
بعد الاحتلال ، كما أن تأسيسه لم ينمزل أيضاً عن الصراع الذي كان ناشئاً
بين بريطانيا وفرنسا وباقي البلاد الأوروبية الأخرى ... ولم يكن البنك
الأهلي العمل الأول للسيطرة على اقتصاد البلاد وتمويل التجارة . بل سبقته
محاولات بدأت في سنة ١٨٥٦ ، عندما تأسس «بنك أوف إييجت» ، وهو
شركة مصرفية مركزها في لندن . ثم تبعته بنوك أخرى عديدة تنهج نفس
النهج ... ثم تكاثرت الديون على مصر ، وبدأت الرقابة المالية الأجنبية ،
وأُنشئ صندوق الدين سنة ١٨٧٦ ، وكانت الاقتراحات المقدمة تتركز في
إنشاء بنك أهلي ليقوم بأعمال الخزينة الحكومية وتحصيل الإيرادات
لخدمة الدين العام ، ويباشر في نفس الوقت العمليات التجارية ، ويعين
له مراقبان أحدهما فرنسي والآخر بريطاني . . ولكن بريطانيا التي كانت
تسعى للانفراد بحكم مصر اقتصادياً وسياسياً ، رفضت إنشاء هذا البنك .
ولكن بريطانيا التي تمارض المشروع في يوم ثم تنفذه هي ولحسابها
الخاص في اليوم التالي ، عادت في سنة ١٨٩٨ لتنفيذ المشروع ، ولكن تحت
سيطرتها المطلقة ولتنفيذ أهدافها الخاصة .

ويسمى البنك الأهلي نفسه في الكتاب الذي أصدره بمناسبة مرور
٥٠ سنة على إنشائه بأن إنشاء البنك مرتبط بمشروعات الري التي بدأت

تفد في عام تأسيسه حيث يذكر « امتاز عام ١٨٩٨ الذي أسس فيه البنك الأهلي بتطورات كثيرة في مصر ، ففي شهر فبراير وقع عقد إنشاء خزان أسوان وقناطر أسيوط . وفي ٢١ يونيو تم الاتفاق على بيع الدائرة السنية . وفي ٢٥ يونيو صدر مرسوم الترخيص في تأسيس البنك الأهلي المصري . وكانت هذه الأعمال الثلاثة مرتبطة إلى حد ما ببعضها . والذي يقرأ العقد الابتدائي لتأسيس البنك ، يخل إليه أنه مجرد بنك عادي كباقي البنوك التي أسست في مصر في الخمسين عاماً الأخيرة .. وهذا هو نص العقد :

عقد ابتدائي لتأسيس شركة

الموقعين على هذا :

مسترا . كامل من لندرة

مسيو س . م . سلفاجو نيابة عن وحساب شركة س . م . سلفاجو
بالاسكندرية

مسيو ر . سوارس نيابة عن وحساب إخوان سوارس وشركاه
بالقاهرة .

وقد اشتركوا لتأسيس شركة مساهمة مصرية تسمى :

البنك الأهلي المصري

للاشتغال بحسب النظام المرفق بهذا والموقع عليه بامضاءاتهم
ويتعهدون بالحصول على الترخيص الذي ينص عليه القانون ، وباتخاذ
جميع ما تستلزمه صفة المؤسسة الخاصة التي عزموا على إنشائها وامتيازها .
إن المائة ألف سهم فئة عشرة جنيهات استرلينية قيمة رأس المال قد تم
الاكتساب فيها بالطريقة الآتية :

مسترا . كامل : خمسون ألف سهم ، قيمة كل سهم عشرة جنيهات
استرلينية .

مجلس س . م . سلفاجو وشركاء خمسة وعشرون ألف سهم قيمة كل
سهم عشرة جنيهات استرلينية .
مجلس إخوان سوارس وشركاء : خمسة وعشرون ألف سهم ، قيمة
كل سهم عشرة جنيهات استرلينية .

بنسبته

سيصدر القسط الأول ، وهو ربع رأس المال ، أي بواقع ١٠ ٢
عن كل سهم طبقاً لنص القانون

سيحدد مجلس الإدارة مواعيد تسديد الأقساط التالية ، حتى يتم تسديد
قيمة الأسهم النهائية . ويؤلف أول مجلس إدارة بالاتفاق مع الحكومة
المصرية ، وكذلك أول لجنة في لندرة .

وبعين مجلس الإدارة محافظ البنك ووكيله ، على أن تصدق الحكومة
المصرية على ذلك .

صدر ووقع عليه وعلى نص النظام المرفق به من أربع صور . واحدة
منها لكل من الأعضاء والمؤسسين الموقعين عليه ، والصورة الرابعة تحفظ
بسكرتارية مجلس الوزراء لطلب التصريح .

الامضاءات

في ٩ يونيه سنة ١٨٩٨

١ كاسل س . م . سلفاجو ر . سوارس

والذي حصل على امتياز إنشاء البنك الأهلي هو الميسو سوارس ،
الرجل الذي اشترى أملاك الدائرة السنية بمبلغ ٦٤٣١٥٠٠ جنيهاً ، ثم
سلم الامتياز لأرنست كاسل المليونير البريطاني ، الذي قام بوضع مشروع
خزان أسوان موضع التنفيذ .

وعقب صدور المرسوم بتأسيس البنك استقال ميرالدين بالمر ، المستشار
المالى للحكومة المصرية ، وعين أول محافظ للبنك الأهلي . وبالمر هذا لعب
الدور الرئيسي في عقد القروض التي تمت بعد الاحتلال ، وفي توقيع عقد
خزان أسوان .

وكان يقضى النص الأصلي لنظام البنك بأن يتولى إدارته مجلس مؤلف من ٢٠ عضواً على الأكثر ، وإثنى عشر على الأقل ، بما فى ذلك المحافظ . وجعل مقر المجلس القاهرة ، على أن يقيم ثلاثة أعضاء فى لندن ، ويؤلفون لجنة خاصة ، لها السلطات الرئيسية على البنك كله .

وقام البنك بجميع أعمال البنوك وفقاً لما خوله عقد الامتياز من حق إصدار البنكنوت ، ولا يمنع هذا الحق لأى بنك آخر طول مدة بقاء البنك ، ومدة الامتياز هذه خمسون عاماً من صدور الأمر بإنشائه ، وقام بتسليف الفلاحين الأموال اللازمة للبذور ، أو للأعمال الزراعية الأخرى . وكان عليه أن يقدم قروضاً للحكومة المصرية وحكومة السودان والبلديات والمصالح العمومية فى مصر والسودان . وأن يقطع الحوالات والسندات التى تحت الإذن ... الخ .

ومنذ اليوم الأول لتأسيسه أودعت الحكومة أموالها لديه ، وكذلك معظم كبار ملاك الأراضى وتجار القطن ، الأمر الذى جعله ينشئ فروعاً فى أهم مراكز القطن الزراعية . ثم امتد نشاطه إلى السودان فالحبشة .

وكان حق إصدار البنكنوت مشروطاً بأن تكون نصف قيمتها على الأقل ذهباً ، والنصف الآخر سندات مالية . وكان من حق حامل الورق البنكنوت أن يحوله إلى ذهب فى أى وقت يشاء ، إذ أن أوراق النقد لم تكن إلا مجرد تعهد من محافظ البنك بأن يدفع عند الطلب لحامل السند مبلغاً خاصاً بالعملة المصرية . ولكن البنك لم يكن فى نيته منذ أول يوم أنشئ فيه أن يسير على قاعدة الذهب . ففي أبريل سنة ١٨٩٩ مهد للخروج من قاعدة الذهب بأن استصدر مرسوماً بقبول أوراق نقد البنك الأهلى المصرى لأداء الأموال الأميرية ، وثانياً بإجراء كافة المدفوعات للجمهور بهذه الأوراق ، طالما رغب فى قبولها ، وكان هذا المرسوم أول الخطى فى الانسحاب من الغطاء الذهبى للعملة ، وظل يتجه هذه الوجهة ويتطور

فيها ، حتى كانت الحرب العالمية الأولى ، حيث صدر مرسوم في ١٢ أغسطس سنة ١٩١٤ يقترأ أوراق البنكنوت الصادرة من البنك الأهلي المصري لها نفس القيمة الفعلية التي للنفود الذهبية المتداولة رسمياً في القطر المصري . ومع أن المقصود بهذا الأمر أن يكون مؤقتاً ، إلا أنه أصبح القاعدة الأساسية لإصدار البنكنوت ، وأصبح الاقتصاد الوطني في مصر تحت رحمة بنك لندن ، وأن أية هزة في الاقتصاد البريطاني ، أو في عملة ، يحدث لها رد فعل مباشر على الاقتصاد المصري ، نظراً لارتباط الجنيه المصري بالجنيه الأسترليني .

ومن الاخطارات والتوجيهات التي يصدرها بنك إنجلترا إلى البنك الأهلي ، يتبين لنا مدى السيطرة التي أصبحت لهذا البنك على الاقتصاد المصري ، ففي ١٤ أغسطس سنة ١٩١٦ أخطر بنك إنجلترا مجلس إدارة البنك الأهلي بهدم رصيد كيات من الذهب في المستقبل ، دون موافقة الحزاة البريطانية .

وينظر محافظ البنك الأهلي وزير المالية المصري بفحوى الخطاب البريطاني ، فترد إليه الموافقة من المستشار المالي البريطاني ا . و . سكيل . حلقة بريطانية تحيط وتخنق اقتصادنا ، محافظ بنك بريطانيا ، يخاطب محافظ البنك الأهلي البريطاني ، وهذا يخاطب بدوره وزارة المالية التي يتكلم باسمها مستشار بريطاني .. مصير البلاد يقرره بنك لندن ، وما على الوزراء في مصر إلا التنفيذ ... ومن الفكاهات الاستعمارية المريرة أن أول مندوب للحكومة المصرية في البنك يكون فيكتور هراري ، المليونير الذي يحمل لقب سير من الحكومة البريطانية ، وتبعه بعد ذلك انجليز أو متجنزين ، حتى سنة ١٩٢٨ ، حيث عين مرقس باشا حنا ، كأول مصري مندوباً عن الحكومة المصرية .

وكان للحق الطلق المعطى للبنك ، في إصدار البنكنوت ، دون ما إشراف ،

اللهم إلا إشراف بنك لندن القدرة في السيطرة على حركة التجارة والزراعة التي كانت مركزاً أساساً في القطن . وأصبح المزارعون خاضعون لحركة البنك ، الأمر الذي جعله ينشئ مؤسسة جديدة ذات صفة مستقلة ، وله الإشراف عليها لتقوم بعملية التسليف والرهن . هذه المؤسسة هي البنك الزراعي المصري الذي تأسس في ١٧ مايو سنة ١٩٠٣ .. والمفروض أنه تحت إشراف الحكومة المصرية والبنك الأهلي ، ولكنه في الواقع كان تحت إشراف البنك الأهلي وحده ورئيس مجلس إدارته هو محافظ البنك الأهلي ، الذي يستمد سلطانه من بنك لندن لا من أحد سواه . وما يدل على مدى اتساع عمليات هذا البنك ، أن رأس مال التأسيس كان ١٢٥٠٠٠٠ جنيه ، لم تلبث أن زيدت إلى ٣٧٤٠٠٠٠ جنيه في فترة ضئيلة .

الصورتان :

كانت بريطانيا في المرحلة السابقة للاحتلال العسكري تراقب باهتمام بالغ فتوحات مصر في السودان ، وتبارك هذه الفتوحات التي وصلت في أيام محمد علي إلى كسلا ، شرقي نهر العطبرة . وجنوبا إلى غندكرو ، على النيل الأبيض . ثم نبعت عن السبب الذي حدى بإسماعيل الفارق في الديون والمنقل بها لكي يواصل هذا الفتح ، فلا نجد إلا الإيجاءات البريطانية سببا لها . ولقد امتدت هذه الفتوح حتى وصلت إلى منابع النيل وشرقا إلى خليج عدن . وليس أدل على الإشراف البريطاني على حملات الفتح هذه من تعيين صموئيل بيكر البريطاني قائدا لجيوش الحملة ، ثم حاكما لمديرية خط الاستواء . وما أن انتهت مدة خدمته حتى يعين بريطاني آخر خلفا له ، هو الكولونيل غردون ، الذي أصبح غردون باشا ، والذي حز المهديين رقبته في الخرطوم .

وقد لعب الصراع الإستعماري بين بريطانيا وفرنمائها الاستعماريين دوره في أحداث السودان . وكان الضباط البريطانيون يؤكدون دائماً فتح البلاد باسم مصر . فعند ما فتحت مصر الصومال بادرت بريطانيا واعترفت لها بهذا الفتح، لكي تسيطر على الصومال عن طريق غلب القطر مصر، وتبعد عنه أية سيطرة أخرى . وقد اشترطت في هذا الاعتراف أن تظل « بربرة » ، « بولهار » ثغرين حريين ، ولا تعطى فيهما أية امتيازات إلا لبريطانيا وحدها ، وأن تعامل إنجلترا وحلفائها وتجارتها معاملة الدول المعتازة ، وأن لا تزيد الرسوم على الواردات أكثر من ٥ ٪ (١) .

لقد فتحت مصر السودان ومعظم الأراضي الاستوائية ، وأنفقت على هذه الفتوح ملايين الجنيهات وآلاف الضحايا من شباب مصر الفتي ... وما أن احتلت بريطانيا مصر حتى بدأت تخطو الخطوة الثانية في خططها الاستعمارية التي تحمل من مصر نقطة وثوب على القارة الأفريقية كلها وتخضع الفتوح السودانية لسيطرتها الخاصة ، وتصفى كل نفوذ آخر عليه، ولذلك فقد انتهزت فرصة الثورة المهدية وأرغمت مصر على إخلاء السودان حتى تميد فتحه مرة ثانية في ظل الاحتلال ، وتؤكد تبعيته لها، وتجعل منه امتدادا للمزرعة القطنية الواسعة وتقبض على منابع النيل بيديها ، بعد أن تحول البلاد المحيطة بها إلى مستعمرات خاصة بها وبعيدة عن المشاركة المصرية ... وفعلا خضعت الحكومة للأوامر البريطانية ، وأخلى السودان ليعاد فتحه من جديد تحت قيادة ضباط بريطانيين، ويرفع العلم الاستعماري البريطاني على الخرطوم في ٤ سبتمبر سنة ١٨٩٨ وبجواره العلم المصري ذرا للرماد ، ولكي تدفع مصر الغرم وتجنح بريطانيا الغنم .. وتعيش مع السياسة المرسومة ، وخيانة الباشاوات المصريين عقدت اتفاقية ينسار

(١) عصر اسماعيل ، الجزء الأول ، بقلم عبد الرحمن الرافعي ، ص ١٤٠

سنة ١٨٩٨ التي لا تعتبر خيانة للشعب المصري بحسب ، بل للشعب السودانى أيضا وتنص هذه الاتفاقية على الآتى :

أولا — أن تلغى السيادة التركية على الأقطار السودانية، وأن يصبح حكم السودان مشتركا بين إنجلترا ومصر ..

ثانيا — أن يعين على السودان حاكما عاما يكون انجليزيا يعينه الحدوى بموافقة إنجلترا ، ويكون فى نفس الوقت سردارا للجيش . . ولا يعزل إلا بموافقة بريطانيا .

ثالثا — أن تلغى الامتيازات الأجنبية وما يتبعها من محاكم قنصلية ومختلطة فى السودان .

رابعا — أن تقوم الحكومة المصرية بالصرف على المشروعات العامة فى السودان ، ولو اقتضت الحالة دفع مساعدة مالية سنوية للسودان من الخزينة العامة لاصلاحه وصيانه وتعميره .

هذه هى أهم بنود الاتفاقية ، ومنها يتضح أن بريطانيا قد صفت كل نفوذ فى السودان من ناحية تركيا أو أى بلد آخر . فقد ألغت الامتيازات الأجنبية التى كانت تمتد إليه بحكم سيادة تركيا الرسمية ... وطبيعى أن إلغاء بريطانيا للامتيازات فى السودان ، لا يستهدف مصلحة الشعب السودانى بل لاستخلاصه لبريطانيا وحدها ...

وتقضى الاتفاقية بأن تنفق مصر المهرقة المدانة على المشروعات العامة فى السودان ، لكي تستصلح بريطانيا أراضى الجزيرة وغيرها لتزرع فيها قطننا ينافس القطن المصرى ، ويمد مصانع بريطانيا النعمة باحتياجاتها ... وهكذا تذبحنا بريطانيا بسيفنا .. إن ما فعلته فرنسا معنا فى قناة السويس يتضاءل بجانب ما فعلته إنجلترا معنا فى السودان ، ولكنه على كل حال نفس الأسلوب ونفس المنطق : شعب يدفع واستعمار يحظى ...

التعليم :

لقد انتشرت معاهد العلم في الفترة التي تولى فيها اسماعيل الحكم ، ولكن بمجرد أن احتلت بريطانيا مصر حولت كل هذه المعاهد إلى أدوات تخدم الاستعمار . وأخضعت برامج التعليم لهذا الهدف ولم يعد للتعليم أية غاية ثقافية أو إنشائية ، بل الهدف كله يتركز في تخريج عدد من أعضاء المعلمين ليسدوا احتياجات الدواوين فحسب .

وقد حاولت بريطانيا أن تضرب القومية المصرية ضربة في الصميم بجعل اللغة الانجليزية هي اللغة الرئيسية في المدارس وتدرس بها كل المواد من حساب وجغرافيا وتاريخ .. الخ ... ولما كانت اللغة هي إحدى مقومات القومية ، فقد ركزت بريطانيا جهودها لانغائها وانجعل من اللغة الانجليزية اللغة الرسمية في كافة المعاملات الرسمية وتقتصر اللهجة العامية على عامة الشعب .. وباختصار أرادت ألا يكون للشعب المصري لغة إلا اللغة الانجليزية تدرس بها كل المواد في المدارس ، وتشحن هذه المواد بسموم الاستعمار ، وتهدر أمجادنا السابقة وتزيف تاريخنا ، فتصور البطل القومي أحمد عرابي على أنه متمرّد عاصي سبب البلاء للبلاد ، وكذا كل الأبطال الوطنيين في تاريخ أي قطر من الأقطار ، تصورهم بهذه الصورة الظالمة الاستعمارية ، ثم تمجد الحضارة الاستعمارية . حضارة إبادة الحضارة نفسها . إبادة الشعوب تحت ستار التقدم والمدنية ..

ولكن بريطانيا لم تكن تدري أن القومية المصرية أقدم وأرسخ وأعمق جذورا من القومية البريطانية نفسها .. ولم تكن تدري أن هناك قوى ثورية يجيش بها المجتمع المصري . لا لوقف هذه الأعمال الاستعمارية وحسب ، بل لسحق الاستعمار كلية وطرده من أرض مصر .. إن بريطانيا لم تكن تدري أنه في نفس الوقت الذي نحاول أن تضرب القومية المصرية

عن طريق إلقاء اللغة العربية ، كانت هناك حركة ثقافية واسعة النطاق ،
تعكس وتباور التطورات الثقافية لامة الشعب ، وتبرز عن درجة
تطوره ونضجه .

وكانت البعثات الخارجية إحدى الوسائل التي حاولت بريطانيا عن
طريقها أن تؤسس مدرسة عسكرية تتبع لندن ، وتؤمن بثقافتها ، وتسير
بهدىها . وكانت فرنسا قبل الاحتلال هي صاحبة النفوذ في مضمار البعثات
الخارجية . ولكن بمجرد أن احتلت بريطانيا البلاد حولت معظم البعثات
إليها ، ويتضح هذا من الإحصائية التالية :

من ١٨٨٣ — ١٩١٩	مجموع عدد الطلاب	بريطانيا	٢٣١
	٢٨٩٠	فرنسا	٥٧
		دول أخرى	١

وقد ظلت هذه الريادة تستطرد حتى ثورة سنة ١٩١٩ حيث بلغ
مجموع البعثات في الفترة ما بين الثورة وبين عقد مباحثة سنة ١٩٣٦
١٤٥٠ طالبا كان نصيب بريطانيا منهم ١٠٠٠ طالب ، وفرنسا ٢٢٩ ، ودول
أخرى ٢٢١ (١) . . . ولكن كل هذا لم يجد في تفتيت القومية المصرية ،
فقوى الثورة كانت أقوى وأعظم من أن يستطيع أن يوقفها الاستعمار
بأية صورة كانت . . . ولو كان في استطاعة الاستعمار أن يلغى التعليم كالية
لفعل ، فعمد إلى وضعه على هامش الميزانية . وقد أوضح كرومر في ميزانية
سنة ١٩٠٢ أن واحداً ونصف ٪ من الميزانية مخصص للتعليم والصحة ، في حين
أن الأثمان العامة مخصص لها ٨ ٪ ، ولا عجب في هذا ، فالأشغال العمومية
بها مشاريع الري للزراعة القطنية .

القطن . . القطن . . القطن :

ولما كانت بريطانيا تريد مصر مزرعة قطنية كبيرة ، فقد وجهت كل مشاريع الزراعة ، من رى وصرف وتوزيع مساحة المحاصيل لمصلحة هذا المحصول فقط ، وقد بلغت المساحة المنزرعة قطناً في الفترة ما بين ١٨٨٢ — ١٨٩٣ مليون وسبعة وسبعون ألف فدان من مجموع مساحة الأرض البالغة خمسة مليون ومائة وتسعون ألف فدان .
والاحصائية التالية تبين محصول القطن ، وعن القنطار والمصدر منه ما بين سنتي ١٨٨٤ — ١٨٩٣ (١) .

السنة	محصول القطن بآلاف القناطير	متوسط ثمن القنطار بالريال	الصادر بآلاف القناطير	قيمة ثمن المصادر في ذلك البذرة
٨٨٤ — ٨٥	٣٢٥٩١	١٢٢٣٧	٣٢٥٤٠	١١٢٠٤٣
٨٨٥ — ٨٦	٢٢٧٩٢	١١٢٧١	٢٢٧٨٨	٧٢٨٥٤
٨٨٦ — ٨٧	٢٢٨٧٢	١٢٢٣٧	٢٢٨٦٤	٨٢٥٢٦
٨٨٧ — ٨٨	٢٢٩٩٦	١٢٢٣٥	٢٢٩٦٤	٨٢٦٥٩
٨٨٨ — ٨٩	٢٢٧٢٣	١٣٢٢٧	٢٢٧٨٠	٨٢٧٢٢
٨٨٩ — ٩٠	٣٢٢٣٨	١٣٢٤٠	٣٢٢٠٣	٩٢٧٩٩
٨٩٠ — ٩١	٤٢١٥٩	١١٢٥١	٤٢٠٥٤	١٠٢٧٦٧
٨٩١ — ٩٢	٤٢٧٦٥	٩٢٠٦	٤٢٦٦٢	١٠٢٤٢٢
٨٩٢ — ٩٣	٥٢٢٣١	٩٢٣٠	٥٢١١٧	١١٢٤٠٨

من هذه الاحصائية يتضح لنا أن معظم المحصول كان يصدر إلى الخارج

(١) تاريخ مصر الاقتصادي ، تأليف لهيطة ، ص ٤٩٢

ولا يستهلك منه في الداخل إلا النذر اليسير ، وأن ثلاثة مليون وخمسة مائة وأربعون ألف قنطار كان ثمنها إحدى عشر مليوناً وثلاثة وأربعون ألفاً من الجنيهات في موسم ١٨٨٥/٨٤ ، بينما خمسة مليون ومائة وسبعة عشر ألف قنطار بلغت نفس الثمن تقريباً في موسم ١٨٩٣/٩٢ .

وهكذا ظلت مساحة الأرض التي تزرع قطناً تزداد وبشكل المحصول النسبة الرئيسية في التصدير ، حتى أصبح يمثل أكثر من ٨١ ٪ من مجموع الصادرات في المرحلة ما بين ١٨٨٩/٧٥ ، وارتفعت النسبة في عام ١٩١٤/١٣ حتى وصلت الصادرات من القطن وبذرتة ٩٤ ٪ من مجموع قيمة الصادرات .

وكان التوسع في محصول القطن على حساب الحاصلات الزراعية الأخرى ، ففي الوقت الذي كانت تزداد فيه نسبة المساحة المزروعة قطناً تنقص نسبة المساحة المزروعة قمحاً ، حتى تصبح ١٦٫٩ ٪ في أيام عباس حلمي بدلاً من ٢٠٫٦ ٪ (١) أيام توفيق ، وأصبحنا نستورد قمحاً قيمته ٣١٩٦٫٠٠٠ جنيهاً في سنة ١٩١٣ بدلاً من ١٢٥٠٠٠ سنة ١٨٨٥ ، والمحصول الوحيد الذي زادت مساحته المزروعة هو محصول الذرة ، وهو الغذاء الرئيسي للفلاح المصري ، والذي يتناسب مع حالة الفقر المدقع التي يعيش فيها ، فقد ارتفعت المساحة من ٦٠١٣١٧ فدان سنة ١٨٧٩ إلى ١٠٨٥٢٧٦٠ (٢) . وطبيعي كان لابد أن يوسع الاستعمار في زراعة الذرة لكي يوفر غذاء رخيصاً للفلاحين ، ويحافظ على مستوى أجورهم المنخفض . وقد منع الاستعمار زراعة الدخان في مصر لحساب زراعة القطن أيضاً . وقبل أن تلغى زراعته كلية رفعت الضريبة على الفدان الواحد

(١) تاريخ مصر الاقتصادي ، تأليف لهيطة ، ص ٥٤٩

(٢) تاريخ مصر الاقتصادي ، تأليف لهيطة ، ص ٥٥١

إلى ٣٠ جنيتها ، لكي تعجز المزارعين ، ولم يعجب هذا إيجار الدخان الأجانب فطالبوا برفعها إلى خمسين جنيتها ، ثم قيدت الحكومة زراعته وحددت المساحة بمقدار ٣٠٠٠ فدان ، وأخيرا استصدرت فرمانا في ١٨٩٠ يحرم كلية زراعة الدخان في مصر . وبهذا حرم الاستعمار على مصر زراعة محصول كان من أهم المحاصيل ، ويغطي الفدان في المتوسط مالا يقل عن ٦٠٠ كيلو جرام . وفي بعض الأراضي كان يعطى ١٥٠٠ كيلو جرام .

المساحة والأراضي المنزرعة :

وبالرغم من ازدياد مساحة الأرض المنزرعة التي وصات في سنة ١٩١٤ ، فإن نسبتها لعدد السكان أصبحت بعيدة والهوة الاجتماعية زادت عمقا ، ومن الجدول التالي تتضح الهوة التي اتسعت بين حجم الأرض المنزرعة وزيادة عدد السكان .

السنة	المساحة بالفدان	عدد السكان
١٨٣٠	٢٠٣١٩٠٥	٢٥٣٢٠٠٠
١٨٤٠	٣٨٥٦٩٣٢	٣٩٠٦٠٠٠
١٨٦٠	٤٠٠٠٠٠٠	٥٢٧٥٠٠٠
١٨٩٧	٥٣٤٧٠٠٠	٩٧٧١٤٠٠٠
١٩١٤	٥٦٥٢٠٠٠	١٢٢٤٩٢٠٠٠

وظلت نسبة السكان ترتفع ، ومساحة الأرض الصالحة للزراعة تكاد تقف عند هذا الحد . ولعدم وجود صناعات إنتاجية تزيد من الدخل القومي ، كان لابد أن يزداد الغلاء ، ويهوى الشعب في براثن الفقر والمرض .. وقد زادت أسعار المواد الغذائية في الفترة ما بين ١٨٠٠ — ١٩٠٧ إلى ٥٧ ، وزاد إيجار المساكن في المدن في نفس الفترة ٣٩ ضعف ، ولم يكن تناقض النسبة بين مساحة الأرض وعدد

السكان وحده سبب فقر الشعب ، ولكن التناقض داخل ملكية الأرض جعل عدد ضئيل جداً من كبار الملاك يتمتعون بمعظم الأراضي ، وملايين الفلاحين لا يملكون شيئاً ، أولهم ملكية هي والعدم سواء . وقد ارتفع عدد ملاك الأراضي من ٧٣٨٠٠٠ في سنة ١٨٩٥ إلى ١٠٠٠٠٠٠ في سنة ١٩١٣ . فهل هذه الزيادة متساوية مع عدد الملاك ؟ إن ١٠٠٠٠٠٠ من هؤلاء الملاك يملكون أقل من خمسة أفدنة ، وجميع ما يملكونه ١٠٠٠٠٠٠٠٠ فدان ، أى أن نسبة الملكية للفرد منهم أقل من فدان واحد ، في حين أن ١٢٠٠٠٠ شخص كانوا يملكون ٢٠٠٠٠٠٠ فدان (١) .

وقد أصبح صفار الملاك فريسة سهلة في يد المرابين . وتوالى الحجزات ثم الاستيلاء على أراضيهم وتحويلهم إلى عمال أجراء ، وحرمان الأرض من قدرتهم الزراعية ، لذلك أصدرت الحكومة قانوناً في سنة ١٩١٣ يحرم نزع الملكية من خمسة أفدنة فأقل ، ولكنها لم تحرم الحجز على المحاصيل في الأرض والاستيلاء عليها لحساب المرابين ، وقد أحاط الاستعمار هذا القانون بهالة من الدعاية ، وأطلق على كرومر بسببه (صديق أصحاب الجلابيل الزرق) . والحقيقة أن المستفيد من هذا القانون هو البنك الزراعى المصرى ، الذى تأسس سنة ١٩٠٣ . وجعل من هذه الفئة من الزراع بقرة حلوب تزرع الأرض . ثم يحجز البنك على المحصول ويستحوذ عليه ، ثم يعود الفلاحين في الموسم التالى بنفس الجهود وليقم البنك بنفس الاستيلاء .. ومن الإحصائية التالية تتضح قيمة الأقساط المستحقة على الفلاحين ، وما حصله منهم البنك . وغنى عن البيان أن التأخر يرحل للعام التالى : (٢)

(١) Egypt at Mid Century by Charles issawi p 36

(٢) تاريخ مصر الاقتصادى ، تأليف لويطة ، ص ٩٦

السنة	قيمة الأقساط المستحقة	القيمة الحقيقية	النسبة المئوية في التحصيل
١٩٠٤	٩١٧٩٤٤	٢٧٧٧١٨	٧٦٩٦ ٪
١٩٠٧	١٧٨٥٥٧٥١	١١٣١٢٨	٨٠٣٠ ٪
١٩٠٨	١٧٨٨٦٠٤٦	٣٦٣٧٥٨	٧٤٣٣ ٪
١٩٠٩	٣٧٨٠٤١٤١	٣١١٧٤٠٨	٦٧٣١ ٪

وهذه الإحصائية سابقة لإصدار القانون ، ومنها يتبين أن البنك كما يستحوذ على كل أمواله تقريباً بدون ما حاجة للحجز على الأرض لما له من نفوذ وسطوة ، . ولكن الذين كانوا يحجزون هم هؤلاء المرابين الصغار الذين كانوا أقل نفوذاً من البنك الذي حصل معظم ديونه في سنة ١٩٠٧ وهي سنة الأزمة الطاحنة في البلاد .

إن هذه الإحصائيات توضح من هم الذين استفادوا من وجود الاحتلال وتوضح أيضاً لماذا تحالف كبار ملاك الأراضي مع المستعمرين من أوطانهم وطأت أقدامهم أرض الوطن .

الري والصرف :

تمشيا مع الخطة الاستعمارية في المحافظة على مصر داخل نطاق الزراء كان لابد من تركيز أهم بنود الميزانية على الري والصرف ، والتوسع هذه المشروعات التي بدأت من أيام محمد علي . ثم استثار الأرض بـ وبجشع . وكان أهم ما تعنى به مشروعات الري ترويض نهر النيل وضـ مناسيبه ، وحسن توزيع مياهه ، واختزان الكميات المطلوبة في أيام الفيض لتوزيعها عند الاحتياج حتى تروى أكبر كمية من الأراضي رياً دائماً وكانت وزارة الأشغال من أهم الوزارات التي تكاد تكون تحت السبـ

البريطانية الكاملة . وبحكم سيطرة بريطانيا على منابع النيل العليا كانت تسيطر على جميع مشروعات الري وتطبعها بطابع منفعتها الخاصة . وقد لعبت دورها منذ أن سيطرت على منابع النيل في عدم تمكين شعوبه من عقد محادثات الماء ، حتى تظل هي صاحبة الكلمة الأخيرة في مشروعات الري في كل هذه البلاد ..

لقد شاهدت هذه المرحلة حماساً بريطانياً في تنفيذ مشروعات ري واسعة درت ملايين الجنيهات على الشركات البريطانية التي قامت بها ، ووسعت في مساحة الأراضي التي تزرع القطن ، الغذاء الرئيسي لمصانع لانكشير .. ففي هذه الفترة تم تطهير الترع والرياحات ، وأصلحت القناطر الخيرية من الحلل الذي كان قد أصابها . وفي سنة ١٨٩٨ بدىء في إنشاء قناطر أسيوط ، وانتهى العمل منها في سنة ١٩١٢ ، وفي نفس المدة أنشئ خزان اسوان ، وتمت التعلية الأولى سنة ١٩١٢ ، وفي سنة ١٩٠٨ أنشئت قناطر زفتى لتغذية فرعى الرياحين النوفى والتوفيقى . وفي نفس السنة أنشئت قناطر إسنا .. وقد تعمدت بريطانيا أن تجعل هذه القناطر والخزانات محصورة في محيط الزراعة فحسب ، وعزقلت أى تفكير نحو الاستفادة من مساقط المياه لتوليد طاقة كهربائية من خزان أسوان . يقول هريست في كتابه «النيل» : «أظن أن أى إنسان وقف على الخزان وشاهد الاندفاع الرائع للمياه خلال العيون ، سوف يرى أية طاقة هنا مبددة ؟؟ لماذا لا تستعمل ...» . وقطعاً كان الاستعمار يصرّف أن في أسوان طاقة مبددة ، ولكنه كان متمسكاً أن يبدها ليجعل مصر مزرعة متخلفة فحسب ، ولا تتصل بالصناعة من قريب أو من بعيد ..

وكانت ميزانية الدولة تكيف وفقاً لمصالح الاستثمار وحده ، ومن تقرير كرومر سنة ١٩٠٢ عن الدخل والمصرف فيما بين سنة ١٨٨٢ - ١٩٠١ يتبين هذا الاتجاه :

الدخل بملايين الجنيهات		المنصرف بملايين الجنيهات	
عادي	٢٠٥,٠٠٠,٠٠٠	جزية وديون	٩٣,٠٠٠,٠٠٠
سلفة	١٥,٠٠٠,٠٠٠	إدارة ومعاشات	٦٢,٠٠٠,٠٠٠
متنوعات	٤,٠٠٠,٠٠٠	جيش	١٢,٠٠٠,٠٠٠
المجموع	٢٢٤,٠٠٠,٠٠٠	أشغال عمومية	١٠,٠٠٠,٠٠٠
		قضاء	٧,٠٠٠,٠٠٠
		مصرفات مدنية	٦,٠٠٠,٠٠٠
		تعليم	٢,٠٠٠,٠٠٠
		صحة	٢,٠٠٠,٠٠٠
		مصرفات غير عادية	٢٠,٠٠٠,٠٠٠
		منها ٤ مليون للرى ،	٢١٤,٠٠٠,٠٠٠
		و ٢,٦٠٠,٠٠٠	
		سودان ، و ١٠٠,٠٠٠,٠٠٠	
		سكك حديد .	

ومن هذه الميزانية يتضح الآتى :

أولا — أن أكثر من ٤١ ٪ من مجموع الدخل أنفق على الديون والجزية ،
ثانيا — أن نصيب وزارة الاشغال كان ٨ ٪ ، وهى الوزارة المعنية
بشئون الرى والصرف ، ولم يكن هذا المبلغ بكاف لمشروعاتها ،
فحصلت على أربعة ملايين فى المصروفات الغير عادية .

ثالثا — أنفق على السودان الذى أصبح من الناحية الفعلية تحت السيطرة
البريطانية ٢,٦٠٠,٠٠٠ جنيها .

رابعا — أنفق على الجيش ١٢ مليون جنيه ، وإذا عرفنا أنه فى هذه الفترة
أعيد فتح السودان ، تبين لنا سبب إنفاق هذا المبلغ على الجيش .

خامساً — لم يكن نصيب الصحة والتعليم ~~محدوداً~~ محدوداً و نصفاً في المائة من مجموع الدخل .

الطبقة الزراعية في مصر القديمة :

طبقة واحدة هي التي لم تضار من الاستثمار ، وهي طبقة كبار ملاك الأراضي ، وبالعكس ، فقد كانت كل مشروعات الاستثمار التي تهدف إلى جعل مصر بلداً زراعياً خسر ، تعود عليها بالفائدة والثراء . ولهذا لم يكن ارتباطها بالاستثمار شيئاً مستغرباً ، بل هو التساج الطبيعي لواقعهما الاقتصادي . وقد استغل الاستثمار هذا الواقع ، وجعل منها القاعدة التي يقف عليها في احتلال البلاد ، والأيدي الآمنة التي يحكم بها الشعب .. وقد أثرى هؤلاء الملاك في هذه المرحلة ثراءً فاحشاً ، وازداد حجم ملكيتهم ، كما سبق وأوضحنا ذلك في إحصائية سابقة . وبحكم مشاركتهم للاستثمار في السلطة ، فإن كل القوانين التي تصدر كانت تغلب مصالحهم على مصالح باقي الطبقات الأخرى ، والضرائب التي تسن وتخدم الاستثمار كانت تخدم أيضاً مصالحهم . وقد حددت الضرائب على أساس الفدان الواحد . دون أي اعتبار لحجم الملكية ، فمالك الفدان الواحد يدفع نفس الضريبة التي يدفعها صاحب الألف فدان ... ولم يكن يضير هذه الطبقة أن يفتح الباب على مصراعيه للمنتجات الصناعية كي تدخل البلاد بضريبة لا تزيد عن ٨٪ من قيمتها ، وبالعكس فقد كان يهمها أن تدخل هذه الصناعات بدون جمارك مطلقاً ، حتى تستفيد هي من رخص أسعارها ، وتعكس هذا على أجور الفلاحين أيضاً .. ومن هنا كان تحالفها مع الاستثمار ووقوفها ككتلة واحدة ضد طبقات الشعب ، من تجار وفلاحين وعمال ومثقفين . وقد كانت هذه المرحلة بالنسبة لهذه الطبقة بمثابة عصرها الذهبي ، فقد بلغت غاية تطورها الذي بدأ من أواخر حكم محمد علي ، وظلت الظروف

تهيأ لها لكي تنمو وتتطور ، حتى احتل الانجليز البلاد فوجدوا فيهم سنداً وحماية ومنفذين للمشاريع التي تهود عليهم بالربح الوفير . . .
ومع كل ما تدفق على البلاد من رؤوس أموال ، ومع كثرة الشركات التي انتشرت في طول البلاد وعرضها ، فإن الرأسمال الوطني لم يظهر في المجال الصناعي ، ولا نكاد ندرك له وجود ، إلا في حدود التجارة التي زيدت . خاصة في تسويق القطن وتصديره ، ولكن إذا كان الرأسمال الوطني لم يظهر في هذه المرحلة في المجال الصناعي ، فإن الوعي الرأسمالي نفسه قد بدأت تكون ملامحه وتتضح ، وأخذت الخطى الوئيدة تتجه نحو استغلال الأموال المكدسة في قصور الباشاوات في وضعها في البنوك ، وخاصة بعد تأسيس البنك الأهلي . وبدأت طلائع رجال الصناعة أمثال طلعت حرب تطالب الحكومة بوضع قوانين تمكن من إنشاء صناعات مصرية ، وتفتح الباب لاستغلال النقود التي في حوزة الباشاوات .
وبالرغم من أن رؤوس الأموال الأجنبية لم تستغل في الصناعة أساساً ، بل اقتصرت على المشروعات ذات المنفعة العامة ، مثل النور ، والمياه ، والسكك الحديدية ، والسكرات ، والترام . . . بالرغم من هذا ، فإن بعض هذه الشركات كانت ذات صبغة صناعية ، وتشغل عمالاً في مصانعها مثل شركة السكر ، وشركات الدخان ، والمحالج . هذا علاوة على عمال السكك الحديدية الذين زادوا زيادة كبيرة تبعاً لاتساع شبكة المواصلات ، حتى بلغ عدد العمال المشتغلين بالصناعة كلها ٥٥٦ ر ١٢٤ عامل في سنة ١٩٠٧ ، ووفقاً لإحصاء في سنة ١٩١٧ بلغ عددهم ٨٠٩ ر ٥٣٩ (١) صانهاً ، وكان لهذه الزيادة في عدد الطبقة العاملة أثره الدافع في المعارك النضالية ضد الاستعمار .

(١) تاريخ مصر الاقتصادي ، تأليف لهيطة ، ص ٥٦٣

وكانت الظروف الداخلية التي يجتازها البلاد آنذا. تتفاعل مع التطورات العالمية في القرن العشرين .. لقد كان القرن التاسع عشر ، قرن الاستعمار ، حيث كانت الدول الرأسمالية الكبرى تتسابق على استثمار البلاد الصغيرة الغنية بموارد المواد الخام في أفريقيا وآسيا ، حتى سيطروا على كل هذه البلاد ، ووقعت في قبضة الدول الكبرى .. إلا أن هذه السيطرة لم تكن متوازية ، نظراً لأن تطور هذه الدول الرأسمالية نفسها كان غير متوازياً نتيجة لتأخر بعضها في تطوره الصناعي ، وتفوق البعض الآخر ، مما جعلها تحوز قصب السبق في الاستحواذ على أكبر مساحة من الأراضي المستعمرة بينما الدول الأخرى لا تحظى إلا بالندر اليسير ، ولكن هذه الدول التي كانت متأخرة في تطورها نتيجة لصراعها الداخلي بين البورجوازية والسلطة الاقطاعية . بعد أن تخطت هذا الصراع بانتصار البورجوازية واستيلائها على السلطة ، بدأت تنمو صناعياً ، وتتطور إلى أن فاقت الدول الرأسمالية القديمة في حجم إنتاجها الصناعي .. وفي مطلع القرن العشرين كان العالم مقسم بين مجموعتين من الدول الرأسمالية الاستعمارية ... إنجلترا وفرنسا من ناحية ، وهما الدولتان الاستعماريتان القديمتان ، ومن ناحية أخرى ألمانيا وإيطاليا وأمريكا واليابان ، وعثلان المسكر الذي تطور صناعياً وأصبح تحت حكم البورجوازية في حاجة إلى أن يحل تناقضاته الداخلية عن طريق الاستيلاء على مستعمرات جديدة ..

ولما كانت الدول الاستعمارية القديمة غير مستعدة مطلقاً للتنازل عن شبر من الأرض في هدوء وسلام ، فكان لابد أن يفتح القرن العشرين وهو مشحون بالاستعدادات الحربية للتصادم المرتقب بين هذين المسكرين . ومن المحال أن يستطيع مؤرخ أن يدرس تاريخ أي بلد من بلاد العالم في انعزال عن هذه الظروف التي كان يجتازها السالم آنذا ، حيث أصبح العالم كله واقع تحت سيطرة الجماعات المالية في هذه البلاد ، وأصبح الصدام

بين هذه الجماعات المالية من أجل السيطرة على منابع المواد الخام وتصدير رؤوس الأموال ينذر بحرب عالمية شاملة . . ولم تكن هذه السيطرة الامبريالية تقابل بالامتسلاام والخنوع من الجماهير الشعبية في البلاد الاستعمارية نفسها ، بل كان يقابلها تحركات ثورية عارمة ، تقودها الطبقة العاملة المنظمة التنظيم الذي يؤهلها لكي تخوض المارك ضد أقوى حكومات عسكرية شاهدها التاريخ . . ولقد تفاعلت الحركات الشعبية في مصر مع هذه التحركات الثورية العالمية . ولكن في حدود ضيقة ، نظراً لظروف تطورها الضيقة .

وفي هذه المرحلة هزمت القيصرية الروسية سنة ١٩٠٥ على يدي الاستعمارية اليابانية الجديدة . وشبت الثورة الروسية الأولى التي كانت رغم هزيمتها الشرارة الأولى والنموذج الحى للثورات ضد الامبريالية . . ولقد تأثرت الجماهير الشعبية في مصر بهزيمة روسيا تأثراً بالغاً ، فطالما كانت روسيا القيصرية تمثل العملاق الجبار الذي يهدد أمن الامبراطورية التركية ، ولكن عندما هزمت ، وعلى يدي دولة شرقية ، دب الحماس في قلوب الجماهير ، وتبين لهم أنه من الممكن هزيمة دول الغرب .

وفي هذه المرحلة كانت ثورات تركيا ضد الباب العالي تزداد وتعاظم ، وتنقل أخبارها إلى مصر ، وينسج الشبان على منوالهم ، ويتخذون من شعاراتهم شعارات لهم ، ومن أسماء منظماتهم أسماء لجرائدهم .

وكانت تركيا (الرجل المريض) ، تحاول أن تخرج من أكتفائها لتستعيد امبراطوريتها التي صفيت أو كادت على يدي الاستعمار البريطاني . ولهذا كانت تميل تدريجياً نحو الارتباط بالمعسكر الاستعماري المناهض لبريطانيا وفرنسا ، عسى أن تنال من ورائه مغنا .

هذه هي الظروف العامة التي بدأت في ظلها تتحرك القوى الوطنية في صراعها ضد الاستعمار البريطاني . . الذي عمل على توطيد أقدامه في البلاد

منذ أن رفع رايته فوق ربوعها .. وبدأت تظهر على مسرح الأحداث
السيامية أوجه جديدة ومختلفة ، ولم يكن الصراع حيناً وواضحاً ، بل كان
مقدماً ومتداخلاً تداخلاً تاماً . ولم يكن من الهين اليسير في أول الأمر
اكتشاف مصالح الشعب ، وتحديد الطريق الواضح للوصول إليها ، وكانت
الحركة الشعبية مضطرة أن تشق طريقها وسط أوجه مختلفة من الصراع .
فالاستعمار البريطاني يريد أن يصفى كل نفوذ في مصر ، سواء كان تركيا
أم فرنسياً .. وتركيا تحاول أن تستعيد نفوذها من جديد .. والحديوي
عباس ، الذي ألغى كرومر شخصيته ، يعمل على استعادة هذه الشخصية ..
والشعب بين كل هذه الأطماع عليه أن يحدد طريقه لتحقيق مصالحه الخاصة ،
وهو التخلص من الاستعمار البريطاني وأية سيطرة أجنبية أخرى .
وقد لعب الصراع بين هذه القوى دوره في تحريك الحركة الشعبية ،
ودفعها إلى الأمام ، ثم تحديدها بعد ذلك .

لقد التقت مصالح الحديوي عباس مع مصالح الامبراطورية التركية ،
فكل منهما يحاول أن يستعيد نفوذه المفقود .. ولما كان كبار ملاك الأراضي
بصفة عامة ، مرتبطين بالاستعمار البريطاني ، فلم يكن أمام الحديوي ، ومن
ورائه تركيا ، وكل الممارضين لبريطانيا ، إلا أن يلجأ إلى الشعب في الريف
والمدينة .. ولما كانت الحشود الرئيسية للشعب تتمثل في الثقلين من طلبة
المدارس ، لذلك كانت هناك دائماً صلة بينه وبين هؤلاء الطلبة .. وهذا يفسر
سر التطور السريع لمصطفى كامل وحيازته على رتبة الباشوية .. والملاحظ أن
دعوة مصطفى كامل كانت في أول الأمر تربط بين مصر وتبعتها للباب العالي .
ولعدم وجود الحزب السياسي ، الذي يلعب دور الطليعة في الحركة ،
فقد كان مصطفى كامل يعتمد أساساً على تناقض مصالح الدول مع بريطانيا ،
ولم يكن يدري أن بريطانيا كانت تمثل في ذلك الوقت أقوى الدول
الاستعمارية ، وأنها في طريقها لكي ترتبط مع فرنسا في اتفاقية ودية تطلق

بها يدها في مصر ، وتحدد المسكرات التي سوف تتقاتل في حرب عالمية مدحرة .

وإذا كان مصطفى كامل بدأ يقود المعركة ومن ورائه الحديوي وتركيا وكل الناوئين لبريطانيا ، فإن الشعب عند ما يخوض المعارك فإنه لا يخوضها لمصلحة هذه الطبقة أو تلك ، إنما يخوضها لمصلحته الخاصة . وإذا ما تحرك فإنه يستمر في هذا التحرك مهما أصيب به من ضربات ، لهذا فإنه سرعان ما تفاعل مع ذاته ، ومع كل التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت في داخل المجتمع ، فأخذ يشق طريقه لأهدافه الخاصة ، وبمبدأ عن المؤثرات الخارجية .. وكان طبيعياً أن يحدث له هذا التطور ، فإن عدااء السراي للاستعمار لم يكن عدااء جذرياً ، بل كان عدااء موقوتاً ، وأشد منه عداؤها للشعب وتحركاته الثورية .

إن السراي كانت تتخذ من الحركة الوطنية مطية لها ، لكي تساوم الاستعمار ليوسع من نفوذها ، وليفتح الباب للحديوي لكي يمود من جديد ويسترد الأراضي التي كان يملكها إسماعيل ويبيع مداداً للديون . وكان كرومر يقف في وجهه كما كان يقف أيضاً في وجه الشعب . ولكن بعد مجزرة دنشواي الاستعمارية ، ووثبة الشعب الرائعة ، وتنديد الأحرار في كل بلاد العالم بما في ذلك بريطانيا نفسها على سياسة كرومر العاشمة ، كان لابد أن يستقيل كرومر ، وأن تغير بريطانيا من سياستها بقليل من التنازلات ، وتعيد الحلف بينها وبين السراي .

وفعلا استبدل كرومر سنة ١٩٠٧ بالسير الدون جورست ، وبدأت السياسة التي يطلق عليها سياسة الوفاق بين السراي والمقتمد البريطاني . وتسكر الحديوي لكل ما كان يتمشدد به . وكان من الضروري أن ينفصل الحلف الذي كان بين السراي والطبقة المتوسطة التي كان يعبر عنها مصطفى كامل ، فيصرح الحديوي في مايو سنة ١٩٠٧ بأنه لا يعمل ضد

الاحتلال ، وأنه مستعد للتعاون مع المعتمد البريطاني ، وأنه لا فائدة لمصر في استبدال احتلال باحتلال . . . وأن الاحتلال البريطاني أفضل من أي احتلال آخر .

ويهاجم مصطفى كامل الحديوي ، ويعلمن « بما يجب علينا أن نعلمه ونجاهر به أمام الملأ كله .. أن تصريحات الجناب العالي لا تقيدنا بأي حال من الأحوال . لأن مركز سموه غير مركزنا . على أن كل مصري صادق الوطنية لا يقبل مطلقاً أن يكون حكام مصر بيد سمو الحديوي بمفرده ، أو بيد المعتمد البريطاني ، أو بيد الاثنين معاً . بل يطلب أن يكون حكم هذا الوطن العزيز بيد النابغين والصادقين من أبنائه ، وأن تكون نظمات الحكومة دستورية ونيابية » .

ولم تكن سياسة الوفاق إلا الحد الفاصل في هذا الانفصال الذي بدأ فعلاً يظهر منذ أن عقد الاتفاق الودي بين فرنسا وإنجلترا سنة ١٩٠٤ ، وما كانت سياسة الدون جورست إلا تأكيداً لهذا الانفصال .

وكان لا بد أن تتبلور مصالح الشعب كشيء مستقل ومنفصل عن مصالح السراي ، وأية دولة خارجية أخرى ، وبالتالي بدأت تتبلور عناصر الطليعة لأول مرة في مصر الحديثة في حزب له أهداف واضحة تعبر عن أمانى الطبقة التي يمثلها في ذلك الوقت . فتألف الحزب الوطنى سنة ١٩٠٧ ، وهى السنة التى طبق فيها الدون جورست سياسة الوفاق مع السراي ، وطالب الحزب بالجللاء والديمقراطية .

إن تأسيس الحزب الوطنى دليل على أن طبقات الشعب قد بدأت تشر بذاتها وتحدد كيائها داخل المجتمع ، هذا الكيان الذى يبرزه ويحدده الوجود الاقتصادى ، والخبرات الكفاحية التى تفرضها ظروف المجتمع فى مرحلة معينة . إن وجود الحزب الوطنى كان تعبيراً عن المصالح الاقتصادية والوطنية ، وعن الخبرات الكفاحية التى اكتسبها الشعب فى نضاله ضد

الاستعمار وكل القوى المناهضة للتطور .. ولكنه تعبير مازال جافاً ، فالطبقة نفسها مازالت جافة ، فلم تتخربط بمد في ميدان الصناعة الفسيح ، ذلك الميدان الذي يشمرها بمشاكل السوق المحلية ، ويجعلها تحدد بصرامة جافة موقفها من باقي الطبقات الأخرى . ويجعلها تفهم معنى الوطن في بنود ومشروعات أكثر مما تفهمه في تحديد عام مطلق ، ذلك التعديد الذي سوف يشق طريقه في مجرى الصراع ، ويأور الطبقة المتوسطة أكثر وأكثر ، ويحدد بالتالي القوى للتصارعة ، ويوضح أهدافها في مطالب إيجابية .

إن قيادة الحزب الوطني لم تكن تدرك أن القرن العشرين هو عصر الامبريالية ، عصر السيطرة الشاملة للاحتكارات الكبرى على كل القوى المنتجة في العالم ، وأن الصراع ضد بريطانيا يعني الصراع ضد أقوى المعسكرات الامبريالية آنئذ ، والذي لا تجدى فيه الخطب أو الوسائل السلمية أو البرلمانية ، وأن اليد الاستعمارية لا يمكن أن تبتريها إلا اليد المكافئة .

ولكن بالرغم من عدم قدرة القيادة على تحديد هذه الواجبات ، فإن التطورات الاجتماعية في داخل البلاد قد حددت ذاتها ، وخاصة بعد الاتفاق الودى ، وبعد سياسة التفاهم بين السراى والمتمد البريطانى ، وبعد قيام القائد الوطنى محمد فريد بأعباء القيادة للحزب . فقد كانت محمد فريد واسع الأفق ، لديه خبرات واسعة في التنظيمات الشعبية ، اكتسبها من تحركاته في أوروبا التى كانت تزخر بالحركات الثورية آنئذ ، فتفاعل مع التطورات الاجتماعية ، ودفع الحزب إلى الأمام . ويظهر هذا جلياً في خطبته في المؤتمر الوطنى المنعقد في سنة ١٩١٠ ... ففي هذه الخطبة طالب بتعميم التعليم الابتدائى وجعله إلزامياً مجاناً في نفس الوقت . وناقش مشاكل الضرائب التى ترهق الفلاح المتوسط والصغير ، وقدم إحصائيات بها شئ من الدراسة عن الضرائب على الزراعة ، وقارنها بعدم دفع

الضرائب على أصحاب الأسهم في البنوك والشركات ، وكذا المتاجر الكبرى ..

وفي هذه الخطبة يبدى محمد فريد وعياً صناعياً طفيفاً ، فيندد بالسياسة الجمركية والمعاهدات التجارية التي تفتح الباب للمنتجات الوافدة دون أى اعتبار لمصالح الشعب .

وتكلم عن نقابات العمال في أوروبا فيقول : « نقابات العمال قوة هائلة تخضع لها الحكومات وتطأطئ رؤسها أمامها » .. ثم يحدد الواجبات فيقول : « ولا سبيل لاييجاد مثل هذه الحركة المباركة في مصر حتى يصبح الصانع والمزارع في مأمن من الفقر والتكفف عند الشيخوخة أو المرض ، أو لتحسين حالته المعاشية الا بالاكثر من فتح المدارس الليلية في المدن والقرى لتعليمهم حقوقهم وواجباتهم ، وتفهمهم أهمية النقابات وشركات التعاون . ولقد بدأ حزبنا المبارك في تنفيذ هذه الفكرة » (١) .

هذا الخطاب يوضح درجة معينة من نضج القيادة ، هذه الدرجة التي تمكنها من كشف ظواهر المشاكل دون لباسها ، وعدم القدرة على تقديم الحلول السليمة . فقد تكلم محمد فريد عن مشاكل الفلاحين ، صغاراً ، ومتوسطين ، وعن العمال والضرائب ، ولكنه لم يستطع أن يكتشف الأسباب الحقيقية لهذه المشاكل ، وبالتالي لم يستطع أن يقدم إلا تلك الحلول التربوية الساذجة ، وذلك لعدم توفر القوى المادية التي تقف عليها وتكون لها الأساس الفكري والنضالي .. وفي كلمة واحدة ، إنها تدل على أن الرأسمال الوطنى لم يكن بعد قد حدد أهدافه البعيدة ، وأن هذا التحديد ما زال في دور التكوين ..

وعلى كل حال فمن هذه الخطبة يتضح أن الحزب الوطنى قد أصبح

(١) بهل الكفاح الشهيد محمد فريد ، بقلم عبد الرحمن الرافعى ، ص ٩٣

حزباً يعبر عن مصالح الشعب الواسعة تمبيراً يتفق مع القوة المحددة
عقلها فكرياً . وقد دفعت ظروف التطور التاريخية الحتمية نحو هـ
الاتجاه ، فان حالة الفقر المدقع التي كان يعانيها الفلاحين ، وفداحة الضرا
جعلتهم يلتفون حول الحزب الوطني لا سواء من الأحزاب الأخرى
أوجدتها الاستثمار بالتعاون مع كبار الملاك مثل حزب الأمة .

وكان لنمو الطبقة العاملة واستغلالها استغلالاً بشعاً في شركات المـ
ومحاج القطن والسكر .. والوعي الذي بدأ يدب بين صفوفها :
لتكتلها ، سواء كانوا مصريين أو أجانب ، ولوجود عناصر عمالية شـ
أخذت توضح لها الطرق ، مما جعلها تأخذ مواقف وطنية واقـ
وتشكل إضرابات ، وتطالب بعمل النقابات .. كل هذا دفع الحزب إلـ
إلى الأمام ، وجعله ينظم بنفسه نقابات للعمال ، فأسس في سنة ١٩٠٩
« عمال الصنائع اليدوية » ، وبلغ أعضائها في آخر العام حوالي ٨٠٠ عـ
ثم تبعها نقابات أخرى في الاسكندرية والمنصورة ، وطنطا ، وغيرها
بلاد القطر . هذا خلاف النقابات التي سبق أن أنشئت بعيداً عن إثم
الحزب ، وبمجهود العمال الذاتي ، كنقابة عمال السجائر والترام .

ان شعارات الحزب الوطني في الجلاء والديمقراطية لم تكن تـ
القوى القادرة على إنجازها واستخلاصها من براثن الاستعمار والسرايـ
ونظراً للضعف الاقتصادي للطبقة المتوسطة التي كان يعبر عنها فـ
هذا الحزب ، فقد تأثرت الأساليب التنظيمية السكفاحية بهذا الضعف
خاصة وأن الحزب نفسه كان يحمل في داخله تيارات ، ولم يكن التـ
الفكري لقيادته بقادر على أن يتجه بالحزب نحو خوض المعارك الـ
الايجابية ضد الاستثمار المسلح .. حقاً لقد خاضت القيادة بشجاعة مـ
وجهاً لوجه ضد الاستثمار في مظاهرات الطلبة في عابدين أمام المـ
البريطاني المحاط بالآلاف من القوات الاستعمارية المسلحة . وبعد ما

دنشواى الاجرامية ، ولكنها لم تستطع أن تتطور بهذه الممارك تبعاً للظروف التى بدأت تتضع منذ أن اتبعت إنجلترا مع الحديوى سياسة الوفاق والمهجوم على الحركة الوطنية ، وتجديد قانون المطبوعات ، ثم إعلان الأحكام العرفية سنة ١٩١٤ ، ووضع مصر تحت الحماية ، ومصادرة كل النشاط السياسى ، حتى مجلس شورى القوانين المزيل . لم تستطع القيادة أن تتطور فى وجه هذا الهجوم الاستعمارى ، فانكششت وبدأت فى الأضمحلل والفناء .

وإذا كان الحزب الوطنى هو النتاج الثورى لسياسة الوفاق وانفصال جهة الشعب عن الجهة الرجعية ، فان حزب الأمة هو أيضاً نتاج هذه السياسة ، إلا أنه النتاج الرجعى ، والمبرالحقيقى عن سياسة الوفاق بين كبار الملاك والاستعمار . . لقد تكون هذا الحزب على أيديولوجية استعمارية بحتة ، وهى أن بريطانيا أقوى الدول الاستعمارية فى العالم مادياً وأدياً ، وأنها لا تهزم ، وأن الدستور واسع فضفاض لا يتلاءم مع حالة الشعب ، وأن الاتساع فى الحياة النيابية يتم على سنوات طويلة ، وبهدوء وفى علاقات ودية مع الدولة المحتلة . . ومع أن الحزب تحلل وانتهى إلا أن هذه الأفكار لم تزول ، بل ظلت تعبر عن نفسها بشكل أو بآخر فى المجرى الطويل للأحداث السياسية . وهذا هو السر فى تشكك محمد فريد سنة ١٩١٩ عندما وصلته فى منفاه أنباء الثورة من قدرة زعمائها على الاستمرار بها إلى النهاية ، فان معظم قادة الثورة كانوا من أعضاء هذا الحزب الذى انهار وتشتت عناصره لتلاءم بعد ذلك مع ذاتها ، ومع الظروف الاجتماعية التى تجتازها البلاد .

الفصل السابع

١٩١٤ - ١٩٢٤

الحرب وإعلان الحماية على مصر

وصلت حدة الصراع الاستعماري إلى قمتها بين الجماعات المالية في الدول الاستعمارية المختلفة ، وكان اقتسام العالم قد تم بين هذه الدول بشكل غير متوازى ، نظراً لتطورها الغير متوازى . ولما كان التقدم الفنى قد طور الدول التى كانت متخلفة فى هذا المضمار مثل ألمانيا وأمريكا واليابان ، بل وجعلها تسبق الدول الاستعمارية القديمة مثل إنجلترا وفرنسا . لذلك كان من المحتم لكي يعاد تقسيم العالم من جديد فيما بينهم أن يصطدموا فى حرب عالمية شاملة . وقد لعبت أمريكا فى هذه الحرب دور الرابى الحبيث ، فقد تركت شعوب العالم تقتتل وتنزف ملايين الأطنان من دمائها ، وارتبطت هى بالحلف الانجليزى الفرنسى ارتباطاً واهياً ، وظلت تقرضهم من أموالها وتمدهم بصناعاتها حتى انتهت الحرب وقد أصبحت دائنة لبريطانيا ، بعد أن كانت مدينة لها ... وظلت أمريكا تنهج فى السياسة العالمية هذا النهج ، وتساند الدول الاستعمارية القديمة حتى تتوفر الظروف الملائمة فتسلب منها المستعمرات وتضعها تحت سلطتها .. ولقد ساند تيودور روزفلت بريطانيا فى سيطرتها على مصر ، فخطب سنة ١٩١٠ فى الخرطوم والقاهرة مؤيداً الاستعمار البريطانى ، ومنندداً بالحركة الدستورية التى كان يطالب بها الشعب

للمصري . . وسوف نشاهد دائماً أمريكا متخذة هذا الأسلوب في تجريد الدول الاستعمارية من مستعمراتها وتستولى عليها بأقل الخسائر .

اشتعلت الحرب الأمبريالية الأولى بين إنجلترا الاستعمارية القديمة وبين أعدائها الاستعماريين الجدد ، وعلى رأسهم ألمانيا . وانضمت تركيا إلى ألمانيا — أملاً في استخلاص امبراطوريتها المنهارة . . وانتهزت بريطانيا الفرصة وصفت آخر علاقة تربط بين مصر وتركيا ، تخلعت الحديوى عباس المعين بفرمان من الباب العالي ، وولت السلطان حسين ، وأعلنت الأحكام العرفية في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ :

« يعلن ناظر الخارجية لدى جلالة ملك بريطانيا العظمى وامبراطور الهند ، أنه بالنظر إلى حالة الحرب التي سببها عمل تركيا ، قد وضعت بلاد مصر تحت حماية جلالته ، وأصبحت من الآن فصاعداً من البلاد المشمولة بالحماية البريطانية . وبذلك قد زالت سيادة تركيا على مصر . وستتخذ حكومة جلالته كل التدابير اللازمة للدفاع عن مصر وحماية أهلها ومصالحها » .

وتولى القائم بأعمال المتمد البريطاني تبليغ الرجل الذي أجاسوه سلطاناً : « أما فيما يختص بالعلاقات الخارجية فترى حكومة جلالته أن المسئولية الحديثة التي أخذتها بريطانيا على نفسها تستدعي أن تكون الخبرات من الآن بين حكومة سموكم وبين وكلاء الدول الأجنبية بواسطة وكيل جلالته في مصر » .

وكانت بريطانيا ، قبل إعلان الأحكام العرفية ، قد أعلنت قانون التجمهر ، بحيث يعتبر تجمهراً كل اجتماع من خمسة أشخاص ، سواء كان ذلك في طريق أو في محل عمومي . وقامت باعتقال الوطنيين ، ونفت منهم إلى الخارج من نفت ، واعتقلت في مصر من اعتقل .

وتظاهر طلبة الحقوق في وجه السلطان المعين من الاستعمار ، فعوقبوا

بمقوبات مختلفة ، منها الفصل النهائي من المدرسة .

وعطلت الجمعية التشريعية المصرية .

وتوافدت على مصر سيول من جنود المستعمرات اختطفهم الاستعمار من بلادهم وجاء بهم ليكونوا علفاً ووقوداً لدافعه . ولم يكن لدى هؤلاء الجنود الوعي لكي يعبروا عن سخطهم على الامبراطورية إلا بتصرفات مشينة خرقاء على الشعب المصري الذي جرده الاستعمار من كافة الأسلحة ، حتى الأسلحة السياسية . فقد كموا الأفواه ، وأغلقت الجرائد الوطنية ، ورشوا كافة الجرائد العميلة لتسبح بحمد الاستعمار البريطاني ، وتجد في أفعاله .

ومع أن بريطانيا أعلنت أنها « أخذت على عاتقها وحدها مسئولية الدفاع عن القطر المصري » ، إلا أنها جرت الجيش المصري معها في هذه الحرب الضروس ، فقاتل على ضفاف القنال ، وفي الصحراء الغربية . واختطفت بريطانيا أكثر من مليون مصري من أراضيهم ليمبدوا لها الطرق الحربية في صحراء سيناء والأراضي الشامية . ومنهم من ألقى بد في الأراضي الأوروبية خلف الخطوط الحربية ، وكانوا يعاملون معاملة السائمة . وهلك منهم الألوف ، وحرمت عائلاتهم من أياديهم القوية .

وسخر الاستعمار العمد والمشايع والمديرين في جمع الأموال بالenf من الفلاحين البؤساء لمساعدة القوات المحتلة . وصودرت المحاصيل والمواشي بأثمان بخسة يفرضها المستعمر وفقاً لارادته ، وليس هناك من يردده ، فقواته المسلحة تجوب البلاد ، وفي كراسي الحكم سلطان ووزراء من صنيعته وعمل يديه ...

وهبط سعر القطن في أول سنة الحرب ، وبلغ ثمن المحصول ستة عشر مليوناً وخمسمائة ألف جنيه ، بدلا من تسع وعشرين مليون ومائة وخمس وأربعين

ألفاً سنة ١٩١٣ (١) . الأمر الذى تسبب عنه خراب شامل للفلاح الصغير والمتوسط ، واقتراس المربين لهم اقتراضاً وحشياً .

وكانت قيادة الحركة الوطنية أضعف من أن تناهض الألوف من قوات الاحتلال . ونتيجة للخضوع التام من الباشوات المصريين وامثالهم لكل ما يفرضه الاستعمار ، كان من الحتم أن تظهر انفجارات ثورية غير واعية .. انفجارات فردية وفوضوية تعبر عن وطنيتها المكبوتة في محاولة اغتيال السلطان مرتين بوصفه خائناً جلس على كرسي المرش الصورى بأسنة حراب الانجليز .

وارتفعت أسعار حاجيات المعيشة . وبالمقارنة مع إحصاء سنة ١٩١٤ (٢) ارتفعت الأسعار ٢١١٪ / سنة ١٩١٨ ، ٣١٢ سنة ١٩٢٠ ، وتبعاً لذلك زادت الوفيات من ٣٠٠ ألف قبل الحرب إلى ٣٧٥ ألف سنة ١٩١٦ ، وفي سنة ١٩١٨ وصل عدد الوفيات إلى ٥١٠ ألف ، أى أكثر من عدد المواليد في تلك السنة ، هذا بخلاف ضحايانا في الحرب والجرحى والمشوهين .

ونقصت نسبة الموظفين المصريين في الوظائف الكبيرة من ٢٧٫٧٪ سنة ١٩٠٥ ، إلى ٢٣٫١٪ سنة ١٩٢٠ ، في حين ارتفع نصيب البريطانيين من ٤٢٫٢٪ ، إلى ٥٩٫٣٪ في نفس المدة (٣) .

وبعد أن سجل القطن انخفاضا في أسعاره سنة ١٩١٤ ، عاد وبدأ يسجل من جديد ارتفاعاً تدريجياً حتى وصل سعره الحقيقي ٣٨ ريال سنة ١٩١٦ ، وقد استعدت بريطانيا لانهاء الحرب ، لكي توفر لمصانعها

(١) ثورة سنة ١٩١٩ ، لعبد الرحمن الرافعي ، الجزء الاول ، ص ٥٦

(٢) Egypt at Mid Century by Charles issawi p 40-41

(٣) Egypt at Mid Century by Charles issawi p 41

محصول القطن بالثمن الملائم ، فاحتكرت في سنة ١٩٢٨ محصول العام
جميعه ، وحددت سعره رسمياً باثنين وأربعين ريالاً ، ولكنها كانت تشتريه
من الناحية الفعلية باثنين وثلاثين ريالاً ، في الوقت الذي كان سعره في
خارج مصر يساوي أربعة وستون ريالاً .

الصناعة :

كانت سياسة الباب المفتوح التي امتهجتها بريطانيا حيال مصر منذ
معاهدة ١٩٣٨ ، وفي الظروف التي كانت فيها الطبقة المتوسطة متدهورة
وضعيفة ، ثم توالى الأحداث السياسية والاجتماعية بعد ذلك من صدور
اللائحة السعيدية . وتغلغل رأس المال الأجنبي ، ثم الاحتلال البريطاني ووضع
خططه الصريحة في عدم إقامة صناعة في مصر وحصرها في المجال الزراعي
فحسب .. كل هذه الظروف مكنت لطبقة كبار ملاك الأراضي من التطور
والثراء ، وبالتالي المشاركة في السلطة ، بينما جعلت الرأسمالية الوطنية
متخلفة وغير متطورة ومحصورة في المجال التجاري ، ولم تتخطاه إلى مجال
الصناعة .

ولكن الاستثمار الذي عمل بكل الطرق لعدم إقامة صناعة في مصر ،
كان من المحتم عليه أن يخفف قبضته رغم أنه لكي تظهر صناعات جديدة
خلال الحرب ، وتقوى نسبياً الصناعات القديمة التي كانت متعبة .. فاشتباك
بريطانيا في الحرب ، وتحويل معظم صناعاتها الأساسية للإنتاج الحربي ،
وقلة الوارد من السلع إلى مصر ، نظراً لتفريغ السفن للشؤون الحربية ..
ونظراً لاحتياج القوات المحتلة نفسها لبعض الصناعات التكميلية الخفيفة ،
قد أجبرت على السماح بوجود بعض هذه الصناعات في مصر ..
وتبعاً لانتعاش الصناعة ازدادت أعداد الطبقة العاملة حتى بلغ عددها
في سنة ١٩١٧ — ٥٣٩٨٠٩ عامل .

ونشبت الحرب كلى الأفكار الصناعية التى لم يكن لها صدى فى السنوات الماضية ، فوجدت الظروف المهيأة لها ، فى سنة ١٩١٧ تألفت (لجنة التجارة والصناعة) من بعض المصريين والأجانب المقيمين بمصر ، كان من أعضائها : اسماعيل صدقى ، وطلعت حرب .. وكان من أغراض هذه اللجنة الوقوف على مبلغ تأثير الحرب فى صناعة البلاد ، والنظر فى التدابير التى تؤدى إلى إحلال بعض المصنوعات المصرية محل الأصناف التى انقطع واردها وكتبت تقريرها ، وجاء به إن مصر فى حاجة إلى قيام الصناعة بجانب الزراعة ، حتى لا تضطرب الحالة الاقتصادية إذا انخفضت أثمان المحاصيل الزراعية ، أو إذا حدثت حرب تؤدى إلى قطع العلاقات التجارية . وأن الصناعة ، وعلى الأخص الصناعة الصغيرة ، متأخرة جداً ، ومن الممكن قيام كثير من الصناعات فى مصر ونجاحها ...

ولقد لعب الأجانب المقيمين فى مصر دورهم فى إقامة الصناعة ، فان وجودهم فى مصر ، واستغلال أموالهم على أرضها ، وزيادة تجمع هذه الأموال لديهم ، كان يحسبهم دائماً لإيجاد الصناعة التى يستغلون فيها هذه الأموال ، وشارك فى هذا الاتجاه عديد من كبار ملاك الأرض ذوى العقيلة البورجوازية ، لىكى يستغلوا أموالهم المتركمة فى ميدان الصناعة . ول هؤلاء كان طلعت حرب يوجه نداءاته ، ويدفعهم لاستغلال هذه الأموال فى الصناعة ... لقد بدأ جناح جديد فى طبقة كبار ملاك الأرض يظهر فى الوجود ، وأصبح ذو مصالح مزدوجة جذورها فى الأرض وفروعها متجهة نحو الصناعة ، وعلاقتهم وثيقة بالأجانب المقيمين فى مصر ذوى العلاقات الواسعة بالرأسمال البريطانى والفرنسى والبلجيكي ..

لم يعد المجتمع المصرى كما كان قبل الحرب ، ولم يكن السكت السياسى والاستقلال الاقتصادى الاستثمارى البشع إلا ستاراً واهياً يخفى التحفز الشعبى نحو الانقضاء على الاستثمار والتخلص من سلطته .

وقد ساعدت الأحداث العالمية في الاندفاع إلى الأمام ، فبالرغم من أن مفسكر الحلفاء الاستعماري قد خرج منتصراً في هذه الحرب ، إلا أن المفسكر الاستعماري في مجموعته قد خرج من المعركة أضعف مما كان عند دخولها .

وباتهاء الحرب اشتدت وقويت حركات التحرير في معظم بلاد العالم ، واشتبكت مع الاستعمار في معارك واسعة ، سواء في الصين أو الهند أو تركيا ، ونالت بلاد عديدة في أوروبا استقلالها مثل الصرب والبغار ، واليوغوسلاف ، والتشييكوسلوفاك . واشتدت الحركة الثورية في إيطاليا وألمانيا ، وأوشكت أن تقبض الجماهير الشعبية على السلطة بأيديها .

كل هذه الأحداث السياسية تفاعلت مع الأحداث الاجتماعية داخل البلاد ، ودفعت بها لكي تلتحم مع الاستعمار في معارك ثورية طاحنة .

ولم يكن الوفد الثلاثي المكون من شعراوي ، وعبد العزيز فهمي ، وسعد زغلول ، يدرك كل هذه العوامل التي تجيش في صدر المجتمع المصري . ولم يكن أحداً منهم يدرك أن أحداث الثورة العربية ، وكفاح الحزب الوطني . قد تفاعلت وتبلورت في فلسفة جديدة ، وفي قوة دافعة ، وقد وجدت الظروف الملائمة التي تشتعل وتتفجر فيها ...

كان الوفد الثلاثي عند ما قابل المعتمد البريطاني في ١٣ نوفمبر ١٩١٨ ذاهباً في استحياء ورهبة ، ويحمل في رأسه أفكار ومعتقدات حزب الأمة وهدفهم لا يتجاوز جزء من الاستقلال الداخلي تمنحه بريطانيا العظمى سيدة البحار ، والتي لا تغرب الشمس عن ممتلكاتها .

كانت هذه أفكار الوفد الثلاثي ، ولم يكن أحداً منهم يدرك أنهم بهذه الزيارة قد بلوروا حركة ثورية واسعة النطاق ، وأشعلوا بصراعاً ، لا ضد الاستعمار فحسب ، بل ضد كل القوى المتعاونة معه أيضاً .

ونظراً للكبت السياسي الكامل طوال فترة الحرب ، وعدم ظهور

آية حركة شعبية حقيقية في هذه الفترة ، فلم يكن أحداً منهم يضع في حسابه تحركات الشعب أو الاعتماد عليها ، وكل اعتمادهم كان مركزاً في مؤتمر الصلح في باريس . وفي تصريحات ويلسون الأربعة عشر .. ولم يدركوا أن هذا المؤتمر ليس مجتمعاً ليهب حرياً للشعوب ، وإنما لتقسيم الأسلاب وتوزيع الفنائم .. وأن أمريكا قد أرسلت أكبر رأس فيها لكي يستطيع أن يختطف جزء من هذه الأسلاب فلم يفلح .. وعند ما لجأ إليه الوفد المصري في باريس رفض مقابلتهم ، وأعلن تأييد أمريكا للحماية البريطانية على مصر ... نفس أسلوب تيودور روزفلت ، ونفس الخطة الأمريكية : الاحتفاظ بالمستعمرات في يد الدول الاستعمارية القديمة. إلى أن تواتبها الفرصة لالتهمها .

الثورة :

لقد تكونت قيادة الثورة ومعظمها من أعضاء حزب الأمة التقدمي ، وتسمى إلى الاستقلال بالطرق السلبية المشروعة ... ولكن الاستقلال له معان مختلفة ، وفقاً للمصالح الاقتصادية والاجتماعية للطبقة التي تطالب به ... فبينما يعني في نظر كبار ملاك الأراضي منحة من الحكم الذاتي ، فإنه يعني عند الجناح الرأسمالي الوطني ضمانات لإنشاء صناعة بسيطة ، وفقاً للتراكم المالى البسيط الذي لديهم .. أما من ناحية الشعب بطبقاته وفئاته المختلفة ، فإن الاستقلال يعني التخلص من الاستعمار ، وأن يحكم البلاد حكماً دستورياً كاملاً ...

لقد تحركت الثورة في أول أمرها في شكل جبهة عامة ضد الاستعمار ، وظلت كل طبقة من الطبقات مرتبطة بالثورة إلى أن تنال مطالبها فتتسلخ عنها وتنضم إلى المعسكر المعادي لها ، وبالتالي تتبلور القيادة وتستقطب ...

ولم تكن بريطانيا تدرك في أول الأمر أن المسألة ليست في هذه القيادة التي تتناقش معها ، بل في طبقات الشعب الواسعة التي تحركت ولن تقف إلا لتنال مطالبها ، فكانت تتصور أنه بمجرد إرهاب العناصر البارزة في القيادة ، فإن هذا يكفي لإنهاء كل شيء .

وفعلا اعتقل سمد وعدد من زملائه ، وكان هذا الاعتقال الشرارة التي ألهمت الشعب وأشعلت الثورة في كل البلاد .. وتحركت جموع العمال والفلاحين والتجار والمثقفين ، وأغلقت للمتاجر ، وأضرب الطلبة والعمال والموظفين ، وتظاهرت النساء ، وخطب الفساوسة في المساجد والشيخوخ في الكنائس .. وتحصن الفلاحين في قرأهم ، ونزعوا قضبان السكك الحديدية حتى لا تصل إليهم الجنود البريطانية المسلحة .

انساع الثورة :

ليست الثورة عملاً عفويًا ، بل هي نتاج تطورات معينة داخل المجتمع وتعبير عن أن الشعب لم يعد يقبل أن يحكم بالطريقة القديمة ، وكذلك لم تعد السلطة الحاكمة بقادرة أن تستمر في الحكم بنفس الأساليب القديمة .. ولا بد للثورة أن تتوفر لها ظروف داخلية وخارجية تمكنها من الاشتعال . وليس من المحتم أن تشمل الثورة وقفاً لشمارات كاملة محددة ، فإن هذا نادر الحدوث ، إنما في الغالب أن تشتعل وتحرك على شمارات بسيطة ، ثم تتطور وتتفاعل ، حتى تصل لأهدافها المحددة في المدى الطويل ، في سنوات لا في أيام أو شهور .

وقد وجدت الثورة المصرية الظروف المحلية والخارجية الملائمة لاشتعالها ، وقد بدأت شرارتها الأولى متواضعة ، ولكنها سرعان ما أخذت تتطور وتوسع ، ويرتبط بها الشعب أكثر وأكثر ، حتى أصبحت ثورة اجتماعية

عامة، تهدف إلى إرساء المجتمع على أسس جديدة، وبقوات اجتماعية جديدة. وكان لابد لقيادة الثورة أن تتسع وتتطور وفقاً للتغيرات الجديدة في مجرى الثورة، فأخذت أفواج جديدة تنضم إلى الوفد المصري، ومعظمهم من المثقفين، والتجار، والملاك للتومسطين في الريف. وكان من الطبيعي أيضاً أن يحدث صراع داخل هذه القيادة التي بدأت وأهدافها محددة ولا تتفق مع هؤلاء الوافدين الجدد.

واندفعت الثورة مطالبة بالاستقلال التام والحياة النيابية الكاملة. إن سهم الثورة أصبح ذو شعبتين... شعبة ضد الاستعمار، والشعبة الأخرى ضد الحكم الأوتوقراطي الممثل في السراي وكبار ملاك الأرض... ثورة ديمقراطية تحريرية.

وكان لابد أن يتآمر كبار الملاك الموجودين في القيادة، ويعملون على تصفية الثورة، والاكتفاء بما وعد به الانجليز، سواء في مشروع ملتر، أو في تصريح ٢٨ فبراير، وكانت الحكومات المتعاقبة، ومن ورثها الاستعمار تساند هذا الجزء من كبار الملاك في داخل الوفد، وتحاول عن طريقه أن تفرض خطتها، ولكنها لم تستطع.

حكوماته على أرض الوطن :

لقد تكونت بالفعل حكومتين على أرض الوطن، كل منهما لها قوتها وسلطانها... إحداهما الحكومة الرسمية التي تستمد وجودها من الاستعمار، والحكومة الأخرى هي حكومة الوفد المصري برئاسة مسد زغلول، وتستمد وجودها من الشعب، الذي لا ينفذ إلا توجيهاتها، ويتحرك وراء قيادتها... لقد حاولت الحكومة الرسمية أن تهيب أرضاً للجنة « ملتر » لكي تنزل عليها. ولكن توجيهات الوفد بالمقاطعة، نفذت وبالكامل، وبصورة رائعة...

ولم يكن أمام كبار ملاك الأراضي إلا أن ينفصلوا عن الوفد ،
إضافه وتفتيت الجبهة وقبول الحلول التي قدمها الاستثمار .. وفلا
من الوفد ، وأعادوا تشكيل حزب الأمة تحت اسم جديد أسمو
الأحرار الدستوريين .. ومن قبل كان قد انفصل عن الثورة ذلك
من كبار الملاك الذي اتجه نحو الصناعة .. بل إننا نلاحظ أن طامع
لم يشارك في الأحداث السياسية للثورة ، بل جنى في هدوء الثمار
وأسس بنك مصر بأموال كبار ملاك الأراضي ، ثم استغلت هذه
بعد ذلك في العديد من المؤسسات الصناعية . وتكونت « جمعية ال
بالقطر المصري » ، التي أصبحت فيما بعد « اتحاد الصناعات المصرية »
لا شك الامتداد والتطور الطبيعي للجنة الصناعة التي تكونت سنة
من الأجانب والمصريين المهتمين بشئون الصناعة . وكانت أهداف
الجمعية الجديدة كما حددتها هي (١) :

ا — إلغاء النظام الجمركي الذي كان قائماً في ذلك الوقت على أسا
غير صالح .

ب — مكافحة عقدة الضعف التي كانت تسود المناقصات الحكومية
مبدأ تفضيل المنتجات الوطنية بقدر معتدل ، وبدون إقصا
المنافسة .

ج — منح تسهيلات فيما يختص بنقل المواد الأولية اللازمة للصناعة
منتجاتها .

د — تحسين طرق المواصلات الداخلية .

هـ — إنشاء مجلس اقتصادي .

ويعترف اتحاد الصناعات في سنة ١٩٤٩ بأن معظم هذه المط
أجيببت شيئاً فشيئاً .

(١) الكتاب السنوي لعام ١٩٤٩ لاتحاد الصناعات المصرية ، ص

اشتركت الطبقة العاملة في مباركة الثورة بكل عنف وقوة ، ولكنها أحست بالتناقض الموجود بين القيادة وبين أهداف الثورة ، فبدأت تتجه نحو تكوين قيادة مستقلة لها تخوض بها المعركة . . فأسس عدد من الشبان في سنة ١٩٣٠ حزباً أطلقوا عليه الحزب الاشتراكي الديمقراطي . . وكان من المآثم أن يولد هذا الحزب ميتاً ، فهو أولاً قد يكون بعيداً تماماً عن الطبقة نفسها . ثانياً كان يعتمد في مبادئه على أفكار الدولية الثانية المعادية للطبقة العاملة ، والتي قالت عن نفسها أنها أداة سلم وليست أداة حرب . ولما كانت المرحلة التي تجتازها البلاد هي مرحلة ثورية تحتاج إلى كفاح قوى ضد قوى الاستثمار المسلحة ، كان لا بد أن يولد هذا الحزب وهو ميت . وفعلاً لم يكن لوجوده أي أثر في صفوف الشعب ، ولم يلعب أي دور خلال المعارك الناشئة ، وعاش ومات في هدوء ، وبلا أي ضجيج .

معسكر الثورة :

وهكذا تباور سريعاً معسكر الثورة ومعسكر أعدائها في مجرى الأحداث السياسية ، وأصبحت القوى المتصارعة محددة وواضحة ، فالاستثمار وكبار الملاك ، وكبار المالكين في جانب ، والفلاحين والمال في جانب آخر . ولكن القيادة الشعبية ، وبها جزء من كبار الملاك لا يمكنها أن تمضي بالثورة إلى نهايتها ، فطبيعة هذه القيادة التردد والتذبذب ، فهي تميل أحياناً إلى الشعب ، وأحياناً أخرى إلى جانب أعداء الشعب . هذه هي طبيعتها ، لذلك فقد مالت إلى التهادن مع أعداء الثورة ، وقبلت أن تشكل الوزارة في سنة ١٩٣٤ في ظل الاحتلال ، وظل أساس دستور قاله محمد زغلول عن اللجنة التي شكلته إنها لجنة الأشقياء ، وبدلاً من أن تركز على الشعب في صراعها ضد أعداء الثورة ، ضربت أحد الأحزاب إرضاء للاستثمار وكبار ملاك الأراضي وكبار رجال الدعاية .

مرحلة صرخة صرخة مراحل الثورة :

وتنهان قيادة الثورة انتهت مرحلة من مراحل الثورة الديمقراطية التحريرية ، ووصلت على يدى الطبقة المتوسطة إلى المرحلة التى تتفق مع قدرتها الثورية . وقد أثبتت الثورات التحريرية الوطنية فى كل بلاد العالم أن مثل هذه القيادة لا تستطيع أن تمضى بالثورة الديمقراطية التحريرية إلى غايتها ، بل تنهان فى الطريق ، وتكتفى من الثورة بمكاسب جزئية ، وتتخلى عن مصالح الجماهير الشعبية ، التى وثقت فيها وأعطتها تأييدها . . . ويعمل عدد من الكتاب إلى إسناد نهان القيادة إلى عاملين : العامل الأول خارجى ، وهو نشوب الثورة الاشتراكية فى الاتحاد السوفيتى ، والعامل الثانى : وهو قوة اندفاع الحركة الشعبية . ويتفاعل العاملان أربعبت هذه القيادة وتنهان وتهجرت معسكر الثورة . . . وهذا التفسير وإن كان يبدو فى مظهره سليما ، إلا أن الأحداث السياسية التاريخية تثبت خطأه . . . فى الصين ، وهى الدولة المجاورة للاتحاد السوفيتى وحدودها متداخلة ، تماونت الرأسمالية هناك مع الاتحاد السوفيتى ، وأعلنت رسمياً هذا التعاون فى بيان رسمى حدد فيه كل منهما أهدافه من هذا التعاون ، وظل هذا الحلف قائماً حتى وصلت البورجوازية الوطنية إلى أهدافها ، وهى وحدة الصين تحت حكومتها المركزية ، ثم أعلنت تحطيم هذا التعاون ، وانحازت إلى معسكر الاستعمار . . . وفى تركيا وهى أيضاً ملاصقة للاتحاد السوفيتى تم نفس الشئ ، وساعدها الاتحاد السوفيتى حتى قضت على سلطة الاقطاع ، ثم أعلنت الانضمام إلى معسكر الاستعمار ، بعد أن وصلت إلى أهدافها .

إذن لا يمكن أن يكون سبب تخلى القيادة عن الثورة مرجعه أى سبب سوى عدم وجود المصالح الحقيقية التى تجعلها تستمر فى الثورة أكثر من

ذلك .. ولكي نفهم هذا جيداً علينا أن نعرف أن الرأسمالية الوطنية ، التي كان يقودها الوفد ، لم تكن تعمل في الصناعة ، بل هي في مجموعها السام أغنياء ريف وتجار ومثقفين ، وهناك فرق جوهري بينها وبين ذلك الجناح الذي خرج من ملاك الأرض واتجه نحو الصناعة . فهذا الجناح هو الذي تخلى عن الثورة سريعاً ، واكتفى منها بأن فتحت له الباب لكي يتطور . وكان بالرغم من تمرسه قبل الحرب وخلالها في الشركات المساهمة في مرحلة البداية ، ولم تكن مشا كل السروق تهتم عليه أن يلتحم مع الاستعمار في صراع حاد ليحسم المعركة ويصني الموقف ، كما أنه كان في نفس الوقت مازال مرتبط ببطقة كبار ملاك الأرض ، ولم تصبح مصالحه الرئيسية تتمثل في الصناعة لا في الأرض .. هذه المصالح التي سوف تتباور بعد ذلك وتتضح في مجرى التطور .

ولو أخذنا برأى هؤلاء الكتاب لكان معنى هذا أن هناك تضحية منها بمصالحها الاقتصادية .. مع أنه لو كان هناك مصالح اقتصادية تتعارض بشكل حاسم مع الاستعمار ، لما تنازلت عنها ، ولظلت تصارع كما حدث في الصين أو في تركيا حتى تحصل عليها ، ثم بعد ذلك تنكر للشعب وتقف في صف أعدائه . حقاً أن الرأسمالية الوطنية التي كان يقودها الوفد لم تكن لها أية مصلحة اقتصادية في الارتباط بالاستعمار ، ولكنها في نفس الوقت لم يكن لها مصالح متعارضة معه للدرجة التي تجعلها تقاوم حتى النهاية .. ثم إن خشيتها من الشعب قول مبالغ فيه ، فإن الشعب في تلك المرحلة لم تكن له قيادة مستقلة تعبر عن مصالحه الخاصة ، حتى كان من الممكن أن نخشاه ، والتحركات الشعبية مهما بلغت من شدتها ، فلا خطر منها إيجابياً ، ما دامت لا تتباور وراء قيادة تنظمها وتقودها لأهدافها الخاصة ، وهذه القيادة لم تكن موجودة ، بل كان الوفد هو الذي يحوز ثقتها وتنضوي تحت لوائه . إذن فإن قدرات التطور الاجتماعي والاقتصادي لم تكن بقادرة أن

تصل بالثورة إلى أكثر مما وصلت إليه . وأن أى تفكير خلاف ذلك فهو تفكير مثالى ، لا يقف على أى أساس علمى ، وإعطاء هذه الطبقة قدرات ثورية ليست فى طاقتها أن تحققها . ولا شك أن منبع هذا التفكير هو كما سبق وأوضحنا الخلط بين الجناح الوطنى الذى كان يمثل الوفد ، وهو لا يتعدى أغنياء الريف والتجار والمثقفين ، وبين الجناح الصناعى ، فهذا الجناح كما سبق وأوضحنا معقد فى تركيبه . فهو من ناحية ما زال مرتبطاً بالأرض ارتباطاً وثيقاً ، وعلاقته بالصناعة ما زالت حديثة ، بل فى مرحلة البداية .. والأمر الجوهرى فى الموضوع أن هذا الجناح لم يكن يعمل فى الصناعة بشكل حقيقى ، لا قبل الحرب ولا خلالها ، بل كان يوظف أمواله فى الشركات المساهمة التى بلغت رؤوس الأموال المحلية فيها فى سنة ١٩١٤ حوالى ٨ مليوناً من الجنيهات من المصريين والأجانب المقيمين فى مصر ، وهذه الشركات فى معظمها ، كما يحددها كروتشلى ، كانت شركات عقارية ، وليست صناعية ، وقد نشأ بين كبار ملاك الأرض وعى صناعى تطور خلال المراحل التى كان رأس المال الأجنبى يتغلغل فى البلاد ويسجل أرباحاً باهظة ، وقد أقام الصناعة من أعلى مباشرة بآلاف الجنيهات ، وبالاشتراك مع رؤوس الأموال الأجنبية التى كانت تستغل على أرض مصر . ولهذا فقد تكون مباشرة فى علاقات قوية عليا مع الاستعمار ، فإن رؤوس الأموال الأجنبية هذه بالرغم من استغلالها على أرض مصر ، فقد كانت هى الأخرى ذات طبيعة مزدوجة ، فمن ناحية نجد أن أصحابها وثيقى الصلة ببلادهم الأصلية ، ومن ناحية أخرى فإن طبيعة استغلالهم الأموال فى مصر تجعل مصلحتهم الاقتصادية مرتبطة بالحصول على ضمانات لتطورها ونموها . وارتباط الجناح الصناعى المصرى بهؤلاء المستثمرين أخذ منهم هذه الطبيعة مضافاً إلى ارتباطه الذى ما زال قائماً بكبار ملاك الأرض ... وفى المراحل الأولى لهذا الارتباط لم يكن بعد قد تبلور وانفصلت مصالحه عن كلا الاتجاهين ،

سواء الأرض أو الرأسمال الأجنبي الذي أخذ هو الآخر يتمحق في توطئه إلى أن انفصل جزء كبير منه في مجرى التطور الطويل عن موطنه الأصلي وأصبح مصرياً مثل ما حدث في الهند ، بل وفي أمريكا نفسها . تقول نشرة اتحاد الصناعات المصرية في كتابها السنوي سنة ١٩٤٩ : « وحسبنا أن أول مؤسسة صناعية للنسيج القطن ، وهي « الشركة الانجليزية المصرية للفزل والنسيج » ، التي أنشئت برؤوس أموال إنجليزية ، ثم اندمجت في « شركة الفزل الأهلية المصرية » ، قد تراكمت خسارتها ، ولم تنج من الخراب ، بعد أن قاست الشدائد ، إلا من بعد زوال النظام المعادي الذي كانت قد نشأت في ظله » .

هذه شركة إنجليزية كانت تسجل خسائراً ، ولكن بعد أن أصبح لمصر الحق النسبي في وضع تعريف جمركية تحمي الصناعة ، تخلصت من الخسائر ونجحت من الخراب .. ثم اندماجها مع رؤوس الأموال المصرية يجعل مصالحهما متشابكة ومتراصة .

إن هذا الجناح الصناعي الذي خرج من كبار ملاك الأراضي ، نشأ من أول يوم متداخلاً مع رؤوس الأموال الأجنبية ، ولم يكن بعد قد تغلغل في الصناعة . وهذه النشأة تبين لنا أسباب عدم اشتراكه في الثورة إلا أيام معدودة ، وتبين لنا أيضاً أسباب تهادن القيادة وعدم استمرارها حتى تصفى الاستعمار وكبار ملاك الأراضي وتقيم حكم ديمقراطي .. فعندما نشبت الثورة لم تكن هناك صناعة مصرية حديثة بالمعنى المفهوم . ومن هنا فلم تكن هناك مشاكل السوق التي تتعلم فيها الوطنية وتلتحم مع الاستعمار من أجل السيطرة على السوق المحلية ، وتضطر من أجل هذا إلى استعلاء الكتل الشعبية ، وخاصة الفلاحية منها ، سواء ضد الاستعمار أو ضد كبار الملاك أسياده وأعوانه ، ولكن قبض على السلطة يديرها وتوجه بالحكم نحو مصالحها الخاصة .

ولما كانت الرأسمالية الوطنية التي يمثلها الوفد لا تتمتع أغنياء الريف والتجار والمثقفين ، فقد كان من المحتم عليها أن تنهادر ، فمسكر الأعداء لا يمكن القضاء عليه وتصفيته إلا بالثورة . وقد كانت لها كما سبق وأوضحنا سلطة واسعة وشاملة على الشعب في الريف والمدينة ينفذ توجيهاتها بإخلاص ودقة ، ولكن نظراً لميليتها السلمية التي لم تتخلص منها حتى بعد خروج كبار ملاك الأرض ، لم تتجه نحو تنظيم هذه الكتلة وتعبئتها لتدخل في الممارك المسلحة ضد الاستعمار . وهذا يفسر عودة الحركات الإرهابية للظهور ، وموجة الاغتيالات السياسية الواسعة التي انتشرت في مصر ، سواء ضد الانجليز أو ضد الوزراء المصريين . إن هؤلاء الشبان الإرهابيين كان ينقصهم الوعي السياسي والإدراك العلمي لقوانين التطور الاجتماعي ، فلم يتمكنوا من تحديد الطريق السليم الذي يخوضوا به المعركة . . إنهم متأكدون بأن الاستعمار لن يقضى عليه بالوسائل السلمية مادام يحتل بقواته المسلحة أرض الوطن ، ومتأكدون أيضاً بأن عدلى ورشدى وثروت وعمد نسيم ووهبه سليمان . . وكل هؤلاء الباشوات والمستوزرين خدوم الاستعمار . ثم أن لديهم إحساساً اكتسبوه من خلال الممارك الطويلة ضد الاستعمار ، سواء قبل الحرب أو خلال الثورة بأن القيادة لن تستطيع أن تقضى على هؤلاء الأعداء بهذه الطريقة السلمية التي تنهجها . إن لديهم هذا الإحساس ، وهو إحساس سليم لاشك فيه . ولكن قد قدم الثقة في القيادة ، وهي في ذلك الوقت حائزة لثقة الشعب أفقدهم الثقة أيضاً في هذا الشعب ، فتحركوا في المعركة بفرديّة مطلقة ، ولم يدركوا أن اغتيال هذا الباشا أو ذاك . أو هذا الموظف أو الجندي البريطاني . لن يحل مشكلة أو يدفع إلى الأمام . إنهم لم يدركوا أن الثورة في مجراها العملي قد حددت القوات المتصارعة ، وأن ارتباط كبار ملاك الأراضي . وكبار رجال المال بالاستعمار لم يكن مستغرباً ، بل هو النتاج الطبيعي للصراع الناشب ،

وانعطافاً تملّيه طبيعة مصالحهم الاقتصادية . وأن الارتباط بطبقات الشعب وتنظيمها وتوعيتها إلى مصالحها الحقيقية ، هو الطريق الوحيد للكفاح الشعبي ضد كل قوى الأعداء .

وقد ظلت الثورة المصرية متعثرة منذ الاحتلال الفرنسي ، نظراً لعدم اشتراك الفلاحين فيها الاشتراك الإيجابي .. ولما كان الطريق الوحيد لسحق الاستعمار هو طريق التنبئة المسلحة للشعب ، وخاصة كتل الفلاحين . . . ولما كان الوفد لم يلجأ ، ولم يكن في إمكانه أن يلجأ إلى هذا الطريق ، فكان من المحتم أن يتهاون ويقبل أنصاف الحلول ، فإن طريق الكفاح ضد الاستعمار طريق شاق وطويل وملىء بالتضحيات ، ويجعل الثورة مسألة سنين طويلة ، وليست مسألة أيام أو شهور . إن هذه القيادة كانت تتحرك منذ البدء ، والتهادن نصب أعينها ، وقد نصرفت بدقة فيما لا يغضب الاستعمار ، فعند ما كان الوفد في أوروبا رفض سعد زغلول أن يزور البطل الوطني محمد فريد في منفاه ، حتى لا يتهم من الاستعمار بأنه على وفاق معه . ورفض أية معونة من الأحزاب العمالية هناك .. ورفض معونة الاتحاد السوفييتي لنفس السبب .. ومع هذا فقد اتهم الاستعمار الثورة بأنها من صنع البلشفيك .

الثورة هزمت جزئاً صنع مصرامراً :

شاهدنا في المرحلة ما بين نهاية محمد علي وبين الاحتلال البريطاني ، تدفق الأموال الأجنبية ، وشاهدنا أيضاً الصراع الاستعماري بين فرنسا وإنجلترا للسيطرة على مصر اقتصادياً وسياسياً ، وأثر هذا في المشروعات الاقتصادية العديدة التي تمت في هذه المرحلة ، ونشأ عنها تفتت البنية الاجتماعية الاقطاعية ، وتحويل مصر إلى مجتمع تابع شبه إقطاعي .

وبعد أن احتلت بريطانيا البلاد ، وخاضة بعد الاتفاق الودي سنة ١٩١٤ بينها وبين فرنسا ، تدفقت رؤوس الأموال الأجنبية مرة ثانية ، وأنشئت

الشركات المديدة .. ولم يكن من الممكن أن يستمر رأس المال المحلي بعيداً كلية عن مجال الاستثمار في الشركات المساهمة ، خاصة وأن ملاك الأراضي أصبح لديهم فائض باهظ من الأموال ، نتيجة لازدياد تصدير القطن إلى الخارج . وفعلًا شاهدت هذه المرحلة دعاية وطنية واسعة للاستثمار في البنوك والشركات ، مما أدى إلى ظهور رأس المال الوطني في هذه المشروعات وقد بلغ في سنة ١٩١٤ رأس المال المحلي المستثمر في الشركات المساهمة ٨ مليون جنيهًا ، وليست هناك إحصائيات نستطيع عن طريقها أن نحدد الرأسمال الوطني فعلاً . من هذا الرأسمال ، وقد زاد في الفترة ما بين ١٩١٥ — ١٩١٨ بمقدار مائتان وواحد وعشرون ألفاً من الجنيهات ، موظفة في تسعة شركات محلية ، وفي الفترة ما بين ١٩١٩ — ١٩٢٤ ثلاثة ملايين ومائة وأربعة وستون ألفاً وثلاثمائة وخمسة وثمانون جنيهًا موظفة في ٥٧ شركة (١) .

إن توظيف رؤوس الأموال هذه في الشركات المساهمة ، سواء كانت في أعمال التجارة أو الصناعة أو الرهن العقاري ، قد أحدث تغيراً جديداً في الأوضاع الاجتماعية . وإذا كانت رؤوس الأموال الأجنبية الوافدة ، ومشروعات الاستعمار قد أحدثت تخلخلًا في البنية الاقتصادية ، ثم حوالت مصر إلى مجتمع تابع شبه إقطاعي ، فإن المشروعات التي تلت الاحتلال ، واشتراك هذه الأموال المحلية فيها ، وزيادة الوعي الصناعي ، وما أحدثته فترة الحرب من نمو نسبي في الصناعة المحلية ، كل هذا قد بدأ يعمل في تفتيت المجتمع شبه إقطاعي .

وكان نضال الحركة الوطنية من مطلع القرن العشرين احتكاكاً مباشراً بين القوى الشعبية وبين العلاقات الاجتماعية في المجتمع شبه إقطاعي ،

وثورة سنة ١٩١٩ تعبيراً عن هذا التطور. الذى حدث فى داخل المجتمع وبلوره هذا الصراع الداخلى المتفاعل مع التطور العالمى .
ولكن بالنظر إلى ظروف نشأة الرأسمالية الصناعية الحديثة كجناح . مازال عميق فى ارتباطاته بكبار ملاك الأرض ، ونظراً لضآلة حجم أمواله المستغلة فى الصناعة فعلاً ، ولعلاقته المتداخلة مع رؤوس الأموال الأجنبية ، فإنه نشأ تابعاً للسيطرة الاقتصادية الاستعمارية ، ولم يلعب فى الثورة الدور الإيجابى لى تستمر نحو تحقيق أهدافها ، ولضرب المجتمع الشبه إقطاعى لتصفيته التصفية النهائية .

وتكوين شركات برأس مال قدره ٣٨٥,١٦٤,٣ جنيهات فى المرحلة من ١٩١٩ — ١٩٢٤ ، دليل على أن الباب قد فتح أمام الصناعة لى تتطور وتسبب التشريعات التى تحمى بها صناعاتها من خطر المنافسة الخارجية ، وهذا ما كانت تصبوا إليه من الثورة كلها .

والفصل بين هذا الجناح وبين الجناح الوطنى الذى كان يمثل الوحد
أمر واجب التحديد ، فالجناح الوطنى كان ، كما أوضحنا ، مكون أساساً من جزء من كبار الملاك ومن أغنياء الريف وصغار المنتجين فى المدينة والمثقفين ، ولم يكن له أى ارتباط اقتصادى بالاستعمار .

أما الجناح الآخر ، وهو يوظف أمواله فى البنوك والصناعة والتجارة والرهن العقارى ، فهو متداخل ومتشابك مع رؤوس الأموال الأجنبية ذات المصالح الاقتصادية مع الاستعمار ، ولهذا فهى تنسجم بالاحتكارية ، لأن رؤوس الأموال الأجنبية المتداخلة معها تحتكر السوق فى الداخل ، وتفرض سيطرتها الاقتصادية على صغار المنتجين .

حتى بنك مصر ، فإنه لم يستطع أن يستمر طويلاً بعيداً عن السيطرة المالية الاستعمارية ، فكون شركات متداخلة مع رؤوس أموال إنجليزية وأمريكية : شركة مصر للخير الصناعى مع رؤوس أموال أمريكية ،

وشركة مصر للصناعة . وشركة مصر للغزل والنسيج بكثير الدوار .
وشركة صباغى البيضا ، وشركة مصر للحريز الصناعى ، وشركة مصر
للتأمين مع رؤوس أموال إنجليزية .. هذا فضلا عن سيطرة البنك الأهلى
عليه . مع ما كان معروف عن خضوع هذا البنك وتداخله مع بنك
لندن آنذ .

وطبقة الاحتكاريين هى أولى الطبقات المستفيدة من سرق الثورة
ودمائها ، فقد اشتركت فى السلطة مع كبار ملاك الأرض . وأصبحت
الفرصة مهيأة لها لكي تتطور وتثرى . ولكن فى نفس الوقت قد فتحت
الثورة باب التطور والتقدم للمجتمع المصرى فى مجموعه العام . ولتنقله من
المجتمع التابع الشبه إقطاعى إلى مرحلة اجتماعية أكثر نقم وتطوراً ..
ودستور سنة ١٩٢٣ . الذى شكل سيد زغلول الوزارة على أساسه
سنة ١٩٢٤ ، تسجيلاً لهذا التطور الذى كسبته .. فقد سجل ذلك القسط
من الاستقلال الذى أحرزته الثورة فى أول مادة من مواده : «مصر دولة
ذات سيادة وهى حرة مستقلة» ، كما سجل أيضاً ضمانات شعبية لا بأس بها ،
مثل : جميع السلطات مصدرها الأمة . وضمان الحرية الشخصية . وحرية
العقيدة والرأى .. ولا يجوز القبض على إنسان ولا حبسه إلا وفق أحكام
القانون ، حرية الصحافة والنشر . منع إنداز الصحف أو تعطيلها بواسطة
الادارة . حظر نفى المصريين . حرمة المسكن . حق الاجتماع وتكوين
الجمعيات ، استقلال القضاء .

ولكنه فى نفس الوقت أعطى الضمانات للمسكر المعادى للثورة لكي
يحمى نفسه . وأول هذه الضمانات هو مجلس الشيوخ . الذى يشترط فى
أعضائه أن يكونوا ذو دخل مرتفع لا يقل عن ١٥٠٠ جنيه فى السنة ،
أو يؤدوا ضريبة لا تقل عن ١٥٠ جنيه سنوياً . هذا علاوة على أن الملك
يدين خمسين أعضائه .

وثانى هذه الضمانات هو حق الملك في إقالة الوزارة ، وفي حل مجلس النواب .

لقد ختمت الثورة إذن جزء من أهدافها .

أولاً — مع أن الثورة لم تطرد الاستثمار وتجلبه عن البلاد ، إلا أنها قد وضعت حداً لسلطاته المطلقة التي كان يفرضها على المجتمع ويسيطر على كل إمكانياته الاقتصادية والسياسية .

ثانياً — خطمت الخطة الاستعمارية التي أعلن عنها اللورد كرومر : « إن سياسة الحكومة تتلخص أولاً في تصدير القطن إلى أوروبا ، على أن يدفع القطن ضريبة تصدير مقدارها ١ ٪ . وثانياً في استيراد المنسوجات القطنية من الخارج ، على أن يدفع ضريبة الواردات وقدرها ٨ ٪ ، وليس في نية الحكومة أن تعمل على غير هذا . أو أن تحمي صناعة القطن المصري لما في ذلك من ضرر ومخاطر » .

لقد استطاعت الثورة أن تحطم هذه الخطة الاستعمارية نسبياً وتفتح الباب لكي تقام صناعة مصرية ، وبالذات صناعة قطنية أصبحت على مر الزمن تنافس الانتاج الأوروبي .

ثالثاً — وضعت حداً للحكم المطلق الذي كان يمارسه كبار الملاك تحت إشراف الاستثمار ، وأصبح هناك حكماً نيائياً ودستوراً يحدد العلاقات بين السلطات المختلفة .

رابعاً — وكما أعطى الدستور ضمانات للرجعية ، فقد أعطى أيضاً ضمانات ونسبية إلى الشعب ، ولما كانت الرأسمالية الوطنية هي الطبقة الشعبية الوحيدة في ذلك الوقت المبلورة في قيادتها المستقلة وهي الوفد المصري ، لذلك فقد مكنها الدستور من أن تمارس دورها في قيادة المجتمع والوصول أحياناً إلى السلطة عن طريق الشعب

في كفاحه ضد الممكر المعادي للثورة .

هذه هي المكاسب التي حققتها الثورة ، لذلك فإن تهادن الوفد سنة ١٩٢٤ ، وتشكيله الوزارة يعتبر نهاية مرحلة من مراحل الثورة . أما الثورة نفسها فلم تستكمل وتنتهي أغراضها ، فهي ثورة ديموقراطية تحريرية لتصفى الاستعمار وتحكم البلاد حكماً ديموقراطياً بالقضاء على سلطة كبار ملاك الأرض وكبار رجال المال الاحتكاريين .

وكما أن الثورة انتقلت إلى مرحلة جديدة من مراحلها لتكمل أهدافها ، فإن قوات الثورة لابد وأن يحدث فيها هي أخرى تغييراً يتناسب مع الواجبات التي تواجه الثورة في مرحلتها الجديدة ، وبدلاً من أن يكون الوفد هو القيادة ، أصبحت الضرورة تحتم أن تتولى القيادة قوى جديدة ، أكثر شعبية ، ومصالحها ضد الاستعمار وحلفائه أعمق جذوراً وأكثر إصالة .

الفصل الثامن

١٩٢٤ - ١٩٣٩

رؤوس الأموال المحلية والأجنبية :

لقد فتحت ثورة سنة ١٩١٩ الباب لرأس المال المحلي لكي يتطور وينمو ، ولكن في نفس الوقت ظل رأس المال الأجنبي يفد على البلاد ، ولكن ليس بالشكل المتدفق الذي كان عليه في مرحلة السيطرة الكاملة للاستعمار . وفي الجدول التالي بيان مقارنة لرؤوس الأموال المحلية والأجنبية الجديدة المستثمرة في الفترة ما بين ١٩٢٤ - ١٩٣٣ (١) .

السنة	شركات جديدة		شركات مؤسسة برؤوس أموال أجنبية		شركات مؤسسة برؤوس أموال محلية	
	عدد	رأس المال	عدد	رأس المال	عدد	رأس مال
١٩٢٤	١٥	١,٢٩٤,٠٠٠	١	١,٠٠٠,٠٠٠	٩	٢٩٤,٠٠٠
١٩٢٥	١١	٨٩٥,٠٠٠	١	٢٠,٠٠٠	١٠	٨٧٥,٠٠٠
١٩٢٦	١٦	٦٥١,٠٠٠	٤	١٤٨,٠٠٠	١٢	٥٠٣,٠٠٠
١٩٢٧	١٥	٩١٧,٠٠٠	٦	٣٧٧,٠٠٠	٩	٥٤٠,٠٠٠
١٩٢٨	١٢	١,٢١٣,٠٠٠	٤	٧٧٣,٠٠٠	٨	٤٤٠,٠٠٠
١٩٢٩	١٤	١,٨٤٥,٠٠٠	٨	١,٤٨٠,٠٠٠	٦	٣٦٤,٠٠٠
١٩٣٠	٩	٤٠٩,٠٠٠	٣	٧٥,٠٠٠	٦	٣٣٤,٠٠٠
١٩٣١	١٢	١,٥٣٨,١٣٠	٤	٤٦٠,٠٠٠	٨	١,٠٨٨,١٣٠
١٩٣٢	١٠	٣٥٠,٢٤٠	١	١٠,٠٠٠	٩	٣٤٠,٢٤٠
١٩٣٣	٤	٩٥,٠٠٠	١	٢٠,٠٠٠	٣	٧٥,٠٠٠
	١١٣	٩,٢٠٧,٥٣٠	٣٣	٤,٣٦٣,٠٠٠	٨٠	٤,٨٤٣,٥٣٠

(١) The investment of foreign Capital by Crauchley P 87

ومن هذه الإحصائية يتضح أن نسبة رؤوس الأموال المستثمرة محلياً قد زادت بالنسبة لرؤوس الأموال الأجنبية الجديدة المستثمرة في نفس المدة بمقدار ٤٨.٥٣٠ ر.جنيهاً .
ومع دخول رؤوس أموال جديدة في الاستثمار ، إلا أن الرأسمال الكلى قد انخفض . والإحصائية التالية تبين هذا الانخفاض (١) .

السنة	رأس المال
١٩١٤	١٠٠ ر.١٥٣.٠٠٠ جنيهاً
١٩١٩	» ٩٦ ر.٣٦٦.٠٠٠
١٩٢٦	» ٨٥ ر.٢٨٠.٠٠٠
١٩٣٢	» ٩٦ ر.٢٤١.٠٠٠
١٩٣٤	» ٩١ ر.٢٢٤.٠٠٠

والانخفاض من سنة ١٩١٤ إلى ١٩١٩ يرجعه إلى مصادرة شركات الأعداء خلال الحرب ، أما الانخفاض الباقي فيرجع إلى تصفية العديد من الشركات المقاربية . ويلاحظ أنه في سنة ١٩٣٣ ارتفع رأس المال إلى ٩٦ ر.٢٤١.٠٠٠ جنيهاً . وفي هذه السنة تكونت فيها عديد من الشركات منها احتكار الدخان « إسترن كومباني » برأس مال قدره ٦ مليون من الجنيهات ، ثم عاد الانخفاض سنة ١٩٣٤ بسبب تصفية البنك الزراعى .
وكانت أهم البلاد المستثمرة لأموالها في مصر إنجلترا وفرنسا وبلجيكا ، ولكن بريطانيا ظلت هي المتفوقة في النسبة على جميع البلاد الأجنبية التي تستثمر أموالها في مصر . ولم تنخفض رؤوس أموالها ، بل زادت ، ففي سنة ١٩١٤ كانت رؤوس أموالها ٣٠ ر.٢٥٠.٠٠٠ جنيهاً أصبحت سنة ١٩٣٤ ٣١ ر.٩٠٠.٠٠٠ جنيهاً ، بينما انخفض الرأسمال الفرنسى من ٤٦ ر.٢٩٧.٠٠٠ جنيهاً سنة ١٩١٤ إلى ٣٨ ر.٧٦٣.٠٠٠ جنيهاً سنة ١٩٣٣ .

(١) The investment of foreign Capital by Crauchley p 86

وكانت أهم رؤوس الأموال الواردة من الخارج حتى سنة ١٩٣٣^٥
موزعة كالجدول الآتي : (١)

بآلاف الجنيهات						
شركات	انجليزية	فرنسية	بلجيكية	سويسرية	إيطالية	غيرها مجموع
شركات	٦٠٧٢٥	٣٤٠٣٤٦	—	٠٢٤٠	—	٤٤٣١٠
عقارية	٢٩٩٢٥	٠٠٣٤٥	٠٢٤٨٠	—	١٣٣٥	٥٠٨٥
بنوك	—	—	٤٣٨٠	—	٠٠٣٤	٦٤٥٧
مالية	٢٧٣٤	—	١٢٣٢	—	٠١٢٠	٤٤٤٥
زراعة ،	١٤٠٨٦	١٧٢١	٦٥٨	٠١٣٩	٠٤٣٤	٢٠٧٨٠
أرض بناء	—	—	—	—	—	—
نقل	—	—	—	—	—	—
صناعة	—	—	—	—	—	—
وتجارة	—	—	—	—	—	—
المجموع	٣١٠٩٠٠	٣٨٧٦٣	٦٦٥١	١٣٧٩	١٩٢٣	٧٤٩

والإحصائية التالية إحصائية مقارنة بين توزيع رأس المال المحلي
والأجنبي في سنة ١٩١٤ وسنة ١٩٣٣ (٢) :

بآلاف الجنيهات						
شركات	١٩١٤			١٩٣٣		
	رأس مال أجنبي	رأس مال محلي	المجموع	رأس مال أجنبي	رأس مال محلي	المجموع
رهن عقارى	٥٤٢٥٦٩	—	٥٤٢٥٦٩	٤٤٣١٠	١٠٠٠	٤٥٣١٠
بنوك مالية	٥٥٥٥٢	١٧٥	٥٥٧٢٧	٥٠٨٥	١٠٧٩	٦١٦٤
زراعة	١٢٣٣٢	٦٢٤٩	١٨٥٨١	٦٧٤٥	٥٦١٦	١٢٣٦١
وأراضى بناء	٥٧٣٣	٣٤٣	٦٠٧٦	٤٤٤٥	٠٧١٩	٥١٦٤
نقل وقنوات	١٣٤٠٥	١٩٥٢	١٥٢٠٧	٢٠٧٨٠	٦٤٦٢	٢٧٢٤٢
صناعة	—	—	—	—	—	—
وتجارة	—	—	—	—	—	—
المجموع	٩١٥٩١	٨٧١١	١٠٠١٥٢	٨١٣٦٥	١٤٨٧٦	٩٦٢٤١

(١) The investment of foreign Capital by Grauchley p 95

(٢) p 93

من هذه الاحصائيات يتضح أن رأس المال الأجنبي سواء في سنة ١٩١٤ أو سنة ١٩٣٣ كان ينفذ الخط الاستثمارى فى عدم إقامة صناعة داخل البلاد ليحتفظ بها كسوق لمنتجاته ، إذ أنه فى سنة ١٩١٤ كان يستغل ٥٤٦٩٠٠٠ جنيهاً فى شركات الرهن العقارى من مجموع رؤوس الأموال البالغة ٩١٥٩١٠٠٠ جنيه ، وقد ظل محتفظاً بهذه النسبة تقريباً فى سنة ١٩٣٣ ، فمن مجموع رؤوس أمواله البالغة ٨١٢٦٥٠٠٠ جنيه كان يوظف ٤٤٣١٠٠٠٠ جنيه فى شركات الرهن العقارى ، مع أن هذه المرحلة تميزت بانكماش نسبى فى نشاط هذا النوع من الشركات .

وفى سنة ١٩١٤ كان يوظف مبلغ ١٣٤٠٥٠٠٠ جنيه فى الصناعة والتجارة ، زادت فى سنة ١٩٣٣ إلى ٢٠٧٨٠٠٠٠ جنيه ، بينما نجد أن الرأسمال المحلى فى سنة ١٩١٤ مبلغ ٨٧١١٠٠٠٠ جنيه كان يوظف منها مبلغ ١٨٥٣٠٠٠٠ جنيه فى الصناعة والتجارة ، وفى سنة ١٩٣٣ زيد إلى ١٤٨٧٦٠٠٠٠ جنيه كان يستغل منها فى الصناعة والتجارة ٦٤٦٢٠٠٠٠ جنيه ، وهى نسبة مرتفعة إذا ما قيس بالبحجم الكلى لرأس المال المستغل .

وهذه الاحصائيات توضح لنا الحالة الاقتصادية التى أصبحت عليها البلاد بعد ثورة سنة ١٩١٩ ، وتبين أن البلاد تحتاج مرحلة جديدة من مراحل تطورها وتبعيتها للاستعمار . إن نسبة توزيع الأرض للملكية ظلت تقريباً على ما كانت عليه ، إلا أن رؤوس الأموال المستغلة فى الشركات المساهمة قد سجلت ارتفاعاً من ٨٧١١٠٠٠ فى سنة ١٩١٤ إلى ١٤٨٧٦٠٠٠٠ فى سنة ١٩٣٣ ، أى أن عاملاً جديداً فى المناقشات الاجتماعية أخذ فى البروز والنمو . ولما كان رأس المال المحلى هذا عبارة عن رؤوس أموال مصرية متداخلة مع رؤوس أموال أجنبية تستغل على

أرض مصر ، فإن هذا يبين أن هذه الأموال قد بدأت فى الاستيطان ، وترتبط مع مصالح الاقتصاد المصرى ، هذا الاقتصاد التابع للسيطرة الاقتصادية الاستعمارية . والذي يطلع على الأسماء التى كان يتكون منها اتحاد الصناعات المصرية ، ومعظمها أجنبية يعرف مدى العلاقات المالية الوثيقة . إن مرحلة جديدة من مراحل التبعية للاستعمار بدأت فى مصر ، فبدلاً من أن يكون المجتمع تابعا شبه إقطاعى قبل سنة ١٩١٩ ، أصبح بعدها رأسماليا تابعا (متخلفا) .

إن الثورة قد كسبت جولة من الاستعمار ، وفتحت البلاد للتطور البطيء الكسيع ، وظلت تبعية مصر للاستعمار عميقة فى جيوشه المنبثقة فى مدن البلاد الرئيسية ، وفى الحلق السامى الممتاز لندوب بريطانيا فى مصر ، وفى سيطرة رؤوس أمواله على الاقتصاد المصرى . ولكن الثورة على كل حال قد فتحت باب التطور للمجتمع ، وكشفت عن أوجه جديدة للصراع بين قوات كانت جينية قبل سنة ١٩١٩ وأبرزتها الثورة وأوضحتها

الصراع من أجل السلطة :

تولت وزارة سعد زغلول الحكم فى سنة ١٩٢٤ بعد انتخابات عامة اكتسح فيها الوفد خصومه اكتساحاً تاماً . ولما كانت قيادة الوفد حق هذا الوقت حائزة لعطف طبقات الشعب الواسعة ، فكان لابد أن يتم الصدام بينها وبين المعسكر المعادى للثورة المتمثل فى الاستعمار وكبار ملاك الأرض وكبار المالىين ، فهما كان الوفد متهادناً ، فإن السلطة فى يده لن تكون إلا معادية لهذا المعسكر بصفة عامة ورئيسية . خاصة وأن أغلبيته البرلمانية تكاد تكون ساحقة ، سواء فى مجلس النواب أو الشيوخ . وكما تأمر المعسكر المعادى للثورة على الدستور قبل إصداره ، وحزفوا منه كل ما استطاعوا حذفه ، فقد بدأ تأمرهم بعد تولى الوزارة مباشرة . ومادامت

السلطة هي هدفهم ، فلا بد وأن يكون الدستور والتلاعب به هو وسيلتهم لهذه السلطة .

وقد بدأ الاحتكاك فور تولى الوزارة الوفدية الحكم بينها وبين الملك على من له الحق في تعيين الشيوخ الذين ينص الدستور على تعيينهم . فبينما الملك يرى أن التعيين من حقه ، فإن سعد زغلول قد تمسك بأن هذا التعيين من حق الوزارة ، إذ أن الدستور ينص بأن الملك لا يمارس سلطته إلا بواسطة وزرائه . وقد أوشكت هذه المسألة أن تصل إلى أزمة بين الملك والوزارة .

ولكن أمام إصرار الوزارة جبن الملك على الاستمرار في موقفه ، وقبل التحكيم إلى النائب العام للمحاكم المختلطة البارون « فان دي بوش » ، الذي أصدر حكمه الآتي : « ليس لي الحق بأن أقيم نفسي قاضياً على النظام الدستوري الذي ينظم الآن مصير مصر . إن عدم مسئولية الملك تعتبر أساساً لهذا النظام الذي يقضى بأن الملك لا يتولى سلطته إلا بواسطة وزرائه . وهو مبدأ لا يحتمل أى استثناء من الوجهة القانونية . بل يمتد إلى جميع أعمال الملك ، فإذا استثنى عمل واحد فإن هذا الاستثناء يصيب النظام في روحه وأساسه . لذلك أرى إذن أن تعيين أعضاء مجلس الشيوخ يجب أن يكون بناء على ما يعرضه مجلس الوزراء (١) .

وخضع الملك ، ومن ورائه الاستعمار لهذا القرار ، ولم يكن في طوقهم إلا الخضوع ، فالوفد رغم كل شيء كان حائزاً للثقة التامة من الأمة ، وأحداث الثورة لم تكن بعد قد غابت عن الأذهان ، وقد ألهم موقف الوفد الجماهير ، وأصبحت على أهبة الاستعداد للتحرك من جديد . وقد ذكر البارون « فان دي بوش » في مذكراته : « وعندما دخلت صباح

(١) في أعقاب الثورة المصرية ، الجزء الأول ، بقلم عبد الرحمن الرافعي ، ص ١٤١

اليوم التالي إلى مكتب الملك ، كان يداعب مسطرة صغيرة لقطع الورق . وكل حركاته تدل على التأثر . أما زغلول فكان جالساً أمامه . متملكاً لحواسه ، يتحدث بهدوء وسكينة . استمر الحديث بحضورى ، فأدركت في الحال خطورة الأمر . ملك رُبى حسب التقاليد الشرقية وما يمتاز به ملك التقاليد من صفات الحكم الفردى ، يحاول المحافظة على البقية الباقية من السلطة . وأمامه رئيس وزراء يتعسك شديداً بالامتيازات التى يضمها له الدستور ، ولحت من خلال المبارات الرقيقة فى الحديث أن تناهراً يوشك أن ينقلب إلى كارثة إذا لم يعالج بغير إبطاء . وسمعت زغلول باشا أثناء المناقشة التى كان يزايد نشاطها يقول : « إذن أستشير الشعب » ... نظرت من الشباك انزجاجى العريض إلى الفضاء الواسع بميدان عابدين . إلى الرمل الأصفر الذهبى ، تحت أشعة الشمس ، فرأيت الرجال ذاهبين بهدوء إلى أعمالهم . والأولاد يمرحون . ثم قلت فى نفسى : كلمة واحدة من هذا الرجل السياسى الذى يملك اليوم مصر كلها روحاً وجسداً . . كلمة واحدة منه تكفى لتحويل تلك الحياة الهادئة إلى منظر رهيب من مناظر غضب الشعب . (١)

لهذا السبب خضع الملك والاستعمار للدستور . ونزلوا على رأى سعد زغلول الذى كان فى إمكانه « بكلمة واحدة أن يحول الحياة الهادئة إلى منظر رهيب من غضب الشعب ، وقد ألقى سعد زغلول بالكلمة الرهيبه فى وجه الملك « إذن سأستشير الشعب » .

خضع المعسكر الرجعى لحطة الوزارة ، وفوت الموقف الذى لم يكن فى إمكانه أن يصنع فيه شيئاً ليضرب فى ظروف أخرى تكون مواتية له . وقد اتخذ البرلمان قرارات هامة تعكس الوضع السياسى والاقتصادى

(١) فى أعقاب الثورة المصرية ، الجزء الأول ، بقلم عبد الرحمن الرافعى ، ص ١٤٨

- ومدى الاتجاه الذى تسير فيه البلاد والسلطة فى يد الوفد .
- أولاً — قرار لتنظيم استهلاك الدين ، وذلك بأن كل ما يباع من أملاك الدولة يخصص لاستهلاك الديون .
- ثانياً — قرر أن تشرع الحكومة فى تعديل طريقة إصدار البنكنوت التى تحمل العملة المصرية تابعة للعملة البريطانية . لما فى هذه التبعية من الخطر العظيم على حالة البلاد الاقتصادية ووضع نظام يحمل العملة المصرية مستقلة عن العملة البريطانية .
- ثالثاً — سحب المبلغ المودع فى بنك إنجلترا من الاحتياطى .
- رابعاً — إعطاء الحكومة سلفاً لشركات التعاون تنشيطاً وتشجيعاً للحركة التعاونية .
- خامساً — فتح اعتماد بمبلغ ١٠٠.٠٠٠ جنيه من الاحتياطى لإضافته إلى ميزانية وزارة المعارف وتخصيصه لإنشاء ١١٠ مدرسة أولية وإدارة مدارس المعلمين والمعلمات الأولية التى تديرها مجالس المديرات ، وتأليف لجنة من أعضاء المجلس لوضع مشروع قانون التعليم الإجبارى للبنين والبنات .
- سادساً — فتح اعتماد بمبلغ عشرة آلاف جنيه لنشر وتشجيع الفنون الجميلة .
- سابعاً — تشكيل لجنة حكومية لبحث مصلحة الأملاك الأميرية ، ووضع الخطة المثلى التى يجب اتباعها لتحسين إدارتها . ووضع مشروع لإصلاح الأقطان البور وتأجير ما يمكن تأجيره من الأقطان المزروعة بالمزاد .
- ثامناً — بيع أكبر جزء ممكن من أقطان الحكومة لصغار المزارعين .
- تاسعاً — أن تفضل الحكومة فى مشترياتها منتجات الصناعة والزراعة الأهلية ، وأن تشرط ذلك فى مقاولات الأشغال العامة .
- عاشراً — ضرورة اختيار مندوبين مصريين يمثلون الحكومة لدى

الشركات الأجنبية ، وكانوا من قبل من الأجانب أو أشباه الأجانب .

حادى عشر — أن تكون الاعانات التى تمنحها الحكومة للجمعيات الخيرية شاملة أيضاً للجمعيات الخيرية المصرية ، وكانت من قبل مقصورة على الجمعيات الأجنبية .

ثانى عشر — حذف مبلغ ١٤٠٠٠ جنيه كانت تدفع للجمارك السودان عن مهمات وذخائر الجيش المصرى فى دخولها السودان .
ثالث عشر — حذف الاعتماد المخصص لنفقات جيش الاحتلال البريطانى فى مصر من الميزانية ، وكان المبلغ المقرر له هو ١٤٦٢٥٠٠ جنيهاً فى السنة .

رابع عشر — تقرير قانون الانتخاب المباشر ، وهو المعروف بالقانون رقم ٤ سنة ١٩٢٤ ، الصادر فى يولى من تلك السنة ، وقد جعل الانتخاب على درجة واحدة لمجلس النواب والشيوخ ، بعد أن كان على درجتين لمجلس النواب ، وعلى ثلاث درجات لمجلس الشيوخ .

هذه هى أهم القرارات التى اتخذها البرلمان الأول للأمة فى ظل الاستقلال النسبى الذى حصلت عليه البلاد ، وهى فى مجموعها قرارات تعبر عن اتجاه البورجوازية الوطنية اقتصادياً وسياسياً ، فقد اتخذ مواقف ضد الاستعمار مثل قرار استهلاك الدين وتنظيم العملة تمهيداً لفصلها عن الاسترلينى وسحب الاحتياطى من بنك لندن ، حذف الاعتماد المخصص لنفقات جيش الاحتلال ، وكذا رسوم الجمارك بين مصر والسودان على ذخيرة الجيش .

ومن الناحية الاجتماعية والاقتصادية شجع الجمعيات التعاونية ، وفتح اعتماد إضافى للتعليم ، وقرر بيع أكبر جزء ممكن من أراضى الحكومة

لصغار الزارعين .

ومع أن البرلمان قد قرر تشجيع الصناعة المحلية ، فإنه لم يصدر قوانين واضحة بشأنها ، أو يرسم أية خطة لدفعها إلى الأمام .

وإذا عرفنا أن هذا البرلمان قد جاء والمؤامرات تسبقه وتحيط به من كل جانب ، كان لابد أن نعرف أن الاستعمار لن يهدأ في وضع كافة المراقيل في وجه الوزارة تمهيداً للتخلص من ذلك النوع من الحكم الذي يعتمد على الشعب ويعمل له حساباً ، سواء في المجال الوطني أو الاقتصادي . وقد حاولت الوزارة أن تساوم على بقائها وبدون مشاكل مع الاستعمار والسراي ، فمنعت البرلمان من اتخاذ قرار بإلغاء قانون الاجتماعات والمظاهرات الذي أصدرته وزارة يحيى إبراهيم سنة ١٩٢٣ . وأرادت أن تساوم أكثر فضربت الحركة العمالية وحزبها . وحلت اتحاد النقابات . ولكن الاستعمار والسراي لم يكتفوا بهذا ، إنهم لم يوافقوا على تشكيل سعد للوزارة إلا مرغمين . وحتى تهدأ الجماهير الشعبية ، ثم يضربونه في جولة أخرى .

وبدأت الدسائس الرجعية تنتقل من صفحات جريدة السياسة إلى الشوارع ، بل وبلغت إلى حد محاولة اغتيال سعد زغلول في ١٢ يولييه سنة ١٩٢٤ . ومن الغريب أن يتم هذا الاعتداء عقب موقف سعد العلب أمام الاستعمار البريطاني في المسألة السودانية التي التبت عقب تمثيل السودان في معرض المستعمرات في ومبلي .

المفاوضات :

منذ أن اشتعلت ثورة سنة ١٩١٩ ، والوفد يؤكد دائماً رغبته في المفاوضات مع بريطانيا لتنظيم العلاقات بين البلدين . وكانت بريطانيا بعد أحداث سنة ١٩١٩ قد غيرت خططها في احتلال مصر ، فبدلاً من الحكم السافر المطلق،

وما ينعجم عنه من تبعات ومشاكل . قد آثرت تحت ضغط الحوادث أن
تخطى بشرعية لاحتلالها بقليل من التنازلات أجبرتها عليها الثورة فعلا .
وعند ما نولت وزارة العمال الحكم في بريطانيا ، وهي وزارات متخصصة
في هذه النوع من الطلاء الذي يخفى قروح الاستعمار ، فقد بعث رئيسها
ماكدونالد إلى سعد زغلول يطلب منه فتح باب المفاوضة بين الحكومتين .
وقد تهلل سعد لهذه الدعوة . وأبهر في ٢٥ يوليو سنة ١٩٢٤ ليتفاوض
مع الوزارة التي كانت تقمع بمنف ووحشية الحركة الوطنية في السودان ،
وتقرر في البرلمان بقجة نفس القرارات التي كانت تتخذها حيال مصر أيام
كرومر والدون غورست . فقد صرح اللورد « بارمور » في البرلمان
البريطاني « أن الحكومة البريطانية لا تترك السودان بحال ، وهي تقرر
التعهدات الواجب تحملها ، والتي لا يمكن تركها من غير أن تصاب سمعة
بريطانيا بخسارة عظيمة . وأستطيع أن أقول من غير تردد أن نظام السودان
لن يسمح بتغييره ، ولا أن ينفذ ذلك التغيير من غير موافقة البرلمان » .
إذن فكل المقدمات كانت تملن أن وزارة ماكدونالد ليست وزارة
عمال كما يحمل اسمها ، بل هي وزارة الاستعمار البريطاني المدهون بطلاء
عمالي خصب .

تفاوض سعد . الذي يحمل لقب باشا ، مع مستر ماكدونالد ، الذي
يدعى أنه ممثل الطبقة العاملة البريطانية ، وطالبه بالآتي :
أولا — سحب جميع القوات البريطانية من الأراضي المصرية .
ثانيا — سحب المستشار المالي والمستشار القضائي .
ثالثا — زوال كل سيطرة بريطانية عن الحكومة المصرية .
رابعا — عدول الحكومة البريطانية عن دعواها حماية الأجانب
والأقليات .

خامسا — عدول الحكومة البريطانية عن دعواها الاشتراك بأية

طريقة كانت في حماية قناة السويس .
سادسا — استعساك مصر بحقها الكامل في السودان ، واعتبار الحكومة
البريطانية غاصبة .

هذه هي المطالب الرئيسية التي حددتها سعد في المفاوضات ، وقد رفضتها
الوزارة البريطانية ، وعاد سعد ليجابه المؤامرات الواسعة السريعة من جانب
الاستعمار والسراى .

التخلص من الوزارة :

بدأت قيادة الوفد تجنى ثمار تهادنها مع الاستعمار والسراى . وكشف
الصراع الذي نشب بينهم على أنها لم تعد قادرة على حل التناقض الذي بينها
وبينهم ، وأنها بتخليها عن الثورة في منتصف الطريق قد سلحت السلاح الذي
تقاتل به ، ووقعت تحت سيطرة الأعداء .

عاد سعد بعد فشل المفاوضات ، والمؤامرات تدبر من السراى ركيزة
الاستعمار . وتحركت مظاهرات رجعية من الأزهر تنادى : « لارئيس
إلا الملك » .

وكشفت السراى والاستعمار عن وجهيهما في التآمر ، فعين حسن
نشأت وكيلًا للديوان بدون علم الوزارة .. ومنذ شهور قليلة سابقة عين
الاستعمار والسراى عن مواجهة الوزارة في الموقف الدستوري بشأن تعيين
الشيوخ ، ولكنهم الآن يتحركون بقعة .

ولم تكن خطة الاستعمار التخلص من الوزارة الوفدية فحسب ، بل كان
لها خطة أوسع مدى ، وهي استكمال المؤامرة على السودان . تلك المؤامرة
التي بدأت أيام اسماعيل ، ونفذ الجزء الأكبر منها بعد الاحتلال باخلاء
السودان ثم إعادة فتحه بالدماء المصرية ، ورفع العلم البريطاني عليه وبجانبه
العلم المصرى ذراً للرماد ولاستنزاف كل ما يمكن استنزافه من المالية المصرية

لصرفها على مشروعات الاستعمار هناك .

كان هدف بريطانيا إذن استكمال مؤامرة السودان والسيطرة الكاملة عليه ، وضرب الحركة الوطنية التي ربطت نفسها بالحركة الوطنية في مصر وتهدد المشروعات البريطانية في استغلال السودان ، وقد كانت الحركة الوطنية متحركة من عام ١٩٢٠ بجانب الحركة الوطنية في مصر ، وفي سنة ١٩٢٢ قادها البطل علي عبد اللطيف . ولما كانت الحركة الثورية في مصر تؤثر بشكل إيجابي على الحركة الثورية في القطر الشقيق السودان ، فقد رسم الاستعمار خطته على ضرب الحركة الوطنية في مصر ، ثم تنفيذ مشروعاته الاقتصادية بالكامل في السودان .

وكانت مسألة تمثيل السودان في معرض ومبلى الاستعماري نقطة التهاب للحركة الوطنية السودانية واحتكاكاً مباشراً بين الوزارة الوفدية وبين الاستعمار ، أي أنها كانت نقطة التقاء وطنية حاسمة بين مصر والسودان ضد الاستعمار البريطاني .

وقادت جمعية اللواء الأبيض السوداني التي يرأسها البطل الوطني علي عبداللطيف، المبارك الوطنية ، واحتدمت المعارك المسلحة بين القوات البريطانية وبين الوطنيين السودانيين والمصريين المقيمين في السودان ، وسقط ضحايا عديدين . واحتجبت الحكومة المصرية على بريطانيا « وإن الحكومة لتشعر بشعور الأمة تلقاء هذه الحوادث المشؤمة . وهي ساهرة على معالجتها بما يحفظ كرامة البلاد ويعصون حقوقها » .

وحاولت بريطانيا أن تفسف علاقة مصر بالسودان عن طريق مفاوضات سعد — ماكدونالد ، ولكنها فشلت كما أوضحنا . فلم يعد أمامها إذن إلا التآمر والضرب السريع .

وكانت تلك الرصاصة التي اخترقت صدر السير « لي ستاك » ، السردار البريطاني للجيش المصري ، وحاكم السودان ، الوسيلة التي اتخذها الاستعمار

لتنفيذ مؤامراته الكبرى في التطويق بالحكومة الوطنية وتصفية أى علاقة تربط بين مصر والسودان .

تتمة مؤامرة :

وما أن شيعت جنازة السردار المقتول ، حتى كشفت بريطانيا عن أهداف المؤامرة ، وأن قتل هذا السير « لى ستاك » لم يكن إلا وسيلة للتنفيذية .. فتحرك الفيلد مارشال اللنبي بقوات عسكرية تربو على المائتين وخمسين جندياً بأسلحتهم الكاملة . ودخل مجلس الوزراء . وقدم إلى سعد زغلول إنذاراً بريطانياً . يتلخص بعد التهديدات الوقحة في النقاط الآتية :

- أولاً — اعتذار الحكومة المصرية عن الجناية .
- ثانياً — أن تبحث عن الجناة وتنزل بهم أشد العقاب .
- ثالثاً — أن تمنع من الآن وتقمع بشدة كل مظاهرة شعبية سياسية .
- رابعاً — أن تدفع للحكومة البريطانية غرامة قدرها نصف مليون جنيه .
- خامساً — سحب الجيش المصرى من السودان ، وتحويل الوحدات السودانية التابعة للجيش المصرى إلى قوة سودانية تكون خاضعة وموالية للحكومة السودانية وحدها .
- سادساً — إطلاق يد حكومة السودان في زيادة مساحة أطيان الجزيرة من ٣٠٠.٠٠٠ فدان إلى مقدار غير محدد .
- سابعاً — أن تعدل الحكومة المصرية عن كل معارضة لرغبات الحكومة البريطانية ، فيما يتعلق بحماية مصالح الأجانب في مصر ، وأن يمد النظر طبقاً لهذه الرغبات في شروط خدمة الدين لا يزالون في خدمة الحكومة المصرية وفي الشروط المالية لتسوية معاشات من اعتزلوا الخدمة منهم . وأن تبقى منصبى المستشار المالى ،

والاستشار القضائي ، وتحترم سلطتهما وامتيازاتهما ؛ كما نص عليها
عند إلغاء الحماية . وأن تحترم أيضاً نظام القسم الأوروبي
في وزارة الداخلية واختصاصاته ، وتنظر بين الاعتبار الوافي
إلى ما قد يبديه مديره العام من المشورة .

لقد كشفت بريطانيا تماماً عن أهدافها من قتل السردار . . تصفية
مصر تماماً من السودان ، وإطلاق يدها في أراضي الجزيرة ، وإعادة
الحماية على مفسر بطريقة تكاد تكون فعلية .

وقد قبل محمد زغلول الأربع بنود الأول في الانذار ، ورفض البنود
الباقية . ومن الملاحظ أن البند الثالث الذي قبله محمد خصص بقمع كل
مظاهرة شعبية سياسية . وبقبول هذا الشرط تكون الوزارة قد وضمت
إسفيناً جديداً بينها وبين الجماهير الشعبية ، وحطمت الأرض الوحيدة التي
يمكن أن تقف عليها في صراعها ضد الاستعمار وركيزته السراي .

ولما لم يقبل محمد الانذار برمته ، تحركت القوات البريطانية ، واحتلت
جبرك الاسكندرية . واستقالت الوزارة في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤ ، أي
بعد عشرة أشهر من توليها الحكم .

التواهي صرح البريطاني :

لاشك أن الخطوة الثانية التي يهدف إليها الاستعمار والسراي هي
التخلص من ذلك البرلمان الذي يحد من سلطتهما ، خاصة وأنه قدم
احتجاجاً قوياً على الانذارات البريطانية عقب استقالة الوزارة .

وشكل الاستعمار والسراي وزارة بريامة زيور باشا ، الذي سلم
« البضاعة » بالسكامل . . ولكنه حاول أن يماطل في مسألة إطلاق يد
بريطانيا في زيادة مساحة أطيان الجزيرة من ٣٠٠٠٠٠ فدان إلى مقدار
غير محدد ، فكتب للمندوب السامي يرجوه تأجيل هذا القرار .

وليس عجباً أن يحاول زيور إيقاف هذا القرار ، وهذه المحاولة ليست صادرة عن أهداف تقدمية تفيد الشعبين المصرى والسودانى ، بل لمصلحة كبار ملاك الأراضى فى مصر ، إذ أن إطلاق يد بريطانيا فى أراضى الجزيرة يؤثر على أسعار المحاصيل الزراعية فى مصر ، وخاصة القطن الذى كانت بريطانيا تزرعه فى أراضى الجزيرة ، وتريد بقرارها هذا التوسع فى زراعته لينافس القطن المصرى ، ولتحصل على احتياجات مصانعها بأبخس الأثمان .

وتمهيداً لتنفيذ المؤامرة عين فى وزارة الداخلية إسماعيل صدقى ، وهو أحد طلائع الرجعية القادرين ، وممثل الاحتكاريين فى الوزارة .. ولم يمض شهر على استقالة سعد حقى كانت وزارة الانقلاب قد استصدرت أمراً بحل مجلس النواب تمهيداً لانتخابات جديدة .

مرحلة السرد :

كان ذلك القسط من الديمقراطية الذى أحرزته الحركة الوطنية بقوة الثورة يقض مضاجع الاستعمار وحلفائه . وما أن تهادن الوفد حتى بدأ ذلك المعسكر يضرب وبسرعة لكي يسترد ما كسبه الشعب .. وكانت النتيجة الطبيعية لهذا التهادن أن أصبحت القيادة الوفدية غير قادرة على قيادة المعارك التى تمكن الشعب من المحافظة على مكاسبه وتطويرها .. وانتقلت من مركز القيادة إلى عداد الاحتياطي بحكم واجبات الثورة .. وهنا ينهض تناقض عجيب .. قيادة برجوازية وطنية تهادنت وغير صالحة ، وشعب يفتقر إلى قيادته المستقلة التى تستطيع أن تقوده ضد كتلة الأعداء ، وتعبيء كل قوى الاحتياطي ، وتدفع به إلى ميدان المعركة .. وهذا التناقض هو الذى طبع الكفاح الثورى طوال المرحلة من بعد عام ١٩٢٤ إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية ، ومكن للرأسمالية الوطنية من أن تلعب دور القيادة ، بالرغم

من عدم قدرتها على القيام بأعباء هذا الواجب الضخم .
ولتأكد معسكر الاستعمار وحلفائه من هذه الحقيقة فقد ظل يضرب
لكي يخضع قيادة المعركة لخطته ويمزجها تماماً عن الشعب . وكانت خطته
تغير بتغير الظروف الموضوعية للمعركة ، ففي أول الأمر ، أي بعد التهادن
الأول مباشرة ، وكانت العلاقة بين القيادة الوطنية والشعب ما زالت قوية
نسبياً ، فكانت ضرباته تتخذ شكل الضغط حتى لا تتفرد وحدها بالحكم .
وفعلاً وبعد حل مجلس النواب الأول والثاني أجبر الوفد على الدخول في
تآلف مع الرجعية . ولكن في سنة ١٩٢٨ كانت الأزمة العالمية قد بدأت
تظهر بوادرها في الأفق ، وتأخذ بخناق الدول الاستعمارية ، وتمتد منها إلى
باقي المعسكر الرأسمالي كله ، فلم تعد خطة التآلف صالحة لمثل هذا الواقع
الخطير . . إن الاستعمار يريد استسلاماً كاملاً . . ولمس لم تقبل قيادة الوفد
هذا الاستسلام الكامل ، فقد عمل الاستعمار انقلاباً جديداً ، وطوح
بحكومتها ، وأقام حكومة محمد محمود (اليد الحديدية) ، لتحكم البلاد حكماً
مطلقاً ، ولتعطى الوفد درهماً لكي يخضع في المستقبل ولا يكابر .
وفي سنة ١٩٣٠ ، وكانت الأزمة العالمية وصلت إلى قمتها ، وأصبح
الخراب الشامل يهدد الدول الرأسمالية الكبرى ، وكانت في بريطانيا
وزارة عمال حاولت أن تحل المشكلة وتنظم هذه السوق سريعاً لمنع أية
منافسة رأسمالية أخرى في داخلها ، فطلب ماكدونالد من النحاس رئيس
الوزراء آنشد الدخول في المفاوضات . وقدم ماكدونالد مشروعاً للمفاوضة
لا يخرج عن المشروعات العديدة السابقة ، ولكن النحاس رفضه .
ولما لم يستطع الاستعمار وحلفائه تنفيذ الخطة عن طريق المفاوضة ،
كان لابد أن تحل بأسلوب آخر . فأقيلت الوزارة ، وسادت مقاليد الحكم
لإسماعيل صدقي ، الرجل الذي أصبح فيما بعد رئيساً لاتحاد الصناعات المصرية .
ولم يتشجع للوفد لكي يبقى في السلطة أنه أصدر أثناء وزارته سنة ١٩٣٠

القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ لإقرار التمريفة الجمركية الجديدة ، والفرض منها حماية الإنتاج المحلي الصناعى والزراعى .

وهذا القانون هو الذى يشير إليه اتحاد الصناعات دائماً فى تقاريره على أنه الصرح الأول فى بناء الصناعة المصرية .

وبتولى اسماعيل صدقى الحكم بدأت مرحلة جديدة من مراحل الاعتداء على الدستور وحكم الشعب ... ولم يكن الاعتداء على الدستور هدفاً فى ذاته ، بل كان الهدف الأساسى هو استبعاد الكتل الجماهيرية عن إبداء رأيها فى شئون الحكم واختيار ممثليها الذين تثق فى قدرتهم على التعبير عن مصالحها .. إن الصراع على الدستور والانتخابات كان تعبيراً عن التناقض بين مصالح الجماهير ومصالح الاستعمار وحلفائه .

ولم يعمل صدقى بنفس أسلوب محمد محمود ، بل لجأ إلى أسلوب جديد .. طريف .. فوضع دستور جديد يغفل يد الشعب ، ويطلق يد الاحتكاريين وكبار الملاك ، ثم زيف انتخابات ، وأعطى لحزبه ١/٢ ٦٧ ٪ من الأصوات .

وكمحاولة جديدة من الاحتكاريين بعد انحلال حزب الاتحاد ، أسس صدقى حزباً جديداً أسماه « حزب الشعب » ، ولم يكن مصير هذا الحزب خير من مصير سابقه ، فزال بزوال فترة حكم رئيسه . ولكن علينا أن ندرك أن وجود حزب الشعب أو حزب الاتحاد ، مهما بلغت تفاهتهما التاريخية ، فانهما تعبير عن وجود طبقة ما زالت لم تتوضح بعد التوضيح الكامل .

لقد تولى صدقى الحكم ، وشرب أعضاء اتحاد الصناعات (الشبانيا) إجلالاً وفرحاً بهذا اليوم الذى وصل فيه الحكم الرجل الذى يتفهم مصالحهم أكثر من أى رجل آخر ، ويستطيع أن يعبر عن هذه المصالح الاقتصادية المعقدة المتداخلة مع مصالح الاستعمار . ولم يكن فى إمكان القيادة الوفدية ،

مهما عملت من تنازلات وتهدانات ، أن تعبر وتدافع عنها التعبير الحقيقي
القادر على عبور الأزمة الاقتصادية بدون خسائر لهم ، وإلقاء متاعها على
الشعب .

الأزمة الاقتصادية :

بلغت الأزمة الاقتصادية ذروتها في أوائل حكم صدقي ، فهبطت أسعار
القطن وبيع السكر بـ ١٥ ريال (١) ، ثم بشرة ريالات في
سنة ١٩٣٠ . بعد أن كان سعره ٢٢ ريال سنة ١٩٢٩ ، ولقد أدى هذا
الهبوط الجسيم المفاجيء خراباً شاملاً لصغار المزارعين ومتوسطيهم ، فضلاً
عن الخسائر العنيفة لدى كبار الملاك .

ولما كان القطن هو المحصول الرئيسي وعماد الثروة القومية ، فإن أي
ارتفاع أو انخفاض يؤثر مباشرة على باقي المحاصيل الزراعية الأخرى ،
وبالتالي على كافة فروع الاقتصاد . ولذلك فإن انهيار أسعاره قد سحبها
مباشرة انهيار في أسعار كافة المحاصيل الزراعية الأخرى ، مما جعل الأزمة
شاملة طاحنة .

وكان الوفد سنة ١٩٣٠ قد أعد مشروعاً لإنشاء بنك التسليف
الزراعي . لكي يحمي صغار المزارعين ومتوسطيهم من أخطار الأزمة ،
وكان رأسماله المقترح مليونين من الجنيهات ، تساهم الحكومة بنصفها ،
ولكن لما تولى صدقي الحكم باسم الاستعمار وكبار رجال المال ،
حول هذا البنك إلى أداة لخدمة بنوك الرهن العقاري ، ولامتصاص دماء
الفلاحين ، فجعل رأسماله نصف مليون فقط ، وتكتسب البنوك بنصف
مليون آخر ..

لقد حدد اسماعيل صدقي ضحايا معركة الأزمة الاقتصادية ، وقرر

(١) في أعقاب الثورة المصرية ، الجزء الثاني ، بقلم عبد الرحمن الرافعي ، ص ١٦٣

عبورها على أشلاء صفار ومتوسطى الملاك والمنتجين ، وليخرج منها رجال المال في سلامة . . وقد ابتكر كل الطرق الوحشية في استنزاف كل ما في حوزة الفلاحين من تقود لتدخل في جيوب كبار المالكين . وليس أدل على هذا من أن بنوك الرهن العقاري قد حصلت مبلغاً أربى على الأربعة ملايين من الجنيهات . بموجب القانون رقم ٧ لسنة ١٩٣٢ بتجميد ومدّ آجال سلف البنوك العقارية الثلاث (البنك العقاري ، بنك الأراضي ، وشركة الرهن العقاري) ، والذي يطلع على القانون ينحى إليه من الوهلة الأولى أنه صادر لمنفعة الفلاحين . ولكن ضخامة الحصيلة التي أربت على الملايين^(١) الأربعة ، تبين أن الغرض منه هو خدمة البنوك ، ولتنظيم عملية امتصاص دماء الفلاحين . إن هذا القانون أشبه بقانون كرومر في سنة ١٩١٢ بعدم جواز الحجز على الملكية من خمسة أفدنة فأقل ، الذي لم يستفيد منه إلا بنوك الرهن العقاري الكبيرة .

وتسهيلاً لعملية البنوك سنت الحكومة قانوناً بإصدار أذونات على الخزانة لكي تدفع المبالغ التي للبنوك في ذمة الفلاحين . . وإلى هنا ينحى أيضاً للقارىء أن الحكومة تخدم الفلاحين وتحمل عنهم عبء الديون ، ولكنها في الواقع تسهل للبنوك عملها فتسددهم لهم المبالغ المستحقة بدون عناء ، ثم أصدرت أوامرها لموظفيها بتحصيل الضرائب والديون من الفلاحين بمنتهى القسوة ، وأعدت عهد المالك ومحمد على في استعمال الكبراج والفلسكة لكل من لا يدفع ، وأجبرت الفلاحين على بيع المحاصيل والمواشي بأبخس الأثمان ، حتى يسددوا ما عليهم من ضرائب وديون . وكان اسماعيل صدق حائزاً لرضا الاستعمار البريطاني ، إذ أن التغلب على مشاكل الأزمة بالقائها على أكتاف الجماهير الشعبية لا يستفيد منه

(١) في أعقاب الثورة المصرية ، الجزء الثاني ، بقلم عبد الرحمن الرافعي ،

الاحتكاريين المصريين فقط ، بل إن المستفيد الأول هو الاستعمار مادام هو الشريك الأساسي مع هؤلاء الاحتكاريين . وقد أصدر اسماعيل صدقي نظام الحصص على البضائع الأجنبية الواردة ، وخص الاستعمار البريطاني وحده بثلاثين في المائة من مجموع البضائع الواردة ، فليس عجيباً إذن أن يقول « جون سيمون » ، وزير خارجية بريطانيا ، موجهاً الحديث لصدقي باشا :

« إن الفضل يرجع إليك في توطيد النظام في مصر . وإن الأمور تجري في مجراها ، وإن علاقتنا معكم على «أحسن ما تكون» ، ثم يستطرد ويقول : « لقد تحدثوا فعلاً عن عدم صلاحية النظام القائم في مصر الآن للتفاوض معنا ، غير أن ما ذكرته الآن في هذا الصدد معقول جداً . كما أن تقارير السير برسي تؤيده . ولذا فيمكنني أن أقول لك على الفور أنه لم تعد هناك أية صعوبة في المفاوضة مع حكومة صدقي باشا ، بل إن الأمر على عكس ذلك ، فقد يسر بريطانيا العظمى أن ترى إمضاءكم مبهورة على اتفاقية ، لأننا نعرف الآن الشخص الذي نتعامل معه . وإن قيمة الاتفاقية كما تقول تقدر بقيمة من يقوم بتنفيذها ، ولقد سرني ما علمته في هذه المناسبة من السير برسي أن الملك يرغب أيضاً في هذا الاتفاق . وأنه يؤيد سياستكم ، وأنتك تتمتع بثقته ، وهذه العوامل نعتبرها دليلاً حسناً ، وبشيراً للنجاح (١) » .

وليس هناك دليل على تألف مصالح الاحتكاريين مع مصالح الاستعمار أكثر من هذه الكلمات الرقيقة الجميلة التي أنحف بها جون سيمون ممثل الاحتكاريين الانجليز صدقي باشا ممثل الاحتكاريين المصريين . ومن

(١) في أعقاب الثورة المصرية ، الجزء الثاني ، بقلم عبد الرحمن الرافعي ، ص ١٦٩ ، نقلاً عن المحضر الذي حرره صدقي عن هذه المحادثة .

الطريف أن نذكر هنا أن الرجل الذي كان وسيطاً في هذه المحادثة هو حافظ عفيفي ، وزير مصر المفوض في لندن آنئذ ، ورئيس اتحاد الصناعات المصرية بعد تخلى صدقي عن الرئاسة الفعلية وانتقاله إلى الرئاسة الفخرية .

نضال الشعب :

لم تقف طبقات الشعب مستسلمة أمام الاعتداءات المتكررة على الدستور . ولا على الحكم الوحشي لمحمد محمود ، ثم صدقي من بعده . وجاءت الأزمة الاقتصادية ، فزادت الجماهير سخطاً ومقتاً ، فتحركت في صدام مستمر طوال فترة حكم صدقي من سنة ١٩٣٠ — ١٩٣٥ ، ولم يكن الصدام متكافئاً ، إذ أن الشعب كان يفتقر إلى قيادته الخاصة به ولكنه خاض المعارك تحت القيادة المتهاذنة ، وأبدى من صنوف البطولة ما سيذكره تاريخنا القومي بالفخار ، فقد حطم عمال العنابر صناديق الانتخابات الزائفة ، واصطدمت في عراك دموي دام ثلاثة أيام مع قوات بلوكات النظام ، انتهت بأن أغلق صدقي العنابر ثلاثة أشهر كاملة ، وفصل مئات من العمال ، ثم نقل العنابر كلها إلى صحراء أبي زعبل .

ولم تسكن المظاهرات تنقطع في المدن ، والصدام بين الطلبة والبوليس والجيش دائم ومستمر ، والضحايا تسقط كل يوم ، ويعمل المتظاهرون شهداءهم في مواكب شمبية رائعة ، ليوارونهم التراب ، ثم يواصلون الكفاح والصدام .

وفي الأرياف كانت المعارك الدموية لا تنقطع أيضاً ، ووحشية بوليس صدقي أصبحت مضرب الأمثال في التفنن بالتنكيل بالشعب .. ففي البداري ارتكب صدقي من الوحشية ما لم تشاهد مصر مثلها حتى في أشد جنون الاستعمار وحشية . ووصل الأمر بهتك أعراض الرجال .. لا شيء إلا لأنهم يعارضون صدقي .. ووصل الحق بالشعب حداً لم يعد يطاق ، فأقدم

اثنين من المواطنين على قتل مأسور المركز ، وهو السفاح الذي كان ينفذ
أوامر صدقى بلدة ونهم ، وكأنها أوامره الخاصة . وقد أثبتت محكمة النقض
والإبرام هذه الجرائم ، ولكن أحداً من المجرمين لم يقدم للمحاكمة . .
فتشجع رجال الإدارة وزادوا من وحشيتهم ، وارتكبوا في بلدة الحصانة
أبشع مما ارتكبوا في بلدة البداري ، فأطلق البوليس النار على الفلاحين ،
وقتل وجرح العديد منهم . . وأثبتت المحكمة أيضاً جرم الحكومة ومسئوليتها ،
ولكن أحداً لم يقدم إلى المحكمة . .

إن معارك الشعب الثورية في هذه المرحلة تعتبر إمتداداً لمعارك سنة
١٩١٩ ، وكان اتساع نطاقها وتخطيها حدود المدن إلى أعماق الريف دليل
على أنها ليست مجرد هبة ثورية ، بل هي عمل ثوري ضخم .

فبعد ما تهادن الوفد سنة ١٩٢٤ ، وبدأ الاستعمار يضرب ضرباته
التلاحقة ، ويعتدى إعتداءاته المتكررة على الدستور . لم تكن هناك ظروف
مواتية لكي يستطيع الشعب أن يرد على هذه الاعتداءات ويسترد مكانه .
ولكن بمجرد أن بدأت بوادر الأزمة الاقتصادية تظهر ، بدأ الصدام يظهر
أيضاً . . وما أن احتدت وتفاقت حتى برزت عناصر الصدام وتهيأت كل
ظروف المعركة وتحركت قيادة الوفد الوطنية دفاعاً عن مصالحها المباشرة ،
بل إن جزء من كبار الملاك انحاز للمعركة تحت تأثير الأزمة الاقتصادية
والخوف من الإفلاس . ولعل هذا يفسر ذلك الحلف الذي قام بين
الوفد وبين الأحرار الدستوريين .

لم تسكن معارك ١٩٣٠ - ١٩٣٥ إذن مجرد هبات ثورية غير واضحة ،
بل كانت معارك ثورية حددتها الأزمة الاقتصادية لكي يسترد الشعب
ما فقده في مرحلة التهادن ، ولكي يستطيع أن يحمي نفسه من أثر
الأزمة الطاحنة .

وقد لعب صدق بكافة الأسلحة لكي يحطم في المعسكر المعادي له ،

واستغل بنك التسليف الزراعى لهذا الهدف ، فشكل من يهادنه من الشخصيات الزراعية يعد له يد السلف لكي ينقذ نفسه من الخراب

أثر الأزمة على الحركة العمالية :

ظلت الحركة العمالية متعثرة من سنة ١٩٢٤ ، حين ضربها سمد زغلول وزيور ، وحل إتحاد النقابات ، ولكن مع تعثرها فانها لم تتوقف عن التحرك ، ولم يكن من الممكن أن تتوقف ، فما دام هناك رأس مال يستغل عمالا ، فلا بد أن تكون هناك مشاكل بين الطرفين . ولكن مصدر تعثرها هذا أنه لم تمد لها قيادة مستقلة تعبر عن مصالحها المرتبطة بمصالح الشعب الواسعة . وقد عمل الاستعمار والرجعية كل ما فى وسعهما لعدم تمكين الطبقة العاملة من تكوين قيادتها المستقلة ، حتى تظل وباستمرار فى مرحلة التبعية .

ولما تفاقمت الأزمة الاقتصادية ، وأصبحت ألوف العمال مهددة بالمعطلة والتشرد والجوع ، وليست هناك أية قوانين تحميهم ، بدأت من جديد تبرز الاتجاهات نحو تكوين النقابات والاتحادات .

وخشيت الرجعية والاستعمار من هذه الأفكار ، إذا ما تطورت ، وفى استقلال عن إرادتهم ، وتصل إلى ما وصلت إليه سنة ١٩٢٤ . واستفاد الاستعمار والرجعية من خبرتهم ، ونزلوا إلى ميدان العمل . وسريعا ، حتى لا يفلت الزمام من أيديهم ، وبدأ كل جزء من أجزاء الرجعية ينشط فى الارتباط بحركة الطبقة العاملة ، لكي يسيطر على جزء منها . حتى الأحرار الدستوريين ، لم يتأخروا عن خوض هذا الميدان ، فحاول داود راتب سنة ١٩٣٠ أن يشكل اتحاد للعمال . ولكن أخطر هذه الاتجاهات الخربة والمعطلة فى الحركة النقابية تلك التي قام بها عباس حليم ، ذلك

الرجل الذي ثبت رسمياً في قضية الأسلحة الفاسدة أنه كان يعد السراي بأخبار المال أولاً بأول .

ولقد أحاط الاستعمار والسراي عباس حليم بهالة خرافية من البطولة والجرأة . لكي يسحر بها العمال ، وكانت عملية حذف اسمه من عداد أمراء البيت المالك ، الوسيلة التي يستطيع أن يكسب بها عطف العمال ، ويستميل شعورهم .

وحاول الوفد أن يحطم هذا النفوذ ، ويضع هو الآخر الحركة العمالية تحت جناحه ، فأسس سنة ١٩٣٥ اتحاداً برئاسة حمدي سيف النصر باشا ، ليناهض اتحاد عباس حليم المؤسس سنة ١٩٣٤ .

ووصلت الرجعية إلى أهدافها ، فقد تمزقت الحركة النفاية ، وأصبحت كالابن الحائر بين زوجات أيه التعدادات . . وكان لهذا الضعف أثره الإيجابي على كافة الأحداث السياسية في تاريخ مصر الحديثة ، وخاصة بعد تهادن القيادة الوطنية وانتقالها إلى عداد الاحتياطي .

ظهور الحركات الفاشية :

يقوم جدل واسع بين عديد من الكتاب حول إمكانية تولي الفاشية السلطة في البلاد التابعة من عدمه . . ولنا الآن بصدد إعطاء جواباً لهذا الموضوع ، إنما الذي نحن بصددده هو أنه سواء كان من الممكن أو من غير الممكن وصولها إلى السلطة ، فإن ظهور الأفكار الفاشية شيء ، والقدرة على الوصول إلى السلطة وتنفيذ هذه الأفكار شيء آخر . . إن ظهور الأفكار الفاشية لا علاقة له مطلقاً بموضوع القدرة على توليها السلطة ، إنها تظهر ما دامت الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية مهيأة لظهورها .

ومسيطر الناس فريسة للانخداع وراء كل الشعارات السياسية والدينية

والأخلاقية ، ما لم يتبينوا المصالح الحقيقية الخافية ورأسها . . . ولن يستطيع الناس اكتشاف هذه المصالح الخافية وراء الشعارات التضليلية إلا عن طريق قيادتهم الواعية المخلصة . . . ولما كان الوفد قد تهادن مع الممسكر الرجمي ، فقد وقع الشعب في يأس من قيادته . . . ولكن أين القيادة الجديدة التي يسير وراءها ؟ إنها لا توجد ، وهنا يتعبد الاستعمار وحلفائه هذه الجماهير اليائسة من القيادة القديمة المتطلعة إلى قيادة جديدة غير موجودة . وبالألفاظ ضخمة جوفاء عن أمجاد الوطن وتاريخنا الخالد ، وبدروشة دينية خبيثة ، وبتحويل الأنظار عن العدو الحقيقي إلى عدو وهمي لا وجود له إلا في مخيلة هؤلاء المضللين . . . بكل هذه الوسائل يلجأ الفاشيون لتصيد بعض صغار المثقفين والتجار والزراعيين . ووضعهم تحت جناحهم . . . لا لعبروا عن مصالحهم ، بل لإهدار هذه المصالح وتضليلهم .

وقد بدأت الأفكار الفاشية تظهر خلال الأزمة الاقتصادية ، ثم ظلت تستشري كما أممن الوفد في التهادن ، وكما تلفتت الجماهير حولها ، ولم تجد القيادة التي تتولى الزمام ، ولهذا فإن المنظمات الفاشية المختلفة التي ظهرت في مصر لم تكن منظمات وطنية خاطئة لا تعرف الطريق ، أو متمسبة دينياً . بل هي منظمات معادية للشعب تشكلت خصيصاً لتصيده وتضله وتبعده عن أهدافه وتخنقه لسيطرة الاستعمار وحلفائه .

الجائز المروية وأثرها على الأوضاع السياسية :

لم تستطع الحرب العالمية الأولى أن تحل التناقض القائم بين الجماعات المالية المختلفة ، وانتهت بمجرد تعديل في ميزان القوى ، ولهذا فإن الظروف كانت مهية لوقوع تصادم آخر بين هذه الجماعات المالية وبعضها في الدول الاستعمارية ، خاصة وأن ألمانيا كانت قد لجأت إلى أسلوب في التغلب على الأزمة مفاير لأسلوب الدول الاستعمارية الغربية . فبينما كانت

أمريكا وإنجلترا وفرنسا وغيرها من الدول الرأسمالية الكبرى تحرق المحاصيل وتقتل الماشية بالرصاص، وتمطل المصانع، وتشرّد العمال في الطرقات يتضورون جوعاً، لكي يحافظوا على مستوى الأسعار . بينما الدول الغريبة في هذا الاتجاه ، لجأت ألمانيا إلى أسلوب مغاير ينبئ عن الاتجاه الذي تسير فيه . فقد حسبت جيداً القدرة الشرائية للسوق المحلية والعالمية بالنسبة لها ، وحسبت الطاقة الانتاجية ، في كل البلاد الألمانية ، ووجهت الاقتصاد لكي ينتج فقط السلع الاستهلاكية بقدر ما في حوزة الناس من نقود ، أما باقي الطاقة فتحول لانتاج السلاح بشق أنواعه .

ولا شك أن ألمانيا لم تنتهج هذه الخطة لكي تنتج السلاح لتستعمله في حفلات العرض الفاخرة التي يخطب فيها هتلر ، بل استعداداً للدخول في حرب عالمية شاملة تستطيع عن طريقها أن تنفذ ما لم تستطع تنفيذه في الحرب الأولى ، وتعيد تقسيم العالم لمصلحتها ، وتحديد لها مكاناً تحت الشمس ، ولم تكن الدول الاستعمارية القديمة بغاضبة من هتلر في أول الأمر ، فقد كانت تريده مخلياً لتحطيم الاتحاد السوفيتي ، عدوها اللدود ، وقد خُطب لويد جورج في مجلس العموم سنة ١٩٣٣ قائلاً : « أناشد الحكومة البريطانية أن لا تنزع العراقيل في وجه هتلر ، فإنه السد المنيع ضد البلشفية في أوروبا (١) » .

ولقد بدأت بوادر الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٣٥ ، عندما احتل موسوليني الحبشة وهادنته بريطانيا ودول الاستعمار الغربي أملاً في إكسابه إلى جانبها وعزله عن هتلر . وعقدت بريطانيا معه « اتفاق الجنتلمان » ، لكي يحافظ كل منهما على مصالح الآخر في حوض البحر الأبيض المتوسط . وكانت ثمانية هذه المظاهر حرب التدخل في سنة ١٩٣٦ ضد الجمهورية

(١) راجع بلم دات في كتاب الفاشية والثورة الاجتماعية .

الاسبانية ، حيث أرسل هتلر وموسوليني قوات عسكرية ضخمة لمساعدة الانقلاب الفاشي الذي قام به الاستعمار والرجعية الاسبانية ضد الجمهورية الاسبانية الحائزة على ثقة وعطف الجماهير الشعبية الاسبانية . ووقفت الدول الاستعمارية الغربية من هذا التدخل موقفا محايداً وابتكرت شعار «عدم التدخل» الذي يعنى حرية التدخل الألماني الإيطالي في سحق الجمهورية الاسبانية الديمقراطية ..

كانت كل الدلائل إذن توحى بأن هناك حرباً سوف تشتعل ، وأن بريطانيا تعد العدة لها وتنظم صفوفها .

توقيع الماهدة :

كانت الروح الشعبية ثائرة في عنفوان ثورتها ، والاستعمار مأزوم يريد أن يرتب نفسه استعدادا للمعركة الكبرى التي سيخوضها . فالظروف كلها هيأة لكي يضرب الشعب الاستعمار ضربة جديدة قوية ، ولكن وبسبب المشكلة الكبرى ، وهى عدم وجود القيادة الشعبية الحقيقية ، ظلت كل التحركات الثورية تحت رحمة القيادة الوفدية التي كانت قد عقدت حلفاً جديداً مع الرجعية الممثلة في حزب الأحرار الدستوريين . وكان الاستعمار قد اختبر القيادة الوفدية طوال المرحلة من سنة ١٩٢٤ وهدد ثورتها . لهذا فان معارك سنة ١٩٣٥ لم تسفر عن انتصار شعبي جديد ، ولا يمكن أن يعتبر إرجاع دستور سنة ١٩٣٣ وإجراء انتخابات يفوز فيها الوفد كالعادة بالأغلبية انتصاراً شعبياً . فالمبرة ليست ، بالأشكال ، بل بالنتائج المادية التي تسفر عنها الممارك . ولم تكن ممارك الشعب تهدف الدستور في ذاته كشيء إلهي مجرد ، بل كوسيلة تمكنها من التطور وتنفيذ أكبر قسط ممكن من مصالحها .. لقد زال نظام صدق الفاسد ، وعادت الحياة الدستورية ، وتولت وزارة الأغلبية الحكم . فما هي النتائج

المادية؟؟ تجمعت كل الأحزاب واتجهت إلى لندن ، وعقدت مع الاستعمار البريطاني المهادنة التي طالما سمت بريطانيا لعقدها بعد تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، وبذلك حصلت على الحق الشرعى فى احتلال البلاد واستخدام كل مواردها لأغراضها الحربية الاستعمارية ... حقاً لقد ألغيت الامتيازات الأجنبية بعد ذلك ، وهذا مكسب لا ريب فيه ، ولكن علينا أن نعرف أن بريطانيا لم يكن يضيرها مطلقاً إلغاء الامتيازات الأجنبية فى مصر ، ولو كان فى مقدورها أن تلغىها بعد الاحتلال مباشرة لألغتها ، لى تصفى كل نفوذ أجنبى فى مصر يقف بجانب نفوذها . ولكن النفوذ الفرنسى كان مازال قوياً فى تلك الفترة ، خصوصاً بعد الاتفاق الودى سنة ١٩٠٤ الذى احتفظت فيه إنجلترا لفرنسا بحقوقها فى مصر . وقد ألغت بريطانيا الامتيازات الأجنبية فى السودان عقب فتحة الثانى مباشرة ، لى تظل الامتيازات لها وحدها . وعندما فتحت الجيوش المصرية الصومال أيام اسماعيل ، اشترطت بريطانيا ، لى تعترف لمصر بهذا الفتح ، أن لاتعطى امتيازات أجنبية إلا لبريطانيا وحدها .

ان إلغاء الامتيازات الأجنبية إن كان قد عاد على الشعب بالفائدة ، فهو لا يضير بريطانيا ، فالمعاهدة قد أعطتها الامتياز الأول على كل دول العالم فى مصر ، بل وأصبحت الميزانية مكلفة بأن تشق لها الطرق (طرق المعاهدة) التى ترى أنها ضرورية لأهدافها العسكرية .

انتهت إذن معارك سنة ١٩٣٥ الثورية بخسارة شعبية لعدم وجود القيادة ، فقد استغلت القيادة الوفدية هذه المعارضة ، وسأومت الاستعمار والرجمية ، وعقدت المعاهدة التى كبلت مصر سنيماً طويلة .

وكما حدث للوفد سنة ١٩٢٤ بعد تهادنه وتولية السلطة ثم عملت له المؤامرات لطرده من الحكم ، كذلك حدث نفس الشئ فى سنة ١٩٣٦ ، فبعد أن أبرم الوفد المعاهدة مع كافة الأحزاب الأخرى حكبت له المؤامرات ،

ثم طرد من الحكم بعد أن أنهى مهمته .

وبتوقيع الوفد لمعاهدة سنة ١٩٣٦ مع الاستعمار ، وبالإشتراك مع الأحزاب الرجعية الأخرى ، يكون قد انتقل من مرحلة التهادن إلى خيانة مصالح الشعب خيانة كاملة صريحة .. لقد ائتمنه الشعب وسار وراءه من أجل الاستقلال والديمقراطية ، فتهادن سنة ١٩٣٤ ، وتولى الحكم في ظل الاستعمار . وعلى أساس دستور لم يؤخذ فيه رأى الشعب .. ثم جاء سنة ١٩٣٦ وعقد المعاهدة مع الاستعمار وحلفائه أعداء الشعب ، وبهذا يكون قد خان ثقة الأمة وانزل عنها ، ولهذا فإن الاستعمار لم يجد أى خوف فى طرده من الوزارة ، بعد أن أدى المهمة التى جاء من أجلها .

انفصال فى الوفد :

عندما تكون الوفد المصرى سنة ١٩١٩ ، كان فى شكل جبهة عامة من كل الهيئات والطبقات التى لها مصالح متعارضة مع الاستعمار . ولم تمض فترة وجيزة على المعركة حتى كانت البورجوازية الوطنية هى الصفة الغالبة على تكوينه . وكان من طبيعة الأشياء أنه كلما عبرت الثورة شوطاً أن يفصل من الوفد هؤلاء الذين حققوا مصالحهم . وأصبح ذلك التنظيم لا يتلاءم مع أهدافهم ، فخرج رجال الصناعة وكبار ملاك الأراضى ، وأخذت بعض الشخصيات تتدرب منه وترتبط بمصالحها الجديدة التى توضحت لها خلال المعارك العملية .

ومادام الحزب هو طليعة الطبقة ، والمعبر عن مصالحها . فمن الحتم أنه كلما تغيرت مصالح أية جماعة أو كتلة فى داخل أى حزب من الأحزاب ، أن يحدث انفجاراً وتنطلق منه هذه الجماعة بحثاً عن الحزب الذى يلائم وضعها الطبقي الجديد . وفى أيام الأزمة الاقتصادية حدث انفجاراً فى داخل الوفد وخرج منه هؤلاء الذين أطلق عليهم فيما بعد حزب السبعة

ونصف ، ثم انضم إليهم بعد ذلك على الشمسي ، وبهني الدين بركات . ولم يكن من الممكن عقب حدوث الانفجار أن يحددوا الأسباب التي خرجوا من أجلها ، إلا تلك التي ذكروها من مآخذ واهية على الوفد .. ولكن بعد أن شاهدنا انفجار على الشمسي ، وبهني الدين بركات ، وعطا عفيفي ، كأعضاء في مجالس الشركات ، اتضح لنا سر هذا الانفجار ، إذ أن الوفد في ذلك الوقت كان يحرم على أعضائه الدخول كأعضاء في مجالس الشركات .

وفي سنة ١٩٣٦ عقب إعلان المهادنة ، حدث انفجار جديد ، وخرج منه هؤلاء الذين أطلق عليهم السعديين ، ويتزعمهم ماهر والنقراشي .. ونفس السبب الذي خرج من أجله الشمسي وبركات ، خرج من أجله هؤلاء المنفصلين ، ولكن بآمال أكبر ، فإن رجال الصناعة والبنوك رغم محاولتهم تكوين حزب مستقل كحزب الاتحاد والشعب ، فانهم لم يفلحوا بسبب نشأتهم التاريخية في انمزال عن الشعب ، أما هؤلاء المنشقين الجدد ، فلديهم تاريخ شعبي في الامكان استغلاله والتستر وراءه .

لقد انشق هذا الجزء لأن مجال الصناعة كان قد فتح ، والشركات تؤسس وبكثرة ، والحرب على الأبواب ، وبقائهم في الوفد بوضعه الذي هو عليه يعيق أهدافهم الجديدة . فكان لا بد أن يحدث الانفجار ويخرج منه السعديين ويؤلفون حزباً أصبح فيما بعد دعامة من دعائم الرجعية والاستبداد في مصر ، وسنداً من أسناد الاستعمار .

الفصل التاسع

١٩٣٩ - ١٩٤٩

الأثر الاقتصادي والاجتماعي للحرب العالمية الثانية

حربان عالميتان تدخلهما بريطانيا الامستعمارية ، وتجبرنا على تحمل آلامها
لمشاكلها الاستعمارية الخاصة . ولكن كما كان للحرب العالمية الأولى نتائج
على الاقتصاد المصري ، وبالتالي على التركيب الاجتماعي كله ، فان هذه
الحرب أيضا عملت تأثيراً أكبر فمالية من الحرب الأولى ، وذلك ناتج
عن التطورات العميقة التي تمت في فترة ما بين الحربين .

والجدول الآتي يبين تطور الدخل القومي في الفترة ما بين سنة ١٩٣٩
وسنة ١٩٥٠ ، والرقم القياسي لأسعار المعيشة (١) .

السنة	الدخل القومي بلايين الجنيهات	الرقم القياسي لأسعار المعيشة
١٩٣٩	١٦٨	١٠٠
١٩٤٠	١٩١	١٢٤
١٩٤١	٢٣٣	١٥٥
١٩٤٢	٢٢٦	٢٠٠
١٩٤٣	٣٩٠	٢٥٣
١٩٤٤	٤٦٤	٢٩٩
١٩٤٥	٥٠٢	٣١٧
١٩٥٠	٨٦٠	٣٢٩

(١) التطورات الاقتصادية في الشرق الأوسط بين عام ١٩٤٥ وعام ١٩٥٤
(الأمم المتحدة) ص ٢٧

ومن هذه الاحصائية يتبين أن الدخل القومى قد زاد من ١٦٨ مليون جنيه سنة ١٩٣٩ إلى ٨٦٠ مليون جنيه سنة ١٩٥٠ ، وارتفعت أسعار المعيشة من ١٠٠ سنة ١٩٣٩ إلى ٣٣٩ سنة ١٩٥٠ .

وقد زادت أيضاً المدخرات نتيجة لتراكم رؤوس الأموال من ٨ مليون جنيه سنة ١٩٣٩ ، أى أقل من ٥ ٪ من الدخل القومى إلى ٧٦ مليون جنيه سنة ١٩٤٣ ، أى ٢٣ ٪ من الدخل القومى ، ١٣٢ مليون جنيه سنة ١٩٤٤ أى ٢٩١ من الدخل القومى (١) . هذا علاوة على ٤٠٠ مليون جنيه أرصدة استرلينية على بريطانيا استداتها فى شكل خدمات عامة حصلت عليها خلال سنى الحرب .

والإحصائية التالية تبين توزيع الدخل الأهلى ونسبة الفرد الواحد فى السنة (٢) .

الزراعة	الصناعة	الخدمات	جملة	الدخل	الدخل	المدة
مليون جنيه	مليون جنيه	مليون جنيه	٪	٪	٪	
٨٠	٤٨	١٣	٨	٧٣	٤٤	١٩٣٩ — ١٩٣٧
١٤٤	٤١	٤٠	١١	١٦٧	٤٨	١٩٤٥ — ١٩٤٠
٣١٠	٤٠	٩٧	١٢	٣٧٦	٤٨	١٩٥٣ — ١٩٥٠

ويبدو من هذه الاحصائية أن الدخل للفرد زاد من ١٠٠٢ جنيه فى العام فى المدة من ١٩٣٩/٣٧ إلى ٣٧٠ جنيه فى العام فى المدة من ١٩٥٣/٥٠ ، والحقيقة كما يوضحها كتاب المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى سنة ١٩٥٥ أنه لو عدلت أسعار ١٩٥٣/٥٠ بحسب أسعار سنة ١٩٣٩ ، لأصبح دخل الفرد ٩٠٥ جنيه ، أى هبط بنسبة ٧ ٪

(١) Egypt at Mid Century by Charles issawi p 90

(٢) كتاب المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى سنة ١٩٥٥ ص ٩

ونظراً لانعدام قدرة التصدير خلال سنى الحرب نقصت المساحة المنزوعة
قطناً . والجدول التالى يبين هذا الهبوط . كما يبين قلة غلة القدان بسبب
انعدام الوارد من الأسمدة (١) .

السنة	المساحة المنزوعة بالقدان	الحصول بالقطنار	الانتاج المتوسط للقدان
١٩٤٠	١٠٠٠٠٠٠٠٠	١١٢٠٠٠٠٠	٤٠٣٤
١٩٤١	١٠٠٠٠٠٠٠٠	١٩٠٠٠٠٠٠	٤٩٩
١٩٤٢	٧٠٥٠٠٠٠	٤٣١٠٠٠٠	٥٨٨
١٩٤٣	٧١٢٠٠٠٠	٣٤٠٠٠٠٠	٤٩٠
١٩٤٤	٨٣٢٠٠٠٠	٢٨٩٠٠٠٠	٥٢٩
١٩٤٥	٩٨٢٠٠٠٠	٩٨١٠٠٠٠	٥٢٠
١٩٤٦	١٠٠٠٠٠٠٠٠	٧١١٠٠٠٠	٤٨٠
١٩٤٧	١٠٥٤٠٠٠٠	٨٠٣٠٠٠٠	٤٩٨
١٩٤٨	١٠٤٤٠٠٠٠	٣٤١٠٠٠٠	٦٠٦
١٩٤٩	١٠٤٩٠٠٠	٠٠٠٠٠٠	٧٦
١٩٥٠	١٠٥٥٩٠٠٠	٠٠٠٠٠٠	١٦
١٩٥١	١٠٤٥٣٠٠٠	٠٠٠٠٠٠	٧٧

وقد أدى ارتفاع المعيشة فى الريف إلى هجرة السكان إلى المدينة ،
ونشأ عن ذلك ما يسمى بالزيادة الزائفة فى عدد السكان . ففي الخمس محافظات :
القاهرة والاسكندرية ومنطقة القنال ودمياط والسويس زاد عدد السكان
من ٣٢٤٩٠٠٠ سنة ١٩٣٧ إلى ٣٤١٦٠٠٠ فى سنة ١٩٤٧ (٢) .

وبسبب انعدام كثير من واردات السلع من الخارج ، واشتغال معظم
المصانع فى الدول الاستعمارية بالانتاج الحربى . ولاحتياج الجيوش المقيمة

(١) الكتاب السنوى لاتحاد الصناعات المصرية سنة ١٩٥١ - ١٩٥٢ ص ٢٢

(٢) Egypt at Mid Century by Charles Issawi p 60

في مصر إلى بعض المنتجات الصناعية وبسرعة زاد الانتاج الصناعي وتطور . ولما كانت صناعة النسيج وغزل القطن تعتبر من أهم الصناعات المصرية ، فان الاحصائية التالية تبين إلى أى مدى قل استيرادنا من غزل القطن منذ الأزمة العالمية الأولى سنة ١٩٣٠ — سنة ١٩٤٩ (١)

السنة	طن	جنيه مصري
١٩٣٠	٢٣٦٦	٢٤٣٠٢٧٨
١٩٣١	١٧٢٢	١٤٣٠٧٣٧
١٩٣٢	٨٢٠	٨٩٠٣٣٦
١٩٣٣	٦٢٠	٧٣٠٩١٨
١٩٣٤	٤٨٢	٦٩٠١١٤
١٩٣٥	٧٧٥	٩٦٠٩٣٥
١٩٣٦	٧٤٨	١٠٢٠٦٤٤
١٩٣٧	٦٦٦	٩٣٠٤٤٤
١٩٣٨	٧٧٣	١١١٠٦٥٨
١٩٣٩	٧٦٥	١٢٠٠١٢٦
١٩٤٠	٤٢٦	١٢٣٠٥٠٩
١٩٤١	١٠٨١	٢٠٣٠٤٢٥
١٩٤٢	٥٠٢	٢١٠٠٢٦٥
١٩٤٣	١٤٤	٧٦٠٢٥٠
١٩٤٤	٢٩١	١٧٦٠٩٧٨
١٩٤٥	١٤٦	١٤٠٠٦٥٢
١٩٤٦	٢٠٠	١٤٤٠٥٦١
١٩٤٧	٣٥٠	٢٠٦٠٢١٣
١٩٤٨	٢٤٠	٢٣٢٠٦٠٦
١٩٤٩	١٢٣	١٢٩٠٠٣٧

(١) الكتاب السنوى لاتحاد الصناعات المصرية لعام ١٩٥٠ — ١٩٥١ ص ٣٣

لقد هبطت الواردات في سنة الحرب حتى وصلت إلى مجرد ١٢٣ طن سنة ١٩٤٩ ، وليس معنى أننا نستورد هذه الكمية أن الطاقة الانتاجية لمصانعنا غير قادرة على تغطية السوق . بل بالعكس فإن إنتاجنا من النسيج تزايد من ١٤٣٨٨,٠٠٠ متر سنة ١٩٣٢ إلى ٣١,٢٩٥,٠٠٠ متراً سنة ١٩٣٤ ، ١٠٠ مليون متر سنة ١٩٣٩ ، ثم ١٤٢ مليون سنة ١٩٤٧ ولا تستورد مصر الفزل فقط ، ولكنها تصدر أكثر مما تستورد ، ففي سنة ١٩٥٠ استوردنا غزلاً بما قيمته ١٣٢,٩٩٩ جنيهًا ، وصدرنا في ذات السنة بمبلغ ٢,٣٤٢,٣٢٩ جنيهًا (١) .

والإحصائية التالية تبين الإنتاج من السكر مع مقارنة بالكمية المستهلكة محلياً (٢) .

السنة	١٩٣٩	١٩٤٦	١٩٤٧	١٩٤٨
الإنتاج بالطن	١٦٢٠٥٧	١٧٩٨٥٧	١٩٠٧٧٩	٢٢٢٥٠٥
الاستهلاك بالطن	١٤٦٧٦٥	١٥٨٠٨٦	١٧٨٣٣٦	١٩٣٧٠٧

وهذه الإحصائية تبين أنه مع الزيادة في الاستهلاك خلال الحرب ، فإن الطاقة الانتاجية من السكر ظلت أكثر من القدرة الشرائية على استيعابه .

(١) الكتاب السنوى لاتحاد الصناعات المصرية لعام ١٩٥٤ — ١٩٥٥ ص ٢٨

(٢) الكتاب السنوى لاتحاد الصناعات المصرية لعام ١٩٥١ — ١٩٥٢ ص ٦٦

والجدول التالي يبين تطور بعض فروع الصناعة من سنة ١٩٣٨ إلى ١٩٤٩ بآلاف الأطنان المترية (١) :

١٩٤٨	١٩٤٥	١٩٣٨	الصناعة
١٢٣	٩٤	٦٧	الذهب
١٨٨٦	١٣٥٠	٢٢٦	النفط الخام
٥٠٣٣	٣٨٩٩	٢٠٣٤	غزل القطن
١٥٥٧٧	١٢٨٧٥	٦٥	المنسوجات القطنية
٩٣٤	٩—	٤٣٦	الكحول
١٥٣١	٣٨	٥٣٦	البيرة
٧٦٩	٤٣٢	٣٧٥	الأسمنت
٦٤٢	٤٣١	٢٨١	الكهرباء بجلايين الكيلووات ساعة
١٦٠٣	٦٩٥	٤٢٢	الكبريت

وكان من أثر التطور في الصناعة أن ازداد تركيز الصناعة التي تشغل من ٥٠٠ عامل فأكثر .

والاحصائية التالية تبين عدد المنشآت والمشتغلين بها في الصناعات التحويلية في الفترة ما بين سنة ١٩٣٧ — ١٩٤٧ ، والعدد بالآلاف (٢) .

-
- (١) التطورات الاقتصادية في الشرق الأوسط بين عام ١٩٤٥ وعام ١٩٥٤
(الأمم المتحدة) جدول ١٤ ص ٣٦
(٢) المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي ص ٧

السنة	جملة المشتغلين	مصانع بها ١٠٠ مشتغلين فأكثر		مصانع بها ٥٠٠ عامل فأكثر	
		عدد المنشآت	عدد المشتغلين	عدد المنشآت	عدد المشتغلين
١٩٣٧	٢٩٩,٧	٢,٤	١٦١,١	غير معلوم	غير معلوم
١٩٤٤	٣٧٦,٥	٣,٢	٢٣٢,٢	٣٧	٨٧,٧
١٩٤٧	٤٣٥,٣	٣,٤	٢٦٣,٩	٥٣	١٢٩,٩

من هذه الإحصائية يتضح أن مجموع العمال الذين يشتغلون في الصناعة التحويلية قد ازداد من ٢٩٩,٠٠٠ عامل سنة ١٩٣٧ إلى ٤٥٥,٣٠٠ سنة ١٩٤٧ ، وأن ٥٣ مصنعاً في سنة ١٩٤٧ تشغل ١٢٩,٩ ألف عاملاً بينما ٣,٤ تشغل ٢٦٣,٩٠٠ عاملاً ، وهذا يدل على مدى التركيز الشديد الذي وصلت إليه الصناعة سنة ١٩٤٧ .

ويعتبر التشغيل في المنشآت الصناعية دليلاً على النمو ، وقد ارتفع عدد المشتغلين فعلاً ، أي الغير متبطلين من ٤٥٨,٠٠٠ عامل في سنة ١٩٤٤ إلى ٧٥٦,٠٠٠ عامل سنة ١٩٤٧ (١) .

وفي الوقت الذي هبط فيه صافي الانتاج الزراعى من ٥٤,١٠٠,٠٠٠ جنيه سنة ١٩٣٩ إلى ٤٣,٦٠٠,٠٠٠ جنيه سنة ١٩٤٥ ، ارتفع فيه صافي الانتاج الصناعى من ١٣ مليون سنة ١٩٣٩ إلى ١٨ مليون .

أوضاع جديدة في المجتمع

إن هذه الإحصائيات تثبت أن الجناح الذى تكون في مطلع القرن

- (١) التطورات الاقتصادية في الشرق الأوسط بين عام ١٩٤٥ وعام ١٩٥٤ (الأمم المتحدة) ص ٣٥
 (٢) التطورات الاقتصادية في الشرق الأوسط بين عام ١٩٤٥ وعام ١٩٥٤ (الأمم المتحدة) ص ٢٦

العشرين وتطور في ثورة ١٩١٩ مستطرد في نموه ، وأن الظروف الدوائية
مكنه من هذا التطور ، وأن الحموة بينه وبين كبار ملاك الأراضي آخذة
في الاتساع . بل أنه يجذب إلى صفوفه العديد من كبار الملاك ويدخلهم في
مضمار الصناعة .

ولما كانت بريطانيا قد تلقت ضربات ساحقة في هذه الحرب ، وخاصة
في أولها ، وأظهرت ألمانيا تفوقاً أطاش العقول ، فإن كبار الماليين في مصر
قد خشوا على مستقبلهم لو ظلوا في ارتباط بهذه الرأسمالية المنهارة ، فهدوا
رقابهم نحو المعسكر الفاشي الذي ظنوا فيه النصر ، وهذا يفسر المظاهرات
المفتعلة التي دبرتها حكومة حسين بسري « إلى الأمام يارومل .. إلى الأمام
يارومل » !

فلمن تلجأ بريطانيا لكي يتولى الحكم في هذا الوقت الذي كانت
تضرب فيه في كل الميادين ؟ .. ليس أمامها إلا الوفد ممثل البورجوازية
الوطنية ، والذي خبرته طوال السنين الماضية فوجدته عدواً « شريفاً » ،
ومهما ذهب في عدائه ، فإن الارتباط ببريطانيا بأية صورة كان هو الأساس
الفكري لكفاحه .

وعاد الوفد إلى الحكم مرة أخرى ... ودخلت الحرب في أشد سنواتها
مرارة ، والمصانع تعمل ليلاً ونهاراً ، والهجرة من الريف إلى المدينة آخذة
في الازدياد ، وتحول الفلاحين إلى عمال أجراء في المصانع .. وجرت
الأحداث السياسية العالمية أشد الناس تحلفاً إلى ميدان السياسة . وازدادت
المشاكل الاقتصادية بين العمل ورأس المال ، وازداد شعور العمال بقوتهم
نتيجة لزيادة جيشهم ، سواء من الوافدين من الريف ، أو بدخول المرأة
ميدان العمل الصناعي والتركيز الكتلي في المصانع الكبيرة .

وتحurكت إضرابات عديدة خاصة في قطاع صناعة النسيج ، وكان
أصحاب المصانع في الغالب مضطرين إلى الموافقة على الكثير من مطالب

العمال ، سواء في الأجور أو الأجازات بسبب العقود البرمة بينهم وبين
التجار والجيش البريطانى ، وكان أى تأخير يترتب عنه خسارة جسيمة في
أرباحهم .. وكذا نمت الأفكار الاشتراكية العلمية في صفوفهم .
ولم يكن في طوق الوزارة الوفدية أن تتجاهل هذه القوة المالية
الضخمة ، وخشيت أن يفلت الزمام ويتحرك العمال في استقلال عنها ،
فسارعت واعترفت بقانون النقابات ، وقانون عقد العمل الفردى ..

أصريط :

وبينا الحرب على أشدها ، وقد اتضح أن هزيمة دول المحور أصبحت
مؤكدّة ، إلا أن المسألة تحتاج إلى الزمن فحسب . جزء منه ينفق في
مناورات بين أمريكا وحلفائها ، وجزء آخر ينفق في مؤامرات من المعسكر
الاستعماري ضد الاتحاد السوفييتى وجميع شعوب العالم .
وفي ذات يوم كانت بارجة ترفع العلم الأمريكى راسية في البحيرات المرة
وبداخلها رجل مريض بشلل الأطفال جالس على كرسيه ذى العجلات يستدعى
الملك السابق فاروق فيهرول إليه ويتناولان حديثاً لم يفصحا عنه في ذلك
الوقت ، ولكن قيل أنه كان يصلح ما أفسده الدهر بين فاروق وتشريش .
على كل حال فمنذ تلك المقابلة سيشهد التاريخ وجه جديد من أوجه
الصراع الاستعماري في مصر ، وبداية تحول اتجاهات كانت فيما مضى قبلتها
لندن ، ثم اتجهت إلى برلين وروما عندما قيل لهم أن النصر في ركاب هذا
المحور ، ولكن عندما تأكدت هزيمة اتجهت قبلتهم عبر البحار السبع ..
إلى نيويورك .

الاستعداد لحماكل السلم :

أنهت الوزارة الوفدية المأمورية ، ولم يعد هناك ذرة من الأمل في

انتصار المحور ، بل أصبح التسليم بلا قيد أو شرط متوقع في أية لحظة ..
وقد دخل عامل جديد في المعركة ، وهو الاستثمار الأمريكي الذي يريد أن
يرث الأرض وما عليها .. ولما كان رجال الصناعة يرددون دائماً حاجتهم
إلى رؤوس أموال أجنبية ، وفي سنة ١٩٤٩ نشر الكتاب السنوي لاتحاد
الصناعات المصرية مقتطفات من تقرير البنك الأهلي في تلك السنة تحت
عنوان رؤوس الأموال الأجنبية نصه كالآتي : « وإذا كان هناك من سبيل
لمساهمة رؤوس الأموال الأجنبية في تطور البلاد الاقتصادي .. فالواجب
أن نرحب بذلك عن طيب خاطر . لا بل يجب أن نعمل على اجتذابها
ما أمكن . وذلك بالسعي تدريجياً وفي حذر لتذليل مختلف العوائق التي
أبمدتها حتى الآن . فان هناك بلاد ليست أقل منا حرصاً على استقلالها قد
فتحت أبوابها أخيراً لاستثمار رؤوس الأموال الأجنبية ابتغاء علاج بعض
مشاكلها الأهلية . والمسألة جديرة بالاهتمام دون نزاع ، إذ من المشكوك
فيه إمكان الاعتماد على الادخار الأهلي . وهو ضئيل القدر لتمويل برنامج
ضخم لانعاش الانتاج الزراعي والصناعي » .

ولما كانت بريطانيا مفلسة قبل الحرب ، وأشد إفلاماً بعدها ، وغارقة
في الديون لأمريكا ، بل ولمصر نفسها التي مددت ديونها في خلال الحرب
عن طريق قرض الدين الذي أصدرته وزارة الوفد ثم أدانتها بنيف
وأربعمئة مليون من الجنيهات .. لذلك فان أمريكا هي الخزنة السحرية
الليثة بكل أنواع العملة التي جمعتها خلال الحرب من الدول المتحاربة ، وما
عليهم إلا أن يمدوا أياديهم وينهلوا من هذا الكنز الذي لا ينضب .. لقد
كان الدئب الأمريكي يلبس ثوب الحمل

وأقيلت وزارة الوفد ، وشكلت السراى وزارة من السعديين
والدستوريين استعداداً لمشاكل ما بعد الحرب ..

انتهاء الحرب :

في يونيو سنة ١٩٤٥ دخلت الجيوش السوفيتية برلين .. لم تدخلها كجيوش مظفرة ، بل كجيوش محررة أنقذت ألمانيا ، واطبق الشعار الذي أعلنه الاتحاد السوفيتي : « لقد علمنا التاريخ أن أمثال هتلر يجيئون وينهبون ، ولكن الشعب الألماني لا يزول .. إن هدفنا من هذه الحرب هو تحرير الشعب الألماني من شرور النازية » . وعندما تأكد النازيون بحقيقة الخزيمة ، وأن الجيوش السوفيتية التي تدق أبواب برلين سوف تحطمها بعد ساعات وتوجه كالسهم إلى تحرير باقي الأراضي الألمانية ، صارعوا واتصلوا بالحلفاء ، وفتحوا لهم الأبواب الغربية لتسارع جيوشهم وتحتل أكبر مساحة يمكن احتلالها لتحفظ بها تحت السيطرة الرأسمالية . فهي تحت حكم الاستعمار ستكون على كل حال في وضع رأسمالي ، وهذا أهون الضررين .

وبعد بضعة أيام من تسليم ألمانيا تحركت الجيوش السوفيتية في الشرق الأقصى وراء الجيوش اليابانية التي دوخت حلفاء الغرب وأذاقهم الصاب والمعلم .. وما أن شاهدت الامبريالية اليابانية تحرك القوات السوفيتية ، حتى صارعت هي الأخرى وسلمت لأمريكا وفتحت أبواب طوكيو لاحتلالها الجيوش الاستعمارية الأمريكية .

وإذا كانت الحرب العالمية الأولى قد انتهت بانفصال روسيا من سلسلة رأس المال العالمي ، وتأسيس الاتحاد السوفيتي ، فإن الحرب العالمية الثانية انتهت وقد انسلخت من السلسلة الاستعمارية حلقات جديدة هي بولندا والمجر وتشيكوسلوفاكيا وألبانيا وبلغاريا ويوغوسلافيا وكوريا الشمالية ... وكان هناك ستمائة مليون من الشعب الصيني يزحفون وبسرعة لسحق كل قوة استعمارية على أرض الصين ، حتى تمكنوا سنة ١٩٤٩ من أن

يلقوا في البحر بآخر جندي استعماري ، ثم يفر عميلهم شان كاي شك ويعسكر بقول جيشه في جزيرة فورموزا .

انتهت الحرب إذن وميزان القوى العالمي قد تغير لحساب الشعوب ، وازدادت جبهتها قوة ومتانة .. أما المعسكر الاستعماري فقد أصابه الوهن والضعف ، وازدادت التناقضات في داخله حدة وضراوة ، وكانت أمريكا وهي قلعة رأس المال العالمي أشد الدول الاستعمارية ضراوة لابتلاع كل المستعمرات التي تحت سيطرة بريطانيا وفرنسا .

ازداد إذن المعسكر الاستعماري في مجموعته ضعفاً ، وازدادت جبهة الشعوب قوة ، وتأسس الاتحاد العالمي للعمال ليضم كل عمال العالم في صعيد واحد لمناقشة كافة مشاكلهم وتكتيل قواهم ضد العدو المشترك ، وهو الاستعمار العالمي ... كما تأسس الاتحاد النسائي الديمقراطي .. وتأسست هيئة الأمم المتحدة

الاستعمال الحركي الوطني :

بإعلان الهدنة تجتمعت كل عوامل الانفجار ... فالهوة الاجتماعية بين كبار ملاك الأراضي ، وبين رجال الصناعة زادت اتساعاً بنمو القطاع الصناعي ، وأصبحت تبعاً لهذا طريقة حل المشاكل تختلف فيما بينهما .. إن رجال الصناعة يريدون حماية إنتاجهم من المنافسة الأجنبية والتطور به والمحافظة على نسبة أرباحهم في خلال الحرب .

ثم هناك أمريكا ، ذلك العامل الجديد الذي دخل المعركة ، فهناك جناح جديد من رجال الصناعة يختلف عن ذلك الجناح الكلاسيكي القديم المرتبط والمتداخل مع الاستعمار البريطاني .. إن ذلك الجناح الجديد يعمل على الارتباط بالاستعمار الأمريكي لكي يستطيع بالمشاركة معه أن يؤسس المشروعات الضخمة ..

وكلا الجناحين سواء البريطاني أو الأمريكي يريد أن يتطور ويزيد من أرباحه . وكانت الخطة الرئيسية لسلا المعسكرين هي محاولة الوصول إلى مكاسب من الاستعمار بالتفاهم والتعاون معه في المشروعات المزمع إقامتها . وكان القطن كما أوضحت الإحصائيات السابقة قد انكمشت زراعته وانخفضت أسعاره ، كما انكمشت أمامه السوق التقليدية في المعسكر الاستعماري ، وخاصة بسبب المنافسة الأمريكية .. وإذا كان كساد القطن الذي يمثل حوالى ٨٥ ٪ من صادراتنا يسبب كوارث للاقتصاد المصرى عامة ، فإنه يصيب صغار المزارعين خاصة بأشد النكبات وأبشعها ..

وبصفة عامة رئيسية ظلت الجماهير الشعبية بدون قيادة حقيقية تمر عن مصالحها الخاصة ، هذه القيادة التى تفتقر إليها منذ أن تهادن الوفد سنة ١٩٢٤ ، وأكد انفصاله عن الحركة الثورية فى سنة ١٩٣٦ .. وقد ظل الاستعمار وحلفائه يعملون بكل الطرق لمنع تكوين هذه القيادة . لقد زادت ظروف الحرب جيوش الطبقة العاملة ، وخاضت معارك اقتصادية ضد أصحاب رؤوس الأموال ، ولكنها لم تكن تنضوى تحت قيادة سياسية مستقلة تتمكن عن طريقها أن تقود الكفاح الوطنى . وبسبب فقدان هذه القيادة كانت المعركة تتنازعها عديد من الاتجاهات تخدم عديد من المصالح . واستطاعت الحركات الفاشية أن تستغل عدم الثقة فى الوفد . ثم عدم وجود قيادة أخرى تقود الكفاح العملى ضد الاستعمار وتجذب عديد من طبقة صغار المثقفين والتجار والحرفيين الحائرة المترددة ...

ولقد تميزت المعارك التى نشبت بعد الحرب بتركزها كلها فى المدن الكبرى ، وخاصة القاهرة والاسكندرية ، وانعزال كتل الفلاحين عنها .. ولما كانت المسألة الوطنية فى مجملها هى مشكلة الفلاحين ، فإن انعزالهم عن المعركة كان دائماً نذيراً بأن هذه المعارك لن توصل لأهداف ثورية كاملة ، ولن تحسم الحسم الكامل . ولم يكن فى إمكان أية قيادة من القيادات الموجودة

على أرض المعركة أن تقوم بدور تنظيم الفلاحين والدخول بهم في المعركة ،
طبقة واحدة هي التي في إمكانها حمل هذا الواجب ، وهي الطبقة العاملة ،
ولما كانت هي نفسها غير منتظمة وراء قيادة مستقلة ، ولم يكن هناك أي
إتجاه حقيقي لتنظيمها ، فمن الطبيعي جداً أنها لن تتمكن من تنظيم
الكتل الفلاحية .

وكان الوفد هو أكثر الهيئات الشعبية تنظيماً ، ولديه جرائده المعبرة
عن أهدافه . وكان هو الآخر قد حدثت في داخله متناقضات جديدة نتيجة
للتطورات الداخلية والعالمية ، وأصبح في داخله جناحين واضحين . جناح
متطلع إلى أعلا ومتهاون مع الاستعمار وخلفائه ، وجناح من الشباب الثائر
الذي يصل على حل المشاكل الوطنية بالأساليب الثورية . وكان لهذا الجناح
قوة ضاغطة لها أثرها في الممارك .

ولأول مرة منذ سنة ١٩٢٤ بدأت تظهر بشكل واضح تيارات اشتراكية
في قلب المعركة ، وكانت مركزة أساساً في صفوف الطلبة ، وكان واضحاً
أن تأثيرها الثوري محصور في هذا المجال ، ولم تتمكن عناصرها من جذب
كتل الطبقة العاملة للاشتراك في المعركة بشكل إيجابي لكي تصبح قادة
الكفاح الوطني . . ولأنهم لم يلعبوا هذا الدور فقد ظلت المعركة رغم
إشتغالها الضخم واقعة تحت رحمة الرأسمالية .

ومع انه قد سافر إلى باريس مندوبين باسم العمال المصريين وحضروا
المؤتمر العالمي لنقابات العمال الذي اتخذ قرارات لصالح مصر مندداً بالاستعمار
البريطاني . . إلا أن سفر هؤلاء المندوبين كان في عزلة عن كتل الطبقة
العاملة . . . لقد أرسل الاتحاد العالمي لنقابات العمال يطلب إيفاد مندوبين
عن العمال المصريين ليحضروا المؤتمر التأسيسي له . فتشكل على عجل ، وانقادا
للمظاهر مؤتمر نقابات عمال القطر المصري واللجنة التحضيرية لعمال القطر
المصري . وتكونت الهيئتان بعيداً عن العمال أنفسهم ، وبدون أي جذور

عميقة أو سطحية في صفوفها ، ولذا فإن الوفدين الذين أرسلوا إلى باريس كانوا في عزلة عن الطبقة العاملة ، ولم يكن لهؤلاء المندوبين تأثير قيادي على العمال إلا في محيط ضيق محدود لا يتعدى المحلات العامة . وهذا الجزء لا يعتبر طبقة عاملة بالمعنى المفهوم ، بل مستخدمين أكثر من أى شيء آخر .

الطمارك الرامية :

لم تكن خطة رجال الصناعة أن تحمل مشاكلها مع الاستثمار بشأن الأسواق وحماية الصناعة بالعنف ، بل بالهدوء والتفاهم ، خصوصاً وأن الأمور آنذاك كانت معقدة تماماً عقب الحرب ، فنفوذ كبار الملاك مازال واسع على السلطة . وكذا النفوذ البريطاني ، بل وله مدرسة واتصالات تاريخية عميقة . . . وهناك النفوذ الأمريكي الذي يريد زحزحة النفوذ البريطاني ليحل محله . .

كانت الأمور معقدة أمام الوزارة ، فلم تستطع أن تأخذ أى موقف واضح حيال هذه المشاكل . بينما نفوس الوطنيين ثائرة ومتحفزة ، وكانت الحريات السياسية النسبية الموجودة بعد إلغاء الأحكام العرفية فرصة مواتية ، يتنفس فيها الشعب . . ولم تكن هناك قيادة حقيقية تتجه للطبقة العاملة وتنظمها للمعركة ، لذلك فإن الحشد بصفة أساسية كان يتجه نحو حشود الطلبة ، ولم يكن اشتراك العمال إلا بشكل تلقائي ومن داخل أحياء سكنهم ، لا من المصانع وهي مراكز تجمعهم .

تحركت جموع الطلبة في مظاهرات واسعة . وعند كوبرى عباس ، وفي ٩ فبراير سنة ١٩٤٦ حاصرتها جنود القراشى ، وأعملت في المظاهرات بالرصاص والعصى ، وقتلت العديد من الطلبة ، وغرق منهم من غرق . . وكانت هذه المذبحة إعلاناً باشتعال المعركة . . فتحركت المظاهرات في المدن الرئيسية ، وقوبلت من القراشى بنفس القسوة والوحشية .

استقالت وزارة النقراشي في ١٥ فبراير سنة ١٩٤٦ بعد المذابح المروعة وتولى صدقي الحكم . ولا شك أن المرء يحتاج إلى الكثير من القباء ليتصور أن تسليم زمام الحكم لصدقي كان يهدف ضرب الحركة الوطنية فحسب . . . فالنقراشي لم يكن أقل منه كفاءة في مثل هذه الأمور . . . وكما أن محمد محمود باشا (اليد الحديدية) لم يكن أقل كفاءة في محاربة الحركة الوطنية عند ما تخطته السراي وعينت صدقي في سنة ١٩٣٠ ، سنة الأزمة العالمية ..

إن الأمور في سنة ١٩٣٠ كانت تحتاج إلى حزم صدقي ، وكانت الصناعة هي أكثر المسائل تعرضاً للأزمة ، لذلك فقد أتوا بالرجل الذي يستطيع أن يعبر عن مصالح رجال الصناعة التعبير العملي . . . وكذلك الأمر سنة ١٩٤٦ كانت الأمور المعقدة تحتاج لحزم ، فأتوا بصدقي رئيس اتحاد الصناعات المصرية ليحل هذه المشاكل بما يتفق ووجهات نظر الاتحاد . خاصة وأن مشكلة الأرصدة الأسترلينية كانت بدأت تطرح على بساط البحث ، وأن أي خطأ في بحثها قد يعود على الصناعة المصرية بالكوارث ، فقد كانت بريطانيا تقترح تسديد الأرصدة في شكل سلع ما دامت هي قد أخذتها في شكل سلع وخدمات عامة ، وفي هذا تهديد مباشر على الصناعة المصرية . . . علاوة على عدم القدرة على استغلال هذه الأرصدة من قبل رجال الصناعة الذين يريدون استعمالها بحرية في استيراد ما تحتاجه الصناعة ، خاصة وأنهم مقبلون على مرحلة تجديد الآلات التي أنهكتها الحرب .

لهذا الغرض جاء صدقي . . . أما ضرب الحركة الوطنية فمسألة يقوم بها هو أو النقراشي على حد سواء ، فكلاهما قادر على مثل هذه الأمور . أغمض صدقي عينيه في أول الأمر عن المظاهرات ، وكانت المصفحات

تسير بجانبها دون أن تمرض لها بأى سوء ... وقال شيوخ المصاطب :
إن الرجل فى شيخوخته يريد أن يصلح ما عمله فى شبابه .

وتكونت « اللجنة الوطنية للعمال والطلبة » ، وأصدرت ميثاقاً وطنياً
حددت فيه أهداف الشعب ، وهو الجلاء التام عن أرض مصر ، وقررت
يوم ٢١ فبراير سنة ١٩٤٦ ، إضراباً عاماً فى كل البلاد . وما أن أشرقت شمس
ذلك اليوم حتى تحركت جموع المتظاهرين من كافة أنحاء مدينة القاهرة
فى تظاهر سلمى تطالب بالجلاء عن البلاد .

ولم يتدخل بوليس صدقى ، ولكن الاستثمار لم يكن ليسكت . ففى
ميدان الاسماعيليه اخترقت أربعة عربات بريطانية جموع المتظاهرين
وهرستهم تحت عجلاتها ، وقفز الجنود من العربات وفروا هاربين داخل
المعسكر . وسرعان ما انتهال الرصاص على الجماهير من ثكنات قصر النيل
فقتلوا وجرحوا العديد من المواطنين .

لم يتخذ صدقى موقفاً واضحاً من هذه المظاهرات ، ولا من مذبحه
قصر النيل ، بل اتخذ موقفاً سلبياً ، واكتفى بأن أذاع بياناً ألقى فيه
باللوم على المتظاهرين .

وردت اللجنة الوطنية على بيان صدقى ببيان ذكرت فيه : « اللجنة
الوطنية تطالب من المسئولين المصريين أن يعلنوا أنهم لن يتولوا الحكم
أو المناوضة إلا على أساس تصريح من بريطانيا بالموافقة على الجلاء عن
وادي النيل . فإذا رفضت هذا المطلب العادل فيجب عرض القضية المصرية
على مجلس الأمن الدولى فوراً » ، وحددت يوم ٤ مارس حداً عاماً على
شهداء ٢١ فبراير ، ويبدو أن اللجنة الوطنية كانت متأثرة بموقف صدقى
حتى الآن وعدم تدخله إيجابياً ضد المتظاهرين ، فذهب وفدٌ منها وقابل
صدقى يطالبه بإثراك الجيش والبوليس والموظفين فى يوم الحداد ...
فطالبهم صدقى بأن يتركوه يعمل فى هدوء وسكينة .

وتظاهر الشعب في ٤ مارس تظاهراً سلمياً ، ولكن حدث في مدينة الاسكندرية أن حاول المتظاهرون إزال العلم البريطاني من فوق أحد المساكن ، وهنا التحمت مع جنود الاحتلال في معركة غير متكافئة ، حيث كان المتظاهرون عزل من السلاح وجنود الاستعمار مدججين به . ومع هذا فقد استطاع صبي صغير أن يهترق رصاص الإنجليز ويحرق كشك البوليس الحربي في ميدان سعد زغلول ...

وبينما كانت هذه المذابح تحدث ، كانت هناك مفاوضات تدور في الخفاء بين صدقي والإنجليز . ولما وصل إلى الحدود التي يمكن أن يبدأ فيها المفاوضة بشكل رسمي ، استعد ليكشف عن وجهه الحقيقي ... وفي ١٠ يوليو سنة ١٩٤٦ ضرب ضربة المشهورة بهذا التاريخ ، فصادر كل الجرائد والمجلات الوطنية ، وقبض على كل من كان له رأى في الحركة ، ووصفهم جميعاً بأنهم شيوعيون . الوصف المشهور الذي تلجأ إليه كل حكومة رجعية في العالم في اتهام معارضها .. وكان ضمن المقبوض عليهم بوصفهم شيوعيين الأستاذ سلامة موسى ، والأستاذ محمد زكي عبدالقادر ...؟؟

المفاوضات مع بريطانيا :

بهذه الضربة مهد صدقي الأرض للدخول في مفاوضات مع الإنجليز لتعديل معاهدة سنة ١٩٣٦ بما يتفق وأهداف رجال الصناعة في مصر ، وبالرغم من أنه وصل مع يثفن إلى اتفاق على عدة نقاط رئيسية ، إلا أنه لم يكن من الممكن أن يصل إلى حل كامل مع بريطانيا في ذلك الوقت . لقد ضرب الحركة الوطنية وألقى في وجهها بشبح الاتهام بالشيوعية الرهيب ... ولكنه لن يستطيع التغلب على المشاكل في داخل المعسكر الذي يتكلم باسمه ، ففي داخله تيارات مختلفة ، فالجناح المتأمر لا يريد أية تسوية مع بريطانيا ، وكبار الملاك يخشون أن تتم التسوية على حسابهم .. لم تكن المشاكل التي تواجه صدقي

كامنة في معسكر الشعب وحده ، بل في داخل معسكره هو أيضا ، وقد اتضح هذا عند ما عارض الاتفاقية سبعة من أعضاء وفد المفاوضات أنفسهم .

وتحركات المظاهرات والاحتجاجات ، واضطر صدقي أن يخلي الطريق إلى خلفه التقرائى ، لكي يواصل سياسة الكبت والارهاب .

ولكن إذا كان صدقي لم يستطع أن يحل المشكلة برمتها ويمتد الاتفاقية مع بريطانيا ، فقد تمكن في هذه الفترة القصيرة من حكمة أن ينخفض ضريبة الأرباح الاستثنائية التي طالبا ندد بها اتحاد الصناعات وجمالها ٥٠٪ بدلا من ٧٥ ٪ ، واستطاع أيضا أن يجبر بريطانيا للإفراج عن بعض الأرصدة الاسترلينية في شكل نقود لا في شكل سلع ، كما كانت تريد قبلا . وأصدر القوانين الرجعية المقيدة لحرية الفكر والمبادئ ، والتي كانت تنوق إليها الرجعية والاستعمار سنيئا طويلة .

الجهل عن الحرب :

وقد خشي الاستعمار من التحركات الوطنية واشتباكها مع القوات البريطانية التي تمسك في داخل المدن ، مما يجعل المعركة تتطور وتتخذ أشكالا جديدة ، خاصة وأن معظم الدول الاستعمارية في ذلك الوقت كانت مشتبكة في حرب عصابات مريرة بينها وبين حركات التحرير الوطني في بورما والملايو والفيتنام والفلبين ، ولهذا فقد سارعت وسط دجل سياسى واسع النطاق لتقصير خطوطها الاستراتيجية بسحب كل قواتها من المدن وعسكرت بها على ضفاف القتال ..

وكان هذا الانسحاب في ذاته يعني الرعب الشامل الذي يملأ قلب الاستعمار والرجعية من تطور وتعاظم حركة التحرير الوطنية وخشية الاصطدام بها صداما مسلحا .

كانت المظاهرات تملأ الشوارع في القاهرة والاسكندرية وبعض المدن الكبرى ... والجرائد تكتب وتهاجم وتفضح .. والكتب الديمقراطية تطبع وتنشر وتذاع .. وفجأة هدا كل شيء وهمد بمجرد أن رفع صدقي عصاه ووزع جنوده في الطرقات ، وقبض وسجن عدد من الكتاب وقادة المظاهرات ... كل شيء خمد وهدا ... لماذا

لكني نفهم السبب علينا أولا أن نبادر ونبين أن كل الهبات الوطنية الثورية في تاريخ مصر الحديث كانت دأعاً أعلا وأقوى بكثير من أية قوة قيادية موجودة في قلب المعركة ، ففي سنة ١٩١٩ . كانت هبة الشعب أوسع وأقوى من القيادة الوفدية .. وكذلك في مرحلة ١٩٣٥ - ١٩٣٥ ، وفي هبة ٤ - ١٩٤٩ كانت طاقة الشعب الثورية أعلا وأقوى من أية قيادة موجودة في المعركة .

لقد ظهرت أفكار اشتراكية في المعركة ، ولكن معتنقها لم يكونوا في أغلب الأحيان يعبرون إلا عن ذاتهم المفردة .. وهذه الذات دأعاً ما تكون خاضعة للقوة العامة المنظمة التي تتحرك في داخلها ، وليست لأفكارها الذاتية ثمة قيمة ، إن لم تكن وراءها الآلاف من الكتلة التي تحمها وتتصونها .. ولما كانت القيادة الوفدية هي أكثر القوات تنظيماً . في المعركة ، لذلك فان هؤلاء الأفراد مهما زاد عددهم وتكاثر ، فانه من المحتم أن يخضعوا لخططها ، مادامت تتمتع بكتل تحمي شعاراتها وتنفذها .. ولما كان كفاحها يتم بالتذبذب والتهادن والضجيج الأجوف ، فمن هنا كانت كل المظاهرات مهددة بالانسكاش إذا ما كشرت الرجعية عن أنيابها ..

لذلك فان مصير المعركة كان من المحتم أن ينتهي إلى ما وصلت إليه لعدم

القدرة على تنظيم القيادة الشعبية الجديدة التي تتولى الزمام من القيادة الوفدية ،
ثم تقود المعركة بالحزم اللازم .

هكهم السعديين :

أخلى صدق الطريق ليشغله السعديين برئاسة النقراشي ، ولقد تميزت
فترة حكم السعديين بالتذبذب والخيرة والقلق في كل خطى الوزارة السياسية
والشيء الوحيد الذي كانت حازمة فيه ، هو الضرب ، وبوحشية في الحقل
الوطني الديمقراطي .

وكانت التطورات الاقتصادية التي حدثت خلال الحرب وما بعدها
تنعكس بشكل إيجابي على المعسكر المهادي للثورة الشعبية وعزق فيه .
فكبار ملاك الأراضي قد تقلص نفوذهم الاقتصادي أمام التطور المتزايد
في القطاع الصناعي الذي يشترك معه في السلطة . ومع هذا فان نفوذه
السياسي مازال يتغلب بفضل السلطة العليا الممثلة في السراي ، وهذا من
شأنه أن يغفل يد رجال الصناعة عن تنفيذ المشروعات التي أصبحوا
يتطلعون إليها منذ أن أنشئت جمعية الصناعات سنة ١٩٢٢ . ثم هناك
التيارات الانجليزية والأمريكية التي تنعكس هي الأخرى في الحقل السياسي
وتشل الحركة الحاسمة نحو أحد الاتجاهين ، فمع تقلص النفوذ البريطاني ،
فان النفوذ الأمريكي لم يكن لديه القدرة على فرض نفوذه .

وكان لهذا الصراع أثره في ضعف هذا المعسكر في مجمله ونمو وتعاضد
القوى الشعبية .

ولم تجد وزارة النقراشي وسيلة للخروج من المأزق الوطني ومشاكل
الصراع الداخلي إلا أن تلجأ لمجلس الأمن لتعرض عليه القضية الوطنية ،
وهي تهدف من هذا إلى تضليل الشعب بأن تبين للشعب بأنها تصنع شيئاً
في القضية الوطنية .

وفي مجلس الأمن تآسرت كل القوى الرجعية على إفساد القضية ، بما في ذلك وفد النقراشي نفسه .. ثم عاد إلى مصر كما سافر منها ، ولم يصب الاستعمار البريطاني بأي أذى ، اللهم إلا تلك الخطبة المصماء التي ألقاها في المجلس وأطلق فيها على البريطانيين أنهم قراصنة .. لقد سمعوا من هذا الكلام الشيء الكثير .. وما دامت المسألة لا تهدى الخطب فليخطب الخطباء كيفما يشاءون .

وعند ما عرض النقراشي القضية على مجلس الأمن ، لم يكن يهدف إلى تضليل الشعب فحسب ، بل كان يسبر أيضاً عن موقف رجال الصناعة في مصر من بريطانيا ، هذا الموقف الذي لم يكن قد اتخذ بعد صفة التجديد الحاسم . ولكنه أعلا من موقف صدق الذي حاول أن يحل المشاكل مع بريطانيا بالمفاوضة ، ووصل فعلاً مع بيثمن إلى بعض الحلول .. وعرض القضية على مجلس الأمن هو الصمود بالمشكلة على يدي رجال الصناعة إلى ذروتها ، لكي يستغلوا الوضع الدولي للضغط على بريطانيا للوصول معها إلى حلول أكثر مما كان يريد صدق .

ولكن ما هي القوة التي يعتمد عليها النقراشي في الضغط على بريطانيا إن صدق حاول أن يستغل قوى الحركة الوطنية لبضعة أيام ، وقد أفلح فعلاً وفتح باب المفاوضة مع بيثمن .. ولكن النقراشي يضرب فعلاً الحركة الوطنية ويكهم الأفواه . فعلى أية قوة يعتمد إذن في ضغطه على بريطانيا ؟ لا شك أن المرء لا يحتاج للكثير من الذكاء ليعرف أنه كان يعتمد على ضغط أمريكا وقوتها .. ولكن خطة أمريكا من مطلع القرن العشرين تتلخص في أن تترك المستعمرات في يد بريطانيا أو فرنسا حتى تستطيع هي أن تتسرب إلى داخلها .. ولذلك فقد كان من المحتم ألا تتخذ أمريكا موقفاً بجانب مصر إلا إذا كانت قد ضمنت أن الأمور في الداخل قد أصبحت مهيأة لها تماماً ، لكي تحل نفوذها محل النفوذ البريطاني. ولهذا فقد كان

موقفها في مجلس الأمن إلى جانب بريطانيا . لا إلى جانب مصر .

الأمم المتحدة الفلسطينية :

عاد النقرارشي إلى مصر ليواجه المشاكل الداخلية من جديد . ولكن الأمور لم تلبث طويلا ؛ إذ كان الصراع الاستعماري بين إنجلترا أو أمريكا على الأراضي الفلسطينية قد بلغ ذروته .. والشكاة الفلسطينية جزء من حركة التحرير الوطنية في صراعها مع الاستعمار العالمي وهي تبتدىء بنهاية الحرب العالمية الأولى ووضع الأراضي الفلسطينية تحت الانتداب البريطاني بتكليف من عصبة الأمم التي كانت واقعة تحت النفوذ البريطاني الفرنسي . ومما تخفت بريطانيا تحت ثوب الانتداب ، فان وجودها في فلسطين هو استثمار لها تحت أي اسم كان

ولم تلبث الحركة الوطنية في فلسطين أن بدأت تصطدم بالاستعمار والصهيونية العالمية ، وهي جزء من الاستعمار المالي ، وإحدى أشكاله المتخفي وراءها .. وليس مجرد صدفة أن يكون القرن العشرين الذي تميز بسيطرة الجماعات المالية المختلفة على موارد المواد الخام في كل بلاد العالم الرأسمالي هو العصر الذي علا فيه صوت الصهيونية وامتدت حركتها ودخلت في طور التنفيذ الفعلي . إن أرض الميعاد التي يصرخ من أجلها المليونيرات الصهيونيين ليست إلا نقطة ارتكاز لكي يهاجر إليها جزء من الرأسمال العالمي المأزوم ويتخذ منها مجالا لنشاطه للسيطرة على كافة أسواق الشرق الأوسط .

ولما كانت أزمة الاستثمار الأمريكي تتركز في حاجته إلى تصدير رؤوس أموال إلى الخارج ، لذلك بشجع المليونيرات الأمريكان اليهود ، وأمدهم بكل قوته لكي يصدروا رؤوس أموالهم إلى فلسطين تحت ذلك الشعار الأسطوري فلسطين أرض الميعاد التي تفيض لبنا وعسلا .

وقد اختار الصهيونيين لزحفهم وقتاً مناسباً ، فقد كانت بريطانيا في أضعف

حالاتها عقب خروجها من الحرب، وخاضعة خضوعاً كلياً للاستعمار الأمريكي . وكانت الحركة الوطنية في فلسطين مضطرة أن تحارب في ثلاث جبهات : الجبهة الأولى وهي جبهتها الداخلية الخاصة ، حيث تلعب الرجعية الفلسطينية دورها في تفتيت وتعطيل الحركة الوطنية الديمقراطية . والجبهة الثانية ضد الاستعمار البريطاني ، والثالثة ضد الاستعمار العالمي ، وخاصة الاستعمار الأمريكي الوافد في جلد الصهيونية .

واستطاعت الرجعية في كلا المسكرين أن تفرق المشكلة في طوفان من الحرب الدينية ، وحاولت القوى الديمقراطية في فلسطين وفي العالم أجمع أن تكشف المسألة وتوضح أن هجرة اليهود إلى فلسطين ليست إلا حرباً استعمارية ، ويجب أن تتجاوز القوات البريطانية عن فلسطين وتقوم فيها حكومة ديمقراطية من الشعب الفلسطيني بجميع أديانه مسلمين ومسيحيين ويهود المقيمين فعلا على أرض فلسطين بتاريخهم الثابت عليها . . . ولكن عبثاً فان الضجيج الاستعماري كان أعلا بكثير من أن يظهر الصوت الديمقراطي التحريري .

وقد لعب عملاء الصهيونية بكافة الأسلحة لتغطية هجرة اليهود إلى فلسطين ، فزعموا أن كل من لا يريد هجرة اليهود إلى فلسطين فهو عدو للتقدم ، وعدو للشعب الفلسطيني، ويعمل على إبقاء فلسطين في حالة البداوة التي هي عليها الآن . إن الهجرة ستأتي بالصناعة ، والصناعة ستأتي بطبقة عاملة ، والطبقة العاملة ستأتي بالاشتراكية

هذا هو المنطق الصهيوني المسموم الذي كان عملاء الصهيونية يبثونه بنجث ومهارة في بلاد العالم تبريراً لاحتلال فلسطين وإعطائها لقمة سائغة للمليونيرات الأمريكان . . . إن هجرة اليهود إلى فلسطين مهما تخفت تحت أي شعار ، فهي تنتهي إلى حقيقة واحدة ، هي هجرة رؤوس الأموال الأمريكية إلى هذا الجزء من العالم .

وعند ما اقترح تقسيم فلسطين إلى دولتين فدراليتين إحداهما للعرب والأخرى لليهود ، وافقت عليه القوى الديمقراطية كحد أدنى يمكن قبوله لوقف هذه المذابح الدينية ، وإعطاء فرصة للقوى الديمقراطية في كلا المعسكرين لاكتشاف الدور التخريبي الذي تلعبه الرجعية العالمية باسم الدين . وبالرغم من أن هذا الحل كان فيه مكسباً للاستعمار الأمريكي الذي أوجد لنفسه دولة في الشرق الأوسط وركيزة لمشروعاته في المستقبل ، إلا أنه لم يكن ليقتنع إلا بفلسطين كلها ذات الأرض البكر والموقع الاستراتيجي الممتاز .

وتمّ تستطع بريطانيا أن تقف أمام الضغط الأمريكي الذي يمد العصابات الصهيونية بأحدث الأسلحة ، وتحت ضغط عملاء الصهيونية في بلادها أيضاً ، فأخلت المنطقة أملاً في أن تستطيع الحكومات العربية أن تنقذ ما يمكن إنقاذه من برائن أمريكا . . . أي الصهيونية . . . ولكن الحكومات العربية نفسها كانت في ذلك الوقت مرتعاً للصراع الحاد بين التيارات البريطانية والأمريكية من ناحية ، والرعب من الحركة الوطنية الصاعدة من الناحية الأخرى . لذلك كانت أرض فلسطين مسرحاً لأبشع الحيلانات من الرجعية التي مكنت العصابات الصهيونية من السيطرة على أرض فلسطين وإجلاء شعب بأسره عن أرض آبائه وأجداده وموطن تراثه الخالد . وشردته في الصحاري الجرداء نهياً للجوع والعري والمرض والتشرد .

أقارن الوزارة :

لم تكن هناك وزارة في الدنيا تستطيع أن تبقى في الحكم بعد تلك الهزيمة المروعة في الأراضي الفلسطينية ، ومع ما اقترنت به هذه الهزيمة من خيانات أودت بحياة المئات من الضباط والجنود ضحايا للخيانة والاتجار

في الأسلحة الفاسدة التي كان يواجه بها جنودنا عدو مسلح بأحدث الأسلحة وأقواها .

وكانت درجة الفليان في الشعب وفي صفوف الجيش قد بلغت مرحلة الانفجار ، فالآلاف من الشبان في السجون والمعتقلات ، وأهالي وزملاء الضباط والجنود الذين راحتوا ضحايا المعركة يكتبون خنقهم وكراهيتهم للنظام كله ... لذلك كان لابد أن ينقد الموقف وبسرعة .. وفملا طردت الوزارة وشكل حسين سري وزارة جديدة أجرت انتخابات . . وكالعادة أيضاً أخذ الوفد أغلبية ، ولو أنها أقل بكثير من الماضي ، ولكنها كانت كافية لكي يتولى الحكم .

الفصل العاشر

حريق القاهرة

الوزارة الوفية :

في الوقت الذي كانت فيه وزارة الوفد تتأهب لتولى مقاليد الحكم ، كان هناك في الشرق الأقصى نيف وستمئة مليون من الشعب الصيني قد ضربوا الاستعمار العالمي والاحتكاريين الصينيين وبقايا الاقطاع ضربة قاصمة وتحرروا تماماً من العبودية المزدوجة للاستعمار والاحتكار ، وشكلوا حكومة الديمقراطية الشعبية الصينية ، وأصبحت ، منذ ذلك التاريخ ، مع شقيقها الاتحاد السوفيتي ، يكونان حجر الزاوية في صرح السلام العالمي... وقد أحدث هذا النصر اضطراباً عاماً في المعسكر الاستعماري . وكان الوضع العالمي في ذلك الوقت في غاية التعقيد . فالحركات التحريرية في تماظم ، ولم يكن الأمر يقف عند حد انتصار الصين العظيم ، بل إن معظم شعوب العالم كانت تتحرك ضد الاستعمار بدرجات متفاوتة ، فإذا كانت في مصر وإيران مارالت في مرحلة الاشتباكات الغير مسلحة ، فإنها في آسيا تخوض غمار معارك مسلحة عميقة الجذور في الشعوب في الفلبين والملايو وبورما والفيتنام . ولكن الانتصار الصيني أحدث الاضطراب الشامل في المعسكر الاستعماري كله ، فعملت أمريكا وبسرعة لتغطية الصراع الذي بدأ يكشف عن وجهه بينها وبين إنجلترا وفرنسا ، فأخذت تحشد وتهيء كل القوى الاستعمارية والرأسمالية لإشعال حرب جديدة تستطيع عن طريقها حل

مشاكل أزمته الداخلية ، وابتلاع باقي المستعمرات الانجليزية والفرنسية ،
يضرب حركات التحرير الوطني ، وتدمير المعسكر الاشتراكي ، وعرقلة
عونه وتطوره .

وكانت كل دول العالم الرأسمالي ، بما فيها إنجلترا وفرنسا ، تخضع لنظرية
سيادة أمريكا على العالم الرأسمالي ، وكان هذا المعسكر رغم الصراع الناشب
بين أجزائه المختلفة ، يرى أن أمريكا في يدها مفاتيح الأمور ، وأنها
أدرة إذا ما أشعلت الحرب ضد الاتحاد السوفيتي ودول الديمقراطية
لشعبية أن تنتصر لهذا كانوا يسرون وراء قيادتها رغم تناقض المصالح
لعديدة .

وإذا كانت أمريكا قد حاولت عقب الحرب مباشرة أن تشمل نيران
حرب جديدة ولكنها فشلت . فقد دخلت بعد انتصار الشعب الصيني في
لور التنفيذ السريع لإشعال هذه الحرب ، وأخذت تعد لها الأسباب ،
شنت حرباً عدوانية على الشعب الكوري في يونيو سنة ١٩٥٠ لتتخذ
نهباً ذريعة للحرب العالمية . واستطاعت أن تحصل على أغلبية طيبة من
هيئة الأمم لاشتراك قوات مسلحة من البلاد التي أيدت عدوانها وأعطت
سواتها بمجانها ، ولكي تخرج الحرب من حدودها الضيقة إلى الحدود
عالمية باشتراك هيئة الأمم فيها . ولكن الشعب الكوري صمد في المعركة
عوداً عجيباً ، وتحركت ملايين الشعب الصيني الذي حارب الاستعمار في
الجبال والوديان ، وعلى خفاف الأنهار وفي الغابات والسهول أكثر من ثلاثين
ما مجيدة .. تحرك الشعب الصيني وأرسل متطوعوه لإنقاذ شقيقه الشعب
كوري ، وهبت كل شعوب العالم تناصر وتؤيد القضية الكورية حتى
، أمريكا وإنجلترا وفرنسا نفسها .

وبينما كانت المعركة تدور في الشرق الأقصى ، كانت أمريكا تحاول
استغلالها هنا في الشرق الأوسط ، وتسيطر على المنطقة عن طريق ربط

بلادها بأحلاف تسيطر عليها .

ولم تكن بريطانيا بغافلة عن هذا الخطر الأمريكي ، فسمت من جانبها لإبعاد خطره وتأكد سيطرتها على المنطقة ، فدخلت في مفاوضات مع الحكومة الوفدية من أجل هذا الهدف .

في مثل هذه الظروف المالية تولت وزارة الوفد الحليم ، وحضر الفيلد مارشال سليم رئيس أركان حرب الامبراطورية البريطانية فور توليها السلطة لكي يتفاوض معها ويسدل معاهدة سنة ١٩٣٦ بما يؤكد سيطرة بريطانيا على المنطقة . ويحاول أن يقنع النحاس بضرورة بقاء القوات البريطانية في مصر ، إذ أن هناك خطر سوف يقيق يهدد منطقة الشرق الأوسط . . ولم يكن النحاس يرفض هذا المنطق ، بل كان يؤكد ، ويناقش سليم بنظرية كلها تناقض ، لو أخذ بها لكان من الحتم أن تظل القوات البريطانية في مصر مادام المفاوضات المصرية مقتنع بأن هناك خطر سوف يقيق . وكانت النظرية التي يناقش بها المفاوضات المصرية نابعة من الظروف الدولية التي كانت سائدة وقتئذ ، وهي خضوع كل الدول الرأسمالية للمعسكر الامتعماري ، ولم تشذ دولة رأسمالية واحدة تقريباً عن هذا التفكير ، حتى الهند ، فقد أيدت المدوان الأمريكي على كوريا ، واشتركت معها في أول الأمر في ذلك المدوان بقوات مسلحة (فرقة اسعاف) .

وكانت النظرية التي يناقش الوفد بها الماريشال سليم تتلخص في ضرورة عقد معاهدة فعلا مع بريطانيا ، وأن الاستقلال في نظره مجرد خروج القوات البريطانية من الحدود المصرية ، وأن هذا الخروج ليس غاية في ذاته ، بل مرجعه إلى عدم القدرة على إقناع الشعب ببقاء القوات البريطانية في مصر .

ومن محاضر جلسات المحادثات التي أجريت بين الوفد وبين سليم والسفير البريطاني فيما بين مارس سنة ١٩٥٠ ونوفمبر سنة ١٩٥١ ،

تتضح لنا هذه النظرية التي كان الوفد يناقش بها ، وتبين أنه في الوقت الذي يطالب فيه بريطانيا بالجلء ، يسترف ويؤكد أن مصر يجب أن تظل جزء من المنسكك الاستعماري .

فيلد مارشار سليم : (١) يتلخص الموقف كما تعلمون في أننا حاولنا أن نصل إلى اتفاق مع روسيا ، ولكن جميع مساعينا في سبيل التفاهم لاقت الصدود . والسبب ببساطة هو أن لروسيا مبادئها الخاصة ، ولا بد في وقت ما أن يقع تصادم بينها وبين الأسباليين .

رفعة النحاس باشا : هذه مبادئ هداسة ، ولكي نصل إلى اتفاق أرجو أن نحتفظ بسرية هذه المباحثات .

سليم : إن روسيا كانت تعد قواتها لهذا الغرض ، وتعد للحرب قوات ضخمة تكفي لمهاجمة أوربا الغربية والشرق الأوسط أيضاً . في وقت واحد . والشرق الأوسط هو من أهدافهم الأساسية ، إذ أن فقهه يكون ضربة شديدة ، لا للشرق الأوسط وحده ، بل أيضاً لأوربا . وأى هجوم على الشرق الأوسط سيوجه إلى مصر ، فهى مفتاح الشرق الأوسط . ومن يملك مصر يملك الشرق الأوسط .

النحاس : من أين تأتي الجيوش الروسية ؟

سليم : تأتي الجيوش الروسية عن طريق إيران وتركيا ، ويمكنها أن تبلغ مصر في أربعة أشهر .

ويظل المارشال سليم يشرح في استراتيجيته الوهمية حتى يصل إلى النقطة الحساسة فيقول : « على كل منا أن يقبل وجود جيوش البلاد

(١) محاضر المحادثات السياسية والمذكرات المتبادلة بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة ، ص ١٢

الأخرى في أرضه ، وإقامة المنشآت العسكرية فيها ، ووضع قواته تحت قيادة أخرى . وقد قبلنا أن تكون جيوشنا في ألمانيا تحت قيادة فرنسية ، وبالمثل قبل الفرنسيون والهولنديون والبلجيكيون أن يكونوا تحت قيادة أجنبية . وهي قسمة عادلة يتنازل كل طرف فيها عن بعض حقوقه . وإني أتكلم عن نفسي ، والذي أود أن أراه في مصر .. وهو مهم .. هو نظام من هذا القبيل يقوم بين مصر وبريطانيا المظهي مادامتا تقومان بالدفاع معاً . كذلك أود أن أرى قطع المسلة قطعاً تاماً بالماضي .

النحاس : أود أولاً أن أشكر سعادة الفيلد مارشال على هذه الثقة ، ولكنني أعلم علم اليقين ، بصفتي زعيماً للشعب ، أن الشعب حائق وناقم . ولا يمكن أبداً أن يركن لوعود جديدة ، أو يقبل نظريات مستحدثة ترمى في النهاية إلى إبقاء قوات أجنبية في مصر تحت أي اسم أو بأية صفة . ولا يمكن أن أقتنع أو أقنع الشعب أن بقاء جيش أجنبي في بلادنا في وقت السلم يعني شيئاً آخر غير نوع من أنواع الاحتلال والانتقاص من السيادة . ولقد قاسينا كثيراً من التجارب المريرة المتكررة الماضية ، إذ وقفنا إلى جانبكم . ووجهت الشعب أن نبذل لكم كل معاونة مادية ومعنوية في الحرب الأخيرة . ولم أفعل ذلك طبقاً لمعاهدة ١٩٣٦ فحسب ، وإنما فعلته إيماناً بقضية الحرية ..

ويستمر النحاس يهاجم الوعود البريطانية إلى أن يقول : « يجب أن نبحث عن طريقة أخرى في تعاون من نوع جديد يحقق الجلاء ويكفل المصالح المشتركة . واعتقد أننا نستطيع أن ندافع عن بلادنا ، وإن نفكر في نوع من التعاون بيننا وبينكم يزيل المخاوف ويحقق الجلاء الشامل الناجز . وأحب أن تعرف أنه ليس في العالم قوة تستطيع إقناع الشعب المصري بأن مصر ستكون مقصودة لداتها بالهجوم أو بالاعتداء ، وإنما

بسبب وجود جيش أجنبي في بلادنا هو الذي يوجه إليه العدوان الروسى . وإن وجود هذا الجيش سيكون الذريعة التى سيتذرع بها الروس لمهاجمة مصر . ومن البدىءى والضرورى أن نستكمل استعداداتنا العسكرية من برية وبحرية وجوية ، وأن نعمل على تسليح الجيش المصرى تسليحاً كاملاً . وعليكم أنتم أن تزودوا الجيش المصرى بالأسلحة الحديثة من جميع الأنواع ، وأن تساعدونا فى ذلك مساعدة جدية فعالة ، بخلاف ما تفعلونه الآن ، إذ تعدوننا بارسال دبابات دون أت ترسلوها ، فإذا استكمل جيشنا استعداداته العسكرية من السلاح والذخيرة وقف إلى جانبكم لرد العدوان عن مصر ، وتعاون فى هذا الفرض تعاوناً قليلاً صادقاً . وهذا التعاون يكون مشمراً ووافياً دون حاجة إلى الاحتفاظ بقوات أجنبية فى مصر فى وقت السلم .

ولا تنسوا الروح المعنوية . فإن الجيش المصرى سيتمتع بروح معنوية عالية كما شعر باستقلاله ، إن جلاءكم عن أرض الوطن سيزيد من قوة هذه الروح ، ويجعل الجيش يتفانى فى خدمة قضية السلام المشترك . لماذا تبقون قواتكم على القناة ، وليس فى فلسطين أو غزة ، مع أن هذه القوات نفسها الثقيلة منها والخفيفة ، يمكن أن تصل إلينا فى مدى أسبوع ، وتكون عندنا وقت الحرب . إنى لا أستطيع إقناع الشعب إلا بهذه الطريقة (١) .

وتدور المحادثات فى جلسة أخرى على هذا النمط :

فيلد مارشال سليم : لا يسعنى إلا أن أفكر أن المسألة الكورية تضرب لنا مثل هذا الفراغ فى وقت الحرب ، فإن كوريا الجنوبية قد أخذت على

(١) محاضر المحادثات السياسية والذكرات المتبادلة بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة ، ص ١٥ ، ١٦ ، ١٧

غرة ، ولم يكن هذا ليحدث لو كانت فيها قوات أمريكية ، وقد أثار الوزراء المصريين مسألة سحب القوات البريطانية من مصر ، وأتم ترون ما حدث في كوريا .

السفير البريطاني : وفي الوقت نفسه تتحمل ككوريا الآلام من جراء ذلك .

وزير الحرية : لو أنهم سلحوا كوريا الجنوبية لاستطاعت الدفاع عن نفسها .

سليم : لو كان في كوريا قوة أمريكية صغيرة لما فكروا في غزوها .
وزير الحرية : إذا كان البريطانيون يريدون أن يكونوا على مقربة من قنال السويس في فلسطين ، فهناك عدة أماكن يمكن أن يربطوا فيها .
سليم : لعل قطاع غزة هو أحد هذه الأماكن .

وزير الحرية : يجوز

ثم يتكلم وزير الخارجية المصرية فيقول : « والذي أعتقد بإخلاص ، وأرجو أن توافقوني عليه ، هو تأكيدي بأن مصر عازمة على الدفاع عن نفسها ، وأنها تقبل تحالفاً مع بريطانيا ، يجب أن يكون كافياً لطمثان بريطانيا . وبناء عليه يحسن أن نشرع على الفور في سد النقص في وسائل الدفاع ، وفي استعدادات الجيش المصري ، دون أن نضيع الوقت الثمين » .

هذه هي النظرية التي يتناقش بها المفاوض المصري ، وهي نظرية تناقض في أساسها الحركة الوطنية التحريرية ، فالوفد يقرب الهرم ويضع رأسه قاعدة . فبدلاً من دفع الحركة الوطنية إلى طريقها الطبيعي بوصفها جزءاً من الحركة التحريرية المالية المناهضة للاستعمار ، وبهذا ترتبط الحركة الوطنية بقوى السلام العالمي ، وبجميع الحركات الوطنية في العالم ، وتتفاعل

معها، وتكتسب منها قوة... بدلاً من هذا، نجده يتجه نحو إخضاعها للمعسكر
الاستعماري المادي للحركات الوطنية .

إن النظرية الوفدية تهدف إلى عزل مصر عن الحركات التحريرية
العالمية ، وتسليح الجيش المصري بمعرفة الاستعمار البريطاني ، لكي يصبح
جيشنا جزءاً من الاستراتيجية الاستعمارية . بل إن المفاوض المصري يحاول
أن يقنع سليم بأن هذه الخطة أكثر صلاحية ، وأفيد للمعسكر الاستعماري
عما لو ظلت قواته في مصر .

وليس أدل على تناقض المفاوض المصري من أنه في الوقت الذي يطالب
فيه بالجلء عن مصر ، يعمل على ضرب الحركات التحريرية في البلاد
الأخرى ، فيقترح على البريطانيين أن ينقلوا قواتهم إلى الأردن أو في قطاع
غزة . ثم مناقشته المسألة الكورية على اعتبار الشعب الكوري هو الذي
اعتمد على نفسه ، لا الاستثمار الأمريكي ...

إن هذه النظرية التي كان يتناقش بها المفاوض المصري ، سواء في هذه
المفاوضة أو في المفاوضات السابقة ، سببت عزل الحركة الوطنية في مصر عن
الحركة الوطنية في كل بلاد العالم ، ولم تحرمها فقط من المون المادي من
المعسكر المادي للاستعمار ، بل واتجهت بالقضية المصرية إلى طريق مضاد
لها ، إلى طريق إخضاعها للاستراتيجية الاستعمارية . .

ولكن هل كان المارشال المجوز الماكر يقصد فعلاً أن هناك خطراً
من الاتحاد السوفيتي يهدد الشرق الأوسط ؟ إن أحضر موظف في وزارة
الخارجية البريطانية يستطيع أن يعرف جيداً أن الاتحاد السوفيتي لم ولن
يهاجم أي بلد من بلاد السلام ، حتى ولا الدول الاستعمارية نفسها . . فهل
يجعل المارشال سليم هذه الحقيقة... كلاً... إنه يعرفها جيداً ، ولكن ما سيلته
وهو لا يستطيع أن يذكر اسم أمريكا صراحة . فهو مضطر أن يلف

من بعيد . وبدلاً من أن يذكر أن هناك خطر أمريكي لابتلاع الشرق الأوسط ، وتصفية نفوذ بريطانيا ، ينقل المسألة على الاتحاد السوفيتي . . . المهم أن هناك خطر يبرر به استمرار وجود القوات البريطانية في مصر . . . ولم تكن المشكلة التي تواجه الوزارة هي مشكلة الاستثمار البريطاني فحسب . بل أمامها مشاكل عديدة ، إن كانت وزارة صدقي ، ثم وزارة السعديين من بعدها لم تتمكن من حلها ، فقد تفاقت وزادت حدة في عهد الوزارة الوفدية ، فالحالة الاقتصادية آخذة في التطور ، وبذلك تزداد المشاكل حدة ، وتحتاج لحسم أكثر من أي وقت مضى ، فقد هبطت صادرات القطن في النصف الأول من سنة ١٩٥١ ، بالرغم من انخفاض أسعاره ، وفي نفس الوقت ارتفعت الواردات من القمح ودقيقه ، وبلغت سنة ١٩٥٠ ، ٥٣١٠٠٠٠ طناً ، ثمنها ١٧٣٠٠٠٠٠٠ جنيهاً ، وفي سنة ١٩٥١ ، ١١٠٠٠٠٠ طناً ثمنها ٣٧٦٠٠٠٠٠ جنيهاً ، وفي سنة ١٩٥٢ ٨٥٤٠٠٠٠ طناً ثمنها ٣٩٨٠٠٠٠٠٠ جنيهاً (١) . وارتفعت رؤوس الأموال المستثمرة في الشركات الصناعية المساهمة من ٢٨٥٠٠٠٠٠ سنة ١٩٤٥ إلى ٥٦٨٠٠٠٠٠ جنيهه سنة ١٩٥٠ ، وفي عام ١٩٥١ أضيف إليها ما يقرب من سبعة ملايين من الجنيهات ، استثمرت في شركات جديدة أو في زيادة رؤوس أموال قائمة فعلاً ، وفي عام ١٩٥٢ أضيف إليها ما يقرب من ثلاثة ملايين من الجنيهات (٢) . وارتفعت القوة الكهربائية التي استهلكها المصانع في القاهرة

-
- (١) التطورات الاقتصادية في الشرق الأوسط بين عام ١٩٤٥ — ١٩٥٤
(الأمم المتحدة) ، ص ٣٣ .
(٢) التطورات الاقتصادية في الشرق الأوسط بين عام ١٩٤٥ — ١٩٥٤
(الأمم المتحدة) ، ص ٣٥ .

والامكندرية فقط من ٦٧ مليون كيلووات ساعة سنة ١٩٣٩ إلى ١٩٩ مليون عام ١٩٤٩ ، ٢٦٧ مليون سنة ١٩٥٢ ، ٢٩٥ مليون سنة ١٩٥٣ (١) .
وارتفع الانتاج الصناعى بنسبة ٥٦ ٪ (٢) من جملة صافي الانتاج القومى . . ومن هذا يتضح أنه فى الوقت الذى تطور الانتاج الصناعى ، نجد أن السلطة ما زالت أساساً فى يد كبار ملاك الأراضي ، ويلبسون عن طريقها مصالحهم التى أصبحت تتعارض مع مصالح رجال الصناعة . وتتضح هذه الحقيقة وحقائق غيرها كثيرة من مقدمة الكتاب السنوى لاتحاد الصناعات المصرية ١٩٥١/١٩٥٢ : « وأولى هذه الحقائق هى أن الانتاج الصناعى . وإن كان مضى هذا العام أيضاً فى الارتفاع ، بالرغم من عوامل القلق التى أحاطت به . فقد بقي دون القدرة الانتاجية للمصانع ، بسبب ضعف السوق المحلية وصعوبات التمويل . . . وهذا الأمر يقتضى النظر فى تنشيط الاستهلاك وتشجيع التصدير ببعض ما يشجع به فى بلاد أخرى أعرق منا صناعة وأوفر خبرة . .

والحقيقة الثانية هى هبوط الاستثمارات الجديدة هبوطاً مفرغاً ، فقد بلغت فى شهر سنة ١٩٥١ ٩٠ ملايين من الجنيهات ، بينما ارتفعت الأموال المدخرة فى سناديق التوفير إلى ٣٧ مليون جنيه . ويحدث هذا فى بلد وفير النسل يحتاج للمحافظة على مستواه الاقتصادى إلى توظيف عشرات الملايين من الجنيهات كل عام . وعندنا أن هذه الظاهرة هى أخطر ظواهر حياتنا الاقتصادية فى الوقت الحاضر . وهى تستدعى العمل السريع لإزالة

(١) التطورات الاقتصادية فى الشرق الأوسط بين عام ١٩٤٥ — ١٩٥٤

(الأمم المتحدة) ، ص ٢٥

(٢) التطورات الاقتصادية فى الشرق الأوسط بين عام ١٩٤٥ — ١٩٥٤

(الأمم المتحدة) ، ص ٤٦

أسبابها ، خصوصاً وأن غالبها يرجع فيما نعتقد ، إلى العقبات الإدارية التي تقام في وجه النشاط الاقتصادي .

ولقد أصبحت الصناعة المصرية تمثل من الناحية الاجتماعية شأنًا كبيراً ، فبلغ عدد العمال الذين يعملون بها مليون وربع مليون عامل ، مقابل نحو أربعة ملايين عامل زراعي (باستثناء النساء والأطفال) ، وهي تستحق لذلك . ولما أصبحنا نعتقد جميعاً من أنها طريقنا الوحيد إلى المستقبل الذي نريد أن نحاط بسياسات من العناية دقيقة البنيان .

أما الحقيقة الثالثة فهي جوهر عدم التفاهم هذا الذي ما يزال يقوم بين الدولة والصناعة ، والذي يظهر في حذر المشرع وتحامل الأداة الحكومية وما ينجم عن ذلك من قيود وأعباء تحتل مكانها بين أسمى العقبات التي تواجه الصناعة المصرية .

وهذه الظاهرة ترجع إلى بقية من المنطق الزراعي الذي ألفناه ، واستقصاء بعض جوانب المسائل الصناعية عليه . ولكننا أصبحنا نسرف في ذلك منذ حين ، ونفسد بدافع منه على أنفسنا كثيراً مما نستطيع نهضتنا الصناعية أن تأتبه في مصلحة المجموع .

وقد قفزت المسألة الاقتصادية أخيراً قفزة واسعة ، واحتلت مكانها بين أولى الشؤون التي تشغل الانتباه العام ، ولكنها ما زالت تفتقر إلى أن تحاط بما يجب أن تحاط به في بلد معقد المسائل ، يتنقل من الزراعة إلى الصناعة . من معالجة فنية رفيعة وخطط مدروسة بعيدة النظر ، وتفتقر قبل كل شيء إلى مواجهة حقائق حياة البلاد ، ومنها حداثة الأداة الحكومية والحاجة إلى رأس المال ، وضرورة الترغيب في الاستثمار الصناعي ، وما يقتضيه كل ذلك من امتناع عن التقييد وتهيئة الجو الصالح .

وإذا أضفنا إلى تقرير اتحاد الصناعات تقرير البنك الأهلي سنة ١٩٥٠ حيث يوضح « إن الزيادة في الدخل العائد من الزراعة لا تزال كما كانت

في الماضي تنفق إما في شراء أراضى أو في إقامة المباني أو في اقتناء المنتجات الكيالية .

فمن تقرير اتحاد الصناعات والبنك الأهلى تتضح الحقيقة الآتية :
أولا — أن هناك تناقض بين رجال الصناعة وبين الدولة يجب أن يحل لمصلحة رجال الصناعة .

ثانيا — أن أداة الحكم يسيطر عليها « المنطق الزراعى » الذى يضع الفرص على الصناعة المصرية .

ثالثا — أن مشروعات الصناعة فى حاجة إلى رأس المال ، وفى نفس الوقت فإن الزيادة فى دخل كبار الملاك لا يحولونها للصناعة ، بل يستثمرونها ، إما فى الأراضى أو فى المباني أو اقتناء الكياليات .

رابعا — ضرورة تهيئة الجو الصالح لوضع خطط رفيعة مدروسة ، والترغيب فى الاستثمار الصناعى .

خامسا — ان السوق المحلية أضيق من الطاقة الانتاجية ، مما يحتم البحث عن أسواق خارجية للتصدير .

هذا هو جوهر المشاكل الداخلية التى بلورها ووضحها اتحاد الصناعات فى تقريره عن عام ١٩٥٢/٥١ ، والتى تتشابك وتتداخل مع القضية الوطنية . ومنها يتضح أن المسألة لم تعد مسألة الاستثمار فحسب ، بل مسألة شكل السلطة فى الداخل ، هذا الشكل الذى يعبر عنه الاتحاد (بالمنطق الزراعى) ، ويميق أهداف رجال الصناعة ، وأصبح من المحتم أن يزول حق يفتح الباب للصناعة لكي تنطلق وتتطور وتقدم لها الخطط المدروسة وبمبأ لها رأس المال اللازم لتنفيذها .

وفى كلمة واحدة أن هناك تناقضاً يجب أن يحل لصالح الصناعة التى وصلت من التطور لدرجة أن أصبح ذلك القسط الذى تشارك به فى السلطة لا يكفي لتنفيذ أهدافها . . إن أمامها فرص واسعة لإقامة المشروعات

الصناعية التي ما زالت البلد بكر فيها ، ولكن الدولة التي يسيطر عليها كبار الملاك لا تحفل بهذه المشروعات التي لم تعد تكفيها عشرات الملايين من الجنيهات ، بل المئات من الملايين هي التي تحتاج إليها .

وطالما نادى رجال الصناعة بتسهيل دخول رأس المال الأجنبي لكي يتعاون معها في هذه المشروعات . ولكن بالرغم من التسهيلات الواسعة التي منحت لها ، فإنها لم ترد بالشكل المطلوب للأسباب الآتية :

أولاً — الرعب من الحركة الوطنية . وليس هناك عدو يخشاه الرأسمال الأجنبي أكثر من عمو وتعاضم الحركة الوطنية التي تمثل بالنسبة له ما يسميه بحالة (عدم الاستقرار) .

ثانياً — لكي تؤسس المشروعات الصناعية ، لابد أن يسبقها مشروعات إنشائية تعتمد عليها الصناعة في الإنتاج ، مثل توفير الطاقة الكهربائية ، والمواد الخام الرخيصة ، وتعميد طرق المواصلات ، وتنظيم اتصالاتها ، بحيث تربط مناطق الصناعة والزراعة ببعضها . وبدون هذه المشروعات تتمثر الصناعة . ولا تربح إلا ربحاً ضئيلاً . وهذه المشروعات تحتاج لملايين الجنيهات لتنفيذها ، وهي في ذاتها ليست مشروعات إنتاج ، بل هي القاعدة التي يقوم عليها إنتاج بعد ذلك . ولا يقوم بها في الغالب أفراد . فمهما كانت لديهم من مدخرات فلن تصل إلى حد القيام بمثل هذه المشروعات التي لها صفة الفائدة العامة ، ولهذا ففي البلاد المتخلفة صناعياً تقوم بها الدولة ، وبعد قيامها تؤسس الشركات الصناعية وتقوم بعملية الإنتاج .

ورؤوس الأموال الأجنبية لا تريد أن تشترك في هذه المشروعات الإنشائية ، بل تريد أن تتكفل بها الدولة من ميزانيتها . ولما كانت هذه الميزانية تتكون من مجموع الضرائب المباشرة والغير مباشرة التي تفرض على الوطنيين سواء كانوا من الشعب أو من الشركات الصناعية ، أو على

الملكية الزراعية والمقاربية . ولما كانت هذه المشروعات هي المشكلة الكبرى أمام الصناعة في مصر ، لذلك كان لابد أن ينهض التفكير في حل هذه المشاكل من داخل البلاد . وليس من خارجها ، ما دامت هذه المشروعات لن تقوم إلا على اكتاف الميزانية الوطنية . ولكن هذه الأفكار لم تكن واضحة تماماً لعدم وضوح القدرة التنفيذية لها .

وفي كتاب اتحاد الصناعات نفسه تتضح هذه الحقيقة ، فهو يتكلم عن ضرورة الترغيب في الاستثمار وتهيئة الجو الصالح ووضع الخطط الرفيعة المدروسة . الخ . ولكنه يعود في نفس التقرير وينتقد الحكومة في سياستها الضرائبية التي لا تشجع دخول رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في مصر .

إن هناك اضطراباً في التفكير ، مرجعه إلى آمال ما زالت معلقة على رؤوس الأموال الأمريكية وإمكانية إقناعها بالدخول في مشروعات الصناعة المصرية « كشريك معقول » ، ثم يأس من إمكان تنفيذ هذه المشروعات بالاعتماد على قدرة الدولة التي يسود بينها وبين الصناعة جو « عدم التفاهم » . وعند ما يشير البنك الأهلي سنة ١٩٥٥ إلى أن الزيادة في الدخل العائد من الزراعة لا تزال كما كانت في الماضي تنفق إما في شراء الأراضي أو إقامة المباني أو اقتناء الكماليات ، فهو يشير إلى الملكية المقاربية برمتها ، وإلى الأموال المحبوسة فيها ومحرومة منها الصناعة ، ويأبج إلى ضرورة حسم هذه المشكلة التي طالما تكلم عنها المفكرين البورجوازيين من سنوات طويلة ، ونددوا بالشكل الذي عليه ملكية الأراضي . وكانت حسب إحصاء سنة ١٩٤٧ مجموع الأراضي الزراعية ٩٧٩٣٥٦ ر٥ فدان يملكها ٢٣٥٣٦٦٢ ر٢ مالكا ، موزعة كالآتي :

عدد الملاك	المساحة المملوكة بالفدان	فئات المساحة
١,٤٠١,٣٨٥	٤٢٠,٩٧٨	لغاية نصف فدان
٥١٩,٢٥٦	٣٦٤,٣٩٤	من نصف فدان إلى فدان
٣٢٢,٢٦٠	٤٥٤,٤٥٤	من فدان إلى فدانين
٢٦٤,٢٦٣	٧٦٥,٠١٥	من ٢ — ٥
٨٠,٩٩٦	٥٤٠,٨٢١	من ٥ — ١٠
٢٧,٢٦٧	٣٢٤,٤٠٤	من ١٠ — ١٥
١٤,٢٩١	٢٣٩,٩٨٢	من ١٥ — ٢٠
١١,٤٨٣	٣١٨,٠٠٦	من ٢٠ — ٣٠
٩,٢٢٦	٣٥١,٢١٧	من ٣٠ — ٥٠
٦,٦٤٢	٤٤٨,٧٢٥	من ٥٠ — ١٠٠
٣,١٧١	٤٤٣,٩٨٨	من ١٠٠ — ٢٠٠
١,١٠٢	٣١٧,٥٦٧	من ٢٠٠ — ٤٠٠
٤٦٢	٢٣٧,٣٨٧	من ٤٠٠ — ٦٠٠
١٧٧	١١٧,٤٦٧	من ٦٠٠ — ٨٠٠
١١٢	٩٩,٤٤٠	من ٨٠٠ — ١٠٠٠
١٢٢	١٥٠,٠٦٨	من ١٠٠٠ — ٢٠٠٠
٦٨	١١٨,٦٥٢	من ٢٠٠٠ — ٣٠٠٠
٦٠	٢٦٧,٠٨١	من ٣٠٠٠ فأكثر
٢,٦٦٢,٣٥٣	٥,٩٧٩,٣٥٦	

ومن هذه الإحصائية يتضح أن ٢١.٣٪ مالكا يملكون ١,٣٠٧,٦٦٢ فدان ، وتبتدىء ملكيتهم من مائتين فدان إلى أكثر من ٢٠٠٠ فدان . ومن إشارة البنك الأهلى يتبين أن المسألة الزراعية لم تعد فقط مسألة الفلاحين ، بل دخل عليها عامل جديد باحتياج الصناعة إلى رؤوس الأموال المحبوسة فيها .

كانت هذه المشاكل التي تجابه الوزارة يوم توليها السلطة ، وقد ساهمت
لحل مشاكل الصناعة بالقدر الذي تستطيع أن تقدمه ، ففي يونيو سنة ١٩٥٠
ألغت الرسوم الجمركية المفروضة على الآلات وقطع الفيار المستوردة من
الخارج ، ثم خفضت الرسوم على المواد الخام من ٧ ٪ إلى ٣ ٪ ، ولكن
هذه المساهمة لم تكن إلا دفعة يسيرة وقطرة من بحر من مطالب الصناعة
المصرية .

التحركات الشعبية والنفاء المباشرة :

لا شك أن المؤرخ سيجد صعوبة بالغة في تأريخ هذه المرحلة الحسنة
من تاريخ كفاح شعبنا . فلم نشاهد مرحلة اجتمع فيها الحق مع الباطل ،
والكفاح الوطني الشريف الصادق مع دسائس عملاء الاستعمار وأبواقه
المنبثة والمتناثرة في صفوف الحركة الوطنية . والمؤرخ محتاج لكثير من
التدقيق والعناية ، حتى يستطيع أن يكشف لحساب من كانت تعمل الأنواع
المختلفة من المعارضات التي كان يعتلىء بها الجو السياسى . . إننا نريد هذا
الميكروسكوب لكي نحدد المعارضات الوطنية الشريفة التي كانت تعمل
لدفع المعركة للوصول بها إلى غايتها الوطنية التحريرية ، أو تلك المعارضات
الاستعمارية الخبيثة التي كانت تهدف إلى تحطيم المعركة وتسليمها فريسة
سهلة ليد أعداء الشعب .

الجميع كانوا يعارضون . فمن منهم الوطني الصادق ، ومن منهم المزيف
الخبث . . إنها حقبة فريدة في تاريخ حياة شعبنا ، تجمعت فيها متناقضات
عديدة وكلها تضرب ، ولكن الأغراض مختلفة ومتعارضة ، والحكومة
نفسها كانت هي الأخرى تحمل في داخلها متناقضات عجبية ، إنها تهاجم
الاستعمار البريطانى ، وفي نفس الوقت ، وفي غمار المعركة توقع اتفاقية النقطة

الرابعة الأمريكية . وفتح الباب لكي يتغلغل النفوذ الأمريكي في معظم الأدوات الحكومية من تعليم وصحة واجتماع . . وبالرغم من أنها وصلت إلى الحكم بعد فترة طويلة من الإرهاب الوحشي كاد ينفجر فيها المجتمع . إلا أنها لم تلغ الأحكام العرفية إلا بعد خمسة شهور من توليها الحكم . وتتفاوض مع بريطانيا من مارس ١٩٥٠ حتى نوفمبر سنة ١٩٥١ ، لكي تمنعها بالجللاء وتمسك بقواتها في غزة أو في الأردن ، وتظل بمقربة من مصر ، ولكنها لم تمنع بعد محادثات استمرت أكثر من عشرين شهراً ، كان الشعب خلالها متحفزاً واثاراً ، مما أجبر الوزارة في يوم ٨ أكتوبر سنة ١٩٥١ أن تعلن إنهاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتي ١٩ يناير ، ١٠ يوليو سنة ١٨٩٩ بشأن إدارة السودان . ألغت الوزارة هذه الاتفاقيات . رغماً عن أنف السراى وعملاتها .

القنال في القنال :

ألغت الوزارة المعاهدة ، فتألفت المظاهرات في كل مكان معلنة ابتهاجها بهذا النصر الكبير . وفي الاسماعيليه صباح ٩ أكتوبر سنة ١٩٥١ قامت مظاهرات الطلبة من المدرسة الثانوية بعرايشية مصر ، متجهة إلى شارع الثلاثيني . وعند المزلقان التقت بمظاهرة العمال ، وهنا اشتد حماس الشعب واتجهت المظاهرة إلى مخازن «النافي» ، وأنزلت العلم البريطاني من فوقها ورفعت العلم المصري .

وكان هذا العمل ضربة مفاجئة للإنجليز أذهلتهم ، فلبجأوا إلى سلاح المؤامرة الخسيس ، فسحبوا موظفيهم من «النافي» . وكذلك الأموال من خزائنه ، متوقعين أن يجرى ذلك العمل الجماهير فتهمجهم عليه ، فيتخذوا من ذلك ذريعة للاسطدام بها ، وفرض حكم عرفي على منطقة القناة ،

والاستيلاء على الجمارك حتى لا يحرموا من الامتيازات الجمركية التي كانت تحتلها لهم المساعدة المملوكة .

ولكن الجماهير أدركت النرض الخبيث الذي يبيته الانجليز ، فلم يهجموا ، فأرسلوا عملاًتهم يخرضون الشعب ليهجم على « النافي » ، وينهب ما فيه ، ولكن الشعب لم يستجب لهؤلاء العملاء . وهنا أرسل الانجليز إحدى نساءهم فأطلقت الرصاص على جندي بوليس مصري فسقط لتوه شهيداً من فرق جنوده . وانطلق غضب الشعب بعد ذلك الاستفزاز الجرم ، وهاجم على « النافي » . وجثة ظهرت مجموعة من الجنود البريطانيين أخذت تطلق النيران على الشعب ، فسقط منهم ضحايا عديدين ، ولكن الجماهير هجمت على هؤلاء الجنود . وثارت لشهدها وأبادتهم .

وسارت المظاهرة بعد ذلك في حي الأفرنج والعرايشية الجديدة ، وأخذت تطرد الانجليز من بيوتهم وتحرق أثاثهم وهي تهتف ، «عودوا إلى بلادكم» . وقد حاول بعض رجال البوليس السياسي تحريض جنود البوليس على إخوانهم الوطنيين ، ولكنهم رفضوا . . وكيف يقبلون هذا التحريض وأول شهداء الحركة واحداً منهم .

تقدمت القوات البريطانية لتحتل المدينة مجهزة بمدافع ستين ، والفيكرز والبرتات . ومدافع الميدان ، والدبابات والمصفحات ، ومضت في تقدمها حتى وصلت إلى شارع الثلاثيني عند حدود الحي العربي . وأبى الشعب أن يسلم شبراً واحداً من حيه ، وأطلق الجنود النيران على الشعب الأعزل فسقط شهداء عديدين . وخرج من صفوف المتظاهرين عامل يحمل علم مصر متقدماً نحو صفوف الانجليز ، واندفع وراءه الشعب في حماس دافق ، الأمر الذي أرباب الانجليز ، وجعلهم يفرون رغم صلاحهم وعتادهم . . ولكن الأوامر صدرت إليهم وبسرعة ليعودوا إلى الهجوم فرجعوا وهم يطلقون الرصاص . . وكان هذا العامل أول الشهداء .

وفي مساء استنجد الانجليز بمصريين ليقنعوا الشعب بالتفرق ، وفملا
أفلاج هؤلاء فيما فشل فيه الاستعمار . واسكن الجماهير أدركت فوراً أن
الملك وقادة الجيش لا ينوون حقاً الدخول في معركة حقيقية مع الانجليز ،
ولا ينوون أن يسمحوا للشعب أن يخوض المعركة بشكل جدي .

وإذا كان هذا هو موقف السراي ، فان ٣٠٠ جندي بريطاني رفضوا
إطاعة الأوامر في إطلاق الرصاص على الشعب المصري . . كما سبق ورحلت
القيادة ١٥٠ جندي آخر إلى بريطانيا بتهمة الشيوعية . وتعاونهم مع الشعب
المصري ، وأرسل الطلبة الصينيين برقية تفيض بالحب والإخلاص لكفاحنا
المجيد : « تلقينا بسرور أخبار إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ واتفاقيتي سنة ١٨٩٩ ،
وأخبار الكفاح المتزايد لشعبكم ضد الاستغلال والاستعمار الأجنبي .
فلتعلموا أيها الزملاء أنكم لستم وحدكم . . فنحن الخمائة مليون من شعب
الصين نرقيكم بعيون مفتوحة ، ونحن بألف يد مستعدون لمؤازرتكم في
كفاحكم » .

كان يوم ٩ أكتوبر بداية إعلان الكفاح ضد الاستعمار البريطاني ،
فأقام سكان الاسماعيلية المتاريس في الشوارع . وحالوا دون تقدم القوات
البريطانية . . وتحركت المظاهرات في كل بلاد القطر تطالب بالسلاح ،
وأقيمت المؤتمرات في القاهرة والاسكندرية والمدن الكبرى ، تجمع النقود
وتنظم التدريب . . وانسحب عمال وموظفو المعسكرات البريطانية ،
وتركوا فراغاً هائلاً في صفوف الأعداء . . وتدقت جموع الشباب إلى القنال
لتحارب الاستعمار البريطاني بما تستطيع أن تصل إليه من سلاح .

وتكونت في مدينة الاسماعيلية لجان المقاومة ، ونظموا عمليات خطف
السلاح من الأعداء ، وتعددت هذه اللجان ، وتكونت لجنة من الفلاحين
ببركة أبو جاموس ، وفي عزبة عطوة ، وقرية نفيسة ، حيث نسفت بعض
محطات المياه وتوليد الكهرباء بمعسكرات الانجليز .

أخذت المعركة تتسع شيئاً فشيئاً ، وخرجت القوات البريطانية من خطوطها القصيرة إلى خطوط أوسع ، فدمرت كفر عبده ، واشتبكت مع الجماهير المقاتلة بقرية القرين في معركة استعملت فيها الدبابات والمدافع الثقيلة . . . وبالرغم من أن خطة الحكومة كانت عدم الاشتراك بقواتها المسلحة ، سواء في الجيش أو البوليس في القتال الناشب ، إلا أنها لم تستطع أن تمنح المعركة التي نشبت بين قوات بلوكايت النظام والقوات البريطانية ، حيث قاتل جنودنا قتالا بطولياً بأسلحتهم الخفيفة ، لمواجهة عدو كامل العدة وبأحدث الأسلحة المدمرة .

ولم يعد في طوق الحكومة أن تقف من المعركة أى موقف سلبي ، فأباحت حمل السلاح للمواطنين ، وبدأت تدرس قطع العلاقات مع بريطانيا ، وعقد معاهدة صداقة مع الاتحاد السوفيتي . عدو الاستعمار ، لقد ارتفع المد الثوري إلى قمته ، وأرعبت السراي والاستعمار البريطاني والأمريكي . . ولم تعد المسألة مسألة صراع في أيهما يسيطر على مصر ، بل أصبحت المسألة تتركز أولاً وقبل كل شيء في وقف هذا الخطر الزاحف . . خطر الشعب الثائر ، خاصة وأنه أصبح يحمل السلاح ، وكلما طالت المعركة كلما اشتد ساعده ونظم صفوفه .

وعينت السراي حافظ عفيفي رئيساً للديوان الملكي بدون استشارة الوزارة التي لم تتخذ أى موقف إيجابي حيال هذا العمل العدائي ، فكان هذا دليلاً للسراي لكي تتقدم وتفعل أشياء أكثر ، ولتخطو خطى أكثر إيجابية . . .

وأخذت الجرائد الاستعمارية في لندن ونيويورك تعلن عن الخطر المتزايد في مصر . . وانتقلت المعركة إلى صفوف الأعداء ، فنار جنود اللوريثان على منابطهم الإنجليز ، وامتنعوا عن ضرب إخوانهم المصريين ،

وورعت منشورات سرية في صفوف القوات البريطانية تطالب بالانسحاب من مصر والعودة إلى بريطانيا .

وهنا كشفت كل الشعارات الحبيثة والصراخ الأجوف الذي كان يملأ الدنيا أثناء المحادثات التي حرت بين الوزارة والبريطانيين ، وبدأ الميكروسكوب العلى يكشف جزء من المعارضات التي كانت تبدو في مظهرها أنها وطنية ، بينما هي تعمل لحساب السراى والاستعمار . . لقد اتحدت كل القوى الرجعية في حلف مقدس لإفساد المعركة وإنهاءها فبدأ الأحرار الدستوريون والسعدون يشكسون في جدية المعركة ، ولم يكتفوا منها بالموقف السلبي ، بل انتقلوا إلى الهجوم الإيجابي . أما بعض الهيئات فقد ظاوا يخترعون الأسباب لعدم اشتراكهم في المعركة بأى نصيب ، حتى ولا بالصلاة والصوم ، وكانوا يجمعون السلاح من منطقة القتال ويحرمون المناضلين من استعماله ، ويخبثونه في مخازنهم الخاصة .

وهناك هيئة فاشية أخرى كان سياحها يعلو على كل الأصوات ، وبلغ ضجيجها عنان السماء . ففي الوقت الذي كان يقاتل جزء منها في القتال ، كانت قيادتها هنا في القاهرة تعمل وبسرعة لكي تحرف المعركة إلى طريق وهمي وتعمل « بروفات » حريق القاهرة ، فبينما كانت طبقات الشعب تتحده بعقولها وقلوبها صوب القتال لمحاربة القوات الاستعمارية ، خرج هذا الحزب بشعار تحطيم الحارات ، وسرح أعضائه ليلقوا عليها بالحجارة ويحطمونها بالعصى والزجاجات الفارعة .

اجتمعت إذن كل القوى الرجعية لصرب الشعب من الحلف وتصفية المعركة . وأصدرت السراى أوامرها لرجالها في أجهزة الحكومة لتنفيذ المؤامرة التاريخية الكبرى ، وتوالت الاحتماعات بين السفير البريطانى وعبد الفتاح عمرو ، وبينه وبين حافظ عيسى ، الذي يتقابل بدوره مع

السفير الأمريكي .

وفي يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ ، وهو اليوم الذي كانت الوزارة قد حددته لقطع العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا ، والدخول مع الاتحاد السوفييتي في محادثات لعقد معاهدة صداقة . . في هذا اليوم تحركت المظاهرات من كل فج . . من عمال العنابر . ألوف من طلبة الجامعات والأزهر والثانوي ، وطبقات الشعب المختلفة . . وجنود بلوكات النظام الذين خرجوا على الأواسر ، واندفعوا نحو مجلس الوزراء مع المظاهرات الشعبية ، مطالبين بالسلاح لمنازلة البريطانيين .

وفي الوقت الذي كانت فيه الوزارة تأخذ على نفسها عهداً أمام الألوف من أفراد الشعب بقطع العلاقات السياسية مع بريطانيا ، وعقد معاهدة مع الاتحاد السوفييتي، كان في سراي عابدين مجلس الملك السابق وحوله كبار ضباط الجيش والبوليس . . وفي نفس الوقت كانت فرق تجوب مدينة القاهرة . . نفس فرق «تخطيم الحمارات» ، وتحت سمع البوليس وبصره تشعل النيران في المحلات التجارية العامة الواحد بعد الآخر ، وجنود البوليس ينظرون وكأن الأمر لا يعنهم في شيء ، وجاءت سيارات المطافي ، ولكن لتنظر هي الأخرى وتشاهد .

لقد حدث في هذا اليوم شيء عجيب ، فهناك وزارة في الحكم ، ولكن ليست في يديها أية قوة تنفيذية . فرئاسة الجيش والبوليس تجلس في قصر عابدين مع الملك السابق وتقود معركة حريق القاهرة . المدينة التي بناها الشعب بعرقه ودمه . . وقد حاولت الوزارة عبثاً أن تثر على أية قوة سواء في الجيش والبوليس لكي تنزل وتوقف هذه المهزلة المؤسفة . ولكن المؤامرة التي حيكت خيوطها في لندن وواشنطن وقصر عابدين ، كان يجب أن تتم .

ولم تأت الساعة السادسة مساء حتى كانت مدينة القاهرة شهلة من
النيران الحمراء .. وهنا زالت القوات المسلحة التي كانت تعسكر في حديقة
الأزبكية في الساعة الثالثة ، وأحاطت بمناطق الحريق .

وفي الساعة الحادية عشر دقت الوزارة آخر مسمار في نعشها ، بأن أعلنت
الأحكام العرفية . ولم تشرق شمس يوم ٢٧ يناير ، إلا وكانت قد أقيمت
وعين على ماهر رئيساً للوزارة الجديدة .

طائرا نجت الطواصر

ليست معارك الكفاح ملهاة يتلاعب بها الدبلوماسيون لكي
يلفتوا بها نظر الاستعمار حتى يتنازل لهم عن بعض ما يطلبونه . بل هي
معارك طويلة الأمد شاقة ومريرة ، يخوضها الشعب وراء قيادة عبقرية
حددت حلفائها وأعدائها ، ووضعت خططها لتخوض غمار القتال ضد
عدو يفوقها في موارده التي لا تنضب .. وعند ما تحدد قيادة الكفاح
حلفائها وأعدائها ، فهي لا تحددهم في داخل البلاد فحسب ، بل في الداخل
والخارج على السواء .

ولم تكن الوزارة التي قادت معركة الكفاح تضع في حسابها أنها
ستخوض فعلا معركة ضد الاستعمار بإمكانياته الواسعة ، ومرتكزا على
حلفاء في الداخل ، بل كانت تتلاعب بهذه المعارك ، وهدفها لا يتعدى
الضغط على الاستعمار البريطاني ليقبل عقد معاهدة جديدة على أساس الجلاء
عن مصر ، ووضع قواته بالقرب من حدودها في شرق الأردن أو غزة .
ولو كانت الوزارة تعنى خلاف ذلك لكان من المحتم عليها أن ترسم
استراتيجية كاملة للثورة ، وتحدد أعدائها في الداخل والخارج على
السواء ، كما تحدد حلفائها أيضاً في الداخل والخارج ، ثم تعي كل قوات

• الثورة في خزم ، وتوطد النفس على معارك طويلة وشاقة ، فيها الخسائر والمكاسب ، فيها التقدم والتأخر ، ولكن النصر سيكون مؤكداً في النهاية ، إذ أن حلفاء الثورة في داخل البلاد وخارجها أتوى بكثير من معسكر أعدائها .. لم تفعل الحكومة هذا ، ولم يكن في إمكانها أن تفعل ، لأنه ليس في حسابها إلا الضغط فحسب على الاستعمار . إنها كانت موزعة العواطف بين الشعب وبين الاستعمار ، وتحاول أن تمسك العصا من المنتصف ، فلم ترض الاستعمار أو الشعب . فغضب الاستعمار ضربه وأطاح بها .. إنها تمادي الاستعمار العالمي ، ولكنها في نفس الوقت تمادي المعسكر الاشتراكي .

وليس العجيب في الأمر أن تنجح المؤامرة ويعفى الكفاح ، بل العجيب ، والذي يدعو إلى الفخار أنها استمرت من ٩ أكتوبر ١٩٥١ حتى يناير ١٩٥٢ ، ولم يكن الشعب يملك في نضاله إلا الحماسة ومقته للاستعمار فحسب . ولكنه خاضها بنفس الشكل التلقائي الذي خاض به معارك ٣٥ ، ٤٦ وبدون قيادة حقيقية تحشده وتنظمه وتوجهه ، بل خاضها بحماسة ، بينما كان للاستعمار قيادته المنظمة في المؤخرة ومنبثة في كافة نواحي المعركة وتديرها السراي بما لديها من جهاز بوليسي خاص متعاوناً مع مخبرات الاستعمارات تعاوناً كاملاً .

لقد انطلقت الطاقة الشعبية ، وأصبحت مصدر رعب وفزع للاستعمار ، ولكنها ، كانت تفتقر إلى القيادة التي تتناسب مع عظم المعركة لكي تحشد الشعب والحلفاء ، ولتعزل الخونة أعداء الشعب وتفضحهم وتطهر منهم المعركة .

ولما كان الاستعمار العالمي يمد العدة كما سبق وأوضحنا لإشعال حرب جديدة ، ويعمل على السيطرة الكاملة على الشرق الأوسط ، فعقد حلف

البلقان ، ثم تقدم إلى مصر عقب إلغاء المعاهدة مباشرة بمشروع حلف البحر الأبيض المتوسط الذي رفضته الوزارة فوراً وبدون مناقشات طويلة . . . ومن ذلك اليوم الذي رفضت فيه الوزارة هذا الحلف ، والاستعمار يعمل على تهيئة الظروف لكي يحسم الموقف ، وليضرب الحركة الوطنية في مصر أملاً في فرض أحلافه ، ويميء إمكانياتها ، وليدخل بها في أتون الحرب المالية الجديدة .

وحريق القاهرة هو الطريق الذي اختاره الاستعمار لكي يضرب فيه الحركة الوطنية ، وليصفي الكفاح ، ولعقد أحلافه العدوانية التي لو نفذت لجمعت من مصر مركزاً للعدوان على الحركة الوطنية في الشرق الأوسط .

الفصل الحادى عشر

الإطاحة بالنظام الملكى

بالرغم من أن معظم الوزارات الوفدية كانت تنتهى بالإقالة ، إلا أن الإقالة الأخيرة قد جمعت حول السراى كل عوامل السخط والغضب والانفجار ، وأوضحت بما لا يدع مجال لشك أنها الركيزة الثابتة للاستعمار داخل البلاد ، والعدو المباشر الذى يواجه الشعب . فقد كانت الوزارة المقالة رغمًا عن كل شيء صامدة فى وجه الاستعمار ، ولم تقبل الاشتراك فى الحرب الكورية ، وأخذت جانب الحياد رغمًا عن موافقتها النظرية على الخطوة الاستعمارية ، ورفضت الدخول فى حلف البحر الأبيض المتوسط رفضاً حاسماً ، واستجابت لرغبة الشعب ، وتطورت مع الأحداث السياسية ، فأباحت حمل السلاح للمواطنين ليقاتلوا الاستعمار الجاثم على ضفاف القنال . وبدأت تدرس الخطط التنفيذية لقطع العلاقات السياسية مع بريطانيا ، وعقد معاهدة صداقة مع الاتحاد السوفيتى .

لقد تجمعت كل القوى الرجعية لضرب الحركة الشعبية ، ونست خلافاتها مؤقتاً ، إلى أن تم لها الضرب .

ولكن ماذا تصنع السراى ومن خلفها الاستعمار فى المشاكل الاقتصادية والسياسية التى ما زالت معلقة من بعد الحرب العالمية الأخيرة وتطلب الحل الحاسم وتحمل الطاقة الكافية لانفجارها ؟ لم تصنع شيئاً إلا مانفعله كل حكومة رجعية فى العالم . ففتحت المعتقلات ، وألفت البرلمان ، وشككت

فرقة بوليسية مدرعة من جنود مجهزة بالأسلحة الحديثة
الأوتوماتيكية ، وتجرب الشوارع ليل نهار ، لترهب الشعب وتكبته ،
وكانها بهذه القبضة البوليسية قادرة أن تخفي المشاكل وتصفيها .

ولكن ما بال السراى تنظم هذه القوات المسلحة الجديدة وفيما مضى
كان الجيش هو عدتها في مثل هذه الأمور ؟

لا شك أنها كانت تعرف أن الجيش قد أفلت من أيديها . وأن المخازى
والجرائم التي ارتكبتها في الحرب الفلسطينية ، وكبت الجيش ، وعدم
إشراكه في معركة الكفاح المسلح التي خاضها الشعب ضد الاستعمار ..
لا شك أن السراى تعرف أن كل هذه الأمور قد تجمعت ، ولم يعد في
استطاعتها السيطرة على الجيش وإخضاعه لإرادتها كما كانت تفعل في الماضي .
وقد جاء الجواب سريعاً بذلك الهجوم الخاطف الذي قام به الجيش
في ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، ثم طرد الملك في ٢٦ يوليو من نفس السنة .
وقد صفت حركة الجيش منذ ذلك اليوم شكل قديم من أشكال
الحكم دام منذ سنة ١٩٢٨ أي منذ تشكيل أول برلمان في ظل الاستقلال
النسبي بعد ثورة سنة ١٩١٩ . وبدأت في وضع شكل جديد لم تكن
ظروف الصراع العملي بقادرة على تحديده التحديد الكامل الواضح .
ولكن تطور الحوادث أخذ يوضح هذا الشكل أكثر وأكثر ، إلى أن
تبلور في دستور سنة ١٩٥٦ ، حيث تقرر بشكل قاطع عدم قيام الأحزاب
السياسية بشكلها القديم ، وأن الاتحاد القومي هو الهيئة الوحيدة التي
تتجمع بداخلها قوى الشعب المختلفة .

قانون الإصلاح الزراعى :

وكان أول عمل رئيسى قامت به الحركة هو إصدار قانون الإصلاح
الزراعى الذى بدىء فى تنفيذه عقب صدوره مباشرة فى ٩ / ٩ / ١٩٥٢

وقدم الملاك الذين ينطبق عليهم القانون إقراراتهم ، وكان عددهم ١٧٨٩ مالكا ، كما يحدده الكتاب السنوى لاتحاد الصناعات ١٩٥٤ — ١٩٥٥ . وبلغت المساحة الكلية لهذه الإقرارات ٨٥٥٠٥٩٢ فداناً ، وتم الاستيلاء فى العام الأول على ١٨٥٨٦٨ فداناً ، وتركت فرصة للملاك الذين لم يستول على أراضيهم حتى أكتوبر سنة ١٩٥٣ ، لكي يبيعوا الزائد من أراضيهم وفق القواعد التى قررها القانون وبلغت جملة مبيعاتها حوالى ٩٢٠٠٠ فدان . وفى نوفمبر سنة ١٩٥٣ صدر قانون بمصادرة أملاك أسرة محمد على ، وضمت الأراضى المصادرة إلى ما يديره الإصلاح من أراضى . وقد بلغت الأراضى الموزعة بموجب الإصلاح الزراعى ٢٥٠٠٠٠ حتى آخر سنة ١٩٥٥ .

وبلغ المستحق للإصلاح الزراعى قبل المستأجرين عن عام ١٩٥٣ — ١٩٥٤ مبلغ ٦٧٠٠٠٠٠ جنيه ، وهذا المبلغ يمثل الإيجار والخدمات ومشتريات المستأجرين خلال العام ١٩٥٣ — ١٩٥٤ ، وقام المستأجرون بسداد خمسة ملايين من الجنيهات تقريباً خلال العام حتى أكتوبر ١٩٥٤ (١) . ويعتبر قانون الإصلاح الزراعى حجر الزاوية فى ضرب السلطة السياسية لكبار ملاك الأراضى والتخلص من تأثيرهم المضاد على المشروعات الرامية إلى التصنيع ، وتهيئة الظروف الصالحة للاستثمار ، وتوفير كافة الإمكانيات لاستغلال طاقة البلاد الإنتاجية وإعداد الرأسمال الكافى لها .

وقد فتح الإصلاح الزراعى الطريق لإنهاء شكل الملكية القديم ، والإحصائية التالية مأخوذة من نشرة البنك الأهلى ، المدد الأول سنة ١٩٥٧ عن الحياة الزراعية سنة ١٩٥٠ — ١٩٥٦ .

« يتضح من الإحصاءات الزراعية التى نشرتها أخيراً مصلحة الإحصاء والتعداد أنه بينما زادت حيازة الأراضى الزراعية بنسبة ١ ٪ فحسب خلال

(١) الكتاب السنوى لاتحاد الصناعات المصرية عام ١٩٥٤ — ١٩٥٥ ص ٢٣٣

الفترة بين ١٩٥٠ - ١٩٥٦ (من ٦١٤٤٠٠٠ ر إلى ٦٢١١٠٠٠ ر فدان)
ارتفع عدد الحائزين سواء عن طريق الملكية أو الإيجار بنسبة ٢٥ ٪
(من ١٠٠٣٠٠٠ ر في سنة ١٩٥٠ إلى ١٢٥٤٠٠٠ ر في سنة ١٩٥٦)
أي بما يقرب من ضعف نسبة الزيادة في مجموع السكان في مصر خلال الفترة
ذاتها . وكان معظم الزيادة في عدد الحائزين لأقل من فدان (من ٢١٤٣٣٤
إلى ٤٠٥٢٨٢ حائزاً) ، على حين تناقص عدد الحائزين لخمس فداناً
فأكثر (من ١٤٨٩٢ في سنة ١٩٥٠ ، إلى ١٢٨٤٥ في سنة ١٩٥٦) .

سنة ١٩٥٠		المساحة		عدد الحائزين	
		الف فدان	في المائة	بالآلاف	في المائة
أقل من فدان		١١٢	١٨	٣١٤٣	٢١٤
١ - ٥ فدان		١٣١١	٢١٤	٥٧٢٥	٥٧١
٥ - ٢٠ فدان		١٥٢٤	٢٤٨	١٧٤٩	١٧٤
٢٠ - ٥٠ فدان		٧٩٢	١٢٩	٢٦٥	٢٦
٥٠ - ٢٠٠ فدان		١١٤٢	١٨٦	١٢٤	١٢
أكثر من ٢٠٠ فدان		١٢٦٣	٢٠٥	٢٤	٠٣
الجملة		٦١٤٤	١٠٠	١٠٠٣٠	١٠٠
سنة ١٩٥٦		المساحة		عدد الحائزين	
		الف فدان	في المائة	بالآلاف	في المائة
أقل من فدان		١٤٢	٢٣	٤٠٥٣	٣٢٣
١ - ٥ فدان		١٤٢٧	٢٢٩	٦١٩٨	٤٩٤
٥ - ٢٠ فدان		١٦٨١	٢٧١	١٨٧٧	١٥٠
٢٠ - ٥٠ فدان		٧٩٧	١٢٨	٢٨٧	٢٣
٥٠ - ٢٠٠ فدان		١٠٤٠	١٦٧	١١٠	٠٩
أكثر من ٢٠٠ فدان		١١٢٥	١٨٢	١٩	٠١
الجملة		٦٢١٢	١٠٠	١٢٥٤٤	١٠٠

وتستطرد النشرة فتقول : « ولا يزال الحيازات من فدان إلى أقل من عشرين فداناً تمثل الممرد الفقري للزراعة في مصر ، كما يتضح من الجدول الأول ، إذ تشمل ٥٠ ٪ من جملة المساحة المزروعة وتستوعب ٩٥ ٪ من مجموع عدد الحائزين ، (وذلك مقابل ٤٩ ٪ ، ٧٥ ٪ على التوالي سنة ١٩٥٠) ، أما الحائزون لأقل من فدان فيبلغ عددهم نحو ثلث المجموع ، ومع ذلك فلا يزيد جملة حيازتهم عن ٢٣ ٪ من المساحة المزروعة ، في الوقت الذي يقع فيه ١٨٢ من جملة المساحة في حيازة ١ ٪ -نسب من مجموع الحائزين ، أى بمعدل ٦٠ من الأفدنة للحائز الواحد . ومما يجدر بالذكر في هذا الصدد أن الإصلاح الزراعى لم يتم تنفيذه بعد ، وأن هناك حيازات مختلطة ، أى تجمع بين الملكية والإيجار » .

تنفيذ مشروعات التصنيع :

عند ما نطلع على التطور الاقتصادى للبلاد من سنة ١٩١٩ حتى قيام حركة الجيش ، يتضح لنا أن الصناعة المصرية قد تطورت خلال هذه المرحلة تطوراً كبيراً ، وظل قطاعها فى نمو ، بينما القطاع الزراعى فى شبه ثبات ، وأن اشتراك كبار الملاك فى السلطة ، أو ما يعبر عنه اتحاد الصناعات (بالمنطق الزراعى) ، قد حرم الصناعة من فرص التطور الممكنة ، وضيع عليها الكثير منها ، الأمر الذى أصبح يحتم التخلص من هذه العقبة حتى يفتح الطريق للصناعة لكي تنطلق من قيودها التى كانت تكبلها ، وأصبحت الظروف مهيأة لكي ترسم الخطط وتحدد الإمكانيات الاقتصادية فى كل البلاد للتنمية الاقتصادية التى تقوم على أساس استغلال كل منابع الثروة الطبيعية والبشرية فى البلاد فى شكل خطة شاملة تستند إلى حصر دقيق لموارد البلاد ، وكما يقول كتاب المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى سنة ١٩٥٥ :

« وتسكفل عدم الارتجال أو التمارض بين أجزائها . وتضمن تركيز الجهود وتوفير المال . تساندها أنواع محدودة من التدخل والإشراف من جانب الدولة (١) » .

وتنفيذاً لهذه الخطة صدر المرسوم بقانون رقم ٢١٣ سنة ١٩٥٢ بإنشاء « المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى » ، وهو هيئة مستقلة لها الشخصية الاعتبارية ، ويلحق برئاسة مجلس الوزراء ورئيس الوزراء هو رئيسه الأعلى . وقد منح المرسوم بقانون للمجلس الكثير من الحقوق والامتيازات التى تسكفل له الاستقلال ، وتمكنه من أداء رسالته . فهو يضع ميزانية خاصة للمشروعات التى يقرها ، والتى يعتمد عليها مجلس الوزراء . أما عن التنفيذ فالوسائل متنوعة . فإذا كانت المشروعات من النوع الذى تتولاه الدولة فللمجلس أن يعهد بها إلى الهيئات الحكومية مباشرة ، أو أن يشكل لها مجالس إدارة ذات استقلال ذاتى . كما هو الحال بالنسبة إلى معمل التكرير الأمري ووادى النطرون .

وللمجلس كذلك أن يتولى التنفيذ بنفسه ، أو أن يدعو إلى إنشاء الشركات ، وله أن يكتب فى أسهمها كما فعل بالنسبة إلى مشروع الحديد والصلب وعربات السكك الحديدية .

ويتضمن المرسوم بقانون نصاً يخول للمجلس سلطة عقد القروض مع المصارف والهيئات المحلية والأجنبية والدولية ، وإصدار السندات فى مصر أو فى الخارج بضمان الحكومة . كما أجاز له الاتصال بالوزارات والمصالح والادارات الحكومية والمنشآت والهيئات ذات الصلة العامة أو الخاصة ، لتزويده بما يحتاج إليه من تقارير وبحوث وبيانات وإحصائيات ، كما أنه لا يخضع فى إدارة أمواله ، ولا فى حساباته للقواعد والتعليمات التى تجرى

(١) كتاب المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى سنة ١٩٥٥ ، ص ١

عليها الحكومة . وإن تميز عليه في الوقت نفسه أن يقدم للبرلمان ومجلس الوزراء حساباً احتياجى خلال الأشهر الثلاثة التى تعقب انقضاء السنة المالية .

وفى سبيل تنفيذ التنمية الاقتصادية أخذت الحكومة تحشد كل إمكانيات البلاد نحو هذا الاتجاه ، ومدت يدها إلى الدول الغربية لكي تتعاون معها فى المشروعات الجديدة ، وفى هذا تقول نشرة البنك الأهلى العدد الثانى سنة ١٩٥٤ : « وليس ثمة شك فى حاجة مصر إلى رؤوس الأموال الأجنبية للمساعدة فى رفع مستوى معيشة أهلها ، كما أنها ترغب رغبة صادقة ، كما أكد وزير المالية أخيراً ، فى منح الضمانات اللازمة التى تشجع رؤوس الأموال الأجنبية على الاستثمار فى المشروعات الجديدة فى مصر . وقد سبق أن أصدر قانون فى أوائل سنة ١٩٥٣ يبيح تحويل فائدة سنوية فى حدود ١٠ ٪ من رأس المال الأجنبى المستثمر فى مصر ، كما يبيح إعادة تحويل رأس المال نفسه إلى الخارج على خمسة أقساط سنوية بعد مضي خمس سنوات على دخوله إليها . وقد صرح الوزير بعزمه على تعديل هذا القانون بما يزيد الاطمئنان ويشجع على الاستثمار » .

وقد أعطت الحكومة لشركة كوراده الأمريكية حق استخراج البترول فى الصحراء الغربية ، وزادت من تعاونها مع النقطة الرابعة الأمريكية زيادة واسعة .

ولكن خبرة السنوات الطويلة أوضحت أن الاستثمار عند ما يرسل أمواله للاستثمار فى دولة أجنبية ، فهو لا ينشد حل مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية ، بل يهدف أولاً وقبل كل شئ إلى حل مشاكله الذاتية فحسب ، وهى دائماً تكون على حساب الشعوب وسيطرته الكاملة على شئونها الاقتصادية والسياسية . ولقد أثبتت الخبرة من ١٩٥٢ - ١٩٥٥ خاصة ، أن الاستثمار الأمريكى بالذات مأزوم اقتصادياً لدرجة أنه لا يمكن أن

يساعد أي دولة من الدول ، بل يعمل على اكتساح كل اقتصاديات بلاد العالم الرأسمالي .

ولنأخذنا القطن كمثال ، وهو عماد ثروتنا القومية ، وما زال يمثل حوالى ٨٥ ٪ من صادراتنا الخارجية ، لا تضح لنا أن الاستعمار لم يمد سوقاً مشترية له ، بل وأصبحت أمريكا منافساً لنا في السوق المالية الرأسمالية . وقد ترتب على تركيز أفكارنا على مشاكلنا القطنية في داخل نطاق السوق الرأسمالية بحسب انهيار كبير لأسعاره ، ويتضح هذا من الاحصائية التالية المأخوذة من كتاب « أزممتنا الاقتصادية » للدكتور عبد الرازق حمن .

أسعار القطن بالريال للقنطار

كرنك / جود	أشمونى / جود
يناير سنة ١٩٥١	١٦٥٠٦٥
يناير سنة ١٩٥٢	١٥٩٠٢٥
يناير سنة ١٩٥٣	٦٠٠٠
	١٣٥٠٨٥
	٩١٠١٠
	٥٢٠٥

ولأزمة الاقتصاد الرأسمالي العالمى أثرها المباشر على هذا الهبوط البشع في أسعار القطن ، فقد قلت صادرات الولايات المتحدة وبريطانيا واليابان مجتمعين من ٩٥٩٠٣ ياردة مربعة نسيج في سنة ١٩٥١ إلى ٧٢٣٠٦ مليون في سنة ١٩٥٢ .

كما أن بريطانيا من الناحية الفعلية لم تعد السوق التقليدية لقطننا ، كما كانت فيما مضى ، عند ما كانت في عنفوانها الاستعماري . ففي سنة ١٩١٢ كانت تستحوذ على ٤٦ ٪ من القطن المصرى ، ووصلت في سنة ١٩٥٢ إلى ٣ ٪ فقط (أزممتنا الاقتصادية) ، وانخفضت وارداتها منه من ١٢٩٠٠٠٠ قنطار سنة ١٩٥١ ، إلى ١٦٦٠٠٠ قنطار سنة ١٩٥٢ .

وموقف بريطانيا من القطن المصري موقفاً سلبياً ، فهي تشتري عند ما تكون قدرتها الاقتصادية تسمح بهذا . ولكن موقف أمريكا ليس مجرد موقف سلبي ، بل هو موقف مضاد ومنافس خطير لنا في السوق العالمية ، إذ أنها منتجة قطن ، وقد قدر حملة المخزون لديها منه في موسم ١٩٥٥ — ١٩٥٦ مقدار ١١ مليون بالة ، بينما حملة المخزون عالمياً قد بلغ ١٩٨ مليون بالة . وقد ترتب عن هذا أن أعلن أيزنهاور في مطلع العام عن مشروع إنشاء « بنك التربة الزراعية » ، وغرضه الرئيسي ترك بعض الأراضي الزراعية بدون زراعة ، وتعويض الزراع عن ذلك إما نقداً وإما بإعطائهم سلعاً عينية . ويتضمن هذا المشروع تعطيل نحو ثلاثة ملايين فدان من المساحة المزروعة قطناً في أمريكا .

وبالرغم من وعود أمريكا بأنها لن تنافس الأقطان العالمية ، إلا أن مجلس الشيوخ الأمريكي قرر بيع ١٥٠,٠٠٠ بالة من الأقطان طويلة التيلة بأسعار أقل من السوق في موسم ١٩٥٦ — ١٩٥٧ . ولا يخفى أن أمريكا تزرع القطن طويل التيلة في ولايات أريزونا وتكساس ونيومكسيكو . ونظراً لتطورها الصناعي فإن تكاليف زراعته أقل بكثير من تكاليف القطن المصري طويل التيلة . ولذلك فهي تعتبر منافساً خطيراً للقطن المصري ، وقد بلغت حصيلة الصادرات لمنطقة النقد الأمريكي ٨٧٧ مليون جنيه في العام ١٩٥٣ — ١٩٥٤ . مقابل ٣٠ مليون سنة ١٩٥٢ ، وذلك بسبب الهبوط الشديد في صادرات القطن إلى تلك المنطقة .

ولقد عبرت نشرة البنك الأهلي العدد الثاني سنة ١٩٥٤ عن تألم السياسة الأمريكية في إغراق الأسواق العالمية بفائض منتجاتها بمناسبة زيارة البعثة الأمريكية التي وفدت إلى مصر سنة ١٩٥٤ للبحث عن أسواق لتصريف فائض الإنتاج الزراعي « ولعلهم يعودون إلى بلادهم وقد اقتنعوا بأنه مهما كان الإجراء الذي يتخذونه لإغراق الأسواق الأجنبية ، فإن التراكم

من فائض الإنتاج الزراعى الأمريكى سيمود بالضرر على المنتجين فى البلاد الأخرى الذين يهمهم أن يصرفوا منتجاتهم بأسعار مجزية. فالولايات المتحدة غنية وتستطيع أن تتحمل ما تجره عليها سياسة تدعيم الأسعار من خسائر، ولا يمكن للدول الأخرى التى تنافس إنتاجها الزراعى فى الأسواق العالمية أن تجاريها فى هذا المضمار، ولا سيما أن التصدير بالنسبة لكثير من هذه البلاد أصبح مسألة حياة أو موت، فلو اتبعت أمريكا سياسة إغراق الأسواق على نطاق واسع، فستشهد حتما ما تلجأ إليه كثير من دول العالم فى الدفاع عن كيانها بفرض المزيد من القيود على استيراد السلع الأمريكية. وقد عمادت أمريكا نتيجة لأزميتها الاقتصادية فى تصدير فوائض محصولاتها الزراعية بأسعار أقل من الأسعار الداخلية. وقد علق نشرة البنك الصناعى. المجلد الأول سنة ١٩٥٧ على ذلك: « بقيت مسألة كان لها أثرها الواضح فى التجارة العالمية خلال العام. وهى المتعلقة بسياسة أمريكا فى تصدير فوائض محصولاتها الزراعية. ولقد وضع للجميع مدى الاضطراب الذى ساد سوق القطن والمنسوجات القطنية نتيجة بيع القطن الأمريكى فى الأسواق الخارجية بأسعار تقل عن الأسعار الداخلية. وقد احتج مؤتمر الاتحاد الدولى للقطن والمنسوجات القطنية على هذه السياسة، ووصفها بالاضطراب وعدم الوضوح، واستنكر آثارها السيئة على أسواق القطن وعلى الصناعة القطنية. والمهم أن سياسة أمريكا هذه لم تلق تأييداً حتى من أصدقائها التقليديين، فقد احتجت كندا على إعانة صادرات المنسوجات القطنية الأمريكية بفرض تغطية الفرق بين سعرى القطن فى الداخل وفى الخارج، واعتبرت تقديم هذه الإعانة من قبيل سياسة الإغراق. كما احتجت كندا أيضاً على سياسة التخلص من فائض القمح الأمريكى.

وفى بريطانيا صرح وزير الدولة فى مجلس العموم بأن الحكومة قد بصرت الولايات المتحدة مراراً بالخطاير الناجمة عن سياستها الخاصة بالتخلص من المحاصيل الفائضة.

هذا هو موقف المعسكر الاستعماري وعلى رأسه أمريكا من قطننا الذي يمثل ٨٥ ٪ من صادراتنا ، ولم يكن الأمر في كافة علاقتنا الاقتصادية مع المعسكر الاستعماري خيراً من علاقتنا القطنية ، فإن الميزان التجاري كان دائماً لصالح هذا المعسكر ، وضد مصالح اقتصادنا . ومن الجدول التالي يتبين لنا هذا ، وهو مأخوذ من نشرة البنك الأهلي ، العدد الثالث سنة ١٩٥٦ .

بملايين الجنيهات

الميزان التجاري		الصادرات		الواردات		يناير / يونيو
١٩٥٦	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٥	
٩٦٦—	٥٦٦—	٤٢٤	٥٠٥	١٤٠	١١١	المملكة المتحدة
١٣٦٦—	٤٦٦—	٢٢٤	٥٣٣	١٦٠	٩٩	الولايات المتحدة
١٠٠+	١٠٠—	٧٢٩	٧٠٥	٦٢٩	٨٠٥	فرنسا
٦٢٤—	٣٧٧—	٤٢٠	٥٠٥	١٠٢٤	٩٢٢	ألمانيا الغربية
٩٥٠+	٠٧٧+	١١٢٨	٢٢٨	٢٢٣	٢٢١	تشيكوسلوفاكيا
٢٢٨—	٣٠٥—	٤٢٥	٣٢٤	٧٢٢	٦٢٩	إيطاليا
٤٢٦+	٣٢٤+	٧٢٩	٦٠٥	٣٢٣	٣٢١	الهند
٥٢٤+	٢٢٢+	٧٢٢	٤٢٢	١٢٨	٢٠	اليابان
٤٢٠+	٢٢٦+	٥٢٩	٢٢٨	٢٢٠	٠٢٢	الصين
٢٢٠+	١٢٦+	٤٢٥	٣٢٠	٢٢٤	١٢٤	السودان
٨٢٢—	٨٢٣—	٣٠٢٣	٢٣٢٦	٣٨٢٥	٣١٢٩	بلاد أخرى
١٤٢٠—	١٦٢٢—	٩٠٢٨	٧٠٢١	١٠٤٢٨	٨٦٢٣	المجموع

ومن هذه الإحصائية يتضح أن ميزاننا التجاري كان دائماً بالناقص ،

مع أمريكا وبريطانيا ، وإذا كان هذا الأمر جائز فيما مضى قبل أن ترسم خطط التنمية الاقتصادية ، فإنه لم يمد من الممكن احتمالها بعد رسم هذه الخطط ووضعها موضع التنفيذ . لهذا كان لابد أن يبحث الاقتصاد المصري عن سوق أخرى يتنفس فيها بحريته ، سوق قادرة على استيعاب أقطاننا ومساعدتنا في القيام بمشروعات التنمية بدون أن يكون لها مصلحة في عرقلتها ، كما تفعل الدول الاستثمارية ، ولم تكن هذه السوق إلا المعسكر الاشتراكي . وكان لابد أيضا أن تمنح فكرة التمويل من الداخل وتقفز إلى السطح ، بعد أن ثبت أن الاستثمار لا يمكن أن يساعد دولة من الدول على التطور ، بل ينشد السيطرة الاقتصادية والسياسية لحل مشاكل أزمتها أولا وأخيرا .

وكما سبق وأوضحنا أن مشروعات التنمية تحتاج إلى رؤوس الأموال التي تستثمر فيها ، وهي ليست متوفرة في يد الرأسمال المحلي ، الأمر الذي كان يدفع دائما للمطالبة بالرأسمال الأجنبي للاستثمار في مصر ، لذلك كان من المآثم أن تدخل الحكومة في هذه المشروعات لكي تستكمل ما ينقص من الرأسمال المحلي ، وفي هذا تقول نشرة البنك الصناعي العدد الأول سنة ١٩٥٧ :

« وهكذا نجد أن الحكومة باشتراكها المباشر أو غير المباشر في تأسيس المشروعات ، إنما تهدف إلى تحقيق ما يصعب تحقيقه في مجال الاقتصاد الفردي ، وليس مجرد تحقيق الربح السريع » .

والجدول التالي المأخوذ من نفس النشرة ، يبين مساهمة الحكومة والهيئات الحكومية في المشروعات المختلفة الجديدة ، في سنوات ١٩٥٤/١٩٥٥ ، والفترة يناير / أكتوبر سنة ١٩٥٦ .

نوع النشاط	رأس المال المسكتب فيه بالجنيه	مساهمة الحكومة والهيئات الحكومية		مساهمة البنك الصناعي	
		المقدار بالجنيه	النسبة المئوية	بالجنيه	النسبة
مشروعات صناعية	٢٧٧٢٠٠٠٠	١٧٢٨١٣٣٦	٤٥٣	٢٣٣٣٠٠٠	٦٧
بنوك	١٠٠٠٠٠٠	٣٤٢٠٠٠	٢٤٢		
شركات تجارية	١٠٠٠٠٠٠	١٦٥٠٠٠	١٩٥		
فنادق	١٧٥٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	٥٧		
الجملة	٤١٤٧٠٠٠٠	١٧٩١٨٣٣٦	٤٣٢	٢٣٣٣٠٠٠	٦٧

وفي ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٦ تم توقيع عقد تأسيس الشركة العامة للورق (راكتا) ، برأس مال قدره ١٠٩٥ ألف جنيه ، ساهمت فيها الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، ومصلحة صناديق التأمين والمعاشات بمبلغ ٦٠٠ ألف جنيه مناصفة بينهما ، أى حوالى ٥٠ ٪ من رأس المال ، وساهم البنك الصناعي بمبلغ ١٩٠ ألف جنيه ، كما قررت الحكومة فى ديسمبر سنة ١٩٥٦ للمساهمة بمبلغ ٥٠٠ ألف جنيه فى زيادة رأسمال بنك القاهرة من ٥٠٠ ألف جنيه إلى ١١ مليون جنيه .

ومن هذه البيانات يتضح أن الجزء الأكبر من مساهمة الحكومة انصب على المشروعات الصناعية ، إذ بلغ ٤٥٣ ٪ من رؤوس أموال تلك الشركات ، أو ما يمثل ٩٦ ٪ من مجموع مساهمات الحكومة بدون حساب مساهمات البنك الصناعي .

الأهمية الاقتصادية :

واستكمالاً لحظّة التنمية الاقتصادية ، ولتنظيم استثمار الأموال العامة والخاصة عن طريق الشركات المساهمة لاستغلال الموارد الطبيعية والبشرية

في البلاد ، وتمكين المشروعات الصناعية الكبيرة التي لا تستطيع رؤوس الأموال الخاصة القيام بها وحدها ، أصدرت الحكومة ، وفي إبان الهجوم الاستعماري الفادر ، القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ بإنشاء المؤسسة الاقتصادية . وكان الغرض المباشر والسريع من إصدار هذا القانون ، هو تمكين من تنفيذ تمصير مصارف الأعداء ووكالاتهم التجارية ، ولكن المؤسسة سرعان ما اتسع نشاطها وأصبحت تساهم في الشركات الآتية :

- | | |
|--------------------------------------|--|
| ١ — بنك الاسكندرية | ١٥ — الشركة المصرية لتكرير
البترو |
| ٢ — بنك القاهرة | ١٦ — شركة آبار الزيوت المصرية
الانجليزية |
| ٣ — بنك الجمهورية | ١٧ — الشركة المصرية لمنتجات
الرمال السوداء (رملة) |
| ٤ — البنك الأهلي المصري | ١٨ — الشركة العامة للثروة المعدنية |
| ٥ — البنك الصناعي | ١٩ — شركة سينما العنجيز |
| ٦ — بنك التسليف الزراعى
والتماونى | ٢٠ — شركة سفاجة للفوسفات |
| ٧ — البنك العقاري المصرى | ٢١ — الشركة العامة للبترو
(تحت التأسيس) |
| ٨ — الشركة المتحدة للتأمين | ٢٢ — شركة الصناعات الكيماوية
المصرية (كيا) |
| ٩ — شركة مصر للتأمين | ٢٣ — شركة المناجم المتحدة |
| ١٠ — شركة التأمين الأهلية | ٢٤ — شركة المحاريت والهندسة |
| ١١ — شركة مصر للطيران | ٢٥ — الشركة العامة للأدوية |
| ١٢ — الشركة التجارية
الاقتصادية | ٢٦ — شركة الحديد والصلب
المصرية |
| ١٣ — الشركة المصرية للأغذية | |
| ١٤ — شركة السكر والتقطير
المصرية | |

- ٢٧ — الشركة العامة لمهمات
السكك الحديدية (سياف)
- ٢٨ — شركة الكابلات الكهربائية
المصرية
- ٢٩ — شركة سبك المعادن «مصر»
شركة مصانع النحاس
المصرية
- ٣٠ — شركة النيل للمنسوجات
شركة الغزل الرفيع
- ٣١ — الشركة المصرية للصناعة
والتجهيز
- ٣٢ — شركة صباغى البيضاء
الشركة المصرية لصناعة
المنسوجات
- ٣٣ — الشركة المصرية لغزل
ونسيج الصوف (بوليتكس)
- ٣٤ — الشركة العامة للصناعة
والأسمت
- ٣٥ — شركة أسمت بورتلاند
(حوان)
- ٣٦ — الشركة الشرقية للدخان
(ايسترن)
- ٣٧ — شركة التعمير والمساكن
الشمية
- ٣٨ — الشركة العامة للأمنيت
(تحت التأسيس)
- ٣٩ — شركة الفازات الصناعية
(تحت التأسيس)
- ٤٠ — الشركة العامة للملاحة
البحرية (تحت التأسيس)
- ٤١ — الشركة العامة للصناعة
والأمنيت
- ٤٢ — شركة الفازات الصناعية
(تحت التأسيس)
- ٤٣ — الشركة العامة للملاحة
البحرية (تحت التأسيس)
- ٤٤ — الشركة العامة للصناعة
والأمنيت
- ٤٥ — شركة الفازات الصناعية
(تحت التأسيس)
- ٤٦ — الشركة العامة للملاحة
البحرية (تحت التأسيس)

ومع أن المؤسسة الاقتصادية تعتبر بكلمة المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى ، إلا أن العديد من الناس قد ظنوا أن هدف المؤسسة هو السيطرة على هذه القطاعات الصناعية والمالية التى تشترك فيها ، وقد أوضح رئيسها السيد / حسن ابراهيم على صفحات جريدة الشعب فى ٥ / ١٠ / ١٩٥٧ أهداف المؤسسة ، حيث قال :

« لا أحب أن تقسم علاقة المؤسسة بالشركات التى تساهم فيها بأنها رقابة ، بل هى فى حقيقة الأمر مشاركة فى التوجيه بقصد كفالة التوافق

بين النشاط الاقتصادي العام والنشاط الاقتصادي الخاص . ومن هنا تتضح رسالة المؤسسة ، فضلا عن كونها تساهم في رؤوس أموال هذه الشركات ، ويهيئها تنمية إيراداتها وخفض مصروفاتها ، فهي من ناحية أخرى تلتزم بالتنسيق بين نشاط هذه الشركات جميعها ، بحيث تشمل كل منها بأنها جزء من كل ، وفرد في مجموع . أما كيف يتم هذا التنسيق ، فأفضل سبيل لذلك هو توثيق الصلة بين الشركات وبعضها بتبادل الرأي والخبرات ، ومناقشة المشاكل المشتركة ، ونشر التعاون فيما بينها . وهناك واجب آخر للمؤسسة ، هو التعرف على متاعب ومشكلات هذه الشركات ودراستها مع الجهات الحكومية المختصة ، والعمل على تبسيط الإجراءات وتذليل الصعوبات ... »

ويستطرد رئيس المؤسسة فيقول :

«على الرغم من أن قانون الشركات يقضى بالأقل عدد مؤسسي الشركة المساهمة عن سبعة شركاء ، إلا أن المشاهد من الناحية العملية في الشركات التي يتم تأسيسها ، أن معظم هؤلاء الشركاء يساهمون بمبالغ رمزية استكمالاً للمشكل . وأن عبء التمويل إنما يقع على عمول واحد ، أو مجموعة مصالح مشتركة . وعند ما التجأت الحكومة إلى الأخذ بنظام الشركات المختلطة للاسراع ببرامج التنمية ، اضطرت إلى التزام حدود القانون ، فساهمت بصور متعددة في الشركات الكبرى التي قامت بتأسيسها ، فنجد أن من بين مؤسسي شركة الحديد والصلب — الحكومة المصرية ، والمجلس الدائم لتنمية الانتاج القومي ، والبنك الصناعي ، كما نجد بين مؤسسي شركة الصناعات الكيماوية المصرية (كيما) المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومي ، ومصلحة صناديق التأمين والادخار الحكومية ، ووزارة الأوقاف ، وبنك التسليف الزراعي والتعاوني ، والبنك الصناعي . ومعظم هذه الهيئات إنما اشتركت بتوجيه من الحكومة ، وعاونت الحكومة بصورة أو بأخرى

على تدبير الأموال التي تم الاكتتاب بها .. لذا روعي إعداد القانون ٢٠ لسنة ١٩٦٨ بإنشاء المؤسسة لتدارك هذا النقص ، وأذن للمؤسسة بإنشاء شركات مساهمة بفردتها دون أن يشترك معها مؤسسون آخرون ، كما أجاز القانون تداول أسهم هذه الشركات بمجرد تأسيسها . وهذا الحق أعطى للمؤسسة المرونة اللازمة لتوازن بين الاعتبارات الآتية :

أولاً — هل تفرد المؤسسة باحتمال عنصر المخاطرة في الفترة السابقة للانتاج ، أو تشرك معها من يرغب في الاكتتاب ؟ وهل يكون الاكتتاب في هذه المرحلة قاصراً على الشركات والممولين والهيئات ، أم تطرح الأسهم في اكتتاب عام ؟

ثانياً — هل الأفضل أن تعرض المؤسسة على المستثمرين بعض الأسهم التي تحت يدها لشركات تحقق لها الاستقرار والنجاح ، أو تسمح بتداول أسهم الشركات التي لا تزال في مرحلة الانشاء ؟

وعلى ضوء هذه الاعتبارات ستعالج كل حالة على حدة ، فبالرغم من أن الكثير من الأفراد أظهروا استعداداً طيباً للمساهمة في الشركة العامة للبتروك ، إلا أننا رأينا أن عنصر المخاطرة في التنقيب عن البترول مع ضخامة تكاليف البحث تقضى بأن تحتل المؤسسة العبء كاملاً .

ثم يقول سيادته :

لقد أنشئت هذه المؤسسة لغرض واحد ، وهو تنمية الاقتصاد القومي عن طريق النشاط التجاري والصناعي والزراعي والمالي ، وهذا يتطلب وضع سياسة لاستثمار ما تحت يدها من أموال ، وتوجيهها للأغراض المشار إليها ، وفي سبيل تحقيق هذه الغاية تحتاج المؤسسة إلى أموال كثيرة ، وقد بينت المادة « هـ » من القانون الوسائل المختلفة التي يمكن عن طريقها تدبير هذه الأموال ، وصرحت للمؤسسة بزيادة أو إنقاص أموالها المستثمرة في المشروعات التي تساهم فيها ، ولذا تقوم المؤسسة

بعرض بعض أسهم الشركات التي تملكها تدريجياً على المستثمرين ،
وستتاح الفرصة لكل من يرغب في استثمار أمواله في شركات مستقرة
مضمونة . وربما كان الوقت غير مناسب للأفصاح عن خطة المؤسسة
التفصيلية في هذا السبيل ، ولكن الشهور القادمة ستشهد نشاطاً من هذا
القبيل ، وسيبدأ هذا النشاط بالزيادة في رأسمال شركة الحديد والصلب ،
التي ستطرح للاكتتاب العام خلال الشهر المقبل .

وبهذا التصريح المستفيض أوضح رئيس المؤسسة أهدافها ، ووضع
النقط فوق الحروف ، وبين أن أهداف المؤسسة ليس السيطرة على
الشركات أو منافسة المستثمرين ، بل بالعكس هو معاونه الشركات على
التعرف على متاعبها ، ودراساتها مع الجهات الحكومية المختصة ، والعمل على
تبسيط الإجراءات وتذليل الصعوبات .. ثم قيام المؤسسة بدور الرائد في
المجالات التي يخشى فيها المستثمرون المخاطرة ، أو لا توجد لديهم القدرة
المالية لفتح هذه المجالات . وبعد أن يتم استقرار المشروعات تطرح
أسهمها على المستثمرين .

التفاعل بين الوضع الداخلي والخارجي :

فيما مضى ، وحتى السنوات الأولى من حركة ٢٣ يوليو ، كانت النظرية
السائدة في جميع بلاد العالم الرأسمالي أن تحمل مشاكلها داخل نطاق هذا
المعسكر ولا تعداه .. وإن تعدته ففي علاقات ضيقة ومحدودة ، ودائماً
ما تكون مقترنة بهجوم سياسي على المعسكر الاشتراكي . وبصفة عامة
لم تكن هناك دولة واحدة في العالم مستثناة من هذه النظرية . وكانت
أمريكا تعتبر القائدة والمرشدة لهذا المعسكر . وإليها تلجأ الحكومات
وتكيف سياستها وفق رغباتها ..

وكانت سياسة أمريكا منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ، هي العمل وبسرعة ، للتخضير للحرب عالمية جديدة تستطيع عن طريقها أن تحمل أزمته الاقتصادية ، وتبتلع باقي دول المعسكر الرأسمالي وتضمها تحت سيطرتها ، مصفية نفوذ باقي الدول الاستعمارية الأخرى . ولكن هذه الخطة فشلت نتيجة ليقظة شعوب العالم . فانتقلت أمريكا إلى خطة أخرى ، وهي وضع العالم على حافة الحرب ، وابتكار أنواع مختلفة من الاستفزازات العسكرية ، لكي تجعل كل شعوب العالم في حالة حرب دائمة ، وتخضع ميزانيتها لهذه الحالة المفتعلة . وبهذا تخلق أمريكا الظروف المناسبة لكي تقيم القواعد العسكرية في كافة بلاد العالم ، وتعقد الأحلاف العدوانية ، مثل حلف الاطلنطي ، وبغداد ، ومانيلا . الخ ، وتستمر في انتاج وتصدير الأسلحة .

وهذه السياسة إن استطاعت أن تستمر سنوات فهي غير قادرة على أن تستمر إلى الأبد ، فلا بد أن تفشل فشلا ذريعا وتسبب انفجارات في داخل المعسكر الرأسمالي نفسه ، وخاصة في تلك البلاد الصغيرة الصناعية الناشئة ، التي تريد أن تكرر كل قرش لحمة أهدافها الصناعية ولا تبده في المشروعات الحربية التي لاناقة لها فيها أو جيل ومن المحتم أن تفشل الخطة الأمريكية في هذه البلاد بل وتصطدم معها تصادما عنيفامتي وجدت الظروف المهيأة لهذا التصادم . وإذا ربطنا المشروعات الحربية الاستعمارية مع العمل على سحق الاقتصاد الوطني ، وعدم السماح له بالتطور مثل ما حدث مع الاقتصاد المصري . كان لابد وأن نعرف أن المشروعات الاستعمارية الحربية فيها إضرار الشامل على اقتصاد البلاد الصناعية الناشئة ، فبدلا من أن توفر طاقة البلاد للتنمية الاقتصادية متبددها في المشروعات العسكرية الاستعمارية .

وبالرغم من أن مضر لم ترتبط بمشروعات الاستعمار العسكرية ، مثل حلف البحر الأبيض المتوسط ، وحلف بغداد ، إلا أنها كانت تخضع بصفة عامة لنظرية حل المشاكل داخل النطاق الاستعماري ، وهذا ما سبب حالة الركود والقلق والاضطراب في الحياة السياسية والاقتصادية في مصر ، فهي لم تدخل هذه الأحلاف ، إلا أنها ظلت تدور في الفلك الاستعماري ، عسى أن تجد جلا للمشاكل في مساره . إلى أن تفاقمت الحالة الاقتصادية ، كما سبق وأوضحنا .

وفي هذه المرحلة كانت تحدث تغيرات جوهرية عامة في المحيط العالمي كله ، جعلت ميزان القوى يميل عن الجانب الاستعماري إلى ناحية للعسكر الاشتراكي ، فان قيام الجمهورية الديمقراطية الشعبية في الصين سنة ١٩٤٩ قد ظهرت نتائجها في الاقتصاد والسياسة المالية في السنين التالية ، وبصورة سريعة . ثم كان العدوان الأمريكي على كوريا ، وموقف الصين الحاسم منه ، وباقي شعوب العالم ، مما جعل أمريكا تتراجع وتجبر على إعلان الهدنة . ثم جاء الانتصار الكبير لشعب فيتنام على الاستعمار الفرنسي ، الذي هو في حقيقته انتصاراً على الاستعمار الأمريكي الذي كان يساعد فرنسا لكي يحل محلها في استعمار البلاد — كان هذا الانتصار الذي تدعم في مؤتمر جنيف تأكيده انتصارالعسكر الاشتراكي ، وهزيمة تامة للخطة الاستعمارية الأمريكية . وأصبح واضح لكل دول العالم الرأسمالية أن أمريكا لن تستطيع أن توقف حركات الشعوب في سبيل استقلالها ، متى تكاثفت هذه الشعوب وتعاونت فيما بينها .

اتضح هذا لكل حكومات العالم الرأسمالي ، وكانت حكومات البلاد الرأسمالية الصغيرة أكثر حكومات العالم تجاوباً مع هذا الوضع الاقتصادي والسياسي ، خاصة وأنه جاء في وقت كانت تطوراتها الاقتصادية وصلت

إلى الدرجة التي تهتم تخلصها من السيطرة الاستعمارية أو الاختناق داخل حدود الوطن نتيجة لزحف الغول الأمريكي الذي سببت له أزمته الاقتصادية هستيريا الحرب ومشروعاتها المخربة .

مؤتمر باندونج :

لم يكن هذا المؤتمر نتاج للوضع السياسي والاقتصادي الخارجي والداخلي للشعوب الآسيوية والأفريقية فحسب ، بل أيضاً نتاج للمواقف الحاسمة لشعوب العالم من الاستعمار العالمي بشق صورته ، سواء الاقتصادية أو السياسية أو العسكرية ، وهو تعبير إيجابي عن الوضع الجديد في توازن القوى العالمي . حيث قررت غالبية الدول المشتركة في المؤتمر التخلص من السيطرة الاستعمارية ، والتعاون فيما بينها تعاوناً سليماً لحل المشاكل الاقتصادية والسياسية ، وأن تلعب دوراً إيجابياً ضد هستيريا الحرب التي تعيق نموها الاقتصادي والاجتماعي .

وباشتراك مصر في هذا المؤتمر تكون قد اتخذت أول موقف إيجابي ضد الاستعمار بعد رفض حلف بغداد الاستعماري . وقد حاول الاستعمار بكل الطرق أن يجعل مؤتمر باندونج أداة لتنفيذ خططه عن طريق الدول الخاضعة لنفوذه والمشاركة في أحلافه الاستعمارية مثل القبلين المشتركة في حلف «مانيللا» ، والباكستان ، والعراق^(١) ، وتركيا ، أبطال حلف «بغداد» ، والذين يكملوا السياج الاستعماري حول الاتحاد السوفيتي ، ورؤوس رماح مصوبة على شعوب الشرق الأقصى والأوسط . وقد استعمل في سبيل هذا الغرض شتى الأساليب إلى أن وصل للجريمة ، فدبر حريق الطائرة التي

(١) قبل انتفاضة العراق الأخيرة .

كان شوان لاي مزمع السفر عليها ونجا منها بمحض الصدفة . وإذا كان هذا المؤتمر نتاج للظروف الدولية والمحلية ، فقد أصبح بعد انعقاده عاملاً فعالاً من عوامل التطور العالمى ، وبداية ارتباط منظم واعى بين الشعوب الأفريقية والآسيوية ، وعزل الاستعمار العالمى ، وخاصة الأمريكى ، وحصره فى أضيق نطاق .

وفى هذا المؤتمر تقابلت وفود الدول المشتركة مع بعضها ، وتدارست فيما بينها إمكانيات التعاون الاقتصادى والسياسى . كما تقابلوا مع وفد الصين الشعبية ، وتبين لهم إلى أى مدى تريد الصين الاشتراك فى دعم السلام العالمى ، ومؤازرة كل شعوب العالم التى تطلب مؤازرتها ، سواء فى الميدان الاقتصادى أو السياسى . وتبين لهذه الوفود مدى إخلاص وجدية الصين الشعبية لمبادئ التعايش السلمى .

ومعظم الدول المشتركة فى المؤتمر ، ومنها مصر ، تدن بعبداً الحياذ ، كما قال جمال عبد الناصر فى المؤتمر : « إن بلادى ، وهى مخلصه لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، أيدت دائماً جميع الجهود التى تهدف إلى تنمية التعاون الدولى والوفاق العالمى . وفى سبيل تلك الغاية ، لم تربط نفسها بأى من الكتلتين فى الحرب الباردة ، إيماناً بأن مثل ذلك الارتباط يزيد التوتر بدل أن يخففه » .

وإذا كانت مصر ، أو أية دولة أخرى تنشد الحياذ ، فإن الاستعمار لا يعرف معنى الحياذ . إنه يريد الاستسلام والخضوع لخططه ومشروعاته ، لذلك كان لابد أن تنتهى سياسة الحياذ بالاصطدام بالاستعمار إن عاجلاً أو آجلاً . ولكن الظروف أصبحت مختلفة ، فهو أضعف من أن يستطيع أن يواجه العالم الجديد . عالم التعايش السلمى المستعد لحماية بعضه بعضاً .. وكان فشل الهجوم الاستعمارى الثلاثى على مصر ، خير مثل تطبيق لهذا الوضع العالمى الجديد .

وهكذا وبعد مؤتمر باندونج انتقلت القضية الوطنية إلى وضع جديد ، فبدلاً من حلها داخل النطاق الاستعماري ، كما كانت فيما مضى ، أصبحت الآن تحمل داخل الحركة التحريرية العالمية ، فانطلقت من القيود التي كانت تكبلها ، وأصبحت حائزة للمون المادي والأدبي من كل شعوب العالم ، وأصبح لها في الحكومات الاشتراكية ، ومعظم دول باندونج سنداً مادياً إيجابياً ضد المعسكر الاستعماري ، فانتقلت إلى الأمام ، وانتهت عن حالة التذبذب والقلق والحيرة التي كانت تعانيها ، ودخلت في صراع مسافر ضد الاستعمار الذي أخذ يعد عدته للتطويق بحكومة عبد الناصر ، التي اشتركت مع معظم الحكومات الأفريقية الآسيوية في السياسة السلامية التي يهاديها الاستعمار .

ولما كانت إسرائيل هي ركيزته الاستعمارية ، ولمثل هذه الظروف يدخرها ، فقد بدأت تتحرك على الحدود المصرية ، وحاولت مصر أن تحصل على أسلحة من أمريكا . ولكن عبثاً . فكيف تصدر لها أسلحة لكي تستطيع أن تصمد بها أمام إسرائيل ربيبتها وعميلتها .

إن الاستعمار مهما بلغت أرقابه الحسابية من الدقة ، فهو غير قادر مطلقاً على تفهم الوضع العالمي الجديد . لذلك لم يكن في مقدوره أن يعلم أن الحركة الوطنية قد غيرت اتجاهها ، وانتقلت إلى الإطار العالمي الجديد للمعادي للاستعمار . وأن الأسلحة التي تطلبها مصر لم تعد تطلبها بالأسلوب القديم أو الأهداف القديمة ، التي كانت عماد المفاوضات السابقة كلها . بل تطلبها في الوضع الدولي الجديد .

لم يكن في استطاعة الاستعمار أن يفهم هذا ، وحتى لو تفهمه فلن يستطيع أن ينفذه ، فهو يريد أن يطوح بالحكومة لا أن يحميها . ومن

هنا كانت صفقة الأسلحة التشيكية التي زلزلت الاستثمار وأصابته بالهوس والجنون . فقد بينت له بطريقة عملية أن مصر تريد أن تحل مشاكلها التي تراكت عليها السنين . وتريد أن تحلها لمصلحتها هي ، لا لمصلحة الاستثمار ، وهي في سبيل هذا متعاون مع المسكر القادر على مساعدتها لحل هذه المشاكل ، وهو المسكر الاشتراكي ، الذي لديه القدرة لحلها بدون أية أغراض استثمارية .

وبعد باندونج و صفقة الأسلحة التشيكية ، أخذت العلاقات الاقتصادية تنسج ، وكانت تشيكوسلوفاكيا الدولة المستوردة الأولى منذ سنة ١٩٥٦ ، والرابعة عشر في ترتيب المصدرين ، بعد أن كانت الرابعة والخامسة عشر على التوالي . وزادت تجارتنا مع مجموعة الدول الاشتراكية بشكل واضح . فزادت الصادرات إلى تشيكوسلوفاكيا والصين والاتحاد السوفيتي وألمانيا الديمقراطية ورومانيا من ٢٩٨ مليون جنيه سنة ١٩٥٥ إلى ٤١٤ مليون جنيه سنة ١٩٥٦ . كما ارتفع رقم وارداتنا منها من ١١١ مليون جنيه إلى ٢٣٥ مليون جنيه . وقد نالت هذه البلاد ٢٩,٣ ٪ من صادراتنا سنة ١٩٥٦ ، ولو أنها لم تحصل على أكثر من ١٢,٦ ٪ من وارداتنا . وقد ساعدت الاتفاقات التجارية مع مجموعة البلاد الاشتراكية على زيادة حركة التبادل التجاري معها ، وعززت مركزنا السالى عند وقوع الاعتداء ، « بلغت نسبة العمليات التي تمت عن طريق الاتفاقات التجارية ٦٠ ٪ » . أما بالنسبة للبلاد الغربية الكبرى ، فرنسا وألمانيا الاتحادية وبريطانيا والولايات المتحدة ، فقد انخفضت صادراتنا إليها من ٣٦٨ مليون جنيه سنة ١٩٥٥ إلى ٢٧٨ مليون جنيه سنة ١٩٥٦ . ولو أن وارداتنا منها استمرت في الارتفاع من ٨٠٥ مليون جنيه إلى ٨٧٥ مليون جنيه . ومن هنا يبدو عدم التناهي الذي كان يصيب تجارتنا ، ويخل بميزان مدفوعاتنا بدرجة كبيرة ، وتسبب إلى حد كبير من كون وكالات التجارة الخارجية وهي في يد

مجموعة من الأجانب لا تتمشى في تصرفاتها مع الصالح العام للبلاد ، مما ألجأ الحكومة في منتصف يناير سنة ١٩٥٧ ... إلى تمصيرها « عن نشرة البنك الصناعى المجلد الأول سنة ١٩٥٧ » .

وكان قرار تمصير البنوك قراراً طبيعياً ومنطقياً يتفق مع الاتجاه الجديد فى الاقتصاد المصرى وتحرره من عبودية الاقتصاد الاستعمارى ، فقد كانت البنوك التى لا يزيد رأس مالها عن ٢٠٠ مليون جنيه تتحكم فى نحو مائة ملايين من جملة ودائع البنوك التجارية التى تزيد قليلا عن ١٩٥ مليون جنيه ، كما بلغ نصيبها من الكمبيالات المخصومة والسلفيات نحو ٧٩ مليون جنيه ، وكان الرقم الاجمالى لجميع البنوك ١٥٨ مليوناً ... كل هذه المبالغ تتحكم فيها البنوك عن طريق رأسمال لا يزيد عن ٢٠٠ مليوناً من الجنيهات ، وتخضع تجارتنا الخارجية وفقاً لأغراض الدول الاستعمارية .

مروع السرمالى:

إذا كانت أمريكا قد رفضت الاشتراك فى المشروعات الاقتصادية المصرية ، بالرغم من التسهيلات العجيبة التى منحتها لها الحكومة المصرية ، وسهلت لها نقل رأس المال كله بعد خمسة سنوات إذا أرادت . وبالرغم من إعطائها امتياز استخراج البترول فى الصحراء الغربية ، وبالرغم من منحها تسهيلات واسعة لمشروعات النقطة الرابعة ... إذا كانت أمريكا بالرغم من كل هذا لم تقبل الدخول برؤوس أموالها فى تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية ، ففى عن البيان أنها لن تقبل أن تدفع ملها واحداً بعد الاتجاه الاستقلالى الجديد للحكومة بعد باندونج وصفقة الأسلحة والاتساع فى العلاقات الاقتصادية والاجتماعية مع الاتحاد السوفيتى وباقي الدول الاشتراكية ، وخاصة بعد اعترافها بالصين الشعبية رغماً عن أنف أمريكا .

لذلك فقد رفضت أمريكا تمويل مشروع السد العالي ، ما دامت لن تحقق سيطرة اقتصادية أو سياسية عن طريق هذا التمويل ، وأوعزت إلى باقي الدول التي كانت تزمع الاشتراك في تمويله لكي ترفض هي الأخرى ، مثل فرنسا التي كانت قد أرسلت بعثة في أوائل يونيو سنة ١٩٥٤ من رجال البنوك . وقد أصدرت البعثة قبل رحيلها بلاغاً أعلنت فيه تقديرها لأهمية تحقيق مشروع السد العالي بالنسبة لمصر . كما أكدت أن المشروع رغم ضخامته متناسق وإمكانات مصر الاقتصادية . رفضت أمريكا تمويل المشروع ، وأعلنت بقمحة أن الاقتصاد المصري غير قادر على القيام بمثل هذا المشروع ، ومنذ سنتين فقط كان هذا الاقتصاد قادر على القيام به...! ومشروع السد العالي يعتبر من الأسس الاقتصادية : والمكحلة لقانون الإصلاح الزراعى ، إذ أن المشكحلة الزراعية فى مصر لا تتمثل فقط فى سوء التوزيع ، بل تتمثل أيضاً فى الهوة الساحقة بين الزيادة فى عدد السكان وثبات حجم الرقعة المنزرعة من الأراضى ، باستثناء زيادات طفيفة لا تتناسب مطلقاً مع الزيادة المطردة فى عدد السكان ، لذلك كان لابد أن ينظر إلى المشكحلة بشكل رأسى ، وعلاجها علاجاً جذرياً ، بتوسيع رقعة الأرض المنزرعة وهذا لا يتم إلا بالاستغلال الكامل لمياه النيل .

وقد كان البرنامج الموضوع لضبط مياه النيل فى سنة ١٩٤٩ شاملاً على الأعمال الآتية :

أولاً — خزانات البحيرات الاستوائية وما يتبعها من أعمال صناعية وتنحصر فى (١) :

(أ) خزان بحيرة فيكتوريا .

(ب) قنطرة موازنة على بحيرة كيوجا .

(١) كتاب المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى سنة ١٩٥٥ ، ص ١٢٧

(ج) خزان بحيرة البرت .

(د) قناة جومجلى لتوفير الفاقد في منطقة السدود .

وقد قدرت صافي الفائدة المنتظر الحصول عليها من هذه المشروعات بنحو خمسة مليارات من الأمتار المكعبة في فترة الحاجة مقدرة عند أسوان .
ثانياً — خزان جنوبي حلفا عند الشلال الرابع بالقرب من مروي للتخزين السنوي بغرض الوقاية من الفيضانات العالية وزيادة الإيراد الصيفي في السنين العالية والعادية .

وهذه المشروعات تحتاج لإتمامها إلى عقد اتفاقيات مع الحكومات الاستعمارية التي تسيطر على المنطقة التي تتم فيها . ومع هذا فعلى لا تحقق إلا تخزين المياه الراقية فقط ، والتي لا يتجاوز مجموعها في المتوسط ١٤ ٪ من الإيراد الكلى ، ولن ينتهى البرنامج إلا بعد ١٥ عاما وبتكلفة لا تقل عن ١٠٥ ملايين من الجنيهات .

لذلك صرف النظر عن هذه المشروعات ، واتجه مباشرة نحو مشروع السد العالى ، وبدى من أكتوبر سنة ١٩٥٢ في عمل الأبحاث النظرية والعملية لتنفيذ المشروع ، وقد قدرت تكاليف المشروع بمبلغ ١٢٠ مليوناً من الجنيهات موزعة كالتالى :

(أ) أعمال التخزين للتوسع الزراعى	٦٨ مليون جنيه
(ب) أعمال الوقاية من الفيضانات	١٩ مليون جنيه
(ج) الأعمال المدنية لمحطة الكهرباء	٣١ مليون جنيه
(د) أعمال خاصة بتحسين الملاحة	٢ مليون جنيه
المجموع	١٢٠ مليون جنيه

وقد قرر الخبراء الفنيين أن المياه التي ستسفل للرى والناجمة من إنشاء السد ستصلح مليونى فدان ، يتم منها في المشر سنوات الأولى

استصلاح ١٠٠٠٠٠٠ فدان ، تكلف مشروعات ريها وصرفها حوالى ٤٩ مليوناً من الجنيهات ، ويتم فى هذه المرحلة تركيب ٨ ترينيات تبلغ تكاليفها ١٦ مليون جنيه ، كما تبلغ تكاليف مد الخط الكهربائى من أسوان إلى القاهرة مبلغ ٢٤٥ مليون جنيه . وبذلك تكون جملة تكاليف المشروع فى المشر سنوات الأولى ٢٠٩٥ مليون جنيه ، يخص منها محطة توليد الكهرباء والخط الكهربائى مبلغ ٧١٥ مليون جنيه ، وعلى أساس توليد ٣٤ كيلوات ساعة من هذه المحطة سنوياً . يكون سعر توليد الكيلوات ساعة بأسوان ٠.٦٥ ملياً ، أو باعتبار أن ٣٣٣ مليار كيلوات ساعة ستقل إلى القاهرة سويماً يكون سعر الوحدة الكهربائية المبيعة بالقاهرة فى هذه المرحلة ٢.٤٦ ملياً .

وفى المشر سنوات الثانية يتم استصلاح ٦٠٠٠٠٠ فدان ، هى باقى المساحة المترتبة على إنشاء السد العالى ، وتكلف مشروعات ريها وصرفها نحو ٣٢ مليون جنيه ، وعلى هذا الأساس تبلغ تكاليف السد العالى والأعمال المترتبة عليه حوالى ٢٤١٥ مليوناً من الجنيهات .

وتقدر زيادة دخل الحكومة المباشر بعد تنفيذ المرحلة الأولى بحوالى ١٨ مليون جنيه سنوياً . أما زيادة الدخل القومى من الزراعة والصناعة والوقاية من الفيضانات وتحسين الملاحة ، فتقدر بحوالى ٢٥٥ مليون جنيه سنوياً .

أما قيمة الأراضى المستصلحة ومساحتها مليوناً فدان ، فتقدر زيادتها بنحو ٣٠٠ مليون جنيه . وعند استكمال محطة توليد الكهرباء فى مرحلة العشر سنوات الثانية . بزيادة عدد التربينات إلى ١٦ وحدة ، فإن التكاليف الإضافية فى هذه الحالة تبلغ ٢٤ مليون جنيه ، وبذلك تصل جملة تكاليف إنشاء المحطة الكهربائية وملحقاتها ٩٥٥ مليوناً من

الجنميات ، وعلى أساس توليد ٨٣٣ مليار كيلوات ساعة سنويا . يكون سعر توليد الكيلوات ساعة بأسوان ٤٨ ر. مليم ، وباعتبار نقل ٦ مليار كيلوات سنويا بالقاهرة يكون سعر الوحدة الكهربائية بالقاهرة ١٧٧ مليم ..

تأميم قناة السويس :

كان تأميم قناة السويس يراود العديد من السياسيين المصريين . ولم يكن رفض تمويل مشروع السد العالي إلا عود الثقاب الذي أشعل البارود ، فاعلن جمال عبد الناصر في ذكرى ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦ تأميم الشركة ، لاستخدام إيراداتها في تمويل مشروع السد العالي . ويتضح من جملة إيرادات الشركة سنة ١٩٥٥ ، أنها بلغت ٣٤ مليون جنيه ، ابتلعت المضروقات الجارية منها ١٨٣ مليون جنيه ، وبذلك بلغ صافي الإيرادات ١٦٢ مليون (١) جنيه ، دفعت منها للحكومة المصرية ضرائب (٢) ٢٣ مليون جنيه .

ونحن نخطئ أشد الخطأ إذا نظرنا إلى تأميم القناة على أنه مجرد كسب اقتصادي يدر على البلاد دخلا كبيرا يمكن لمشروعات التنمية الاقتصادية في حل جزء من مشاكلها .. نخطئ إذا نظرنا إليه من هذه الناحية فحسب ، بل علينا أن ننظر إليه في الدرجة الأولى على أنه تأكيد

(١) نشرة البنك الأهلي المصري ، المجلد التاسع ، العدد الثالث ، سنة ١٩٥٦ ، ص ٢٥٤

(٢) نشرة البنك الأهلي المصري ، المجلد التاسع ، العدد الثالث ، سنة ١٩٥٦ ، ص ٢٥٥

بأن السياسة الاستقلالية . لا لمصر فحسب ، بل لمعظم الشعوب الصغيرة قد أصبحت عميقة الجذور ، لها مجرى ثابت واضح المعالم . وكان لمؤازرة كل شعوب العالم لما في استعادة قناتها التي حفرها أجدادنا ، دليل واضح على أن الخروج بالقضية الوطنية من حدودها الاستعمارية ، وربطها بالقوة الشعبية المالية الماهضة للاستعمار ، يمكن مصر من حل كل قضاياها والتطور بها في أمن وسلام . ولم يكن تأمين القناة ضربة موجهة للشركة فحسب ، بل وفي الدرجة الأولى ضد الدول الاستعمارية ، وعلى رأسها أمريكا بالذات ، إذ أن تأمين القناة قد أطلق الطاقة الجماهيرية في كل البلاد العربية . وأصبح شعار التأمين على كل لسان . ولما كانت أمريكا تسيطر على ٦٥ ٪ من بترول المنطقة ، لذلك فإن شعار تأمين البترول يربحها ويقض مضجعها .

وعقب قرار التأمين مباشرة اجتمعت الدول الثلاث إنجلترا وفرنسا وأمريكا . وأصدروا قرار مشتركاً : « إن الحكومات الثلاث تعتبر أن القرار الذي اتخذته الحكومة المصرية في الظروف التي وقع فيها ، يهدر حرية القناة وسلامتها » .

وأخذ إيدن وموليه ودالاس يهددون باستعمال القوة ، إذا لم تقبل مصر مبدأ التدويل ... ولكن الحكومة يؤازرها الشعب . وكل الشعوب والحكومات المحبة للحرية مضت غير آبهة لتهديدات الاستعمار ، وأكدت المرة تلو المرة ، وبطريقة عملية ، أن الملاحة في القناة حرة لكل السفن التي تريد أن تعبرها .

المرحلة الثماني :

في ليلة ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٦ ، تحركت القوات المسلحة الاسرائيلية وهاجمت الأراضي المصرية في سيناء ، واتجهت نحو منطقة القنال ، وفي

٣٠ أكتوبر خرجت الطائرات البريطانية والفرنسية من قبرص ، وألقت بقنابلها على القاهرة والاسكندرية وبور سعيد والسويس ، والعديد من البلاد المصرية ، ودمرت وحرقت المنازل ، وقتلت أطفال ونساء وشيوخ ، وشباب ، ولم تلبث المدرعات أن دخلت ميناء بور سعيد ، وظلت تضربها بالمدافع ، في الوقت الذي كانت فيه الطائرات تضرب بنصف المدينة ، وتلقى عليها المواد الحارقة ، وتنزل جنود البارشوات بمداتهم الحربية .

حدث كل هذا بدون إعلان حرب ، إلا تلك الانذارات التي كانت تطلقها « هيئة المتفعين » ، أو التي تذيعها الصحف الاستعمارية . وبالرغم من المفاجأة التامة لهذا المدوان الفادر ، فقد صمد الشعب في بور سعيد صمودا أصبح مضرب الأمثال ، فقد أباد الشعب وهو أعزل فرقة الموريشان الهابطة بالبارشوات . وحق بعد احتلال المدينة ، فإن المقاومة لم تنقطع يوما بل كانت كل يوم في ازدياد ، حتى تم جلاء آخر جندي استعماري عنها .

وفي جميع بلاد القطر ، من شماله إلى جنوبه ، تكونت لجان المقاومة الشعبية ووزعت الحكومة السلاح على لجان المقاومة ، وتحولت البلاد كلها إلى ثكنات عسكرية هائلة تستعد لملاقاة العدو . وتبارت الأمة في بذل كل ما تملك من أجل المعركة الخالدة . فجمعت الأموال من الأفراد والمصانع ووزارات الحكومة وأصحاب الخوانيت . وأصبحت مصر كلها رجال ونساء وأطفال وشيوخ ، تعيش من أجل المعركة ولا تفكر إلا فيها .

وكان موقف الشعب الرائع ، وتركيز ، كل جهوده على المعركة ضد المستعمر ، ضربة قاصمة لهؤلاء الرجعيين الذين لا يثقوا في الشعب ولا يفهمونه على حقيقته ، فقد أثبتت الجماهير أنها واعية ومدركة لمسئوليتها ولم تنجح أية دعاية مخزبة أو مفتنة بين صفوفها . وقد كان الشعب في

بور سعيد في أثناء احتلال المدينة يحكم نفسه بنفسه . وينظم المقاومة الباسلة ، ولم تظهر أية اتجاهات استسلامية أو منحرفة بين صفوفه .

ولم يكن الشعب المصري وحده في الحركة بل وقفت بجانبه كل شعوب العالم بما فيها الشعب الانجليزي والفرنسي نفسه ، وندد الاتحاد السوفيتي بهذا الهجوم القادر ، وعظم كفاح الشعب المصري البطولي في المحافظة على استقلاله . وكذلك الصين الشعبية ، وبولاندا ، وتشيكوسلوفاكيا ، وخمسة وعشرون دولة من الدول الآسيوية الأفريقية . وقال رئيس وزراء الهند نهرو : « أنا لا أتذكر اعتداء أكثر حماقة من ذلك الاعتداء الذي يحدث الآن في مصر » .

وتحركات نقابات العمال في كل بلاد العالم تناصر مصر ، ووقفت بجانبها ، فأضرب عمال السكة الحديد في العراق ، والموانئ في بيروت ، ورفضوا شحن أو نقل بضائع وأمتعة الدول المعتدية . وتحركت الجماهير من جزر البحرين المركز البترولى الضخم ، الذي يسيطر عليه الانجليز والأمريكان ، وساروا بالألوف في الطرقات ينادون بانتهاء الحرب ضد مصر ، وقوبلوا من القوات البريطانية المسلحة بالمدافع الرشاشة .

وأرسل اتحاد النقابات لكل الصين رسالة إلى اتحاد النقابات المصري ، أكد فيها عزم جميع عمال الصين على الوقوف بجانب الشعب المصري ضد المعتدين الاستعماريين . وكذلك اتحاد العمال الايطالى ، وأصدر اتحاد ال (CGT) الفرنسى نداء إلى العمال الفرنسيين لكي يزيدوا من انضالهم لوقف العدوان ضد شعب الجزائر ومصر ، ومن عمال الاتحاد السوفيتي والهند والملايو وألمانيا الاتحادية وعمال شيلى ونيوجوسلافيا واليابان وكوريا وباكستان وأندونيسيا . كل هؤلاء العمال تظاهروا واحتجوا على العدوان الاستعماري القادر .

بالرغم من أن الأمم المتحدة قد اتخذت قراراً بالانسحاب الدول المعتدية من الأراضي المصرية . إلا أنها لم تنفذ هذا القرار ، ولم تأبه له ، ويبدو أن خططها كانت تعتمد على أن الأمم المتحدة تظل تدرس وتناقش ، وتأخذ قرارات ثم تميد مناقشاتها ، وهكذا حتى يكون المعتدين قد ضربوا البلاد وجلبوا إمدادات جديدة واحتلوا مصر .

وقد حاول وفد الاتحاد السوفيتي في هيئة الأمم أن يقنع الدول المعتدية بالانسحاب ، وكان موقف الولايات المتحدة لم ينكشف للشعوب على حقيقته ، فهي تهاجم المعتدين ولكن لا تأخذ أي موقف إيجابي منهم ، وكان لابد على الاتحاد السوفيتي أولاً أن يحمل أمريكا تكشف عن حقيقة موقفها ، فطلب منها في مذكرة رسمية أن تشارك معه لوقف العدوان على مصر ، فرفضت بحزم ، بل وأعلنت أن محاولة الاتحاد السوفيتي لوقف العدوان مستقابلة بمعارضة منها . وهكذا كشفت أمريكا عن وجهها وبيّنت أن لديها خططها الخاصة من وراء هذا المدوان الذي تعارضه في الظاهر وتؤيده في الحقيقة والواقع .

ولم يكن أمام الاتحاد السوفيتي ، لكي يوقف هذا العدوان ، ويفشل خطط المhapلة الاستعمارية ، إلا أن يتخذ موقفه التاريخي الحازم الذي عليه عليه واجبه كحجر الزاوية في السلام العالمي ، ونصير لكل الشعوب التواقة للحرية ، متى طلبت منه المساعدة .

فأرسل أربع مذكرات إلى إسرائيل وفرنسا وإنجلترا ، وإلى رئيس مجلس الأمن . وقد ذكر في الانذار الذي أرسله لبريطانيا جملته التاريخية : « ماذا يكون موقف بريطانيا إذا هاجمتها دول أقوى منها لديها كافة أنواع الأسلحة الحديثة والمدمرة ؟ وهذه الدول تستطيع أن ترسل في الوقت

الحالي قوات بحرية أو جوية إلى الشواطئ البريطانية ، وأن تستخدم وسائل أخرى مثل القنابل الصاروخية الموجهة » . إلى أن انتهى بالإنداز الآتي : « ونحن مصممون تصميمًا تامًا على سحق المعتدين بالقوة ، وأن نعيد السلام إلى الشرق » .

وفي أثناء إرسال هذا الإنذار ، كان الشعب السوفييتي يجهز نفسه لكي يرسل الألوف من التطوعين ، وكذلك الشعب الصيني وباقي شعوب الديمقراطية الشعبية .

وجمع عمال الاتحاد السوفييتي الإعانات لمصر ، وبلغت حوالي ٥٠ مليون روبل . وبدأ العمال العرب ينفذون خطط تدمير أنابيب البترول ، وفعلاً نفذت في سوريا .

لم يكن أمام الدول المعتدية أمام التصميم الرائع للشعب المصري للقتال دفاعاً عن كل شبر من أراضيه ، وأمام التحركات الشعبية ، في كل بلاد العالم ، وأمام الإنذار السوفييتي بالضرب وبقسوة على أيدي المعتدين ، ولو أدى الأمر إلى ضرب بريطانيا نفسها بالصواريخ الموجهة وإرسال أساطيله إلى شواطئها ... لم يكن أمام الدول المعتدية إلا أن تعلن خضوعها لقرار هيئة الأمم ، والانسحاب عن مصر .

والآن يحق لنا أن نسأل : ما هو الهدف من هذا المدوان الوحشي الأحق على مصر .. هل حقاً كان الغرض منه تأمين الملاحة في القنال كما أعلنت الدول المعتدية ؟ .. إن الملاحة في القناة منذ أن أتمت حتى يوم الهجوم كانت تسير في هدوء ، بالرغم من كل المحاولات التي عملتها الدول الاستعمارية لتعجيز مصر عن إمكانية قيادة وإرشاد السفن عبر القناة . هذا باعتراف معظم ربابنة السفن التي مرت ، ومنهم انجليز وفرنسيين . إذن هل هم يعارضون التأمين في ذاته كهدأ ؟ لقد أتمت الهند وأندونيسيا وبورما والسودان ومصر نفسها عديد من شركات الاحتكار . بل إن باكستان

قد أتمت في نفس الوقت الذي حدث فيه العدوان صناعة الجوت ، ومع هذا فلم يحدث هجوم استعماري لا من إنجلترا ولا من فرنسا .

إذن ما الهدف ؟؟ ليس هناك من هدف إلا ضرب حركة التحرير الوطنية الصاعدة في كافة البلدان العربية ، وتأمين المصالح الاستعمارية في المنطقة . وليس أدل على هذا من تلك التقارير المتعددة التي كان يرسلها إلى فرنسا (لا كوست) ، الوزير الفرنسي المقيم بالجزائر ، لكي تربط فرنسا مسألة القناة بالمسألة الجزائرية . وقد كشفت الجورنال دى جنيف هذه الخطة المؤسسة على سحق المقاومة المصرية ، وإسقاط حكومة عبد الناصر ، وإقامة حكومة موالية للاستعمار ، فقالت : «وكان من المنتظر — وهذا عامل فعال له وزنه بالنسبة لباريس — أن مثل هذا النظام متى قام ميكف عن مساعدة الثورة في الجزائر» . إن اشتراك فرنسا في الهجوم ليس هدفه قناة السويس في ذاتها فقط ، بل وتهدف أيضاً إلى إرهاب الشعب المصري ، وإسقاط الحكومة الوطنية ، وإرهاب باقى الشعوب العربية حتى لا تساند وتؤيد نضال الشعب الجزائرى في نضاله ضد الاستعمار الفرنسى .

وقد نوه الانذار السوفييتى إلى هذه الحقيقة : «لم تكن قناة السويس إلا ذريعة للعدوان الأنجلو — فرنسى الذى له أغراض حرية . والحقيقة التى لا يمكن إخفاؤها ، هى أن حرباً عدوانية تشن ضد الدول العربية بهدف القضاء على الاستقلال الوطنى لدول الشرقين الأدنى والأوسط » .

وعندما قام الاستعمار الأنجلو — فرنسى بهجومه الجنونى هذا ، لم يكن في ذهنه مطلقاً المقاومة الرائعة للشعب ، وصمود الحكومة صموداً تاماً في المعركة . كما أنه لم يضع في حسابه أن الاتحاد السوفييتى سيقتر المعركة معركته الخاصة ، ويقف ذلك الموقف الحاسم حتى ولو أدى الأمر إلى القتال مع كل الدول الاستعمارية ، وهذا ما تؤكد صحيفة «الجورنال دى جنيف» : (ومن جهة أخرى ، فقد كان يسود بباريس ولندن الاعتقاد بأن الاتحاد

السوقيين ان يتدخل لا مباشرة ولا غير مباشرة في مصر بقواته المسلحة ،
خشية أن يشير حربا عالمية) .

في يضع الامتعمار الانجلو — فرنسي كل هذا في حسابه ، بل رسم خطه
على أساس ضرب مصر ضربا سريها ، وفي أثناء مناقشة المسألة في هيئة الأمم
مناقشة بينظية ، تكون الحكومة قد استسلمت له ويفرض شروطه ...
إلى هنا والمسألة لها وجه آخر ، هو وجه الصراع الناشب بين الامتعمار
الانجلو — فرنسي من ناحية ، والامتعمار الأمريكي من ناحية أخرى ،
فقد استطاعت أمريكا خلال الحرب العالمية الثانية وما بعدها ، أن تحذف
تدريج على منطقة الشرق الأوسط ، وتطرد النفوذ الانجليزي ، وثبت
نفوذها وتستحوذ على بتروال المنطقة ، إلى أن أصبحت تسيطر على ٦٥ ٪
من حصص البترول ، بينما لم يعد لانجلترا وفرنسا أكثر من ٣٥ ٪ ..
وليس هناك دليل على أن أمريكا في نيتها أن تكتفي بما وصلت إليه ، بل
ما زالت تواصل الزحف لتصفية نفوذ فرنسا وانجلترا كلية ، لكي ترتفع
على عرش الشرق الأوسط يتروله وخاماته .

هذا هو الوجه الآخر للمعركة ، فالامتعمار الانجلو — فرنسي كان ينشد
من وراء هجومه استعادة سيطرته على المنطقة ، وفرض شروطه على أمريكا
وإيقافها عند حدها ..

وكانت أمريكا على علم تام بتفصيلات ذلك الهجوم ، فقد طلبت من
رعاياها في مصر ، والأردن ، وسوريا ، مغادرة البلاد قبل العدوان بأيام
معدودة ، كما أن اشتراك ربيتها إسرائيل في المعركة يوضح هذه الحقيقة .
وكانت خططها تتركز في إغراق بريطانيا وفرنسا في المشاكل ، والاستفادة
من حالة الكراهية التي ستنصب عليهما ، ومن موقفها الرسمي بعدم
الاشتراك في الاعتداء ، لكي تتم تصفية الامتعمار الانجلو — فرنسي من المنطقة ،
ثم تشغل هي الفراغ ، وتكسب المعركة التي فتحتها الأحمق إيدن وشريكه

صوليّه . وفعلًا قد تحقّق الشق الأول . فأنّمت مصر النبوك الانجليزية والفرنسية ، وأنّهت المعاهدة الانجليزية المصرية . أما الشق الثاني فقد كشفت عنه أمريكا عقب خروج آخر جندي استعماري من مصر بتقديمها ذلك المشروع الاستعماري الذي يسمى مشروع أيزنهاور .

مشروع أيزنهاور :

لن نطيل الحديث كثيرًا في هذا المشروع ، فقد تناوله في وقته كل الكتاب الأحرار في مصر والعالم أجمع بالنقد والتشريح ، وبينوا خطورته على السلام العالمي ، وخاصة منطقة الشرق الأوسط — وقد رفضته حكومتنا بحزم وقوة ، وكذلك رفضته الشقيقة الباسلة سوريا بنفس الحزم والقوة .

حسبنا الآن أن نقول هذا المشروع هو أعلا صورة من أهداف الاستعمار الأمريكي في استعباد شعوب الشرق الأوسط لحسابه الخاص ، وتحويل كفاح الشعوب العربية التاريخي ضد الاستعمار الانجلو — فرنسي ، إلى غنيمة باردة للملوك البترول الأمريكيين . وإن نجد تحليلًا لهذا المشروع خير من ذلك الحديث الوطني الذي أدلى به صلاح البيطار وزير خارجية القطاع السوري في مؤتمر صحفي عن المؤامرة الأمريكية على أمن شقيقتنا سورية: « غير أن أخطر ما قامت به الحكومة الأمريكية حيال البلاد العربية ، هو ما سمى بمبدأ أيزنهاور ، فقد صرحت الصحف الأمريكية قبل إقرار المبدأ المذكور بأن الغاية منه هو ملء الفراغ الذي نشأ بزوال نفوذ بريطانيا وفرنسا من الشرق الأوسط .. إن التحدث عن الفراغ هو في حد ذاته ضربة موجهة إلى الشعوب التي تقطن المنطقة ، وتضمن مبدأ أيزنهاور فيما تضمنه تدخلًا في شئوننا ، لأنه أراد يربط سياسة البلاد التي تعتنقه بالسياسة الأمريكية . كما جعل المساعدات الممنوحة بموجبه مقيدة بشرط سياسي أساسي ،

هو مكافحة الشيوعية الدولية ، وما وجد هذا الشرط إلا لتبرير التدخل .
فان مكافحة الشيوعية أمر يعود حق البت فيه إلى كل دولة على حدة . ومبدأ
أيزنهاور يعنى إذن الخروج على سياسة الحياد الإيجابي . وعدم الانحياز ، لأن
قبوله لا يعنى سوى الانحياز لأمريكا فى حربها الباردة ضد الاتحاد السوفيتى ،
وهذا وحده ما حدا بالحكومة السورية إلى رفض مبدأ أيزنهاور .

وأضاف السيد البيطار أنه منذ وافق الكونجرس الأمريكى على مبدأ
أيزنهاور وبلادنا تتعرض لشقى أنواع الضغط كى تدخل فى عداد الدول
التي قبلته . وقد كان من جراء تطبيقه على بعض البلاد أن تعرض العالم
العربى إلى الهزات التالية :

أولاً — ظهور الانقسام والتفرقة بين بعض الدول العربية

ثانياً — تطبيق وسائل الضغط والارهاب فى بعض الدول التي قبلت المبدأ .
وقد فقدت هذه الدول حرية التصرف فى شئونها الداخلية نتيجة
لفقدانها زمام قيادة سياستها الخارجية ، الأمر الذى نتج عنه أن
أصبحت مرتعاً للدسائس ، ومسرحة للمؤامرات التي تحاك ضد
سوريا ومصر .

ثالثاً — كان من جراء صدور المبدأ وتطبيقه ، أن دعمت الرجعية دعماً
تاماً ، فأخذت الرجعية تنكل بالعناصر الوطنية المتحررة ، تحت ستار
مكافحة الشيوعية والمبادئ الهدامة ، ولا شك أن التنكيل بالعناصر
الوطنية المتحررة هو الغرض الأساسى فى الأمر . وأما الشيوعية
الدولية فان الدول العربية نفسها تعرف أن هذا التعبير غير جدى ،
والدليل على ذلك أن أمريكا نفسها تتعامل مع بلدان اشتراكية .

ويستطرد السيد البيطار فيقول أن الغاية الأساسية من المؤامرات التي
تهدف إلى قلب نظام الحكم فى كل من سوريا ومصر ، هى السعى لايحاد

حكومات تبدل السياسة الخارجية المتحررة ، وتسير في ركاب السياسة الاستعمارية .. إنه استفاد من كل ما تقدم أن مبدأ أيزنهاور يهدف إلى تصفية قضية فلسطين . . إن إسرائيل قد قبلت قد قبلت مبدأ أيزنهاور وهي تعلم أن الشيوعية الدولية لا تهددها ، الأمر الذي أظهر أنها كانت تسعى إلى فرض سيطرتها وعدوانها على الأمة العربية . إن الغاية من مبدأ أيزنهاور هي الإطاحة باستقلال بلدان الشرق الأوسط ، وتسليمها لقمة سائغة للصهيونية والاستعمار ... (١)

(١) تصريح أدلى به السيد صلاح البيطار في ١٩ أغسطس سنة ١٩٥٧ في مؤتمر صحفي ونشر بجريدة الشعب في ٢٠ أغسطس ١٩٥٧

محتوى

صفحة

٣	إهداء
٥	مقدمة
٩	الفصل الأول : مصر تحت حكم المماليك
٤٤	الفصل الثانى : الاستعمار وتفتيت الاحتكار
٦٤	الفصل الثالث : التدخل السياسى
٧٥	الفصل الرابع : مصر بلد تابع شبه إقطاعى
٧٦	الفصل الخامس : الصراع من أجل التحرر
	الفصل السادس : من الاحتلال البريطانى
٩٢	حتى سنة ١٩١٤
	الفصل السابع : ١٩١٤ — ١٩٢٤ — الحرب
١٢٦	وإعلان الحماية على مصر
١٤٩	الفصل الثامن : ١٩٢٤ — ١٩٣٩
	الفصل التاسع : ١٩٣٩ — ١٩٤٩
	الأثر الاقتصادى والاجتماعى
١٨٠	للحرب العالمية الثانية
٢٠٦	الفصل العاشر : حريق القاهرة
٢٣١	الفصل الحادى عشر : الاطاحة بالنظام الملكى

0124005

التربية

١٣٢٠٠

To: www.al-mostafa.com